



رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم
التخصص: صناعة المعاجم بين القديم والحديث

الصرف والدلالة في معجم مقاييس اللغة لابن
فارس (ت.395هـ)
- مقارنة وصفية تصنيفية تحليلية-

إشراف الأستاذة الدكتورة:
فرح ديدوح

إعداد الطالبة:
هجيرة نفاذ

أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عبد القادر سلامي
مشرفاً ومقرراً	جامعة تلمسان	أستاذة محاضرة "أ"	د. فرح ديدوح
مناقشاً	جامعة تلمسان	أستاذة محاضرة "أ"	د. نصيرة شيادي
مناقشاً	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ.د. محمد قندوز
مناقشاً	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	أ.د. رضا بابا أحمد
مناقشاً	جامعة عين تموشنت	أستاذ محاضر "أ"	د. عيسى بخيتي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر

أُتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى كل أساتذة قسم اللغة العربية بجامعة تلمسان
وأخصّ بالذكر الأستاذ الدكتور محفوظ سالمي وأستاذي الفاضل عبد القادر سلامي، وكذا أستاذتي النجيبية

الدكتورة فرح ديروح

راجية من المولى عزّ وجلّ أن يكون عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم و صلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه

وسلمّ تسليماً كثيراً

إهداء

إلى روح الفقيه البروفيسور الجزائري **عمر ديدوح** - رحمه الله -

مقدمة

تُعدّ اللغة العربيّة من بين أخواتها السامية، لغة اشتقاقية تأصيلية، تندرج تحت لوائها أحوال أبنية كلمها التي ليست إعراباً ولا بناءً، وقد تناول علماء العربية وظائف هذه اللغة الأمّ والنواميس الخفيّة التي تتحكّم في نظام بنيتها وحركيتها التي وسموها بالتعقيد، كما عمدوا إلى إحداث بعض العلوم التي تحفظ لنا اللغة كاملة كما هي منذ نشأتها الأولى.

وعلم الصرف يندرج تحت لواء العلوم التي تهتمّ بصيغ المفردات اللغوية للغة معيّنة ودراسة ما يطرأ عليها من تغييرات، وهو يقع في المنتصف من علوم اللغة لدقّته ولطّف المأخذ فيه، وهو باب من العلم يسير، وفي مقابل هذا العلم الذي يهتمّ بمبنى الكلم نجد علماً آخر يهتمّ بمعناها وهو علم الدلالة؛ الذي يهتمّ بدراسة المعنى، فهو علم يهتمّ بالألفاظ اللغوية، ومتابعة التطورات الدلالية والتغييرات التي تحصل لها في السياقات المختلفة.

وفي ثنايا البحث اللغوي، ومن بين تصانيف التأليف المعجمي يعترضنا عمل معجميّ فذّ في بابه وهو مفخرة من مفاخر التأليف العربي، كتاب يضمّ في أعطافه وثناياه ما يهب القارئ ملكة الفهم لهذه اللغة الكريمة والظهور على أسرارها ألا وهو "معجم مقاييس اللغة"، وبما أنّ هذا المعجم بين أيدينا فإنّه من الأهمية بمكان أن نجعل بحثنا هذا باباً من أبواب الولوج على معانيه ومداخله اللغوية في سبيل بسط الكلمة والتحقّق من صوب الهدف؛ من أجل نيلٍ جزيلٍ نحسبه عند الله على ثغر من ثغور العربية، فقد توّسّمنا في هذا المعجم نُبلّ المأخذ وطاب لنا شرح معانيه فوسّمنا ببحثنا هذا ب: **الصرف والدلالة في معجم مقاييس اللغة لابن فارس (395هـ) - مقارنة وصفية تصنيفية تحليلية -** علّنا نقف على بعض جوانبه.

ولعلّ رغبتنا في نيل نصيبٍ من هذه اللغة والوقوف على أصلٍ من أصولها، هو ما دفعنا إلى تجزئة أبواب هذا المعجم بسبب علم التصريف وعلم الدلالة جميعاً، فقد أشار علينا الأستاذ المرحوم عمر ديدوح بأن نأخذ بعين الاعتبار أهمية هذين العلمين وما لهما من فضل على نشوء الدراسات اللغوية الحديثة، ولأنّ معجم مقاييس اللغة يعدّ من أكثر المعاجم اللغوية أهمية، إرتأينا أن نجعله محلّ الدراسة والتحليل وعلى الله قصد السبيل.

ولا نغفل عن وصف رغبتنا الجامحة في التعرف على علوم اللغة قاطبة إلا أننا وُفقنا وبالله المستعان إلى طَرْقِ باب هذا المعجم الأصيل فاطَّلعنا على جوانبه الصرفية والدلالية، فلنا كلاً لِحُصْوَةِ أن يسرَّ الله لنا الحديث عن جزء من سبعة وسبعين جزءاً من هذا الكتاب الذي كتب الله له الحياة ولمؤلفه الذي لم يدخر جهداً في تعريفنا بفرنَّ اللغة العربية على جانبٍ غير هيِّن من الفطنة والشهرة.

ومن المفيد أن نذكر والله على ما نقول شهيد أننا اخترنا هذا البحث أصالةً في نفسه، ورغبةً في تحقيق موضوعيّة البحث العلميّ، ولم يكن هناك قصد منه غير تحري أولويّة هذا الكتاب بالدراسة والتنقيح، فقد كثرت الأبحاث والدراسات في مجاليّ الصرف والدلالة إلا أنّها قلةٌ مُقلّةٌ فيما أقرّه الدارسون في مجال المعجميّة بالتحديد.

وتلبيةً لمطلب التعرف على الأصول التي قال بها ابن فارس في معجمه ونظريّة النحت التي تُعدّ خطوة جديدة لم يسبق لأحدٍ من علماء العربية قبله أن كشف الستار عنها.

وبحثنا هذا لا يُنكر وجود دراسات سابقة تناولت بعض جوانب الموضوع، نذكر منها: الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة -دراسة تحليلية نقدية- لعبد الكريم محمد حسن جبل، وأحمد بن فارس اللغوي دراسة في آرائه اللغوية والنحوية، ونظرات في علم دلالة الألفاظ عند أحمد بن فارس اللغوي لغازي مختار طليمات، والدلالة ومفهوم الاشتقاق في اللغة في ضوء كتاب (معجم مقاييس اللغة) لسعاد أحمد الطيف.

وسيراً على حُطى جميع البحوث العلمية فقد قسّمنا بحثنا هذا إلى مدخل وفصلين، إبتدأناه بمقدّمة وذيّلناه بخاتمة.

تناول المدخل: التعريف بابن فارس ومعجمه مقاييس اللغة.

وأفردنا الفصل الأوّل للحديث عن الصرف في معجم المقاييس، خصّصنا المبحث الأوّل للحديث عن الاشتقاق، والمبحث الثاني للحديث عن الأصول في هذا المعجم، ثم جاء المبحث

الثالث بعنوان: النحت في معجم مقاييس اللغة، في حين خصّصنا المبحث الرابع للحديث عن منهج ابن فارس في استنباط مقاييس اللغة ومدى إفادته من منهج الخليل بن أحمد الفراهيدي.

أما الفصل الثاني فخصّصناه للحديث عن دلالة الألفاظ في معجم مقاييس اللغة؛ قسّمناه إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول منه حدود علم الدلالة وتاريخها والعلوم التي تتقاطع معها في شيء من الاختصار ثم أنواعها ومستوياتها اللسانية، أمّا المبحث الثاني فوسمناه: الجوانب الدلالية في معجم مقاييس اللغة، لنختم الفصل بالحديث عن الأسلوب التعليلي عند ابن فارس في معجمه مقاييس اللغة.

وقد جاءت الخاتمة حوصلةً لأهمّ النتائج التي توصلنا إليها.

حاولنا في بحثنا هذا تقصي المنهج الوصفي وقوفاً عند طبيعة الموضوع وما له من جوانب وصفية نظريةً أولاً، ثم تحليلية تصنيفية ثانياً؛ ذلك أننا أخذنا في تحليل بعض موادّ المعجم من أجل تجلية الغموض عن المعنى الذي نريد صياغته.

وبناء الأمر في سائر ما ذكرناه على كتب مشتهرة، منها: معجم مقاييس اللغة لابن فارس، وكتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، ومعجم التعريفات للشريف الجرجاني، هذا فيما يتعلّق بالمعجم، أمّا في علم التصريف فكان معتمداً على كتابيّن جيّ: المنصف في التصريف والخصائص، واعتمدنا أيضاً الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الإشبيلي، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أمّا في علم الدلالة فقد اعتمدنا مجموعة من المراجع العربية و المترجمة، نذكر منها: دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس، ومعنى المعنى لأوغدانوريتشاردز ومبادئ علم الدلالة لرولان بارث.

أمّا الصعوبات التي اعترضت طريقنا فما لنا أن نذكرها بعد أن تمّ لنا العمل لولا الجهد ووفرة المراجع وصعوبة الإحاطة بها جميعاً، على أنّ بعض التفاسير تحتاج منّا تفسيراً آخر، ذلك أنّ علم الصرف من أدقّ العلوم وأجلّها، وعلم الدلالة أصيل في اللغة العربية أصالة معجمها، فهذا قد أوقع منّا بعض الهنات نرجو من الله أن تُكتب في ميزان القبول.

وفي الأخير أقف وقفة ترحّم على روح الأستاذ المشرف المرحوم: عمر ديدوح؛ الذي وضعني على الطريق الصحيح وحقّق لي كلمة النصح، ثم أتقدّم بجزيل الشكر للأستاذة المشرفة فرح ديدوح؛ التي تابعت الإشراف، والتي لم تدّخر جهداً في نصحي وتصويب أخطائي دون كلل منها أو ملل.

بتاريخ: الإثنين 07 مارس، 2022.

الطالبة: هجيرة نقّاز.

تلمسان - الجزائر

مدخل

التعريف بابن فارس اللّغوي

ومعجمه مقاييس اللغة

1. التعريف بابن فارس.

2. معجم مقاييس اللغة.

يعدّ ابن فارس من أفداد اللغة وأعلامها منذ زمن ولّي، إلاّ أنّه يحمل في طيّاته قضايا اللغة الراهنة بكل تجلياتها وخصوصياتها، فهذا العالم المجيد هو أحد أبناء القرن الرابع الهجري الذي يعدّ من أكثر القرون إنتاجاً في سماء اللغة العربية؛ ذلك أنّه لا يتكلّف استخدام هذه اللغة المختارة في غير سياقها أو دون الخضوع لضوابطها وأساسياتها، فلا نجد عالماً من علماء هذا القرن ينتصر لما شدّ منها أو غاب عن قاعدة الجمل الصحيح، إنّ الحديث عن أحد المؤلّفات التي أنتجها هذا القرن أو عن أحد أبناء هذه الفترة الزمنية يعدّ في حدّ ذاته من أسباب التعصب إلى لغة القرآن وتخليد اسم هذا العالم أو ذلك، وعندما نقول التعصّب للغة القرآن فهذا لا يجيّد بنا عن أساسيات موضوعية العلم الذي نتبناه، وإتّما هو من باب التركيز على واقعية وأثر هذا العلم الذي نحن بصدده، فعندما نتناول أحد المواضيع الأدبية بلسان حال الفترة الزمنية التي يعيش فيها فإنّ هذا في حدّ ذاته يقودنا إلى التنقيب عن دلالة كلّ هذه العلوم اللغوية وتداخلها فيما بينها.

إنّنا في حالنا هذه نروم الحديث عن ابن فارس اللغوي من باب التركيز على بعض المداخل اللغوية التي تجلّت في معجمه مقاييس اللغة.

1- التعريف بابن فارس:

الإمام العلامة، اللغوي المحدث أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب القزويني، المعروف بالرازي المالكي اللغوي نزيل همدان وصاحب كتاب الجمل¹. وقيل إنّّه أحمد بن زكريا بن فارس، ونصّ ابن فارس نفسه على القول الأوّل في الصاحي والمقاييس².

أختلّف في وطنه ومكان ولادته. ولكن سائلاً سأله عنه فقال: كُرُسُف، فتمثّل الشيخ³:

¹ سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، دار الحديث، القاهرة- مصر، د.ط، 1427هـ/2006م، 538/12.

² تمام فصيح الكلام، لابن فارس، تحقيق: زيان أحمد الحاج ابراهيم، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ط1، 1416هـ/1995م، ص09.

³ المرجع نفسه، ص10.

بِلَادٍ بِهَا شَدَّتْ عَلَى تَمَائِمِي ❁ وَأَوَّلُ أَرْضٍ مَسَّ جِلْدِي تُرَابَهَا

فهو على هذه الرواية، من قرية كُرسُف جَيَانَابَاذُ من رستاق الزهراء من همدان، ولكنثرة تنقله وتطوافه، غلبت عليه ألقاب كثيرة.

لُقِّبَ ابن فارس بألقاب كثيرة منها ما يعود إلى البلدان التي أقام فيها، ومنها ما يرجع إلى العلوم التي برع فيها، فلقبوه بالرازي والقزويني والهمداني والزهراوي والأستاذ خردى واللغوي والنحوي وأخيراً المالكي¹. والرازي بفتح الراء المهملة وبعد الألف زاي، هذه نسبة إلى (الريّ)، وهي من مشاهير بلاد (الديلم)، والزاي زائدة فيها كما زادوها في المرزوي عند النسبة إلى مَرُو الشاهجان². وجاء في كتاب (إنباه الرواة على أنباه النحاة): "ورأيت ترجمة لأحمد بن فارس في بعض تصانيف المتأخرين، وقد لقفها من أماكن متعددة، فنقلها على صورتها وهي: "أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب أبو الحسين الرازي، وقيل القزويني الزهراوي الأشنجردي، واختلفوا في وطنه، فقيل كان من قزوین، ولا يصح ذلك، وإنما قالوه لأنه كان يتكلم بكلام القزاونة وقيل كان من رستاق الزهراء، من القرية المدعوّة كرسف جياناتا³" ثم يقول: "وأصله من همدان، ورحل إلى قزوین. فأقام هناك مدّة ورحل إلى زنجان، ورحل إلى ميانج. واستوطن أبو الحسين الري بأخرة"⁴.

كما يذكر ياقوت (626هـ) أنه وجد على نسخة قديمة من كتاب (المجمل) لابن فارس ما نصّه: "تأليف الشيخ أبي الحسين أحمد بن فارس الزهراوي الأستاذ خردى"⁵. وجاء على لسان ياقوت

¹ مجمل اللغة، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط2، 1406هـ/1986م، 11/1.

² وفيات الأعيان في أنباء أبناء الزمان، أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت-لبنان، 1398هـ/1978م، ص120.

³ إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسين علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1406هـ/1982م، 129/1.

⁴ المرجع نفسه، 130/1.

⁵ الثلاثة، أبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: رمضان عبد التواب، ط1، د.ت، ص312.

الحموي (626هـ) قوله: "واختلفوا في وطنه، فقيل: كان من رستاق الزهراء، من القرية المعروفة بكرسفة وحياناً بآذ وقد حضرت القريتين مراراً، ولا خلاف في أنه قروي"¹.

كان ابن فارس فقيهاً شافعيًا²، وقد انتقل إلى مذهب مالك في آخر أمره، فسئل عن ذلك فقال: دخلتني الحمية لهذا الإمام المقبول من جميع الألسنة أن يخلو مثل هذا البلد -يعني الري- عن مذهبه، فعمدت إلى الانتساب إليه، حتى يكمل لهذا البلد فخره، فإنّ الري أجمع البلاد للمقالات والاختلافات في المذاهب على تضادّها وكثرتها³. ورواية الخبر في بغية الوعاة أنّه قال: "أخذتني الحمية لهذا الإمام أن يخلو مثل هذا البلد عن مذهبه"⁴. ونراه في الصاحبي يسخر من بعض فقهاء الشافعية فيقول: "ولقد كلمت بعض من يذهب بنفسه ويراه من فقه الشافعي بالرتبة العليا في القياس فقلت له: ما حقيقة القياس ومعناه؟ ومن أي شيء هو؟ فقال: ليس عليّ هذا، وإنما على إقامة الدليل على صحة شيء لا يعرف معناه، ولا يدري ما هو؟ ونعوذ بالله من سوء الاختيار"⁵.

وذهب بعض علماء العربية المؤرخين إلى أنّ وفاته كانت بالريّ فقال الذهبي (748هـ): "ومات بالريّ في صفر سنة خمس وتسعين وثلاث مائة، وفيها ورّخه أبو القاسم بن منده، ووهم من قال: مات سنة تسعين"⁶، وذكر صاحب (قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر)، أنّه توفي سنة تسعين وثلاث مئة، وكذا في (تاريخ الياضي)⁷. وجاء في (الأدباء) على لسان (ياقوت الحموي): قضى

¹ المرجع نفسه، ص312.

² المرجع نفسه، ص312.

³ الثلاثة، ابن فارس، ص317.

⁴ متخير الألفاظ، أحمد بن فارس، تحقيق: هلال ناجي، المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي، الرباط، المملكة المغربية، ص10.

⁵ المرجع نفسه، ص10-11.

⁶ سير أعلام النبلاء، الذهبي، 539/12.

⁷ قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، أبي محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي باخرمة الشافعي، تحقيق: بوجمة مكري و خالد دوارى، دار المنهاج للنشر و التوزيع، جدّة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1428هـ/2008م، 273/3.

الشيخ أبو الحسين أحمد بن فارس - رحمه الله - في صفر سنة خمس وتسعين وثلاثمائة بالري، ودفن بها مقابل مشهد قاضي القضاة أبي الحسن علي بن عبد العزيز يعني الجرجاني¹.

كان ابن فارس إماماً في علوم شتى، وخصوصاً اللغة فإنه أتقنها، وألف كتابه (المجمل) في اللغة، وهو على إختصاره جمع شيئاً كثيراً، وله كتاب (حلية الفقهاء) وله رسائل أنيقة ومسايل في اللغة ويعاين بها الفقهاء، ومنه إقتبس الحريري صاحب (المقامات) ذلك الأسلوب².

لقد كان ابن فارس فقيهاً مجيداً للفقهاء الشافعي، إذ كان يناظر فيه، وإذا وجد فقيهاً أو متكلماً أو نحوياً، كان يأمر أصحابه بسؤالهم إياه، وينظره في مسائل من جنس العلم الذي يتعاطاه، فإن وجده بارعاً جدلاً جزه في المجادلة في اللغة فيغلبه بها وكان يحث الفقهاء دائماً على معرفة اللغة، ويلقي عليهم مسائل، ذكرها في كتاب سماه (فتيا فقيه العرب) ويُجلبهم بذلك، ليكون خجلهم داعياً إلى حفظ اللغة، ويقول: من قصر علمه عن اللغة، وغولط غلط³.

كما كان كريماً جواداً، فربما وهب السائل ثيابه وفرش بيته، وكان له صاحب يقال له: (أبو العباس أحمد بن محمد الرازي المعروف بال غضبان)، وسبب تسميته بذلك أنه كان يخدم ابن فارس ويتصرف في بعض أموره. قال: فكنت ربّما دخلت فأجد فرش البيت أو بعضه قد وهبه، فأعاتبه على ذلك، وأضجر منه، فيضحك من ذلك، ولا يزول عن عادته، فكنت متى دخلت عليه ووجدت شيئاً في البيت قد ذهب، علمت أنه قد وهبه، فأعبس وتظهر الكآبة في وجهي، فيسطني ويقول: ما شأن الغضبان؟ حتى لصق بي هذا اللقب منه، وإنما كان يمازحني⁴.

¹ الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ياقوت الحموي الرومي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط1، 1993م، 415/1.

² وفيات الأعيان في أبناء أبناء الزمان، ابن خلكان، 118/1.

³ الثلاثة، ابن فارس، ص326.

⁴ متخير الألفاظ، ابن فارس، ص18.

وكان ابن فارس عفيفاً، جاء في (الديباج المذهب) أنه أفتى بمنع من يفتح حانوتاً قبالة دار الرجل، وكان متواضعاً شديداً التواضع يكشف عن طبيعته هذه قوله في آخر (تمام فصيح الكلام): "هذا آخر ما أردت إثباته في هذا الباب ولم أعن أن أبا العباس قصر عنه، لكن المشيخة آثروا الاختصار وحقاً أقول أن جميع ما ذكرته من علم أبي العباس جزاه الله عنا خيراً"¹، لعل هذا مما يصف لنا مدى قدرة ابن فارس على التمثيل وإثبات الأقوال التي ينسبها إلى أصحابها دون كلل أو ملل ودون أن يباهي بوفير العلم جزيل التدبير فهو يصف قصوره عن تمثيل المادة العلمية بإثباتها إلى مشايخه ممن أخذ عنهم العلم.

وتتضح هذه الخصلة الطيبة فيه حين يقول في (الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها): "والذي جمعناه في مؤلفنا هذا مفترق في أصناف مؤلفات العلماء المتقدمين - رضي الله عنهم وجزاهم عنا أفضل جزاء- وإنما لنا فيه اختصار مبسوط وبسط مختصر أو شرح مشكل أو جمع مفترق"². ومن كرمه "أنه كان يُصنّف كل ليلة جمعة كتاباً، ويبيعه يوم الجمعة قبل الصلاة، ويتصدق بثمنه وكان هذا دأبه"³، وكان رأساً في الأدب، بصيراً بفقهِ مالك، مناظراً متكلماً على طريقة أهل الحق، ومذهبه في النحو على طريقة الكوفيين، جمع إتقان العلم إلى ظُرف أهل الكتابة والشعر⁴.

لقد خلّف لنا ابن فارس خزانة في اللغة والأدب يعدها علماء هذا العصر مرجعاً ومصدرراً هاماً في تخريج الشواهد وتمثيل اللغة العربية خير تمثيل ف "له مصنّفات تخرّج [به] أئمة. وكان يتعصّب لآل العميد، فكان الصاحب بن عبّاد يكرهه لذلك، وقد صنّف باسمه كتاب (الحجر)، فأمر له بجائزة قليلة"⁵.

¹ المرجع نفسه، ص 18-19.

² المرجع نفسه، ص 19.

³ مجمل اللغة، ابن فارس، ص 14.

⁴ سير أعلام النبلاء، الذهبي، 538/12.

⁵ المرجع نفسه، 539/12.

وكان ابن فارس باراً بشيوخه مصرحاً بفضلهم عليه، فكان يقول عن شيخه أبي عبد الله أحمد بن طاهر بن النجم: "إنه ما رأى مثله، ولا هو رأى مثل نفسه"¹، وكان لا يشكك في علم شيوخه؛ فإذا أخطأوا فإنه كان يستعمل معهم تلك الألفاظ اللطيفة، فأسمعه يقول عن ابن دريد في لفظة أوردتها في جمهرته وشكك فيها ابن فارس بقوله: "ولولا حسن الظن بأهل اللغة لترك كثير مما قاله ابن دريد"²، ومن أمثلة إحترامه لشيوخه وتواضعه قوله في نهاية كتابه (تمام فصيح الكلام): "هذا آخر ما أردت إثباته في هذا الباب، ولم أعن أن أبا العباس قصر عنه، لكن المشيخة آثروا الاختصار، وحقاً أقول: أن جميع ما ذكرته من علم أبي العباس جزاه الله عنا خيراً"³.

وكان لا يميل إلى تجريح أساتذته، حيث كان يقول: "الكلام كثير ومن طمع من الإحاطة بجميعة فقد زعم غير مزعم"⁴ فإذا وجد وهماً، أو عدم إحاطة عند واحد من العلماء فإنه يعدله بكل هدوء وأدب، واسمعه يقول: "قال أبو إسحاق يعني الزجاج: و ما قلناه في اشتقاق 'اسم' ومعناه قول لا يعلم أحداً فسره قبلنا، قلت: وأبو العباس ثقة، غير أنني سمعت أبا الحسين أحمد بن علي الأحول يقول: سمعت الحسين بن عبد الله بن سفيان النحوي الحزاز يقول: سمعت أبا العباس محمد بن يزيد المبرد يقول: الاسم مشتق من سما إذا علا.."⁵.

أما رحلته في طلب العلم فقد تنقل في مختلف الأقطار والبلدان باحثاً عن العلم والعلماء ويروى عن ابن فارس أنه رحل إلى بغداد، كذلك لطلب الحديث، يقول: "دخلت بغداد طالباً للحديث، فحضرت مجلس بعض أصحاب الحديث، وليست معي قارورة، فرأيت شاباً عليه سمة جمال، فاستأذنته في كتب الحديث من قارورته، فقال: من انبسط إلى الإخوان بالإستئذان فقد

¹ مجمل اللغة، ابن فارس، ص 15.

² المرجع نفسه، ص 15.

³ المرجع نفسه، ص 15.

⁴ مجمل اللغة، ابن فارس، ص 15.

⁵ المرجع نفسه، ص 16.

استحق الحرمان¹، وتكثر الشواهد والأمثلة التي تصف لنا رحلة ابن فارس في طلب العلم والجلوس إلى مجالس الذكر والحديث؛ قال سعيد بن علي الزنجاني (623هـ): كان أبو الحسين من أئمة اللغة، محتجاً به في جميع الجهات غير منازع، رحل إلى الأوحاد في العلوم أبي الحسن القطان، ورحل إلى زنجان إلى صاحب ثعلب أحمد بن الحسن الخطيب، ورحل إلى ميانج إلى أحمد بن طاهر بن النجم، وكان يقول: ما رأيت مثله. قال سعد: وحمل أبو الحسين إلى الري: ليقراً عليه مجد الدولة ابن فخر الدولة، وحصل بها مالاً منه، وبرع عليه، وكان أبو الحسين من الأجواد، وكان من رؤوس أهل السنة المجريين على مذهب أهل الحديث². وقد دفعته رغبته الشديدة في تحصيل العلم إلى السفر إلى بغداد ليتلمذ على عالمها الكبير آنذاك، وهو محمد بن عبد الله الدوري (270هـ)، فقد كان طلب العلم دأب ابن فارس وهمة، لا يمنعه من تحصيله بُعد المسافات³، لقد نذر ابن فارس نفسه لنيل أوطار العلم وتحصيل مناقب العلماء، فلم يمنعه بذلك طول المسافات ولا قصر الزاد فكان بحق طالباً للعلم آخذاً للحكمة بطول الفترة دون أن يتوانى عن بذل المال والوقت وإن وهب ثيابه وفرش بيته.

انطلق ابن فارس، الذي عاش قرناً من أهمّ القرون الحضارية في تاريخ الأمة الإسلامية، من بلد لآخر قاصداً أساطين العلم، فكان من ثمرة ذلك، ما أجمله وقاسه وتخيّره وصاحبه. وكان على رأس شيوخه⁴:

- أبوه فارس بن زكريا العالم اللغوي والفقير الشافعي، روى عن أبيه كتاب المنطق لابن السكيت، كما روى عنه في كتبه، فنجده قد شارك مشاركة فعالة في تثقيف ابنه وتأديبه.
- أبو بكر أحمد بن الحسن الخطيب الملقب براوية ثعلب، وعن طريقه اطلع على آراء ثعلب، آخذاً عنه طريقته في النحو.

¹ الثلاثة، ابن فارس، ص 313.

² سير أعلام النبلاء، الذهبي، 539/12.

³ مجمل اللغة، ابن فارس، ص 12.

⁴ تمام فصيح الكلام، ابن فارس، ص 11-12.

- أبو الحسن علي بن ابراهيم بن سلمة القَطَّان (345هـ) كان فقيهاً ملماً بالنحو واللغة وغيرهما. أكثر ابن فارس الرواية عنه في كتبه.
 - أبو الحسين ابراهيم بن سلمة (380هـ): كان يحتل منزلة رفيعة عند ابن فارس مما دفعه إلى الرحيل للقائه في قزوين.
 - أبو سعيد عبد الله السيرافي (354هـ)، وهو النحوي المشهور، شرح كتاب سيبويه وغيره.
- وكان والد أبي الحسين فقيهاً شافعيّاً لغويّاً، وقد أخذ منه أبو الحسين وروى عنه في كتبه، قال ابن فارس: "سمعت أبي قال: سمعت محمد عبد الواحد يقول: سمعت ثعلباً يقول: إذا أنتج ولد الناقة في الربيع ومضت فهو ربع، فإذا أنتج في الصيف والربيع فهو ربيعة"¹. وإذا كان قد روى وأخذ عن والده باعتباره أول مدرسة له فإنه لم يفتأ أن حدّث عن: أبي الحسن علي بن ابراهيم بن سلمة القَطَّان، وسليمان بن يزيد الفامي، وعلي بن محمد بن مهرويها القزوينين، وسعيد بن محمد القَطَّان، ومحمد بن هارون الثقفي، وعبد الرحمان بن حمدان الجلاب، وأحمد بن عبيد الهمدانيين، وأبي بكر بن السّيّ الدينوري وأبي القاسم الطبراني، وطائفة. وحدّث عن أبو سهل بن زيك، وأبو منصور محمد بن عيسى، وعلي بن القاسم الخياط المقرئ، وأبو منصور بن المحتسب وآخرون².
- وجاء على لسان الذهبي: أخبرنا اسماعيل بن عبد الرحمان: أخبرنا البهاء عبد الرحمان، أخبرنا عبد الحق اليوسفي، أخبرنا هادي بن إسماعيل أخبرنا علي بن القاسم، أخبرنا أحمد بن فارس اللغوي، حدّثنا علي بن أبي خالد بقزوين، حدّثنا الدّبري، عن عبد الرزاق، عن الثوري، عن عبد الله بن السائب، عن زادن عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: {إِنَّ لَهِ مَلَائِكَةَ سِيَّاحِينَ يُبَلِّغُونِي عَنْ أُمَّتِي السَّلَامَ}³.

¹ نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، تحقيق: ابراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط3، 1405هـ/1985م، ص236.

² سير أعلام النبلاء، الذهبي، 539/12.

³ سير أعلام النبلاء، الذهبي، 539/12.

برع ابن فارس في علوم شتى فإذا دار الحديث حول المعجمات نراه يأخذ مكاناً مرموقاً، فهو صاحب مدرسة اعتمدت الترتيب الألفبائي منهجاً، وإذا كان الميدان فقه اللغة فهو صاحب كتاب (الصاحبي) الذي تناول فيه مختلف مسائل فقه اللغة العربية. والذي لا يستغني عنه كل باحث في فقه اللغة، فكان ابن فارس من أئمة أهل اللغة في وقته، محتجاً به في جميع الجهات غير منازع. وقد أثنى عليه العلماء وأكبروا مقامه العلمي، سواء الذين تلمذوا له أو ترجموا له¹.

حظي ابن فارس بثناء الناس عليه لعلمه وأدبه وخلقه، فهو عند الثعالبي (429هـ): "من أعيان العلم، وأفراد الدهر، يجمع إتقان العلماء، وظرف الكتاب والشعراء، وهو بالجبل كابن لنكك بالعراق وابن خالويه بالشام، وابن العلاف بفارس، وأبي بكر الخوارزمي بخراسان، وله كتب بديعة ورسائل مفيدة، وأشعار مليحة وتلامذة كثير"².

ويقول عنه ابن خلكان (681هـ): "كان إماماً في علوم شتى، وخصوصاً اللغة، فإنه أتقنها"³. أما عند ابن الأنباري (328هـ) فهو "من أكابر أئمة اللغة"⁴.

ويقول الباخري (467هـ) عنه: "أبو الحسين بن فارس إذا ذكرت اللغة فهو صاحب مجملها، لا بل صاحبها المجمل لها، وعندي أنّ تصنيفه ذلك من أحسن ما صنف في معناها، وأنّ مصنفها إلى أقصى غاية من الإحسان تنهى"⁵.

ويرى القفطي (646هـ): "أنّه كان واسع الأدب متبحراً في اللغة العربية، ومن رؤساء أهل السنة الموجودين على مذهب أهل الحديث"⁶.

1 مجمل اللغة، ابن فارس، ص 12.

2 الثلاثية، ابن فارس، ص 321.

3 المرجع نفسه، ص 321.

4 المرجع نفسه، ص 321.

5 المرجع نفسه، ص 322.

6 الثلاثية، ابن فارس، ص 322.

يقول الزنجاني (656هـ): "كان أبو الحسين أحمد بن فارس الرازي، من أئمة أهل اللغة في وقته، محتجاً به في جميع الجهات غير منازع منجماً في التعليم"¹. ولم يقتصر علمه على اللغة، فقد "كان بهمدان من أعيان العلم وأفراد الدهر، يجمع إتقان العلماء وظرف الكتاب والشعراء، وكان يناظر في الفقه"².

وأقام بالري بأخرة، وكان سبب ذلك أنه حمل إليها من همدان وقد شهر، ليقراً عليه أبو طالب بن فخر الدولة علي بن ركن الدولة الحسن بن بويه الديلمي، فسكنها³.

وكان لا بد لعالم مثل ابن فارس أن يجتمع له تلاميذ يأخذون عنه علمه في مجالسه المختلفة في كافة البلدان التي اختلف إليها. لكن جلّ المصادر تشير إلى أنه كان منكباً على التأليف منحرفاً إلى التصنيف يُضمّن تأليفه آراءه ثم يرسل بها إلى المهتمين بالعلم والأدب من كبار رجالات عصره كالصاحب بن عباد وغيره، ومن تلمذته أيضاً: أبو طالب بن فخر الدولة علي بن ركن الدولة بن أبي الحسن بويه الديلمي، وأبو الفضل أحمد بن الحسين بن يحيى بن سعيد، بديع الزمان الهمداني (398هـ) وعلي بن القاسم المقري وغيرهم⁴.

على أنّ بعض المصادر تقول: "وكان الصاحب بن عباد يكرمه ويتلمذ له، ويقول: شيخنا أبو الحسين ممن رزق حسن التصنيف، وأمن فيه من التصحيف"⁵. تلمذ له في أثناء إقامته الطويلة بهمدان أديبها المعروف (بديع الزمان الهمداني) الذي رجع الفضل كل الفضل في تكوينه وتأديبه إلى أبي الحسين أحمد بن فارس، ولما اشتهر أمره بهمدان وذاع صيته استدعي منها إلى بلاط آل بويه بمدينة

¹ كتاب الثلاثة، ابن فارس، ص 323.

² مجمل اللغة، ابن فارس، ص 13.

³ نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، ص 236.

⁴ تمام فصيح الكلام، ابن فارس، ص 13.

⁵ الثلاثة، ابن فارس، ص 317.

الري، ليقراً عليه أبو طالب بن فخر الدولة علي بن ركن الدولة الحسن بن بويه الديلمي¹. ومنه إقتبس الحريري صاحب المقامات الفقهية في المقامة الحربية وهي مائة مسألة وغير ذلك².

وقال الثعالبي: حدثني ابن عبد الوارث النحوي قال: كان الصاحب منحرفاً عن أبي الحسين ابن فارس لانتسابه إلى خدمة آل العميد وتعصبه لهم، فأنفذ إليه من همذان (كتاب الحجر) من تأليفه، فقال الصاحب "ردّ الحجر من حيث جاءك". ثم لم تطب نفسه بتركه فنظر فيه وأمر له بصلة³.

ولابن فارس أدب جمّ وأشعار حسنة، نذكر منها⁴:

يَا لَيْتَ لِي أَلْفُ دِينَارٍ مُّوجَّهَةٌ وَأَنَّ حَظِّي مِنْهَا فَلَسُ فَلَاسُ
قَالُوا فَمَالِكَ مِنْهَا قُلْتُ تَخْدُمُنِي هَا وَمِنْ أَجْلِهَا الْحُمَّى مِنَ النَّاسِ.

وله أيضاً⁵:

إِسْمَعِ مَقَالََةَ نَاصِحٍ جَمَعَ النَّصِيحَةَ وَالْمَقَهُ
إِيَّاكَ وَإِحْدَرَ أَنْ تَبِيَّ تَمَنَّ الثِّقَاتِ عَلَى ثِقَةٍ

وقوله⁶:

إِذَا كُنْتَ فِي حَاجَةٍ مُرْسِلاً وَأَنْتَ بِهَا كَلِفٌ مُعْرَمٌ
فَأَرْسِلْ حَكِيمًا وَلَا تُوصِهِ وَذَلِكَ الْحَكِيمُ هُوَ الدِّرْهَمُ.

¹ مقاييس اللغة، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1399هـ/1979م، 1/06.

² بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، عيسى البابي الحلبي، 1384هـ/1964م، ص352.

³ الأدباء، ياقوت الحموي، ص413.

⁴ المرجع نفسه، ص413.

⁵ المرجع السابق، ص414.

⁶ قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، أبي محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي باخ رمة الشافعي، 273/3.

ومن شعره أيضاً¹:

وقالوا كيف حالك قلتُ خيرٌ * تُقضى حاجةٌ وتفتوتُ حاجُ
إذا ازدحمتُ همومُ الصدرِ فلنا * عسى يوماً يكونُ لها إنفراجُ
نديمي هرتي وأنيسُ نفسي * دقاتي لي، ومعشوقِي السراجُ.

ونذكر بعض المؤلفات التي أورثها ابن فارس للمكتبة العربية دون أن نشمليها؛ لأنها كثيرة

والتي منها²:

تمامُ فصيحِ الكلامِ، الثلاثة، جامعُ التأويلِ في تفسيرِ القرآن، الحجر، حليّةُ الفقهاء، حضارة، خلقُ الإنسان، ذارأتُ العرب، ذخائرُ الكلمات، ذمُّ الخطأ في الشعر، سيرةُ النبي ﷺ، الصاحبي في فقه اللغة، العم والحال، غريبُ إعرابِ القرآن، فتياً فقيه العرب، الفرق، متخيراتُ الألفاظ، المجمل في اللغة، المذكر والمؤنث، مقاييسُ اللغة، مقدمة في النحو، النيروز، الوجوه والنظائر، والقائمة طويلة أحصينا منها ما أمكن الإشارة إليه. لابن فارس فضلاً جماً في النزوع إلى علوم العربية قاطبة دون إستثناء بعضها عن الآخر، إذ أنه لم يُبقِ على مجالٍ إلا أخذ منه بسهمٍ مُعنياً صفحة العربية بمؤلفات شتى جاءت بصفة المرجع أو المصدر الذي يلوذ إليه كل باحث عربي، ويُعدّ معجم مقاييس اللغة من أهم ما خلفه لنا التراث اللغوي العربي منذ قرون مضت، فهو يعدّ من المعاجم التي تصنّف في الصدارة من حيث المادة العلمية وكذا طريقتة في الترتيب والتصنيف والتي تُعدّ مدرسةً في حدّ ذاتها.

¹ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، ص 120.

² الثلاثة، ابن فارس، ص 332.

2- معجم مقاييس اللغة:

ألف ابن فارس معجمه في القرن الرابع الهجري، بعد أن كانت اللغة العربية قد دُوّنت وُجِّعت في رسائل وكتب مختلفة، مكّنته من الإطلاع عليها والإفادة منها من جهة، ومن تجاوز بعض تعقيداتها وهناتها من جهة ثانية¹.

جاء في المقدمة التي أدرجها عبد السلام هارون في تحقيق معجم مقاييس اللغة: "لا يساورني الريب أنّ المقاييس من أواخر مؤلفات ابن فارس، فإنّ هذا النضج اللغوي الذي يتجلّى فيه من دلائل ذلك؛ وأستطيع أن أذهب أيضاً إلى أنّه ألف المقاييس بعد تأليفه المجلد؛ فإنّ الناظر في الكتابين يلمس القوة في الأوّل"²، ويجد أنّ ابن فارس في المجلد مع إشارته إلى اشتقاق بعض المواد إلاّ أنّه لا يتناولها بطريقة جدية كما فعل في كتابه المقاييس، فمثلاً جاء في المجلد في مادة [أب]: "فقالوا في قول الله جلّ ثناؤه وتقدّست أسماؤه: ﴿وَيَكْفُهُمْ وَأَبَاءُ﴾ ﴿٣١﴾ عيس:31] إنّ الأب المرعى. وقالوا: أبّ الرجل إذا تهياً للذهاب، أباً وأباباً وأبابة"³. وفي المقاييس يقول: "أبّ: اعلم أنّ للهمزة والباء في المضاعف أصلين، أحدهما المرعى، الآخر القصد والتهيو، أمّا الأوّل فقول الله عزّ ذكره: ﴿وَيَكْفُهُمْ وَأَبَاءُ﴾ ﴿٣١﴾ عيس:31] قال أبو زيد الأنصاري: لم أسمع للأبّ ذكراً إلاّ في القرآن"⁴. ومنه فإنّ الواحد منّا يلاحظ نضج الفكرة وسهولة الطرح عن علم وتمرس دون الأوّل من معجميه.

لقد اعتمد ابن فارس في تأليفه لمعجم المقاييس مجموعة من المصادر جاء على ذكرها في مقدّمة موجزة للكتاب؛ حيث يقول: "وبناء الأمر في سائر ما ذكرناه على كتب مشتهرة عالية، تحوي أكثر

¹ اللغة ومعجمها في المكتبة العربية، عبد اللطيف الصوفي، دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر، دمشق، سوريا، ط1، 1986م، ص144.

²مقاييس اللغة، ابن فارس، 24/1.

³ مجمل اللغة، ابن فارس، ص78.

⁴ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص09.

اللغة¹. ثم يُسمّى هذه الكتب ومؤلفيها فيقول: "فأعلاها وأشرفها كتاب أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد، المسمى (العين) ومنها كتابا أبي عبيد في (غريب الحديث) و(مصنّف الغريب)، ومنها (كتاب المنطق) لابن السكيت. ومنها كتاب أبي بكر بن دريد المسمى (الجمهرة). فهذه الكتب الخمسة معتمدنا فيما استنبطناه من مقاييس اللغة"².

إنّ التقسيم الذي اعتمده ابن فارس في إخراج معجمه المقاييس يشبه إلى حدّ بعيد ما ذهب إليه الخليل وابن دريد، حيث إنّه لم يجد عن تقسيم ابن دريد؛ إذ قسّم معجمه إلى كتب بعدد حروف الهجاء، ثم قسّم كلّ كتاب بحسب الأبنية معتمداً الترتيب الألفبائي؛ حيث وضع ترتيب الخليل الذي كان يعتمد الترتيب الصوتي للحروف، إلّا أنّه حصر الأبنية بين الثنائي والثلاثي ومازاد عن الثلاثي، وهو إذ يقسّم بهذه الطريقة معجمه، يبدأ بالحرف المعقود له الباب وما يليه من حروف الهجاء، فلا يبدأ مثلاً في باب الجيم بالجيم والألف؛ وإنّما يبدأ بالجيم وما يليه نحو (باب ما جاء من كلام العرب في المضاعف والمطابق والترخيم) يقول: (ججّ، ججّ، جدّ، جدّ، جرّ، جرّ، جسّ، جسّ.. الخ)³ وعند الانتهاء من تعداد الحروف الموالية يعود في آخر الباب إلى الحروف الأولى أي: (جأ، جبّ، جثّ)⁴.

وهو يضع نظام التقاليد ويتجاوزها ولا يستند إليه كما فعل الخليل وابن دريد، فهو بهذا يسهّل عملية البحث عن الأصول في معجمه، "فقد حافظ ابن فارس على نظام الأبنية الصرفية الذي يعيق البحث عن الألفاظ، ولكنّه سهّله بعض الشيء في جعله يكتفي بثلاثة أبنية فقط، كما سهّل أيضاً طريقة الرجوع إلى كتابه في إلغاءه مبدأ التقاليد، عندما ذكر كلّ مادّة في كتاب الحرف الأوّل من حروفها الأصول، فكلمة شرب مثلاً نجدّها عنده في كتاب الشين، وكلمة برش في كتاب الباء، بينما نجد هذه الكلمات مع تقاليدها الأخرى تجتمع في العين والجمهرة في مكان واحد لأخذها بمبدأ

¹ مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: أنس الشامي، دار الحديث، القاهرة- مصر، 1429هـ/2008م، ص 07.

² المرجع نفسه، ص 07.

³ المرجع نفسه، ص 148-149.

⁴ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص 155.

التقاليد¹. هذا بالنسبة إلى الكلمات الثنائية والثلاثية عنده أمّا ما زاد عن الثلاثي فهو عنده من النحت حيث يقول: في كتاب الباء و(باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوّله باء): "اعلم أنّ للرباعي والخماسي مذهباً في القياس يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أنّ أكثر ما تراه منه منحوت"² وستتناول هذه النقطة بالتفصيل في المبحث المعقود لها بإذن الله.

وعليه، فإنّ ابن فارس قام بجمع الكلمات الرباعية والخماسية مستقصياً الصحيح منها، وقام بوضعها دون أن يتحرّى الترتيب. نحو قوله: "فمّا جاء منحوتاً من كلام العرب في الرباعي أوّله باء: البلعوم، بخر، البعثة، البرجد، ابلندح، بخدعه، بلطح."³

ولما كان هدفه تحليلية المعنى عن الأصول اللغوية والكشف عن المقاييس، فقد عمل على طرح هذه المواد الأصول وقدّم الأصل أو الأصول التي أخذت منها معاني المشتقات، ثم شرح هذه الأصول بما فسّره من صيغ⁴. وهو ما أشار إليه في مقدمة الكتاب بقوله: "وقد صدرنا كلّ فصل بأصله الذي تتفرّع منه مسائله، حتى تكون الجملة الموجزة شاملة للتفصيل، ويكون المجيب عما يُسأل عنه مجيباً عن الباب المبسوط بأوجز لفظٍ وأقربه"⁵.

يقول ابن فارس في مقدّمة معجمه: "إنّ للغة العرب مقاييس صحيحة وأصولاً تتفرّع منها فروع، وقد ألّف الناس في جوامع اللغة ما ألفوا، ولم يُعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس ولا أصل من الأصول، والذي أومأنا إليه باب من العلم جليل وله خطر عظيم، وقد صدرنا كل فصل بأصله الذي تتفرّع منه مسائله، حتى تكون الجملة الموجزة شاملة للتفصيل ويكون المجيب عما يُسأل عنه مجيباً عن الباب المبسوط بأوجز لفظٍ وأقربه"⁶، فهو يستخدم مصطلح (القياس) بدلالة

¹ اللغة ومعجمها في المكتبة العربية، عبد اللطيف الصوفي، ص145.

² مقاييس اللغة، ابن فارس، ص122.

³ المرجع نفسه، ص122.

⁴ المعجم العربي (نشأته و تطوره)، حسين نصّار، دار مصر للطباعة، مصر، 1408هـ/1988م، 2/342.

⁵ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص07.

⁶ المرجع نفسه، ص07.

خاصة وهو يعني به عملية الاشتقاق من الجذر اللغوي وهو ما يطلق عليه (الأصل)، ومن هذا الأصل تتفرع فروع أي الدلالة العامة للجذر والدلالات الأخرى التي تتفرع منه¹.

أما الفكرة الثانية التي بنى عليها معجمه إضافة إلى فكرة الفرع والأصل فهي فكرة النحت؛ حيث يقول: "ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان وتُنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعاً بحظ"². فابن فارس يُعدّ عالماً محتجاً به في شتى ضروب اللغة وفنون الأدب دون أن ننسى أنه كان فقيهاً مجيداً ومتكلماً ونحوياً يناظر في مسائل من جنس العلم الذي يتعاطاه. داعياً إلى حفظ اللغة فالعالم الصنديد عند ابن فارس هو من تمثّل للغة دون كبوة أو تقصير. وكدأب الصالحين والمرشدين من أمة الإسلام فإن ابن فارس كان عفيفاً جواداً، جَدلاً لا يسكت عن الإشارة إلى زلات بعض علماء العربية في أدب وتؤدّة وصلة ودون تجريح أو تغيير بل كان يستشهد بهذا ويضع هذا دون تقصير، معترفاً بفضل من سبقه وسمة من رسم نهج اللغة وسار عليها.

لقد عاش ابن فارس في قرنٍ يُعدّ من أهم القرون التي شاعت فيها علوم العربية وامتدّت في الأقطار والدول ولم يمنعه طول المسافات ولا قلة الزاد من تبني هذه الطريقة دون غيرها فقد سافر إلى بغداد طالباً للحديث، قاصداً أساطين العلم ومواطن الذكر من أجل ملاءمة قارورة الإجهاد ورسم نهج جديد في الدراسات اللغوية التي كانت شائعة آنذاك، ولعلّ أول من أخذ عنه ابن فارس العلم هو والده الذي يُعدّ مؤذبه بحق وقام بالرواية عنه في كتبه وعن غيره من العلماء.

وكغيره من العلماء الأجلاء فإن ابن فارس كان له تلامذة كُثُر أخذوا عنه وتعلموا إليه، فكان من أئمة أهل اللغة في وقته مُحتجاً به في جميع الجهات غير منازع، حظي بثناء الناس عليه لعلمه وأدبه وخلقه. حاز هذا العالم الجليل مرتبةً علمية رفيعة وشأناً بين الأوائل ومن تبعهم إلى يومنا هذا فخلف تراثاً جماً يُعدّ خزانةً في الأدب واللغة فهو لم يطمئن لأشعاره هنا وهناك ولكن ألف الكتب والمعاجم

¹ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، ط1، 1997م، ص201.

² مقاييس اللغة، ابن فارس، ص122.

مُعرباً عمّا في دواخله من حبّ العربية والتأسي بعلمائها ووجهائها فترك لنا علماً واسعاً وذخراً يطول بنا المقام إذا نحن أحصيناه.

ومن المؤلفات الرائدة في عالم المعجمية هذا التأليف الذي أنتجه لنا ابن فارس في اللغة وهو معجم مقاييس اللغة، فقد أُلّفه صاحبه بعد أن ألمّ باللغة والأدب كما يشير إلى ذلك بعض الدارسين المحدثين، ويعدّ معجم مقاييس اللغة من أكثر المعاجم شمولية وتمثيلاً لمداخل اللغة؛ تجاوز الترتيب الصوتي ونظام التقاليب الذي كان منتشراً قبله فحاول تقسيم معجمه إلى كتب كل كتاب يبدأ بالحرف المعقود له من أوّل الكلمة إلى آخرها ويرتبها ترتيباً ألف بائياً كما هو معلوم مبتدأً بالمضاعف ثم الثلاثي وجاعلاً الرباعي والخماسي في باب النحت آخر كل كتاب.

الفصل الأول

الصرف في معجم مقاييس اللغة

تمهيد

1. تعريف علم الصرف

2. أهمية علم التصريف:

المبحث الأول: الإشتقاق في معجم مقاييس اللغة

المبحث الثاني: الأصول في معجم مقاييس اللغة

المبحث الثالث: النحت في معجم مقاييس اللغة

المبحث الرابع: منهج ابن فارس في إستنباط مقاييس اللغة ومدى إفادته من منهج الخليل بن أحمد الفراهيدي

يعدّ علم الصرف من أوسع العلوم باباً يضم بين دفتيه عدّة مباحث منها على سبيل التخصيص دون ذكر المفصل منها: الاشتقاق والأصول والنحت. والصرف والتصريف تطلقان في لسان العربية على العلم الذي تعرف به كيفية صياغته الأبنية العربية وأحوال هذه الأبنية التي ليست إعراباً ولا بناءً¹.

وقد كان ينبغي أن يقدّم علم التصريف على غيره من علوم العربية، إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها، من غير تركيب. ومعرفة الشيء في نفسه، قبل أن يتركب، ينبغي أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التي يكون له بعد التركيب. إلاّ أنّه أُخِرَ للطفه ودقّته، فجعل ما قدّم عليه من ذكر العوامل توطئة له حتى لا يصل إليه الطالب إلاّ وهو قد تدرّب وارتاض للقياس. وبما أنّ هذا العلم شامل وجامع لعدة فصول سنتناولها في بحثنا هذا ارتأينا التمهيد لهذه الدراسة بتعريف وإستبيان المعنى العام لعلم التصريف وعليه:

1- تعريف علم الصرف:

وسنحاول تبين دلالته أولاً في اللغة ومن ثمّ في الاصطلاح

أ- التصريف لغة:

الصَّرْفُ: فضل الدرهم في القيمة، وجودة الفِضَّة، وبيع الذهب بالفضّة، ومنه الصيرفي لتصريفه أحدهما بالآخر. والتصريف: اشتقاق بعض من بعض. وتصريف الرياح: تصريفها من وجه إلى وجه، وحال إلى حال، وكذلك تصريف الخيول والسيول والأمور. وصرف الدهر: حدّثه. وصرف الكلمة: إجراؤها بالتنوين².

¹ دروس التصريف، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدات، بيروت-لبنان، د.ط، 1416هـ/1995م، ص4-5.

² كتاب العين، أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، ابراهيم السامرائي، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، العراق، 1984م، 7/109.

وجاء في المقاييس ما نصّه: صَرَفَ الصاد والراء والفاء معظم بابه يدلّ على رجوع الشيء. من ذلك صَرَفْتُ القوم صَرَفًا، إذا رجعتهم فَرَجَعُوا. والصرف في القرآن التوبة؛ لأنّه يُرْجَعُ به عن رتبة المذنبين. قال أبو عبيد: صَرَفَ الكلام: تزيينه والزيادة فيه، وإنما سُمِّيَ بذلك لأنّه إذا زُيِّنَ صرف الأسماع إلى استماعه¹. يقال: لا يُقبل منه صرفٌ ولا عدل؛ قال يونس: فالصرف، الحيلة. ومنه قولهم: إنّه ليتصرف في الأمور، وقال تعالى: ﴿بِمَا يَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا﴾ [الفرقان: 19]².

والصرف: ردّ الشيء عن وجهه، صَرَفَهُ يَصْرِفُهُ صَرْفًا فانصرفت. وصارَفَ نفسه عن الشيء: صرفها عنه. وقوله تعالى: ثم انصرفوا، أي: رجعوا عن المكان الذي استمعوا فيه. وقيل انصرفوا عن العمل بشيء مما سمعوا. صَرَفَ اللهُ قلوبهم أي أضلّهم الله مُجَازَةً على فعلهم. وصرفت الرجل عني فانصرف، وقوله عزّ وجل: ﴿بِمَا يَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا﴾ [سورة الفرقان: 19]؛ أي: ما يستطيعون أن يصرفوا عن أنفسهم العذاب ولا أن ينصرفوا أنفسهم. قال يونس: الصرّف الحيلة، وصرفت الصبيان: قلبتهم، وصرف الله عنك الأذى، واستصرف الله المكاره. وتصريف الآيات تبيانها³. والتعريفات اللغوية التي وردت في الحديث عن الصرف عموماً وعلم التصريف بالخصوص جمّة يضيق المجال للحديث عنها كلها وجمعها من أمهات الكتب لذلك اكتفينا بهذين التعريفين راجين من المولى عزّ وجلّ أن يبلغنا المقاصد.

ب- التصريف اصطلاحاً:

إنّ الحديث عن التصريف وعن ضروب تغيير المعنى في اللفظ الواحد بزيادة أو نقصان أو تغيير أحد حروف اللفظ الذي بين أيدينا هو تغيير في معناه الكلي وهو عين ما ذهب إليه الدرس اللغوي

¹مقاييس اللغة، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: أنس محمد الشامي، دار الحديث، القاهرة- مصر، د.ط، 1429هـ/2008م، ص506.

² الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، اسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط3، 1429هـ/2008م، ص587.

³ لسان العرب، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت-لبنان، ط3، 1414هـ/1994م، 9/189.

منذ القديم يقول ابن جني: "معنى قولنا التصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير. فذاك هو التصرف فيها والتصريف لها، نحو قولك: ضرب، فهذا مثال الماضي. فإن أردت المضارع قلت يضرب، أو اسم الفاعل قلت: ضارب، أو اسم المفعول قلت: مضروب أو المصدر قلت: ضرباً أو فعل ما لم يسم فاعله قلت: ضُربَ. وإن أردت أن الفعل كان أكثر من واحد على وجه المقابلة قلت: ضارب فإن أردت أنه استدعى الضرب قلت: استضرب، فإن أردت أنه كثر الضرب وكرره قلت: ضُربَ، فإن أردت أنه كان فيه الضرب في نفسه مع اختلاج وحركة قلت: اضطرب، وعلى هذا عامة التصرف في هذا النحو من كلام العرب"¹.

يقول ابن حاجب في شرح الشافية: "اعلم أن التصريف تفعيل من الصرف وسمي هذا العلم التصريف لكثرة التصرف بسببه في أبنية اللغة العربية والمراد من الأصول الأمور الكلية المنطبقة على الجزئيات ولذلك قال علم بأصول، لأن العلم يستعمل في الأمور الكلية والمراد من الأحوال هي العوارض الملحقة بالأبنية بحسب الغرض وهي الموارد الجزئية التي تستعمل فيها تلك الأصول ولذلك قال يعرف لأن المعرفة تستعمل في الجزئيات والمراد من الأبنية هي عدد حروف الكلمة المرتبة مع حركاتها وسكوئها باعتبار الوضع مع اعتبار الحروف الزوائد من الأصول. التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست إعراباً ولا بناء"². أما الأبنية: جمع بناء والمراد بالبناء هيئة الكلمة التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهذه الهيئة عبارة عن عدد حروف الكلمة، وترتيبها، وحركاتها المعينة وسكوئها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية، كل في موضعه: فرجلٌ مثلاً على هيئة وصفة يمكن أن يشاركه فيها عَضُدٌ، وهي كونه على ثلاثة أحرف أولها مفتوح وثانيها مضموم، وكما يقال لهذه الهيئة بناء يقال لها: بنية وصيغة ووزن وزنة³. وكيفية صياغة الأبنية: ما يذكر من مسائل العلم من طريقة أخذ المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغيرها من المصدر، وطريقة

¹ التصريف الملوكي، أبي الفتح عثمان بن عبد الله ابن جني النحوي، تحقيق: محمد سعيد بن مصطفى النعسان الحموي، مطبعة شركة التمدن الصناعية بالقريبة، مصر، ط 1، د.س، ص 3.

² شرح الشافية، ابن حاجب، تحقيق: ابراهيم رشدي، مطبعة العامرة لطبع والنشر، د.ط، 1306هـ، ص 4.

³ دروس التصريف، محمد محي الدين عبد الحميد، ص 4.

التصغير والنسب والتثنية والجمع ونحو ذلك. والمراد بأحوالها التي ليست إعراباً ولا بناءً: الإبتداء والإمالة وتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والحذف والإدغام وكون حروفها كلها أصولاً أو مشتمة على بعض حروف الزيادة، ونحو ذلك¹.

إنّ الحديث عن تصريف الكلمة يدعونا إلى تقسيم الكلمات إلى بعض الأقسام كما جرى على ذلك بعض المحدثين حيث يذهب جرجي شاهين عطية إلى القول بأنّ للكلمات حالتين: "حالة أفراد وحالة تركيب. فعلم الصرف يبحث عنها وهي مفردة فُيُبين ما لأحرفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وما يطرأ عليها من تغيير من حالة إلى حالة، إن علم الصرف يبحث عن ذات المفردات وعن بنية الكلمة وتحويلها من هيئة إلى هيئة أخرى، إمّا لتغيير في المعنى وإمّا لتسهيل في اللفظ وإمّا للأمرين معاً [جميعاً]. وهذا التحويل يسمى تصريفاً"². يذهب بنا علم التصريف إلى دراسة الكلمة في حالتها الإفرادية وما يطرأ عليها من تغيير، أمّا في حالة التركيب فدرس النحو هو الذي يقوم ببحث مدارجها وحالاتها الإعرابية، إنّ لعلم الصرف أهمية بالغة في تحديد المعنى وهيئة اللفظ معاً. فهو يبحث عن ذات المفردات وعن بنية الكلمة وتحويلها من حالة إلى حالة. "فتحويل الكلمة يكون من هيئة إلى هيئة أخرى لتغيير في المعنى كما في تحويل طَلَبَ إلى يَطْلُبُ وأَطْلُبُ وطالِب ومطلوب.. الخ، ويكون تحويلها لتحسين في اللفظ كما في تحويل مَدَد إلى مَدَّ وقول إلى قال، ويكون تحويلها للأمرين جميعاً كما في تحويل مَدَّ (مدد) إلى مادّة أصلها ماددة وقال (قول) إلى قائل أصلها قاول"³. ثم يقول: "إن التصريف لا يجري إلاّ على الفعل المشتق والاسم المتمكن؛ فيجري على الأوّل بتغيير بنيته باختلاف زمانه وعلى الثاني بتثنيته وجمعه وتصغيره والنسبة إليه. ولا يجري على الفعل الجامد، ولا الإسمغير المتمكن، ولا الحرف لأن كل هذه تلازم صورة واحدة. إن الفعل المشتق هو الذي يتحول من صورة إلى أخرى مثل: كَتَبَ (في الزمان الماضي) فإنها تتحول إلى يكتب (في الحال أو الاستقبال) واكتب (في

¹ المرجع نفسه، ص 5.

² سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان، جرجي شاهين عطية، دار ربحاني للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ط 4، د.س، ص 2-

4-3.

³ المرجع السابق، ص 3

الاستقبال). وعكسه الفعل الجامد وهو الذي يقبل التثنية والجمع والتصغير والنسبة مثل بَيْت فإنه يقال فيها بيتان وبيوت ويُبَيْتُ وبيتي ويقال له في النحو المعرب، وعكسه الاسم غير المتمكن ويقال له المبني وهو الذي يلزم صورة واحدة مثل حيث ومنذ¹. ويجب التنبيه إلى أنّ التصريف يمكن إجراؤه فقط على الفعل المشتق والاسم المتمكن، فإنّ الصيغ التي تلزم حالة واحدة مثل الحروف وأيضاً الفعل الجامد لا يمكن للصرف الولوج إليها لأنها تلزم صورة واحدة. ويقول ابن مالك: "التصريف علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من زيادة وأصالة وصحة واعتلال وشبه ذلك"².

وجاء الكتاب قول سيويه: " هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، لم يكن كلامهم إلاّ نظيره من غير بابه وهو الذي يسميه النحويون: التصريف والفعل"³.

وأما عن نشأة علم الصرف وبلوغه الذروة فقد اتفقوا على أن معاذ الهراء أول من وضع التصريف وكان تخرّج بأبي الأسود، ثم خلف أبا الأسود خمسة؛ عنبسة الفيل وميمون الأقرن ويحيى بن يعمر وابنا أبي الأسود: عطاء وأبو حرب، ثم خلف هؤلاء: عبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، ثم خلفهم الخليل ففاق من قبله ولم يدركه أحد بعده، أخذ عن عيسى [بن عمرو] وتخرّج بآبن العلاء، ثم أخذ عنه سيويه، وجمع العلوم التي استفادها منه وكتابه [الذي هو] أحسن من كل كتاب صنف إلى الآن⁴ هـ.

2- أهمية علم التصريف:

¹ المرجع نفسه، ص5.

² إنجاز التعريف في فن التصريف، ابن مالك، تحقيق: حسن أحمد العثماني، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1425هـ/2004م، ص3.

³ الكتاب (كتاب سيويه)، أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1402هـ/1982م، 4/242.

⁴ الإقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروني، ط2، 1427هـ/2006م، ص153.

إنّ لهذا العلم الجليل فضل كبير وإنّ للعلماء به فاقة فهو قد فاق كل العلوم من حيث هو سبب من أسباب ارتياض البلاغة وحسن البيان مع سهولة التصنيف ورقة ولطف القياس ومعرفة الاشتقاق، يقول ابن جنّي (392هـ): "وهذا القبيل من العلم أعني التصريف، يحتاج إليه جميع أهل العربية، أتمّ الحاجة، ويهم إليه أشد فاقة، لأنه ميزان العربية وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الإشتقاق إلّا به. وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلّا من طريق التصريف"¹.

وقد بيّن أهمية علم الصرف ابن عصفور الإشبيلي (669هـ) بقوله: "التصريف أشرف شطري العربية وأغمضها فالذي يبين شرفه احتياج جميع المنشغلين باللغة العربية، من نحوي ولغوي إليه أيّما حاجة، لأنه ميزان العربية، ألا ترى أنّه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلّا عن طريق التصريف"². ويضرب لذلك الأمثلة فيقول³:

1. كلّ إسم في أوله ميم زائدة مما يُعمَلُ به ويُنقَلُ فهو مكسور الأوّل، نحو: مطرقة ومروحة إلا ما استثنى من ذلك. فهذا لا يعرفه إلّا من يعلم أن الميم زائدة، ولا يُعلم ذلك إلا من جهة التصريف.

2. إنّ المصدر من الماضي، إذا كان على وزن أفعل، يكون مُفعلاً بضم الميم وفتح العين نحو: أدخلته مُدخلاً، ألا ترى أنك لو أردت المصدر من أَكْرَمْتُهُ، على هذا الحدّ، لقلت: مُكْرَمًا قياساً، ولم تحتج فيه إلى السماع، إذا علمت أن أَكْرَمَ: أفعل؟ ألا ترى أنّ ذلك كله لا يُعرفُ إلّا بالتصريف؟ وأشبه ذلك كثير.

¹ المنصف في التصريف، ابن جنّي، تحقيق: ابراهيم مصطفى، عبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1373هـ/1954م، ج1، ص2.

² المتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، ط1، 1996م، ص31.

³ المرجع نفسه، ص 31.

والذي يدلّ على غموضه، كثرة ما يوجد من السّقطات فيه لجلّة العلماء؛ ومما يحكى عن أبي عبيد أنه قال في مندوحة من قولك ما لي عنه مندوحة أي: متسع: إنها مشتقة من انداح؟ وذلك فاسد لأنّ إنداح (انفعل) ونونه زائدة، ومندوحة (مفعولة) ونونه أصلية، إذا لو كانت زائدة لكانت (مَنْفَعَلَة) وهو بناء لم يثبت في كلامهم فهو على هذا مشتق من النّدح وهو جانب الجبل وطرفه، وهو السّعة¹.

ونحو من ذلك ما يحكى عن أبي العباس ثعلب من أنّه جعل أُسْكُفَة الباب من اسْتَكْفَ أي: اجتمع. وذلك فاسد لأنّ اسْتَكْفَ (استفعل) وسينه زائدة، وأُسْكُفَة (أفْعَلَة) وسينه أصلية، إذ لو كانت زائدة لكان وزنها (أُسْتُفَعَلَة) وذلك بناء غير موجود في أبنية كلامهم². وكذلك يحكى عنه أنّه قال في تُنُور إن وزنه (تفعول) من التّار. وذلك باطل، إذ لو كان كذلك لكان تُنُوراً. والصواب أنّه فَعُول من تركيب تاء ونون وراء، نحو: تَنَرَ إذا لم ينطق به³. إنّ الحديث عن هذه الأمثلة كلها يعدّ من صميم الحديث عن ضروب التصريف إلّا أنّ المقام مقام اختزال ولا يسعنا من الوقت التفصيل في هذه المباحث التي سبق لعلمائنا الأجلاء أن تطرقوا لها بجوامع الكلم وبشيء من التفصيل في ثوب الإختصار، دون تكلف أو تطرّف على بصيرة منهم بهذا العلم الجليل.

¹ الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور، ص 32.

¹ المرجع نفسه، ص 32.

² المرجع نفسه، ص 32.

المبحث الأول: الاشتقاق في معجم مقاييس اللغة.

فيما يأتي سنتبع دلالة هذا المصطلح في معاجم اللغة، ومن بعدها سنعرض المفهوم الاصطلاحي له

1- تعريف الإشتقاق:

في بداية ولوجنا لمجموع المباحث التي قمنا بتحضيرها للحديث عن أصل التصريف في كتابنا المصون مقاييس اللغة لابن فارس اللغوي تجدر بنا الإشارة إلى أنّ مباحث علم التصريف جليلة كثيرة، قد ميزنا منها أهم ما ميز كتاب المقاييس، مبتدئين دراستنا هذه بباب الإشتقاق وبالله المعونة.

أ- الإشتقاق لغة:

لا يمكننا فتح معجم عربي قصد البحث عن لفظ (شق) إلاّ ووجدنا ما يملأ الوطاب منه ويهنا البال به، وقد اخترنا بعض التعريفات منه على عجل هي فيما ذكره لنا علماء العربية: الإشتقاق الأخذ في الكلام، الإشتقاق في الخصومات مع ترك القصد؛ "شقّ أي فرّق، النصف من كل شيء"¹ جاء في مقاييس اللغة أن الشين والقاف أصل واحد يدل على الانصداع في الشيء، ثم يُحمل عليه ويشق منه على معنى الاستعارة. تقول شَقَقْتُ الشيء أشقّه شقّاً، إذا صدعته. وبیده شُقوق، والدابة شُقاق. والأصل واحد والشُقّة: شَطِيئة تُشظى من لوح أو خشبة. ومن الباب: الشُقاق وهو الخلاف وذلك إذا انصدعت الجماعة وتفرّقت يقال: شُقُّوا عصا المسلمين، وقد انشقت عصا القوم بعد التمامها، إذا تفرّقت أمرهم. ويقال لنصف الشيء الشُقُّ. ويقال أصاب فلان شِقُّ ومشقة، وذلك الأمر الشديد كأنّه من شدّته يشقُّ الإنسان شقّاً. قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بَلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ﴾ [النحل: 07]. والشُقُّ أيضاً: الناحية من الجبل وفي الحديث: "وجدني في أهل غنيمة بشقِّ" والشُقُّ: الشقيق يقال هذا أخي وشقيقي

كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1984م، 347¹/2

وَشِقُّ نَفْسِي. والمعنى أنّه مشبّه بـخَشَبَةٍ جُعِلَتْ شِقِّين. ويقولون في الغضبان: احتدّ فطارت منه شِقَّةٌ، كأنّه انشق من شدّة الغضب¹.

الإشتقاق أخذ شِقَّ الشيء، والأخذ في الكلام وفي الخصومة يميناً وشمالاً وأخذ الكلمة من الكلمة والمشاقّة والشِّقَّاقُ: الخلاف والعداوة. شقشق الفحل: هدر، والعصفور: صوت².

جاء عن الجوهري (ت393هـ): "الإشتقاق أخذ شِقَّ الشيء وهو نصفه، والإشتقاق الأخذ في الكلام وفي الخصومة يميناً وشمالاً مع ترك القصد. واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه³.

ويذكر لنا راجي الأسمر تعريف الإشتقاق بهذا اللفظ: "أخذ الشيء من شيء و"أخذ شِقَّ الشيء وهو نصفه". الإشتقاق في الكلام والخصومة هو الأخذ منه يميناً وشمالاً مع ترك القصد. واشتقاق الحرف من الحرف هو الأخذ منه⁴.

والإشتقاق عند ابن دريد (321هـ) معناه ردّ الكلمة في سبيل الكشف عن معناها إلى ما يعتقد بأنه أصل لها ويؤكد لنا هذا الموقف فؤاد طرزي في كتابه "الإشتقاق" حيث يذكر أن ابن دريد ألف كتاباً في الإشتقاق دون أن يتعرض لذكر هذه اللفظة في معجمه، فكل ما ذكره في باب (شقق) في هذا المعجم: "شقت الشيء أشقّه شقاً. وكل قطعة منه شِقَّةٌ، يجمع ذلك الثوب والخشبة وما أشبهها، وجئتك على شق أي مشقّة، والشقة البعد، والقطعة المستطيلة، وفرس أشقُّ والأنثى شقّاء وهي البعيدة ما بين الفروج، والشقيق الثور الفتي السن، وشق الكاهن رجل معروف، والشقاق المعادة والمغالطة وشقيق الرجل أخوه، كأنّه شقُّ نسبه من نسبه⁵.

¹ مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام هارون، ص 170-171.

² القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، دمشق، سوريا، 1998م، ص 898.

³ الصحاح، اسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، د.ط، 1984م، ص 1502.

⁴ المعجم المفصل في علم الصرف، راجي الأسمر، مراجعة: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، د.ط، 1993م، ص 139.

⁵ الإشتقاق، فؤاد حنا طرزي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، ط1، 2005م، ص 17-19.

ب- الإشتقاق اصطلاحاً:

هو نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنىً وتركيباً وتغايرهما في الصيغة. أو يقال هو تحويل الأصل الواحد إلى صيغ مختلفة لتفيد ما لم يستفد بذلك الأصل: فمصدر ضَرَبَ يتحول إلى ضَرْبَ فيفيد حصول الحدث في الزمن الماضي وإلى يَضْرِبُ فيفيد حصوله في المستقبل وهكذا¹.

والإشتقاق اصطلاحاً أن تجد بين اللفظين تناسباً في المعنى والتركيب فتزد أحدهما إلى الآخر، وقيل: الأول باعتبار العلم والثاني باعتبار العمل، وقيل: ردّ لفظٍ إلى آخر لموافقته إياه في حروفه الأصلية ومناسبة له في المعنى. وقيل: ما وافق أصلاً بحروفه الأصول ومعنى بتغيير ما².

قال ابن فارس: "أجمع أهل اللغة -إلا من شدّ منهم- أن للغة العرب قياساً، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض، وأن اسم الجنّ مشتق من الاجتنان، وأن الجيم والنون تدلانّ أبداً على الستر، تقول العرب للدّرع جُنّة وأجنّة الليل، وهذا جنين، أي: هو في بطن أمّه أو مقبور، وأنّ الإنس من الظهور، يقولون: آنست الشيء أبصرته. وعلى هذا سائر كلام العرب، علم ذلك من علّم وجّهله من جهل"³.

والإشتقاق أخذ لفظ من آخر مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ يضيف زيادة على المعنى الأصلي، وهذه الزيادة هي سبب الإشتقاق⁴.

قال ابن دحية (633هـ) في التنوير: الإشتقاق من أغرب كلام العرب وهو ثابت عن الله بنقل العدول عن رسول الله ﷺ، لأنه أوتي جوامع الكلم، وهي جمع المعاني الكثيرة في الألفاظ القليلة، فمن

¹ الإشتقاق والتعريب، عبد القادر بن مصطفى المغربي، مطبعة الهلال بالفجالة، بمصر، د.ط، 1908م، ص9.

² العلم الخفاق في علم الإشتقاق، محمد صديق حسن خان، تحقيق: أحمد عبد الفتاح تمام، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت-لبنان، 1433هـ/2012م، ص 12.

³ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، علّق عليه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1418هـ/1997م، ص 35-36.

⁴ في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ط2، 1376هـ/1957م، ص122.

ذلك قوله فيما صح عانه: يقول الله أنا الرحمن خلقت الرحم، وشققت لها من اسمي وغير ذلك من الأحاديث¹.

وقال في شرح التسهيل: الإشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة وتركيب لها، ليدلّ بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفا وهيئة، كضارب من ضرب². يرى هذا العالم الجليل أنّ الإشتقاق في أبسط صورته هو أخذ كلمة أو صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، فالإشتقاق هو كلمة واحدة لها عدّة صيغ تتماشى وضروب ومداخل المادة أو التركيب الذي تستعمل فيه دون تغيير في المعنى الأصلي للكلمة في حدّ ذاتها. وقال صاحب المعجم المفصل في فقه اللغة العربية في تعريف الإشتقاق: "من وسائل إتمام اللغة وإغنائها لفظاً ودلالةً، وهو من الظواهر المرصودة سلفاً وجرى فيها الكلام وكثرت الأقوال في أمثلتها وتحديد حدودها"³. ويعدّ الإشتقاق من أسباب نمو اللغة العربية أو غيرها من اللغات لفظاً ودلالةً، جاء على دراسة هذه الظاهرة اللغوية كثرة غير مُقلّة من علماء العربية، فتباينت التعريفات وكثرة الأمثلة التي ضربت وتمايزت في تحديد حدودها الأقسام.

روى الزجاج (311هـ) أنه ذكر في كتاب الإشتقاق: "إن كل لفظتين اتفقتا ببعض الحروف، وإن نقصت حروف أحدهما عن الآخر، فهما مشتقان"⁴. وعلى ذكر رأي الزجاج في هذا الموقف فإنّ الإشتقاق يمكن تحديد حدوده ورسم طريقه بإثبات المادة الأصلية لكل لفظ، فكل لفظين اشتراكاً في نفس الحروف أو بعضها فهما مشتقان.

¹ المزهري في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 345/1.

² المرجع نفسه، 346/1.

³ مجلة: تهذيب الأفكار، دراسة الإشتقاق الأكبر في اللغة العربية، العدد1، 2016، المجلد الثالث، ص197.

⁴ الإشتقاق، فؤاد حنا طرزي، ص24.

وروي عن الرماني (384هـ) عرّف الإشتقاق بأنه: "اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه (حروف ذلك) الأصل"¹. وأخيراً وليس آخراً فإنّ عالمنا الجليل الرماني يؤكد ما ذهب إليه بعض السلف ومن تبعهم من الخلف فالإشتقاق عنده بمعناه العام هو مادة أصلية أو لفظة أصلية يمكن إجتزاء مجموعة من الألفاظ بنفس الحروف والتصاريف والمعاني فهو اقتطاع فرع من أصل.

أما الإشتقاق فهو عند الغربيين أحد فروع اللغة يدرس المفردات، ينحصر مجاله في أخذ ألفاظ القاموس كلمة كلمة وتزيد كل واحدة منها، بما يشبه أن يكون بطاقة شخصية، يذكر فيها من أين جاءت؟ ومتى وكيف والتقليبات التي مرّت بها، فهو بهذا المفهوم علم نظري عملي، يعني بتاريخ الكلمة، ويتتبع حياتها على مرّ الأزمان والعصور، أما الإشتقاق عند علماء العربية فهو علم تطبيقي عملي يقوم على توليد لبعض الألفاظ من بعض والرجوع بها إلى أصل واحد، يحدّد مادّتها، ويوحي بمعناها المشترك الأصيل، مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد²، ودون النزوع إلى إحداث موقف أو إثبات رأي في الإشتقاق والاختلافات البينة له عند علماء الغرب وعلماء العرب فلغتهم وأعرافهم اللغوية لا يمكن تطبيقها أو إخضاعها لقوانين العربية بشكل من الأشكال ولهذا فإنّ الإشتقاق كدرس لغوي يعدّ علماً نظرياً عملياً عند الغربيين في حين هو تطبيق وإخضاع لجزئية اللفظ والمعنى في الكلمة الواحدة.

2- أصل الإشتقاق:

اتفق مجموع اللغويين عامة والصرفيين خاصة أن الإشتقاق هو نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنىً وتركيباً ومغايرتهما في الصيغة. ومن المحدثين من اعتنق مبدأ التعدد في طرائق الإشتقاق، يقول د. محمد خير الحلواني: "والذي نذهب إليه هو أن الإشتقاق عملية لغوية تصدر عن ذهن المتكلمين أصحاب اللغة من ملابسات خاصة، ولا يمكن أن يكون لمثل هذه العملية أصل واحد بل

¹ المرجع نفسه، ص.ن.

² تعريف الأفعال والمصادر والمشتقات، صالح سليم الفاخري، عصى للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 1996م، ص192.

هناك أصول متعددة إذ جعل الاسم المحسوس أولاً، واسم الجنس المعنوي (المصدر) ثانياً، والفعل ثالثاً والحرف رابعاً والأصوات خامساً¹.

وتعد مسألة الإشتقاق من المسائل الخلافية بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، حيث ذهب البصريون ومنهم سيبويه إلى أنّ المصدر هو الأصل، بينما ذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل هو الأصل في الإشتقاق واستدلّ كل من الفريقين بأدلة قوية، وحاول كل منهما تنفيذ أدلة الآخر، قال أبو بكر بن السري رحمه الله: "فمنهم من يقول: الإشتقاق في اللغة البتة وهم الأقل. ومنهم من قال: بل كل لفظتين متفقتين فإحدهما مشتقة من الأخرى ومنهم من يقول: بعض ذلك مشتق وبعضه غير مشتق وهؤلاء هم جمهور أهل اللغة. على أنّهم ربما خلطوا بعض التخليط فجعلوا الأصل فرعاً والفرع أصلاً²".

وقد أورد الزّجاجي آراء الفرقين في كتابه "الإيضاح في علل النحو"، كما أوردتها الأنباري النحوي في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين".

واحتج الكوفيون على صحة رأيهم بالأدلة الأربعة التالية³:

1- قالوا إنّما قلنا إنّ المصدر مشتق من الفعل، لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتدل لاعتلاله، الا ترى أنك تقول: قاوم قِواماً، فيصح المصدر لصحة الفعل، وتقول: قام قياماً، فيعتدل المصدر لاعتلاله؟ فلما صحّ لصحته واعتدل لاعتلاله، دلّ على أنّه فرع عليه". لعلّه أول سبب يراه الكوفيون في إثبات فعلية الإشتقاق فكل كلمة تستمد معناها وصيغتها من الطريقة التي تنزع إليها أفعالها.

2- الدليل على أنّ المصدر فرع من الفعل أنّ الفعل يعمل في المصدر، ألا ترى أنك تقول: ضربت ضرباً فتنصب ضرباً بضربت؟ فوجب أن يكون فرعاً له. لأن رتبة العامل قبل رتبة

¹ الإشتقاق من اسم العين دراسة في معجم لسان العرب، ابتسام عباس علاوي الشجري، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، د.ط، 1431هـ/2010م، ص32.

²رسالة الإشتقاق، أبي بكر محمد بن السريّ السّراج، تح: محمد علي الدرويش، مصطفى العذري، دمشق، 1972م، ص19.

³المدخل إلى علم النحو الصرف، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت-لبنان، ط 2، 1974م، ص58.

المعمول، فوجب أن يكون المصدر فرعاً على الفعل، والدليل الثاني الذي تأسى به الكوفيون أنّ للفعل عمل لما بعده أو لما يتبعه والدليل على أنّ المصدر فرع من الفعل أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول.

3- الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يذكر تأكيداً للفعل، ولا شك أن رتبة المؤكّد قبل رتبة المؤكّد، فدلّ على أن الفعل أصل والمصدر فرع. والذي يؤيد ذلك أن نجد أفعالا ولا مصادر لها، وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا، فلو لم يكن المصدر فرعاً ولا أصلاً، لما خلا عن هذه الأفعال، لاستحالة وجود الفرع من غير أصل. وثالثاً فإنّ الصيغ التي يتعامل بها الناس تبدأ بفعل في أكثر الحالات، ويأتي المصدر مؤكّداً لهذه الأفعال ولا ضمير أننا لا نجد فعلاً يؤكد مصدراً سبقه في الحديث أو الاستشهاد أو الصياغة وكلها بمعنى. وكذلك فإننا لا نجد لبعض الأفعال مصادر تذكر.

4- ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكون فعل فاعل، والفاعل وُضع له فَعَلَ ويفعل، فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر. والدليل الرابع أنّ الفعل أصل والمصدر فرع هو أنّ الثاني لا معنى له إلاّ إذا تعلّق بفعل فاعل وبهذا فإنّ الفعل هو الأصل دون ذلك.

أمّا البصريون فاحتجوا على رأيهم القائل بأن المصدر أصل الإشتقاق وأن الفعل مشتق منه وفرع عليه بالحجج التالية¹:

1- إن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل المقيد فكذلك المصدر أصل الفعل.

2- إن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، أما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه، ويفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى أن يكون أصلاً مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره.

¹ الإشتقاق، فؤاد طرزي حنا، ص60.

- 3- إن الفعل بصيغته يدل على شيئين: الحدث والزمان المحصل والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث، وكما أن الواحد أصل الاثنين كذلك المصدر أصل الفعل.
- 4- إن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على ما فيه الفعل من الحدث والزمان وحدث ثالث، كما دلّت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث، وعلى ذات الفاعل والمفعول به.
- 5- إن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن يجري على سنن واحد، ولم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين.
- 6- لو كان المصدر مأخوذاً من الفعل، لوجب أن يكون لكل مصدر فعل قد أخذ من، فلما رأينا في كلام العرب مصادر كثيرة لا أفعال لها البتة، مثل العبودية والرجولية والنبوة والأمومة.. ورأينا في كلامها أيضاً مصادر جارية على غير أفعالها، نحو الكرامة والعطاء ما أشبه ذلك؛ علمنا أنه ليست الأفعال أصولاً للمصادر.
- 7- إن المصدر له مثال واحد نحو الضرب والقتل، والفعل له أمثلة مختلفة، كما أن الذهب نوع واحد ولا يوجد منه أنواع مختلفة.
- 8- وأنّ من المصادر ما لا فعل له لفظاً ولا تقديراً، وذلك مثل: ويح ويل ويب، فلو كان الفعل أصلاً لكانت هذه المصادر فروعاً لا أصول لها وذلك محال. لقد وقّف البصريون حجج وبراهين طائفة الكوفيين بأخّر تُفَنِّدُها وتثبت مصدرية الاشتقاق، وأصلية المصدر على الفعل، وبغض النظر عن شرح واستطالة الحديث عن هذه المواقف التي اتخذها البصريون فإنها كلها تدحض موقف الكوفيين وتمنعه.
- هذه حججهم وفندها ابن الأنباري فقال إنّ المصدر لا يأتي إلاً صحيحاً ولا يعتل منه إلاً ما فيه زيادة على الأصل، وهو فرع عن الثلاثي، وهذا الذي يعتل إنما يعتل للتشاكل وذلك لا يدل على الأصالة والفرعية، ويجوز أن يكون المصدر أصلاً ويُحمل على الفعل الذي هو الفرع طلباً للتشاكل.

وأن كون الفعل عاملاً في المصدر يدل على أصلته، لأن الحروف والأفعال تعمل في الأسماء ولا خلاف في أنّ الحرف والفعل ليسا أصلاً للاسم، ولأن المصدر معقول قبل وقوع الفعل، فهو قبله، وأمّا أنّ المصدر يأتي مؤكّداً للفعل فذلك لا يدل على الأصالة في الفعل أيضاً، لأن التوكيد غير مشتق من المؤكد في مثل: قام زيد ووقع الفعل، فهو قبله، وأمّا أنّ المصدر يأتي مؤكّداً للفعل فذلك لا يدل على الأصالة في الفعل أيضاً، لأن التوكيد غير مشتق من المؤكد في مثل: قام زيد زيداً فكذلك هنا. أمّا قولهم: أننا نجد أفعالاً لا مصادر لها فإن خلو تلك الأفعال عن استعمال المصدر لا يخرجها من كونه أصلاً وأنّ الفعل فرع عليه، لأنّه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل، ولا يخرج الأصل عن كونه أصلاً والفرع عن كونها فرعاً، فقد ذكرت جموع لا مفرد لها مع أن الجمع فرع على المفرد، وأن مجيء مصادر لا أفعال لها مقابل لمجيء أفعال لا مصادر لها نحو: ويله ويجه.. وهذا مرد لذلك، لأنّه يصح على قولهم أن يكون أصلاً أيضاً¹.

وأمّا أنّ المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل فذلك باطل لأن الفعل في الحقيقة ما يدل عليه المصدر نحو: القتل والضرب. وأمّا صيغة الفعل بإخبار بوقوع ذلك الحدث في زمان معين ومن المحال الإخبار بشيء قبل تسميته²

هذا التحول والإشتقاق إنما يلحق الأصول الدالة على الأفعال والاحداث لأن هذه التي تتغير وتستحيل من طور إلى طور لما ينتابها من العوارض؛ فالضرب مثلاً يختلف باختلاف زمن حدوثه وباختلاف الفعلية والمفعولية إلا غير ذلك من الاعتبارات. أمّا الأصول الدالة على المواد والأعيان (وهي ما يسمونه بالجواهر والأسماء الجامدة) فليست بهذه المثابة ولا تلابسها هذه العوارض. فكلمة أرض تدل على هذا الجسم الكروي الذي نعيش عليه. ولا يطرأ عليه من العوارض ما يطرأ على الأفعال والأحداث، فلا يتحول لفظه ولا يشتق منه غيره اللهم إلا ما سمع عن أهل اللغة أنفسهم وما حولوه

¹ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبي البركات ابن الأنباري، تح: جودة مبارك محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط 1، 2002، ص 198.

² ينظر: المرجع السابق، ص 200.

هم بألسنتهم: كمادة حَجَرَ التي اشتقوا منها استحجر الطين. ومن ناقة استنوق الجمل ومن سيف سافه أي ضربه بالسيف، ومن الرأس رَأَسَهُ إذا أصاب رأسه¹.

أئمة هذين المذهبين كان لهم أقوال وآراء مدعمة بالحجج والبراهين، فضلاً عن الآراء المنفردة لهذا العالم أو ذلك في أصل الإشتقاق، يقول ابن السراج: "اعلم أن المصدر يعمل عمل الفعل لأن الفعل اشتق منه وهنا يبدو الأمر واضحاً في تأكيد حقيقة كون الفعل والمصدر هما مادة واحدة، هي المادة الفعلية في حين أنّ مسألة الإشتقاق لا بد من أن تبحث بالموازنة مع الاسم المنقطع الاسمية².

واستقراء لما جاء من آراء القدماء والمحدثين يبدو جلياً تضارب الآراء بين مصدر وفعل وجوهر كأصل في الإشتقاق. والجدير بالذكر أن ما هو متفق عليه بين أغلبية اللغويين هو اعتبار المصدر أصلاً في الإشتقاق³. وإن كان الباحثون قد اختلفوا في أصل الإشتقاق، وفي اشتقاق المصدر والفعل، فإنهم لم يختلفوا في بقية المشتقات، وعندهم أن هذه المشتقات تشمل اسم المصدر، واسم المرّة، واسم الهيئة، والمصدر الميمي، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، واسم التفضيل، واسم الآلة. وقد ذهب جمهور النحاة إلى اعتبار الفعل الماضي المجرد الثلاثي أو الرباعي، الأصل الذي اشتقت منه الأفعال الأفعال المزيدة التي تأتي على أوزان كثيرة.

3- جهود القدماء في دراسة الإشتقاق:

لعل النحويين كانوا أسبق في هذا السبيل، فطبيعة عمله مبنية على القياس يوجب التحديد، ومن ثمّ لم يكن لهم مناص من تحديد الصلة اللفظية والمعنوية بين المشتق والمشتق منه. فقصروا الأولى منها على تلك الموازين المعروفة التي تصاغ عليها المشتقات.

¹الإشتقاق والتعريب، عبد القادر بن مصطفى المغربي، ص10.

²الإشتقاق من اسم العين -دراسة في معجم لسان العرب-، ابتسام عباس علاوي الشجري، ص30.

³الظواهر الصرفية و الإشتقاقية في اللهجة العامية -لهجة منطقة تلمسان أنموذجاً-، كوثر كريب، إشراف: عبد الرحمن خربوش، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2003م، ص24.

لقد أفرد الاشتقاق بالتأليف مجموع كبيرة من المتقدمين منهم قطرب (ت206هـ) والأصمعي (ت215هـ)، أبو الحسن الأخفش (ت221هـ)، وأبو النصر الباهلي (ت231هـ)، والمفضل بن سلمة (ت250هـ)، والمبرد (ت275هـ) والزجاج (ت311هـ)، وابن السراج (ت316هـ)، وابن دريد (ت321هـ)، وأبو جعفر النحاس (ت338هـ)، وعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت340هـ)، وابن خالويه (ت370هـ)، والرماني (ت384هـ)، وأبو عبيد البكري (ت487هـ).. غيرهم¹، إلا أن مؤلفات هؤلاء لم يصلنا منها إلا النزر، أما الباقي فيبدو أن يد الزمان طوته كما طوت أصحابه.

أول من فكر في حلّ الكلمة إلى حروفها الأصلية، ثم تقليب مواقع هذه الحروف، هو الخليل بن أحمد الفراهيدي:

وعلى هذا الأساس رتب المعجم المنسوب إليه والمشهور بكتاب "العين" في اللغة. ومبعث هذه الفكرة عنده والتي تتمثل في تقاليب الكلمة الواحدة لا تدخل في باب الاشتقاق الواحد، كونها تعود إلى أصل واحد يجمعها حسب اشتراكها في الحروف مهما يكن موقعها وترتيبها، لكن البحث عن هذا التركيب حسب رأي بعض علماء اللغة فكرة إحصائية رياضية كانت مسيطرة على تفكير الخليل غالبية عليه ومهما قيل في فكرة الخليل فإنها كانت البذرة الأولى لانطلاق علماء اللغة لتطوير الاشتقاق الكبير. ذلك أن الخليل كان يعمد للمادة فيبحثها ويأتي بالتقاليب الممكنة منها متعرضاً إلى شرح معنى كل تقليب إن كان متداولاً. ومهما يكن من آثار من تعاقبوا في طبقة الخليل لم يجاوزوا خطته وعمله؛ بل نقول إنهم لم يتحققوا كما يجب وأيضاً نقول في غير مبالغة، لم يكن عمل الطبقة الثانية إلا شرحاً لما بدأه الخليل، فهو أول من تبين الوحدة بين التقاليب وتناولها بالدرس².

¹ ينظر: الإشتقاق، فؤاد حنا طرزي، ص 17.

² ينظر: مقدمة لدرس لغة العرب، عبد الله العلايلي، المطبعة العصرية، مصر، 2003م، ص 205.

يقول في باب الثنائي الصحيح العين مع القاف وما قبله مهمل¹: «عَقَّ، قَعَّ: قال الليث: قال الخليل: العرب تقول عَقَّ الرجل عن ابنه يَعَقُّ إذا حلق عقيقته وذبح عنه شاة وتسمى الشاة التي تذبح لذلك: عقيقة. قال الليث: توفر أعضاؤها فتطبخ بماء وملح وتطعم المساكين».

ومن الحديث "كل امرئ مرتن بعقيقته" صحيح ابن ماجه. وفي الحديث {أن رسول الله ﷺ عَقَّ عن الحسن والحسين بزنة شعرهما وَرَقَا} [رواه أبو داود].

والعَقَّةُ: العَقِيْقَةُ وتجمع عِقَاقًا. والعَقِيْقَةُ: الشعر الذي يولد الولد به. وتسمى الشاة التي تذبح لذلك عقيقة، يقع اسم الذبح على الطعام، كما وقع اسم الجزور التي تنقع في النقيعة.

قال أبو عبد الله: أصل العَقَّ الشَقُّ. وإليه يرجع عقوق الوالدين وهو قطعهما، لأن الشَقَّ والقطع واحد. يقال: عَقَّ ثوبه إذا شَقَّه. عَقَّ والديه يعَقِّهما عَقًّا وعَقُوقًا، والمعَقَّة والعقوق واحد، والعَقِيْقُ: خرز أحمر ينظم ويتخذ منه الفصوص. الواحد عقيقة. والعقيق واد بالحجاز كأنه عَقَّ أي شَقَّ، غلبت عليه الصفة غلبة الاسم ولزمته الألف واللام كأنه جعل الشيء بعينه.

والعَقْعُقُ: طائر طويل أبلق يعقعق بصوته وجمعه عقاقق.

قَعَّ: القُعَاع: ماء مرّ غليظ ويجمع أِقَعَّة وأَقَعَّ القوم إقعاةً إذا حضروا فوقعوا على قُعَاع. والقُعَاع: الطريق من اليمامة إلى الكوفة.

والقُعُقَّة: حكاية صوت (السلاح والترسة) والحلي والجلود اليابسة والحطاف والبكرة أو نحو ذلك: القُعُقَاع جمع قعقعة، قال:

إِنَّا إِذَا حُطِفْنَا تَقَعَّقَعَا ❀ وَصَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا.

ذلك أنَّ الملدوغ يوضع في يده شيء من الحلي حتى يحركه به فيسلي به الهمم، ويقال يمنع من النوم لئلا يدب فيه السم.

¹ كتاب العين، أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، 1/65

والقَعَّعُ: طائر أبلق بياض وسواد، طويل المنقار والرجلين ضخيم، من طيور البرّ يظهر أيام الربيع ويذهب في الشتاء. لعلّ هذا المثال هو شاهد على جملة الأمثلة والنماذج اللغوية التي تناولها الخليل بن أحمد بالفرايدي وإن كان المقام ليس مقام الحديث عن جهود الخليل بل هو إشارة بسيطة منا لتوضيح الفكرة وتسهيل استخلاص النتائج والظروف التي نشأت فيها الدراسات اللغوية، والتي كان من بينها أبوابها باب الإشتقاق وهو باب واسع لا يسعنا تلخيصه في أحد النقاط أو البحوث والله المستعان.

3-1. ابن دريد(ت323هـ):

لقد سار ابن دريد في معجمه جمهرة اللغة على سيرة الخليل بفارق أنّه رتب حروف معجمه حسب أصول الكلمة مع مراعاة أوائلها وتابع الخليل في مسألة تقلبيات الكلمة فهو مثلاً: حين يذكر مادة (ب ق ل) في باب الباء يذكر بعدها جميع تقلبياتها: أي: بقل - قبل - بلق¹.

ويعد معجم الجمهرة من أشهر كتب ابن دريد، ومن المعاجم التي صادفت القبول والإحترام من نعظم علماء اللغة، لقد اقتفى ابن دريد أثر الخليل، فنقل الكثير من أقواله، فاقتبس عنه فكرة تقليب أصول الكلمات من معجم العين، وكان ابن دريد حين يعرض لشرح كلمة من الكلمات يذكر معها تقلبياتها. ويذكر معنى كل صورة من صورها دون التعرض للربط بين دلالات تلك الصور، كأنها طريقة إحصائية، أو قسمة عقلية لجأ إليها بغية حصر كل المستعمل من كلمات اللغة خشية أن يضيع بعض هذه الألفاظ عن ذهنه².

لقد قام ابن دريد في كتابه الآخر الإشتقاق بتدوين الأسماء دون الأفعال، حيث اهتم ابن دريد برد الكلمة إلى أصلها في سبيل الكشف عن معناها. ويبدو أنّ الإشتقاق عند ابن دريد معناه ردّ الكلمة إلى ما يعتقد أنّه أصل لها. وقد يحالفه التوفيق في هذه تارةً وقد يخذله أخرى، غير أن المهم في

¹ المعجمات و المجامع العربية(نشأتها- أنواعها- نهجها- تطورها)، عبد المجيد الحرّ، دار الفكر العربي، بيروت-لبنان، ط1، 1994م، ص38.

²الإشتقاق ودوره في نمو اللغة، فرحات عياش، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م، ص 14.

الأمر أنه لم يكن يستوحي من ذلك مبدأً ثابتاً ولا ينهج نهجاً موحداً. فبينما يشتق (مَعِصٌ) من (الْمَعِصُ)، و(سَلِيْطٌ) من (السَّلَاطَةُ)، و(مُكْرِرٌ) من (التَّكْرُرُ) - كلها مصادر - ويشتق (السُّلْطَان) من (السَّلِيْط) وهي صفة مشبَّهة، و(السَّلِيْطُ) من (سَلَّط) وهو فعل، و(يَرْبُوع) من (رَبَعَ) أو (ارْتَبَعَ) وهما فعلاَن أيضاً¹.

وفيما يلي بعض الأمثلة التي تعرفنا على معنى الإشتقاق عند ابن دريد:

إِبْنُ هَاشِمٍ وَهَشَامٌ: فاعل من قولهم هَشَمْتُ الشَّيْءَ أَهَشِمُهُ، إذا كسرتَه. وكل شيء كسرتَه حتى ينشدخ فقد هَشَمْتُهُ وَهَشِيمُ الشَّجَرِ: ما ييس من أغصانه حتى يتكسّر. وسمّي هاشمًا فيما يزعمون لهشمه الخبز للثريد. قال مطرود بن كعب الخزاعي:

عَمْرُو الْعُلَا هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ ❀ وَرَجَالُ مَكَّةَ مُسْتِنُونَ عِجَافُ

أي: أصابتهم السنة الجدبة. وقد سمّيت العرب هَشَامًا وَهَاشِمًا وَهَشَمًا وَمَهَشَمًا. وكأنَّ هَشَامًا قُصِدَ المهاشمة. والشيء الهشيم والمهشوم واحد. والهشامة، الشيء المهشوم خبزاً كان أو غيره. واسم هاشم (عمرو)².

أُمُّ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ: سلمى بنت عمرو. واشتقاق (سَلَمَى) وهي فُعلَى من السَّلَم والسَّلَم: ضد الحرب. والسَّلَم والسَّلَم واحد، وفي التنزيل: ﴿وَأَلْفَوْا إِلَى كُمْ أَلْسَلَمٌ﴾ [سورة النساء: 90]. وجئتك بفلان سَلَمًا، أي مستسلماً لا ينازع. والسَّلَام: مصدر المسالمة. والسَّلَم: دلُّو لها عروة واحدة، نحو: دِلَاءُ السَّقَائِنِ. قال الشاعر:

بِالسَّلَمِينَ وَكَأُرُ ❀

¹الإشتقاق، فؤاد حنا طرزي، ص 19.

²الإشتقاق، أبي بكر محمد بن الحسين بن دريد الأزدي، تحقيق: عبد السلام هارون، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، العراق، ط 1399، 2/1979م، ص 13.

أي: يسعى به. والسَّلَامَة: ضد البلاء. والسَّلَامُ: جمع سَلِمة وهي حجارة. واشتقاق السَلَم من قولهم: أَسَلَمْتُ لله، أي سَلِمَ له ضميري. وقد سَمَّت العرب سَلَامَانَ وهما بطنان: بطن من قضاة وبطن من الازد¹. وعليه فإن ابن دريد يُعَدُّ من الأوائل الذين اتخذوا طريقة الاشتقاق في إحصاء مداخل معجمه، بغض النظر عن موقف بعض الدارسين المحدثين من اشتقاق بعض الكلمات في هذا الكتاب الجليل.

3-2. الزجاجي (ت 340هـ):

ومن علماء القرن الرابع الهجري الذين ألفوا في الإشتقاق، أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي الذي ألف كتاب إشتقاق أسماء الله الحسنى، يقول في مقدمة كتابه: "هذا كتاب أفردته لشرح إشتقاق أسماء الله تعالى عزّ وجلّ وصفاته المذكورة في الأثر، أنّ من أحصاها دخل الجنة، حسب ما رواه أهل العلم، واستنبطها بعد الرواية بشواهد من كتاب الله عزّ وجلّ، فاستخرجوها منه لئلا يعارض فيها شك، ولا يختلج في الصدور زيغ في التصديق بما على مذاهب أهل العربية العلماء باللغة، العارفين بأساليب كلام العرب واشتقاقه وتصاريفه"².

نذكر على سبيل التمثيل بعض الأمثلة هي كالتالي:

الله عزّ وجلّ في اشتقاقه أربعة أقوال³: قال يونس بن حبيب، والكسائي والفراء وقطرب والأخفش أصله الإله ثم حذفت الهمزة تخفيفاً فاجتمعت لامان، فأدغمت الأولى في الثانية فقليل: "الله". فأله "فَعَال" بمعنى مفعول كأنه مألوه أي معبود مستحق للعبادة يعبد الخلق ويؤلهونه.

وقال الخليل بن أحمد: أصله إله ولاه من الوله والتحير، وقد أبدلت الواو همزة لانكسارها فقليل: له كما قيل في وعاء اعاء، وفي وشاح اشاح ثم أدخلت عليه الألف واللام وحذفت الهمزة فقليل: "الله"

¹ كتاب الإشتقاق، أبي بكر محمد بن الحسين بن دريد الأزدي، ص 35.

² إشتقاق أسماء الله، أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد المحسن المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط2، 1406/هـ 1986م، ص19.

³ إشتقاق أسماء الله، الزجاجي، ص 23-26-27.

على الشرح الذي مضى، وكأن معناه في هذا المذهب أن يكون الوله من العباد إليه كما كان في المذهب أيضاً: الوله والتحير من العباد إليه.

مذهب سيويه بعد أن وافق الجماعة الأولين يتمثل في قوله: وجائز أن يكون أصله لاه على وزن "فَعَلَ" ثم دخلت عليه اللام والألف للتعريف ف قيل: "الله" واستدل على ذلك -على ما رواه ابن رستم عن المازني- بقول بعض العرب: "هَيَّ أبوك" يريد: "لاه أبوك" قال: فتقديره على هذا القول "فَعَلَ" والوزن وزن باب ودار.

أما مذهب أبي عثمان المازني: فبينه من قوله: إِنَّ قَوْلَنَا اللهُ إِنَّمَا هُوَ اسْمٌ هَكَذَا مَوْضُوعٌ لَلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وليس أصله "إله" ولا "ولاه" ولا "لاه".

التَّوَابُ¹: فَعَالٌ مِنْ تَابَ يَتُوبُ أَي يَقْبَلُ تَوْبَةَ عِبَادِهِ كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [الشورى: 25]. وقال أيضاً: ﴿عَاوِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾ [غافر: 03]. فالله تعالى يقبل توبة عباده. وفَعَالٌ مِنْ أبنية المبالغة مثل ضراب للكثير الضرب.

ويميل بعض الباحثين المعاصرين إلى القول أن أصحاب الإشتقاق الكبير اقتبسوا فكرة تقليب الأصول من معجم العين للخليل وأمثاله، فقد سلك صاحب العين وصاحب الجمهرة ابن دريد وغيرهما مسلكاً عجيباً في ترتيب الكلمات، فكان كل منهم حين يعرض لشرح كلمة من الكلمات يذكر معها تقلبياتها، ويذكر معنى كل صورة من صورها دون التعرض للربط بين دلالات تلك الصور، فهي طريقة إحصائية أو قسمة عقلية لجأ إليها أصحاب هذه المعاجم بغية حصر كل المستعمل من كلمات اللغة².

ويتفق الزجاجي مع ابن دريد في أنّ الغرض الرئيسي من الإشتقاق الوصول إلى المعاني، غير أنّه يختلف عنه في أنّ فكرة الإشتقاق عنده تبدو أكثر وضوحاً وتحديداً ولعل طبيعة الألفاظ التي عالجها،

¹المرجع نفسه، ص 63.

²دراسات في فقه اللغة، صبحي صالح،

وكلها صفات مشتقة تُساعد. أمّا النهج الذي ينتهجه في إبراز الاشتقاق فيدور حول أمور أربعة: الوزن واسم الصيغة، والأصل والمعنى. وقد يقتصر على بعض هذه الأمور فيذكر المعنى وحسب كما هو الحال في " الواسع " و " البديع "، أو اسم الصيغة والأصل كما هو الحال في " الحليم "، أو الوزن والأصل والمعنى كما هو الحال في " التّوّاب " و " العليّ ". وقد يتجاوز هذه الأمور إلى ما يظن أنّه يساعد على تقرير المعنى كما هو الحال في " العفّور "¹. وهذا القول لا يُنقص من قيمة ومكانة هذا الكتاب وهذا العلم الجليل فالمقام مقام وصف لا غير.

4- ما بين الإشتقاق والتصريف:

جاء الحديث عن العلاقة بين الإشتقاق والتصريف عند العديد من علماء العربية؛ ولعل ابن جنّي هو خير من أوضح الصلة التي تجمع بين التصريف والإشتقاق إذ يقول في كتابه " المنصف في التصريف ": " وينبغي أن يحكم أنّ بين التصريف والإشتقاق نسباً قريباً، واتصلاً شديداً، لأنّ التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى، مثال ذلك أن تأتي إلى " ضَرَبَ " فتبني منه مثل " جعفر " فتقول: ضَرَبَ ومثل " قِمَطْرَ ": ضَرَبَ ومثل: " دِرْهَمَ ": ضَرَبَ ومثل: " عِلْمَ ": ضَرَبَ ومثل " ظَرْفَ ": ضَرَبَ أفلا ترى أنّ تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة، وكذلك الإشتقاق أيضاً، ألا ترى أنّك تجيء إلى الضَرَبِ الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي فتقول " ضَرَبَ "، ثم تشتق منه المضارع فتقول: " يَضْرِبُ "، ثم تقول في اسم الفاعل " ضَارِبٌ "، وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة. أولاً ترى إلى قول رؤبة في وصفه امرأة بكثرة الصَّخْبِ والخصومة: (تشتق في الباطل منها الممْتَدَّق) وهذا كقولك: تتصرف في الباطل، أي تأخذ في ضروبه وأفانيه. فمن هاهنا تقاربا واشتباكا، إلا أنّ التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانها، والإشتقاق أقعد في اللغة من التصريف كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الإشتقاق"²، إنّ الإشتقاق هو أن نصوغ من أصل الكلمة أو المادة اللغوية مجموعة من الأسماء أو لنقل مجموعة من الصيغ تماثلها في اللفظ والمعنى بينما حديثنا عن

¹الاشتقاق، فؤاد حنا طرزي، ص21.

²المنصف في التصريف، شرح الإمام أبي عثمان بن جني النحوي، أبي عثمان المازني النحوي البصري، 1/ 3-4.

التصريف هو أن يميز القارئ بين تصاريف الكلمة على وجوه شتى فهو بالمعنى العام التغيير الذي يطرأ على الكلمة دون تغيير المعنى، وقد أشار علماءنا الأجلاء إلى أنّ هناك اتصالاً وثيقاً ونسباً واضحاً بين التصريف والاشتقاق متمثلين إلى ذلك بالشواهد والأمثلة كما فعل ابن جنيّ في المثال السابق، وإذا كان الاشتقاق يشمل اسم المصدر واسم المرة واسم الفاعل واسم المفعول وغيرها من المشتقات فإنّ التصريف هو أن تجيء على المصدر فتشتق منه للماضي ماضياً و للمضارع مضارعاً ولإسم الفاعل فاعلاً وعليه فإنّ الاشتقاق والتصريف باب من العربية واسع يشمل اللغة جملةً.

وفي موضع آخر يقول: وهذا القبيل من العلم أعني التصريف، يحتاج إليه جميع أهل العربية أتمّ حاجة. وبهم إليه أشدّ فاقة، لأنه ميزان العربية وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليه، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلّا به¹. وهو شبه الاشتقاق، إلّا أن الفرق بينهما أنّ الاشتقاق مختص بما فعلت العرب من ذلك والتصريف عامٌّ لما فعلته العرب، ولما نحدثه نحن بالقياس. فكل اشتقاق تصريف، وليس كل تصريف اشتقاق². التصريف وإن كان يدخل الأسماء والأفعال، إلّا أنّه للأفعال بطريق الأصالة، لكثرة تغييرها ولظهور الاشتقاق فيها³.

والأصل في الكلمات الاشتقاقية أن تكون من ثلاثة حروف مرتبة ترتيب الفاء والعين واللام من "فعل" وأن تتفق أصولها بحسب اشتقاقها وأن تتحقق زوائدها بحسب صيغها. فلا يبدل ولا يقلب حرف إلى حرف ولا يحدف من الأصل حرف، وإتّما يكون كل هذا التغيير في الفرع دون الأصل. فإذا جاوزنا عموم الكلمة إلى خصوص أقسامها وجدنا أنّ أصل الاسم أن يكون مفرداً مذكر نكرة عربي الوضع غير وصف ولا مزيد فيه ولا معدول ولا خارج عن أوزان الأحاد ولا مواطئ للفعل في وزنه الغالب عليه ولا المختص به وأن يكون معرباً صحيح الأصول دالاً على ما وضع له، وأما الفعل فأصله أن يكون ثلاثياً مجرداً صحيحاً مبنياً متصرفاً عربي الوضع مصوغاً للمعلوم مسنداً إلى مفرد

¹المرجع نفسه، 2/1.

²المتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ص47.

³شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط2، 1375هـ/1955م، 780/1.

غالب دالاً على الحدث باشتقاقه وعلى الزمن بصيغته، والأصل في الوصف أن يكون مفرداً مذكراً معرباً مشتقاً عربي الوضوح دالاً على الموصوف بالحدث موافقاً لإحدى صيغ الأوصاف¹.

لقد وضع الصرفيون للأبنية أصولاً مجردة بنوها على علاقة التقاطع بين أصل الإشتقاق وأصل الصيغة فهي إطار من أطر اللغة لا عمل من نشاط الكلام، والمقصود بأصل الإشتقاق حروف الكلمة الأصلية، وبأصل الصيغة وزن الكلمة كاملة بأصولها وزوائدها؛ "فامتحن" بنية صرفية لها أصل مجرد تنتمي هي ومثيلاتها إليه. وهذا الأصل هو "افتعل"، و"انكسر" بنية صرفية أخرى تنتمي إلى أصل مجرد آخر، هو "انفعل" وهكذا في بقية الأصول².

أما علماء الصرف فيعنيهم الإشتقاق الصغير وهو اشتراك كلمة مع أخرى في معناها العام وفي نوع حروفها الأصلية و عدد ترتيبها، فالترتيب هو الفارق بين اصطلاحهم واصطلاح اللغويين مثل: (ع ل م) فيمكن أن نقول أن: علم، يعلم، عِلْم، متعلم، معلوم، علامة، استعمال.. الخ كلمات مشتقة من أصل واحد وكذلك الحال في (ك ت ب)³. ومنه فإن علاقة الإشتقاق بالتصريف وثيقة تعبر عن تشابه وفي نفس الوقت هي ضرب من ضروب اللغة تشترك في نفس الإتجاهات، فعند حديثنا عن الإشتقاق نصف ضروب وأفانين يتصرف فيها المتكلم من أصل الكلمة التي يستعملها بينما التصريف يجيء به صاحب اللغة إلى الكلمة الواحدة فيصرفها على وجوه شتى دون زيادة أو نقصان في الحروف الأصول لكل كلمة مع العلم أن لصرفيين معنى في الإشتقاق الصغير.

5- تأريخ الإشتقاق:

¹الأصول، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة- مصر، د.ط، 1420هـ/2000م، ص119.

²دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتعيينها، لطيفة إبراهيم النجار، دار البشير، عمان، الأردن، ط1، 1414هـ/1994م، ص103.

³دراسات في علم الصرف، عبد الله درويش، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط3، 1408هـ/1987م، ص45.

قد تقوم بين الكلمات التي جاءت على صيغ مختلفة صلة رحم معينة قوامها اشتراك هذه الكلمات المختلفة الصيغة في أصول ثلاثة معينة فتكون فاء الكلمة وعينها ولامها فيهن واحدة. وهذه الصلة تدرس في الصرف تحت اسم "الاشتقاق" وفي المعجم تحت اسم "الإشتراك في المادة". ولم يكن الاختلاف بين الصرفيين والمعجميين منصباً على تسمية الظاهرة فحسب وإنما تعدى ذلك إلى المنهج وطريقة النظر¹.

لقد استعمل أصحاب المعاجم في المرحلة الأولى لنشأة المعجم العربي طريقة الاشتقاق الكبير دون أن يسموه بهذا الاسم، وأول من استعمل هذه الطريقة الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتاب العين، وتبعه في ذلك صاحب التهذيب والجمهرة والمحكم، ومختصر العين، والبارع، بمعنى أن الأصول الستة يكشف عنها من مكان واحد من هذه المعاجم².

ولاشك في أنّ للثقافة العامة أثرها من حيث توجيه شتى البحوث، ولقد ظهر هذا في بحث اللغة فنسقه عند الطبقة التي يجيء على رأسها (أبو علي الفارسي) وتلميذه له طابع فلسفي من الطابع السائد لذلك العصر، ولم يكن عمل الطبقة الثانية إلاّ شرحاً لما بدأه الخليل، فهو أول من تبين الوحدة بين التقاليد وتناولها بالدرس، وزاد بأن حصر ما في العربية من الثلاثي على ضوئها بعد تحقق أن للكلمة الثلاثية ستة تقاليد فيها المهمل والمستعمل³. فمما ابتدعه الإمام أبو الفتح بن جّي؛ الاشتقاق الأكبر وليس معتمداً في اللغة، ولا يصح أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب، وإنما جعله أبو الفتح بياناً لقوة ساعده وردّه المختلفات إلى قدر مشترك⁴.

وبين من قال بأن الكلام مشتق وغير مشتق تتضارب أقوال العلماء حيث قال طائفة منهم أن الكلام مشتق وبعضه غير مشتق. وقال غيرهم أن الكلام كله مشتق وليس هؤلاء من الأولين، وذهب

¹ اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994م، ص166.

² دراسات في علم الصرف، عبد الله درويش، ص44.

³ مقدمة لدرس لغة العرب، عبد الله العلايلي، المطبعة العصرية، القاهرة- مصر، 2003م، ص205.

⁴ ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، بن محمد جلال الدين السيوطي،

قوم من أهل العلم إلى أنّ الكلام كلّ أصل. وهذا ما جاء على ذكره الزجاجي إذ يقول: اعلم أن للناس في الاشتقاق ثلاثة أقوال، أما الخليل وسيبويه وأبو عمرو بن العلاء وأبو الخطاب وعيسى بن عمرو والأصمعي وأبو زيد وأبو عبيدة والجرمي وقطرب والمازني والمبرد والزجاج وسائر من لم نسمة من البصريين من أهل اللغة فإنهم يقولون: بعض الكلام مشتق وبعضه غير مشتق. وكذلك من الكوفيين الكسائي والفاء وأبو عمرو الشيباني وابن الأعرابي وثلثون ومن تابعهم يقولون بهذه المقالة: إنّ بعض الكلم مشتق وبعضه غير مشتق، لأنّه لا محال أن يكون كلّ مشتق إذا كان لا بد للمشتق من أصل ينتهي إليه¹. وجميع من ذكرنا من أهل اللغة قد تكلم في الاشتقاق إمّا في كتاب له مفرد بالاشتقاق أو في عرض كلامه في اللغات والتصاريح والأبنية والجموع وما ينصرف وما لا ينصرف والمقصود والممدود وسائر ذلك مما لا بدّ فيه من المقايسة وذكر الأصول والزوائد والملحق غير الملحق وما أشبه ذلك².

وزعمت طائفة من متأخري أهل اللغة أنّ الكلام كلّ مشتق، وليس هؤلاء من الأولين ولا يقوم بأعيانهم مشهورين، ولا في ذلك كتاب مصنّف. وذهب قوم من أهل النظر إلى أنّ الكلام كلّ أصل وليس منه شيء اشتقّ من غيره، وليس أحد من أهل اللغة الأعلام المشهورين يقول بذلك، ولا من النحويين الأئمة فيما انتهى إلينا من مذاهبهم، وروينا من كتبهم، والحكايات عنهم، وفيما شهدنا من يخبر عنهم³.

6- أنواع الاشتقاق:

وكما هو معلوم فإنّ للاشتقاق ثلاثة أنواع نذكرها فيما يلي:

6-1. الاشتقاق الصغير:

¹ ينظر: اشتقاق أسماء الله، أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، ص 277-278-279.

² اشتقاق أسماء الله، الزجاجي، ص 277.

¹ اشتقاق أسماء الله، الزجاجي، ص 278.

الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنىً ومادة أصلية، وهيئة وتركيباً لها، ليدلّ بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفاً وهيئة كضارب من ضرب وخذِرٌ من خذِرَ وطريق معرفته تقليب تصاريف الكلمة، حتى يرجع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ دلالة اطرادا وحروفاً غالباً، كضَرَبَ فإنه دال على مطلق الضَرْبِ فقط، وأما ضَارِبٌ ومَضْرُوبٌ، وَيَضْرِبُ واضْرِبْ، فكلّها أكثر دلالة وأكثر حروف. وضَرَبَ الماضي مساوٍ حروفاً وأكثر دلالة وكلّها مشتركة في (ض ر ب) وفي هيئة تركيبها وهذا هو الاشتقاق الأصغر المحتجّ به¹.

واختلفوا في الاشتقاق الأصغر، فقال سيبويه والخليل وأبو عمرو، وأبو الخطاب وعيسى والشيباني وطائفة: بعض الكلم مشتق وبعضه غير مشتق. وقالت طائفة من المتأخرين اللغويين: كلّ الكلم مشتق، وبعضه غير مشتق. وقالت طائفة من المتأخرين اللغويين: كلّ الكلم مشتق، ونُسب ذلك إلى سيبويه والزجاج. وقالت طائفة من النظار: الكلم كلّ أصل والقول الأوسط تخليط لا يُعدّ قولاً، لأنّه لو كان كل منهما فرعاً للآخر لدار أو تسلسل، وكلاهما محال؛ بل يلزم الدور عينا، لأنّه يثبت لكل منها أنّه فرع، وبعض ما هو فرع لا بد أنّه أصل ضرورة أن المشتق كلّ راجع إليه أيضاً. لا يقال: هو أصل وفرع بوجهين، لأنّ الشرط اتحاد المعنى والمادة وهيئة التركيب، مع أنّ كل منهما حينئذٍ مفرّع عن الآخر بذلك المعنى².

وهذا النوع أكثر أنواع الاشتقاق استعمالاً واتساعاً، وهو الذي يُعنى به الصرفيون وقد سمّاه ابن جنيّ (الاشتقاق الصغير) أو (الأصغر)³. حيث يقول: "وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير، فالصغير مما في أيدي الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقراه، فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغته ومبانيه. وذلك كتركيب (س ل م)، فإنّك تأخذ منه معنى السّلامة وتصرفه، سَلِمَ وَيَسْلَمُ وسَلِمَ وسَلِمَانٌ وسَلِمَى والسّلامة والسّليمة: اللديغ أُطلق عليه تفاقلاً بالسّلامة.

¹المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، 2/ 346-347.

²المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، 2/ 384.

⁴أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ص 248.

وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته، وبقية الأصول غيره، كتركيب (ض ر ب) و(ج ل س) و(ز ب ل) على ما في أيدي الناس من ذلك. فهذا هو الاشتقاق الأصغر، وقد قدم أبو بكر -رحمه الله- رسالته فيه بما أغنى عن إعادته، لأن أبا بكر لو يأل فيه نصحاً وإحكاماً وصنعاً وتأنيساً¹. فما يسمى بالاشتقاق العام ليس في الحقيقة إلا نوعاً من التوسع في اللغة يحتاج إليه الكاتب، وتلجأ إليه المجامع اللغوية للتعبير عما قد يستحدث من معان. مما يساعد اللغة على مساندة التطور الاجتماعي.

ومذهب جمهور العلماء بصدد هذا الاشتقاق أنه لا يصح القيام به إلا حين يكون له سند من نصوص اللغة يبرهن على أن العرب أصحاب اللغة قد جاءوا بمثله أو نظيره وأن هذا النظر كثير الورد في كلامهم المروي عنهم ولما ثبت لدى هؤلاء العلماء أن بعض المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما قد رويت كثيراً في أساليب العرب، وجاءت من معظم الأفعال، قالوا أن هذا النوع من المشتقات قياسي².

وينقسم هذا النوع من الاشتقاق إلى قسمين، لم يتوسع فيهما علماء العربية كل التوسع، ولكن رأى مجمع اللغة العربية استخدامهما قياساً لشدة الحاجة إليهما في مصطلحات العلوم والفنون معتمداً في ذلك على مذهب بعض النحاة واللغويين³:

✓ الاشتقاق من أسماء الأعيان: وقد استخدمه العرب في مئات من الألفاظ كاشتقاقهم من أسماء الذهب والفضة والجصّ والزفت؛ كلمات: مُذَهَّبٌ ومُفَصَّضٌ ومُجَصَّصٌ ومُزَقَّتٌ وكاشتقاقهم من أسماء الحجر والناقة والنسر والأسد وبغداد؛ كاستحجر الطين واستنوق الجمل واستنسر البُعَاتُ واستأسد الرجل وتبغدد (انتسب إلى بغداد أو تشبّه باهلها). ولكثرة استخدام العرب لهذا النوع من الاشتقاق، وشدة الحاجة إليه في العلوم والفنون، أجاز مجمع اللغة العربية استخدامه قياساً عند الضرورة.

¹ نصوص في فقه اللغة العربية، السيد يعقوب بكر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، 1970م، 1/ 76-77.

² من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ط، 1974م، ص 63-64.

³ فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، 2004م، ص 139.

✓ المصدر الصناعي: وهو ما يتكون بزيادة ياء النسب والتاء على اللفظ للتعبير عن المعنى الحاصل بالمصدر، ولم يستخدم العرب هذا المصدر إلا في بضع عشرات من الكلمات منها: كلمات الجاهلية والأعرابية والرجولية والربوبية والألوهية والرهبانية، وتوسع فيهم من بعدهم الفلاسفة والعلماء وبخاصة أرباب اللغة منهم كابن سيده والزمخشري وغيرهم. ولشدة الحاجة إلى هذا المصدر في التعبير عن كثير من حقائق الفلسفة والعلوم والفنون، رأى مجمع اللغة العربية أن يكون قياساً.

رغم أنّ هناك دراسات محدودة تناولت أنواع الإشتقاق الصغير بالدراسة والتحليل إلا أنّه يمكننا تقسيمه كما سبق الذكر إلى قسمين وهما: أسماء الأعيان والمصدر الصناعي وكلاهما استخدمه مجمع اللغة العربية قياساً لشدة الحاجة إلى هذا المصدر في التعبير عن بعض دواخل اللغة العربية من علوم وحقائق.

6-2. الاشتقاق الكبير:

وهو أخذ كلمة من كلمة أخرى بتغيير في ترتيب أحرفها وذلك بتقديم بعضها على الآخر مع تشابه بينهما في المعنى ونوع الأحرف وعددها¹. " فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه، رُدَّ بِلُطْفِ الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الإشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد. نحو أصل (الكلام) و(القول) وما يجيء من تقاليب تراكيبها: (ك ل م) و(م ك ل) و(م ل ك) و(ل ك م) و(ل م ك) وكذلك (ق ول) و(ق ل و) و(و ق ل) و(و ل ق) و(ل ق و) و(ل و ق). وهذا أعوص مذهباً أحزن مضطرباً. وذلك أننا عقدنا تقاليب (الكلام) الستة على القوة والشدة، وتقاليب (القول) الستة على الإسراع والخفة².

وفي الباب نفسه يقول ابن جني: هذا موضع لم يُسمَّه أحد من أصحابنا؛ غير أنّ أبا علي - رحمه الله - كان يستعين به ويخلد إليه، مع إعواز الاشتقاق الأصغر، لكنه مع هذا لم يسمِّه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروح إليه، ويتعلل به.. وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير³. وإذا كان ابن جني - على ولوعه بهذا الاشتقاق الكبير - أو الأكبر كما يسميه يترفق فيه ولا يبالي، فقد تكلف بعضهم فيه وفي غيره تكلفاً لا يطاق، فخرجوا عن مدلول اللفظ الأصلي وتعسفوا في التعليل والتفسير، فهذا حمزة الأصبهاني يقول في كتابه "الموازنة" كان الزجاج يزعم أنّ كل لفظتين اتفقتا ببعض الحروف، وإن نقصت حروف إحداهما عن حروف الأخرى، فإنّ إحداهما مشتقة من الأخرى، فنقول: الرّحل مشتق من الرّحيل، والثور إنّما سمي ثوراً لأنّه يثير الأرض والثوب إنّما سمي ثوباً لأنّه ثاب أي رجع لباساً بعد أن كان غزلاً⁴.

¹أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ص 248.

² الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة- مصر، 1428هـ/2007م، 132/2-133.

³ المرجع نفسه، 132/2

⁴ www.pdfactory.com

ويبدو أنّ أصحاب الاشتقاق قد اقتبسوا فكرة تقليبات الاصول من "كتاب العين" وأمثاله، فقد سلك صاحب العين وصاحب الجمهرة وغيرهما مسلكاً عجيباً في ترتيب الكلمات يذكر معها تقليباتها ويذكر معنى كل صورة من صورها دون التعرض للربط بين دلالات تلك الصور، فهي طريقة إحصائية أو قسمة عقلية لجأ إليها أصحاب هذه المعاجم بغية حصر كل المستعمل من كلمات اللغة¹؛ لكن الخليل لم يرى أنّ التقاليد الستة للكلمة الثلاثية تدخل في باب اشتقاق واحد، وترجع إلى أصل واحد يجمعها، بسبب اشتراكها في الحروف الثلاثة مهما يكن موقعها وترتيبها وعلى نهج الخليل سار ابن دريد وغيره في ترتيب معاجمهم². ولعل قولهم في التعريف "أن يكون بين اللفظين تناسب في المعنى، دون اتحاد في المعنى"³ مما يشير إلى ذلك.

ومن أمثله:

الشَوْبُ: الخلط: شَابَ اللبن بالماء خاطه به. فإذا قدّمت الواو على الشين وقلت (وَشَبَ) وجمعتها صارت (أوباش) وكان معناها أيضا أخلاط الناس. وأوشببت الأرض أنبتت واختلط نباتها وإذا قلت (بوش) مقلوب ما تقدم كان معناها القوم المختلطين من قبائل شتى. والبوش أيضا طعام بمصر من حنطة وعدس يجمع ويغسل في زبيل ويجعل في جرّة ويطين ويجعل في التنور وقد سمي بذلك لما فيه من الإختلاط. وتركتهم هوشاً بوشاً مختلطين. وبوشوا تبويشاً اختلطوا⁴.

ومن ذلك تركيب (ق و س)؛ وجميع ذلك إلى القوة والاجتماع. منها (القسوة) وهي شدة القلب واجتماعه، ألا ترى إلى قوله [الرجز]:

¹ من أسرار اللغة، ابراهيم أنيس، ص 66.

² فقه اللغة العربية وخصائصها، إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط 1، 1983، ص 200-201.

³ كتاب الاشتقاق والتعريب، عبد القادر بن مصطفى المغربي، ص 15.

⁴ المرجع نفسه، ص 16.

يَا لَيْتَ شِعْرِي، وَالْمُنَى لَا تَنْفَعُ ❁ هَلْ أَعْدَوْنَ يَوْمًا وَأَمْرِي مُجْمَعٌ¹

أي قوي مجتمع. ومنها القوس لشدها واجتماع طرفيها، ومنها الوقس لابتداء الحرب، وكذلك لأنه يجمع الجلد ويُقحله.

ومنها الوسق للحمل؛ وذلك لاجتماعه وشده.

ومنها استوسق الأمر أي: اجتمع، في قوله تعالى: ﴿وَالْيَلِيلِ وَمَا وَسَقَ﴾ ❁ [الانشقاق:17]؛ أي: جمع.

ومنها السوق؛ وذلك لأنه استحثث وجمع للمسوق بعضه إلى بعض، وعليه [الرجز]: مُسْتَوْسِقَاتٌ لَوْ يَجِدْنَ سَائِقًا

فهذا كقولك: مجتمعات لو يجدن جامعاً. فإن شدَّ شيء من شعب هذه الأصول عن عقده ظاهراً، رُدَّ بالتأويل إليه، وعُطِفَ عليه².

6-3. الاشتقاق الأكبر:

وهو أن يكون اللفظين تناسب في المعنى والمخرج نحو نعق ونهق، المعنى متقارب: إذ هو في كل منهما الصوت المكروه الممقوت، وليس بينهما تناسب في اللفظ لأن في كل من الكلمتين حرفاً لا يوجد نظيره في الكلمة الأخرى. غير أن العين والهاء متناسبان في المخرج. فإنَّ مخرجهما الحلق ولذلك سمي هذا الضرب اشتقاقاً أكبر أي أبعد عن الاشتقاق الصغير من أخيهما الثالث المسمى بالكبير³.

¹ شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شرّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط1، 1427هـ/2007م، 87/2.

² الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جني، تح: الشربيني شريفة، ص134-135.

³ الاشتقاق والتعريب، عبد القادر بن مصطفى المغربي، ص 18.

ويعرف بأنه هو أخذ كلمة من أخرى بتغيير في بعض أحرفها مع التشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الأصلية وترتيبها، وفي مخارج الحروف أو صفاتها أو فيهما معاً¹. حيث تقوم فكرة الاشتقاق الكبّار أو الأكبر على "ارتباط بعض المجموعات الثلاثية من الأصوات ببعض المعاني ارتباطاً غير مقيد بالأصوات نفسها بل بنوعها العام وترتيبها فحسب فتدل كل مجموعة منها على المعنى المرتبطة به متى وردت مرتبة حسب ترتيبها في الأصل، سواء أبقيت الأصوات ذاتها أم استبدل بها، أو ببعضها أصوات أخرى متفقة معها في النوع؛ ونعني بالاتفاق في النوع أن يتقارب الصوتان في المخرج أو يتحدا في جميع الصفات ماعدا الإطباق"².

وقد قسّم الدكتور علي عبد الواحد وافي هذا الإبدال -الاشتقاق الأكبر- بين الحروف المتقاربة داخل جذر الكلمة الواحدة مفسراً إياه إلى:

- تقارب الحروف في المخرج: نحو تقارب في الميم والنون في (امتقع وانتقع)، واللام والراء في (هدر الحمام وهدل)، والواو والميم في (أوشاج وأمشاج) أي ضروب مختلطة متداخلة، واللام والنون في (أسود حالك وحنك)، و(فلان خامل الذكر وخامنه)³.
- اتفاق الحروف في الصفات ماعدا الإطباق في مثل تناوب السين والصاد في (السرط والصرط) و(سخره في العمل وصخره) ويرجع هذا إلى اختلاف لهجات القبائل، فمثلاً (كشط) تنطقها قريش بالكاف في حين أنّ أسد وتميم كانتا تنطقانها بالقاف⁴.

ويزعم السكاكي (ت626هـ) أنّ استاذَه الحاتمي -هو أستاذ له اسمه الحاتمي لم تأتي مصادر اللغة على ذكره- هو صاحب فكرة الاشتقاق الكبّار أو ما أسماه الاشتقاق الأكبر وذلك حين قال: "وها هنا نوع ثالث من الاشتقاق كان يسميه شيخنا الحاتمي -رحمه الله- الاشتقاق الأكبر. وأنّه نوع لم

¹ الدلالة اللغوية عند العرب، عبد الكريم مجاهد، دار الضياء، عمان، الأردن، د.ط، 1984، ص226.

² فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، ص142.

³ قضايا في الدرس اللغوي، ناديّة رمضان، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية- مصر، د.ط، 2004، ص102.

³ المرجع نفسه، ص102.

أرى أحداً من سحرة هذا الفن وقليل ما هم، حام على وجهه إلا هو¹. وهذا ما ذهب إليه ابن جني في كتابه (الخصائص) تحت عنوان: تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني وفي هذا الصدد يقول: "وهذا باب واسع، من ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكُفَّيرِينَ تَوْرَهُمْ أَزْرًا﴾ [مرم:83]؛ أي: تزعجهم وتقلقهم. فهذا في معنى: تَهَزَّهُمْ هَزًّا، والهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظان لتقرب المعنيين. وكأنتهم خصُّوا هذا المعنى بالهمزة، لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهزِّ، لأنك قد تهر ما لا بال له، كالجدع وساق الشجرة، ونحو ذلك². في المثال الذي صاغه ابن جني وضوح وبيان أن الإشتقاق الكُبار أو الأكبر هو شقيق وبيان للنوعين الآخرين وإن اختلفت صيغته فهو يكون بين كلمتين لهما نفس الأصول والمعنى لسبب اشتقاقهما إلا أن أحد الحروف دون الآخر هو مما يتقارب لفظه ونطقه يحول دون تحقق الإشتقاق الكُبار.

ومنه العَسْفُ والأَسْفُ، والعين أخت الهمزة كما أنَّ الأَسْفَ يعسف النفس وينال منها، والهمزة أقوى من العين، كما أنَّ أَسْفَ النفس أغلظ من التردد بالعسف، فقد ترى تصاقب اللفظين لتصاقب المعنيين³.

ويبدو أن جمهور علماء العربية لم يَكِدَّ ذهنه في تفسير هذه الظاهرة اللغوية التي تتفق وطبيعة اللغات في إبدال أصوات لغوية ببعضها، وأنه إطمأنَّ إلى أنَّها تمثل خاصة من خصائص العربية أو بلغة بعضهم تمثل سنة من سنن العرب في كلامها⁴.

¹ أنواع الإشتقاق في العربية بين القدماء والمحدثين -دراسة لغوية نقدية- صادق أبو سليمان، مجلة جامعة بيت لحم، 1992م، المجلد 11، ص 143.

² الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: الشربيني شريدة، 144/2-145.

³ المرجع نفسه، ص 135.

⁴ أنواع الإشتقاق في العربية بين القدماء و المحدثين، صادق أبو سليمان، ص145.

ويمكن تقسيم الإبدال أو الاشتقاق الإبدالي كما يسميه عبد القادر مصطفى المغربي إلى قسمين¹:

- الإبدال الصرفي: وهو أن تقدم مكان حروف معينة حروفاً أخرى بغية تيسير اللفظ وتسهيله؛ كإبدال الواو ألفاً في نحو صام وأصلها صَوَمَ أو كإبدال الطاء من التاء في (اصطنع) وأصلها (اصتنع) وقد اهتم النحاة اهتماماً كبيراً بهذا النوع من الإبدال فاختلفوا في عدد حروفه، فهي عند بعضهم تسعة أحرف يجمعها قولك (هدأت موطياً) وهي عند سيبويه أحد حرفاً، وعند غيره اثنا عشر حرفاً يجمعها قولك (طال يوم أنجذته) أو أربعة عشر أو اثنان وعشرون.
- الإبدال اللغوي: وهو أوسع من الإبدال الصرفي، بحيث يشمل حروف لا يشملها الإبدال الصرفي، وقد اختلف اللغويون في مفهوم هذا الاشتقاق. فوسّع بعضهم دائرته فقال: إنَّ هذا النوع من الإبدال يشمل جميع حروف الهجاء وضيقها آخرون فاشتروا أن تكون الحروف المتعاقبة متقاربة المخرج، وأن تكون إحدى اللفظتين أصلاً للأخرى لا لغة في الثانية.

7- الاشتقاق في معجم مقاييس اللغة:

إنَّ ظاهرة الاشتقاق أصيلة في اللغة العربية تحدث ضمن منهج عملي تطبيقي يقوم على أساس العلاقة الوضعية بين الدال والمدلول التي افترضها علماء العربية الأوائل، وهو نوع من القياس اللغوي للمفردات ينتفع منه متكلموا اللغة في سدِّ حاجاتهم إلى الألفاظ التي تقدم المعاني المعبر عنها، وهو عبارة عن توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد يحدد مادتها، و يوحى بمعناها المشترك الأصيل مثلما يوحى بمعناها الخاص الجديد، ويعود سبب الاشتقاق إلى طبيعة اللغة العربية بكونها لغة اشتقاقية تستطيع إثراء نفسها بزيادة مفرداتها، لتتمكن من قوة التعبير ومواكبة الحداثة في جدّة الموضوعات².

¹ فقه اللغة العربية وخصائصها، إميل بديع يعقوب، ص 206.

² ظاهرة الاشتقاق وأثرها في إثراء الدلالة اللغوية والمعجمية للمفردة القرآنية، حيدر علي نعمة، مجلة الأستاذ، العدد 20، 1423هـ/

2013، ص 162.

ويقسم اللغويون الاشتقاق إلى قسمين هما الاشتقاق الكبير والإشتقاق الصغير.

فأما الصغير فهو أخذ الكلمة من أصلها وتصريفها عدة تصريفات بنفس ترتيب حروفها مع ما تقتضيه الصيغ من زيادات مثل: أكل يأكل¹.

وأما الكبير فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنيًا واحدًا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه. وإن تباعد شيء من ذلك عنه ردّ بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد². هذا الأخير جاء ابن فارس على ذكره واستعماله في معجمه مقاييس اللغة، حيث كان يعني بالمقاييس ما يطلق عليه اللغويون الاشتقاق الكبير الذي يرجع مفردات كل مادة إلى معنى، أو معانٍ تشترك فيها المفردات، وهي في كتابه "المقاييس" لكشف الستار عن المعنى الأصلي المشترك في جميع صيغ المادة، ويسمي هذه المعاني: الأصول والمقاييس. وفي هذا الشأن يقول في مقدمته لكتاب مقاييس اللغة: "أنّ للغة العرب مقاييس صحيحة، وأصولاً تتفرع منها فروع، وقد ألفت الناس في جوامع اللغة ما ألفوا ولم يعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس، ولا أصل من الأصول. والذي أومأنا إليه باب من العلم جليل، وله خطر عظيم. وقد صدرنا كل فصل بأصله الذي يتفرع منه مسائله، حتى تكون الجملة الموجزة شاملة للتفصيل ويكون المجيب عما يُسأل عنه مجيباً عن الباب المبسوط بأوجز لفظ وأقرب³". يستخدم ابن فارس مصطلح (القياس) بدلالة خاصة وهو يعني به عملية الاشتقاق من الجذر اللغوي وهو ما يطلق عليه (الأصل) ومن هذا الأصل تتفرع فروع؛ أي: الدلالة العامة للجذر والدلالات الأخرى التي تتفرع منه⁴. لقد ألفت ابن فارس معجم مقاييس اللغة بعد تأليفه "مجل اللغة"، وإذا كان هدفه من المجمل هو تدوين الواضح والمشهور والصحيح من كلام العرب وإختصاره

¹ معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط1، 1405هـ/1985م، ص126.

² الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: الشربيني شريدة، ج2، ص132.

³ مقاييس اللغة، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: أنس محمد الشامي، ص8.

⁴ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص200.

وإجماله فإنّ هدفه في المقاييس جاء مختلفاً، إذ حاول بداية أن يثبت أنّ لغة العرب مقاييس صحيحة وأصولاً تتفرع منها فروع¹، هذه المقاييس هي ما يقصد به الاشتقاق الكبير كما أشار إلى ذلك العديد من لغوي هذا العصر.

ابن فارس أحد علماء القرن الرابع الهجري جاء بعد ابن دريد وذلك بتأليفه كتاب "المقاييس" الذي يعني به ما يسميه بعض اللغويين أمثال ابن جني "الاشتقاق الكبير" - كما سبق الذكر - الذي يرجع مفردات كل مادة إلى معنى أو معانٍ تشترك فيها هذه المفردات وفي هذا المعنى يقول ابن فارس في فقه اللغة: "أجمع أهل اللغة - إلا من شدّ منهم - أن للغة العرب قياساً، وأنّ العرب تشتق بعض الكلام من بعض، وأنّ اسم الجنّ مشتق من الاجتنان، وأنّ الجيم والنون تدلان أبداً على الستر، تقول العرب للدرع: جُنّة وأجنّه الليل، وهذا جنين، أي هو في بطن أمه أو مقبور. وأنّ الإنس من الظهور، يقولون: أنست الشيء؛ أبصرته. وعلى هذا سائر كلام العرب علم ذلك من علم وجهله من جهل"²

ثم يقول بعد ذلك: "قلنا وهذا أيضاً مبني على ما تقدم من قولنا في التوقيف، فإنّ الذي وقفنا على أن الإجتنان الستر، هو الذي وقفنا على أنّ الجنّ مشتق منه، وليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه، لأنّ في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها، ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياساً نقيسه الآن نحن"³. وهنا نتأكد من أنّه يعني بالقياس الاشتقاق من جذر الكلمات ذات دلالات تتصل بالدلالة العامة لهذا الجذر⁴.

جاء كتاب المقاييس ثمرة جهد عالم جليل وثمره تأثره بالعديد من علماء عصره ممن سبقوه أو عاصروه، فهو في مقدمة كتابه المقاييس يؤكد لنا أن بناء الأمر في سائر ما ذكره على كتب مشتهرة عالية، تحوي أكثر اللغة فيأتي الخليل في مقدمة هؤلاء العلماء ثم يليه ابن دريد وغيره، وقد يكون

¹ المرجع نفسه، ص 200

² الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، المكتبة السلفية، القاهرة - مصر، 1328هـ/1910م، ص 33.

³ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، ص 33.

⁴ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص 201.

استوحى الفكرة العبرية؛ فكرة المقاييس من الإمام الجليل ابن دريد مثلما ذكر أحد لغويي هذا العصر إذ يقول: "حاول ابن دريد في كتابه الاشتقاق أن يرد أسماء القبائل العربية إلى أصول لغوية اشتقت منها، وبعد أن اطلع ابن فارس على إشارة ابن دريد في مقدمة كتاب الاشتقاق تأثر به واتخذ قدوة يقتدي به في عمله وأدبه وتأليفه وحاول أن يأتي بما عجز عنه هذا العالم الجليل، أو أحجم عنه، فألف كتاب المقاييس"¹.

وابن فارس في منهجه يبدأ المادة بالأصل، ويرجع هذا الأصل إلى الفعل الذي استقى منه مادته، ثم يشرح فروع المادة الأصلية معتمداً في ذلك على الخليل وغيره من العلماء المشهورين كابن دريد وابن الأعرابي والأصمعي وغيرهم..

ومن الأمثلة التي يمكن الإستئناس بها نذكر: مادة (ج ب ر) فهي أين وقعت للقوة والشدّة. (جَبَرَ) الجيم والباء والراء أصل واحد، وهو جنس من العظمة والعلو والاستقامة. فالجَبَّارُ الذي طال وفات اليد، يقال: فرس جَبَّارٌ ونخلة جَبَّارة. وذو الجُبُورَةِ وذو الجبروت: الله جلّ ثناؤه..

ويقال فيه جبريَّةٌ وجُبُورَةٌ وجبروتٌ وجُبُورَةٌ وجُبُورَةٌ، وجبرت العظم فجُبر²

(جَرَبَ) الجيم والراء والباء أصلان أحدهما: الشيء البسيط يعلوه كالنبات من جنسه والآخر شيء يحوي شيئاً. مما يحمل على هذا تشبيهاً تسميتهم السّماء جرباء، شَبَّهت كواكبها بجرب الأجر. قال أسامة بن الحارث:

أرته من الجرباء في كلِّ منظرٍ ❀ طباباً متواهُ النَّهار المراكبُ

والأصل الآخر: الجرابُ وهو معروف. وجراب البئر: جوفها من أعلاها إلى أسفلها.

وربما سُموا الأقوياء من الناس إذا اجتمعوا: جربّة. قال:

ليس بنا فُقرٌ إلى التشكي ❀ جربّة كحمر الأبل¹

¹ الاشتقاق ودوره في نمو اللغة، فرحات عياش، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م، ص29.

² مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: الشربيني شريدة، ص164.

(رَبَج) الرء والبء والجيم كلمة واحدة، إن صحّت تدلّ على التحير. قال الخليل: التَّرْجُحُ: التحير قال: أنيئتُ أبا ليلي ولم أترَبَج².

(رَجَب) الرء والجيم والبء أصل يدل على دعم شيء بشيء وتقويته. من ذلك: التَّرْجِيبُ وهو أن تُدعم الشجرة إذا كثرت حملها، لئلا تنكسر أغصانها ومن ذلك حديث الأنصاري: "أنا جدّيلها المحكك، وعُدَيْقها المرَجَّبُ" يريد أن يُعَوَّل على رأيه كما تُعَوَّل النخلة على الرجة التي عُمدت بها. رَجَبْتُ الشيء. أي: عظَّمته³.

(بَرَج) البء والرء والجيم أصلان، أحدهما البروز والظهور. والآخر الوَزْرُ والملجأ. فمن الأوّل البرج وهو سعة العين في شدّة سواد سوادها وشدّة [بياض] بياضها، ومنه التبرج وهو إظهار المرأة محاسنها⁴.

البرج واحد بروج السماء. وأصل البروج الحصون والقصور قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء:78].

(بَجْر) البء والجيم والرء أصل واحد هو تعقّد الشيء وتجمّعه. يقال للرجل الذي تخرج سرّته وتتجمع عندها العروق: الأبيجُر وتلك البُجرة. والعرب تقول: أفضيت إليه بعجري وبجري، أي: أطلعت على الأمر كله. وهذا الباب البجاري، وهي الدواهي؛ لأنها أمور متعقدة مشتبهة⁵.

يذكر ابن فارس في تعريفه لأي مادة لغوية عدد الأصول التي تميزها ولا يجيّد عن تحري الصفة المميزة للحروف الأصول فهو في هذا المثال الذي تمثلناه يذكر لنا أنّ الحروف الثلاثة هذه (الجيم والرء والبء) تدل في أغلب الأحيان إن لم نقل في كل الأحيان لدلالة على القوة والشدّة.

¹مقاييس اللغة، ابن فارس، ص164.

²المرجع نفسه، ص366.

³المرجع نفسه، ص374.

⁴المرجع نفسه، ص.

⁵مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، ص75.

مادة (ج ن) فهي أين وقعت للتستر والإخفاء.

(جَنٌّ) الجيم والنون أصل واحد، وهو [الستر] والتستر: فالجنة ما يصير إليه المسلمون في الآخرة، وهو ثواب مستور عنهم اليوم. والجنة: البستان، وهو ذاك؛ لأن الشجر بورقه يستر. وناس يقولون: الجنة عند العرب النخل الطوال.

والجنين: الولد في بطن أمه. والجنين: المقبور. والجنان: القلب، والجن: الترس ضو كل ما استتر به من السلاح فهو جنّة.

والجنّة: الجنون، وذلك أنه يغطي العقل. وحنان الليل: سواده وستره الأشياء. وحنان الناس: معظمهم ويسمى السواد. والجن سمو بذلك لأنهم مستورون عن أعين الخلق. ﴿إِنَّهُ يَرِيكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾ [الأعراف: 27].

فالمعنى العام هو الستر والتستر والاستعمالات التي ذكرها وفسرها تحت المعنى العام هي: الجنة البستان لأن ورق الشجر يستر الأرض والجنين لأنه مستور في بطن أمه والجنة لأنها مستورة عنا في الدنيا، العلاقة بين المعنى العام وهذه المعاني واضحة مما يجعل المعاني أكثر وضوحاً. وهذا سبيل في معجمه كله وقد وقف على حدٍ كبير إذ لا نجد استخدام هذه الألفاظ إلا وقد تحقق تحققاً تام في المعنى الجامع الذي عينه أولاً¹.

مادة (أ ن س) تدل أبداً على الظهور. (أَنَسَ) الهمزة والنون والسين أصل واحد، وهو ظهور الشيء، وكل شيء خالف طريقة التوحش. قالوا الإنس خلاف الجن، وسموا لظهورهم. يقال: أنست الشيء إذا رأيته قال الله تعالى: سورة النساء: 6]. ويقال أنست الشيء: إذا سمعته وهذا مستعار من الأول².

¹ قضية الاشتقاق في معجم مقاييس اللغة - دراسة دلالية نقدية - عباس محمد أحمد عبد الباقي، جمال الدين إبراهيم عبد الرحمن أحمد، يوسف محمد أكبر أحمد، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، العدد 55، ص 87.

² معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: الشريبي شريدة، ص 56.

لقد اهتم ابن فارس بفكرة الاشتقاق ودرسها دراسة علمية منهجية بينت أهمية الاشتقاق ومكانته وبالتالي فمعجم مقاييس اللغة يمثل المعجم الأوّل والوحيد في التراث المعجمي الذي عالج الاشتقاق معالجة ذات قيمة علمية واضحة.

المبحث الثاني: الأصول في معجم مقاييس اللغة

بعد أن تناولنا ظاهرة الإشتقاق اللغوي بشيء من التفصيل وذلك بحكم موقعها وشأنها في كتاب المقاييس تجدر بنا الإشارة وإستشارة مبحث جديد إن لم نقل مبدأ من مبادئ وأساسيات هذا المعجم المفصل ألا وهو موضوع الأصول حيث قام ابن فارس بتقسيم المداخل اللغوية إلى عدّة أصول تتعدى الثلاثة ولا تقل عن الواحد لكل منها فضل وشأن.

1. تعريف الأصول:

أ- لغة:

أصل: استأصلت هذه الشجرة أي ثبت أصلها. واستأصل الله فلاناً لم يدع له أصلاً. ويقال إنَّ النَّخْلَ بأرضنا أصيل أي هو بها لا يفنى ولا يزول. وفلان أصيل الرأي. وقد أصُلَّ رأيه أصالةً، وإنَّه لأصيلُ الرأي والعقل. [والأصل أسفل كل شيء]¹.

يقول ابن فارس: **أصل:** الهمزة والصاد واللام، ثلاثة أصول متباعدة بعضها من بعض. أحدها أساس الشيء. فالأصل أصل الشيء، قال الكسائي في قولهم: (لا أصل له ولا فصل): أي الأصل الحسب والفصل اللسان².

والأصل: واحد الأصول، يقال: أصلٌ مؤصّل. واستأصله، أي: قلعه من أصله. قال أبو يوسف: قولهم جاؤوا بأصيلتهم، أي: بأجمعهم³.

¹ العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، ج1، ص 73.

² مقاييس اللغة، ابن فارس، ص44.

³ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبي نصر اسماعيل بن حماد الجوهري، ص410.

وجاء في لسان العرب: أصَلَ: أسفل كل شيء وجمعه أصول لا يُكسرُ على غير ذلك، وهو اليأصول. يقال أصَلَ مؤصَّلٌ؛ واستعمل ابن جنِّي الأصيلَةَ موضع التأصُّل: فقال الألف وإن كانت على أكثر أحوالها بدلاً أو زائدة فإنَّها إذا كانت بدلاً من أصل جرت في الأصلية مجراه، وهذا لم تنطق به العرب إنما هو شيء استعملته الأوائل في بعض كلامها. وأصَلَ الشيء: صار ذا أصل؛ قال أمية الهذلي:

وما الشُّغْلُ إِلَّا أَنِّي مُتَهَيِّبٌ ❁ بِعَرَضِكَ، ما لم تجعل الشيء يأصُل¹

¹ لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، المجلد 11، ص 16.

ب- اصطلاحاً:

الأصل عبارة عند أهل الصناعة عن الحروف التي تلزم الكلمة في كلّ موضع من تصرفها¹. كما جاء في كتاب المنصف في التصريف لابن جني في تعريف مطوّل يقول: اعلم أنّه إنما يريد بقوله الأصل: الفاء والعين واللام، والزائد: ما لم يكن فاءً ولا عيناً ولا مماً مثال ذلك قولك: ضَرَبَ، فإذا ثبت ذلك؛ فكل ما زاد على الضاء والراء والباء، من أوّل الكلمة أو وسطها أو آخرها، فهو زائد، ومعنى زائد أنّه ليس بفاء ولا عين ولا لام، ألا ترى أنّ الألف من ضارب زائدة، فلو حذفها و قلت ضَرَبَ لم يدل على اسم الفاعل بعد الحذف، كما كان يدلّ عليه قبل الحذف، وكذلك قولهم مضروب، لو حذف الميم و الواو لم يكن ما بقي من الكلمة دالاً على اسم المفعول، كما يدل على "مضروب" بكماله، بل لم يكن يمكن النطق بهذه الكلمة وما أشبهها بعد حذف الميم، لأنّ الضاد بعدها ساكنة. والابتداء بالساكن ممتنع كما تعلم. فمما زيد في "ضَرَبَ" من أوّله قولهم "استضرب" فالهمزة والسين والتاء زوائد، لأنّه ليس في ضرب شيء من ذلك، ومثاله: استفعل. وكذلك يَضْرِبُ الياء زائدة؛ فالأصول يقابل بها في المثال: الفاء والعين واللام، لأنّه لو كان أحد الثلاثة، لكان أصلاً لا زائداً، ألا ترى أنّك تقول في "ضروب" بعينها، لأنها زائدة، فإن تكرر الثاني من الأصول وهو العين من "فعل"، لأنّها بإزاء الراء من "ضَرَبَ"، فإن تكرر الأصل الثالث هو اللام، كررت في المثال اللام بإزائه². في هذا التعريف يوضح لنا ابن جني الفرق بين الأصلي الذي هو الفعل ضرب والزائد الذي أضيفت له بعض الحروف للدلالة بعينها على معنى ما كما يكون في اسم الفاعل أو اسم المفعول وغيره فالفعل الأصلي أو بمعنى آخر الحروف الأصول والتي تقابل صيغة فعل -الأصل- هي ضَرَبَ وليس ضَرَّبَ أو استضرب أو ضارب - كما سبق الذكر-.

¹ التصريف الملوكي، أبي الفتح عثمان بن جني، تح: محمد سعيد بن مصطفى النعسان الحموي، ص 5.

² المنصف شرح الإمام أي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف، أبي عثمان المازني النحوي البصري، تح: ابراهيم مصطفى، عبد

الله أمين، ج1، ص11-12.

يقول ابن حاجب: "قوله بالأصول يعني بها القوانين الكلية المنطقية على الجزئيات كقولهم مثلاً كل واو أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً والحق أن هذه الأصول هي التصريف لا العلم بها"¹. ومعنى قولنا التصريف هو أن تأتي على الحروف الأصول فتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير فذلك هو التصرف فيها والتصريف لها².

كان الأصمعي يقول: أصل "الوَرْد" إتيان الماء، ثم صار يقال ذلك لكل طلب، فيقال: "هو يقرب كذا" أي يطلبه "ولا تقرب كذا". ويقولون: "رفع عقيرته" أي صوته، وأصل ذلك أن رجلاً عَقِرَتْ رجله فرفعها وجعل يصيح بأعلى صوته، فقليل بعد ذلك كل من رفع صوته: رفع عقيرته. ويقولون: "بينهما مسافة" من السَّوْف وهو الشم، ومثال ذلك كثير³. وهذا مما جاء في كتاب الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لابن فارس في باب القول في أصول الأسماء. وفي موضع آخر يقول ابن جنِّي: "هذا الموضع كثير الإبهام لأكثر من يسمعه، لا حقيقة تحته، وذلك كقولنا: الأصل في "قام": قَوْمٌ وفي "باع": بَيْعٌ، وفي "طال": طَوْلٌ، وفي "خاف ونام" و"هاب": حَوْفٌ وَنَوْمٌ وَهَيْبٌ، وفي "شد": شَدَدٌ، وفي "استقام": اسْتَقْوَمَ، وفي "يستعين": يَسْتَعِينُ، وفي "يستعد": يَسْتَعِدُّ. فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها، مما يدعي أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه—قد كان مرّة يقال، حتى إنهم كانوا يقولون في موضع "قَامَ زَيْدٌ": "قَوْمَ زَيْدٍ"، وكذلك "نَوْمَ جَعْفَرٍ" و"طَوْلَ مُحَمَّدٍ"، و"شَدَدَ أَحْوَكَ يَدَهُ"، و"اسْتَعَدَدَ الْأَمِيرُ لَعَدُوَّهُ"، وليس الأمر كذلك. بل بضده. وذلك أنه لم يكن قطُّ مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه⁴. ومعنى قوله هنا: كان أصله

¹ شرح الشافية لابن حاجب، نجم الدين الإستراباذي، تح: محمد ذهني، د.ط، د.س، ص2.

² ينظر: التصريف الملوكي، أبي عثمان بن جنِّي النحوي، ص2.

³ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تح: أحمد حسين بسج، ص58.

⁴ الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جنِّي، تح: الشربيني شريدة، ج1، ص319.

كذا: أنه لو جاء صحيحاً ولم يعلل لوجب أن يكون مجيء على هيئته التي ذكرناها، أما أن يكون قد استعمل وقتاً من الزمان ثم تغير لفظه فهذا محال وخطأ لا يعتقد به¹.

إن فكرة الأصل لها أهميتها في الدراسات الصرفية العربية ففائدته تتمثل في أنه "معيار ترد إليه الكلمة وتقاس به إذا تحافى بها الاستعمال عن مطابقتها بما أصابه من تغيير أو تأثير كالإعلال والإبدال والقلب والنقل والحذف والزيادة"².

1. الأصلي والزائد:

قال الشيخ العلامة فخر خوارزم محمود بن عمر الزمخشري: اعلم أنهم جعلوا الفاء والعين واللام ميزاناً، وكل حرف من حروف الكلمة وقع في مقابلة أحد حروف (فعل) فهو أصل، وما ارتفع في مقابلته فهو زائد، فحروف (ضرب) كلها أصلية؛ لأن الضاد والراء والباء في مقابلة الفاء والعين واللام في (فعل). وكذلك (دخرج) لأنّ وزنه (فعلل)، والهمزة في (أكرم) زائدة لأنّ وزنه (أفعل)، فليست الهمزة في مقابلة الفاء، وكذلك ألف (فاعل)، وتاء (افتعل)، ونون (انفعل)، والسين والتاء في (استفعل) والتاء والألف في (تفاعل)، كلها زائدة على هذا القياس³.

ومعنى قولنا الحروف الزوائد إنما نريد به أنّها هي التي تجوز أن تزداد في بعض المواضع فيقطع عليها هناك بالزيادة إذا قامت عليها الدلالة، ولسنا نريد أنّها لا بد من أن تكون في كل موضع زائدة، ألا ترى أنّ (أوى) مثاله (فعل) وأنّ الهمزة والواو والياء التي انقلبت الألف عنها كلّها أصول، وإن كان قد يمكن أن تكون في غير هذا الموضع زوائد، فأما الألف والياء والواو فالحكم عليهنّ أنّهنّ متى كانت واحدة منهن من ثلاثة أحرف أصول فصاعداً ولم يكن هناك تكرير فلا تكون إلاّ زائدة -عرفت الاشتقاق أو لم تعرفه- فإن عرفته كان على ما ذكرنا لا محالة، وإن لم تعرفه حملت ما جهل أمره على ما علم، من ذلك كوثر -الواو فيه زائدة- لأن معك ثلاثة أحرف أصول لا يشكّ فيها؛ وهي الكاف

¹ الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جني، تح: الشربيني شريدة، 319/1.

² دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، لطيفة ابراهيم النجار، ص 106.

³ المفيد في التصريف، فخر خوارزم محمود بن عمر الزمخشري، تح: بيان محمد فتاح الجباري، د.ط، د.ت، ص 195.

والتاء والراء فالواو زائدة، هذا طريق القياس، فأما طريق الاشتقاق فكذلك - ألا تراه من معنى الكثرة - يقال رجل (كَوَثِر) إذا كان كثير العطاء¹.

ومن الأمثلة الكثيرة التي جاء ذكرها على لسان الصرفيين قولهم في مثل (تَمَطَّى وَتَظَنَّى) بأنه من (مَطَّ وَظَنَّ) ولكن كرهوا التكرار، فاصطنعوه هذا الصنيع تشبيهاً له (بِفَعَّال) على ما ذكره ابن خالويه والأعلم الشنتمري في شرح ديوان طرفة. يقول عبد الله العلابي: ونحن لا نسلم لهم توهم أن (تظني) (تفعل) من (ظن) بل من (ظني) وعدم وجود المعل ليس دليلاً على العدم وعلى مجارة الجماعة في التقدير المذكور نخرجه من باب الرد إلى الأصل لأن أصل الثنائي المضاعف، ثنائي معل. فدلالة التفعّل على وجهه المضاعف الثنائي، التصنع. ودلالة التفعّل في صورته الردّ إلى الأصل، عل المفاجأة. وعليه (فتظنن) يدل على تصنع الظنة دائماً، و(تظني) يدل على المفاجأة بالظنة، كما لو أخذنا مادة (ش ط ط) التي جاء منها بمعنى جار وقالوا منها بهذا المعنى (تشطط) وقالوا منها (الشطّ) بمعنى سيف البحر فيمكننا أن نقول منها على هذا المعنى (تشطّي) إي سار على الشطّ².

ومن ذلك قولهم: (بَعَثُ) و(قُلْتُ) فهذه معملة على الأصل الأقرب دون الأبعد، ألا ترى أنّ أصلهما (فَعَلَّ) بفتح العين: (بَيَعَ) و(قَوْلَ) ثم نقلاً من (فَعَلَ) إلى (فَعَلَ) و(فُعَلَ)، ثم قلبت الواو والياء في (فَعَلْتُ) ألفاً فالتقى الساكنان: العين المعتلة المقلوبة ألفاً، ولام الفعل، فحذفت العين للإلتقائهما، فصار التقدير (قُلْتُ) و(بَعَثُ) ثم نقلت الضمة والكسرة إلى الفاء؛ لأنّ أصلهما قبل القلب (فَعَلْتُ) و(فَعَلْتُ)، فصار (بَعَثُ) و(قُلْتُ)، فهذا لعمرى مراجعة الأصل، إلاّ أنّه ذلك الأصل الأقرب لا الأبعد، ألا ترى أنّ أوّل أحوال هذه العين في صيغة المثال إنما هو فتحة العين التي أبدلت منها الضمة والكسرة³.

¹ التصريف الملوكي، أبي الفتح عثمان بن جني، ص 8.

² مقدمة لدرس لغة العرب، عبد الله العلابي، ص 224.

³ الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جني، تح: الشربيني شريفة، ص 326-327.

أما الدلالة التي يعرف بها الزائد من الأصلي فهي¹: الاشتقاق، والتصريف، والكثرة²، ولزوم³، ولزوم حرف الزيادة البناء⁴، وكون الزيادة لمعنى⁵، والنظير⁶، والخروج عن النظير⁷، والدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير⁸.

وللحروف قسمة أخرى إلى الأصل والزيادة، وحروف الزيادة عشرة وهي: الهمزة والألف والياء والواو والميم والنون والسين والتاء واللام والهاء ويجمعها في اللفظ قولك "اليوم تنساه" وإن شئت قلت: "هويت السمان" وإن شئت قلت "سألتمونيها" وقد أخرج أبو العباس الهاء من حروف الزيادة وقال: إنما تأتي منفصلة لبيان الحركة والتأنيث⁹. ومتى وجدت كلمة رباعية أو خماسية مُعرّاة من بعض هذه الحروف الستة فاقض بأنه دخيل في كلام العرب وليس منه¹⁰.

¹ الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تح: فخر الدين قباوة، ص.

² الكثرة: أن يكون الحرف في موضع ما، قد كثر وجوده زائداً فيما عرف له اشتقاق أو تصريف ويقل وجوده أصلاً فيه، فينبغي أن يجعل زائداً فيما لا يعرف له اشتقاق أو تصريف حملاً على الأكثر.

³ اللزوم: أن يكون الحرف في موضع ما قد لزم الزيادة في كل ما عُرف له اشتقاق أو تصريف فإذا جاء ذلك الحرف في ذلك الموضع فيما لا يعرف له اشتقاق أو تصريف جعل زائداً، حملاً على ما ثبت زيادته بالتصريف أو الاشتقاق.

⁴ لزوم حرف الزيادة البناء: نحو حِنطاً وكنشاً وسنداً ووزنهما (فعلوا) والنون زائدة إذ لو كانت أصلية لجاء في موضعها حرف من حروف التي لا تحتمل الزيادة، فعدم مثل ذلك في كلامهم، ولزوم هذا البناء حرف من حروف الزيادة، دليل على أن ذلك الحرف زائد.

⁵ كون الزيادة لمعنى: نحو حروف المضاعفة، وياء التصغير، وأمثال ذلك. فإنه بمجرد وجود الحرف، يعطى المعنى، فينبغي أن يجعل زائداً، إذ ما من كلمة لها معنى إلا ولها اشتقاق أو تصريف، يُعلم بها حروف الأصول من غيرها

⁶ النظير: أن يكون في اللفظ حرف لا يمكن حمله إلا على أنه زائد، ثم يُسمع في ذلك اللفظ لغة أخرى، يحتتمل ذلك الحرف فيها أن يُحمل على الأصالة وعلى الزيادة فيقضى عليها بالزيادة لثبوت زيادته في اللغة الأخرى التي هي نظير هذه.

⁷ الخروج عن النظير: نحو (عزويت) فإننا إن جعلنا تاءه أصلية كان وزنه (فعويلا)، وليس في كلام العرب فعويل فيكون (عزويت) مثله، وإن جعلناها زائدة كان وزنها (فعليتاً) وهو موجود في كلامهم، نحو: (عفريت)، من أجل ذلك كانت التاء زائدة.

⁸ الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير: هو أن يكون في اللفظ حرف واحد من حروف الزيادة، إن جعلته زائداً أو أصلياً خرجت إلى بناء لم يثبت في كلامهم، ولأن أبنية الأصول قليلة وأبنية المزيد كثيرة منتشرة، فحملة على الباب الأوسع أولى.

⁹ سرّ صناعة الإعراب، أبي الفتح عثمان بن جني، تح: حسن هذاوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط2، 1413هـ/1993، ج2، ص62.

¹⁰ المرجع نفسه، ص65.

2. الأصول في اللغة العربية:

1.3 أعدل الأصول:

قال أبو عثمان المازني: "أقل الأصول في الأسماء عدداً ثلاثة، نحو: زيد وعمرو وبكر وعِدْلٍ، ويرد وجبل وفخذٍ وعضدٍ وزُفْرٍ ومعَى، والأفعال نحو: ضَرَبَ وعِلِمَ وضَرِبَ وظَرَفَ¹؛ ويعقّب أبو الفتح بن جنيّ على هذا الرأي بقوله: اعلم أنّ الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول: أصل ثلاثي وأصل رباعي وأصل خماسي، والأفعال التي لا زيادة فيها تكون على أصليْن: أصل ثلاثي وأصل رباعي. ولا يكون فعل على خمسة أحرف لا زيادة فيه². وما كان على حرف واحد أو حرفين فإنّه لا يقبل التصريف إلاّ أن يكون ثلاثياً في الأصل وقد غيّر بالحذف فإن ذلك لا يخرج عن قبول التصريف³، فالاسم المتمكن والفعل لا ينقصان في أصل الوضع عن ثلاثة أحرف؛ لأنّهما يقبلان التصريف، وما يقبل التصريف لا يكون في أصل الوضع علماً حرف واحد، ولا على حرفين. أمّا أن ينقصان عن الثلاثة بالحذف فهذا وارد لأنّ الاسم يرد على حرفين بحذف لامه نحو: (يد)، أو عينه نحو: (صه)، أو فائه نحو: (عدة) وقد يرد على حرف واحد نحو: (م الله) عند من يجعله محذوفاً من (أيمن الله) وكقول بعض العرب: (شربت ما) وذلك قليل، وأمّا الفعل فإنّه قد يرد على حرفين نحو: (قُل وبع وسل)، وقد يرد على حرف واحد نحو: (ع كلامي) و(قِ نفسك) وذلك فيما أُعلت فاءه ولامه فيحذفان في الأمر⁴.

ذهب البصريون إلى أنّ الأصول ثلاثة، وهي تقابل بثلاثة أحرف الميزان: (ف ع ل) فإذا جاءت الحروف على أكثر من ثلاثة فإنّهم يكررون اللام، ومن أمثلة ذلك عندهم:

¹ المنصف في التصريف، أبي الفتح عثمان بن جنيّ، ج1، ص17.

² المرجع نفسه، ص18.

³ شرح الأشموني على ألفية بن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص780.

⁴ ينظر: المرجع السابق، ص780.

جعفر: وزنه فَعَلَّلَ بزيادة اللام الأخيرة على الميزان لتقابل الراء لأنّ الكلمة رباعية والميزان وضع على ثلاثة.

سفرجل: وزنه فَعَلَّلٌ وهو اسم خماسي، والميزان ثلاثي وعلى هذا فلا بد من تكرار اللام مرتين زيادة على أصول الميزان، ليصبح الميزان خماسياً على مقدار الاسم الموزون. قال الرضي: "وكانت الزيادة بتكرير أحد الحروف التي في مقابلة الأصول بعد اللام أولى، ولما كانت اللام أقرب كررت هي دون البعيد"¹.

أمّا الكوفيون فقد التزموا بأنّ الأصول ثلاثة، فإذا جاءت أسماء تزيد عدة عن هذه الأصول فهي زائدة، فإذا انتهوا إلى وزنها رأيتهم على ثلاثة مذاهب²:

❖ **المذهب الأوّل**: وفيه أنّ ما زاد عن الثلاثة لا يوزن منه شيء، فإذا سُئِلَ عن وزنه قال: لا أدري. وهو غريب، فلا يعقل أن يوزن الثلاثي ويترك غيره. ومن شرط الميزان أن يحيط بالموزونات وإن تباينت أشكالها وعدة حروفها، ولو أخذنا بهذا المذهب لحرمنا قدراً كبيراً من ألفاظ هذه اللغة من حكم هذا القانون الصرفي من غير علة نعتلّ بها، أو حجة نتذرّع بها.

قال ابن عصفور: ومنهم من قضى بزيادة ماعدا الثلاثة إلاّ أنّه لا يوزن، فإن قيل له: ما وزن جعفر وفرزدق؟ قال: لا أدري.

❖ **ورأى فريق آخر من الكوفيين** أنّ ما زاد على ثلاثة يوزن، ولكنهم في طريقة وزنهم على رأيين:

الأوّل: ينطق ما زاد عن الثلاثة على أصله، مضافاً إلى الميزان، فيقول فيمالي:

جعفر: فَعَلَّر: الثلاثة الأولى هي أحرف الميزان، والراء في الميزان في مقابل الراء في جعفر.

¹ المستقصى في علم التصريف، عبد اللطيف محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1424هـ/2002م، ص56.

² المرجع نفسه، ص.ن.

سفرجل: فعلجل: الثلاثة الأولى هي أحرف الميزان والحرفان الزائدان وهما الجيم واللام في الاسم الموزون زيدا على الميزان.

وذهب الكسائي إلى مثل هذا المذهب عند الكوفيين غير أثمرأى أن ما زاد على الثلاثة تكون الزيادة فيه ما قبل الآخر، وعلى هذا فالوزن عنده كما يلي:

جعفر: فعفل، بزيادة الفاء في جعفر، فزادها في الميزان أيضا بعد العين.

سفرجل: فعرجل: فقد جعل الحرفين المزيدين قبل الحرف الأخير في الميزان وهو اللام.

وتعقبه ابن عصفور فرأى ذلك فاسداً من وجهين:

أحدهما أنه لا يحكم بزيادة حرف إلاّ بدليل الاشتقاق والتصريف وأخواتهما، ولا شيء موجود من ذلك في (جعفر) ولا في (سفرجل)، فالقضاء بالزيادة فيهما تحكّم محض.

والآخر: أن قياس المثال أن يبقى الزائد فيه بلفظه إذا لم يكن من الأصل.

❖ ذهب فريق من أهل الكوفة إلى وزن الكلمات كما يزنها أهل البصرة مع اعتقادهم أنّ الأصول ثلاثة، وما تجاوز ذلك فهو زائد، فالراء في (جعفر) زائدة والجيم واللام في (سفرجل) زائدتان، وجعلوا وزن (جعفر) فعفل، ووزن (سفرجل) فعلل، وهو عين ما ذهب إليه البصريون في الوزن.

ومن عرض هذه المذاهب وعقب عليها ابن عصفور قال: "وكل ذلك باطل، لما ذكرنا من أنه لا ينبغي أن يُقضى على حرف بزيادة إلاّ بدليل، فالصحيح في النظر والجاري في تمثيل الكلمة بالفعل ما ذهب إليه أهل البصرة.

وسار ابن فارس على طريق الكوفيين في تخريج أبنية الكلمة وجاء هذا واضحاً جلياً في معجمه مقاييس اللغة؛ فالأصول عنده على ثلاثة أحرف وما زاد على ذلك فهو زائد أو منحوت¹ نحو: باب ماجاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أو له جيم وذلك على أضرب فمنه ما نحت من

¹ مقاييس اللغة، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ص 184.

كلمتين صحيحتي المعنى مطردتي القياس ومنه ما أصله كلمة واحدة وقد ألحق بالرباعي والخماسي بزيادة تدخله، ومنه ما وضع كذا وضعا¹ ومنها: قولهم للنهر (جَعْفَر) ووجهه ظاهر أنه من كلمتين من (جَعَف): إذا صرع، لأنه يَصْرَعُ ما يلقاه من نباتٍ وما أشبهه ومن الجَفْر والجُفْرَة والجِفَار والأَجْفَر وهي كالجَفْرِ.

ومن ذلك (الْفَرَزْدَقَةُ) القطعة من العجين. هذه كلمة منحوتة من كلمتين، من فرز ومن دق، لأنه دقيق عُجِنَ ثم أُفِرز منه قطعة، فهي من الفرز والدق².

2.3 الأبنية الأصول:

1.2.3. الثنائي:

قال أبو الفتح بن جني في الخصائص: حدّ اللغة أصوات يُعَبَّرُ بها كل قوم عن أغراضهم ثم قال: وأما التصريفها فهي (فُعْلَة) من (لَعُوْث) أي: تكلمت. وأصلها (لَعُوْة)³.

وفي موضع آخر ذكر ابن القطاع الصقلي أبنية الكلم فقال: اعلم أنّ أوّل ما يلزم الطالب لهذا العلم، معرفة الزائد والأصلي ومعرفة ذلك أن تعلم أنّ العرب جعلت الفاء والعين واللام مثلاً تزن بها سائر كلامها⁴. والحديث في هذا الباب عن أصول الأفعال، ثنائيتها وثلاثيتها ورباعيّتها. فأما الثنائي الذي نحن بصددده فهو ما كان على حرفين من حروف السلامة، لا تبال أن تتكرر فائوه أو عينه، أو يلحق بالثلاثي أو الرباعي أو الخماسي أو السداسي أو السباعي⁵. "واعلم أن الأفعال تنقسم قسمين: سالم ومتعدي وأقلّ أصولها ثلاثة أحرف، وما جاء منها على أقل من ثلاثة فلعلّة دخلت الفعل

¹ المرجع نفسه، ص 185.

² المرجع نفسه، ص 741.

³ المزهري في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تح: الشرييني شريدة، دار الحديث، القاهرة- مصر، 1431هـ/2010م، 1/15.

⁴ أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطاع الصقلي، تح: أحمد محمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، القاهرة- مصر، 1999م، ص 109.

⁵ المرجع نفسه، ص 109.

أوجبت الحذف من الأصل، أو لتضعيف دخله، فصار لفظه ثنائياً. فمن الثلاثية ما لحقه التضعيف، فصار ثنائياً في اللفظ نحو: (رَدّ) و(كَرّ) وما أشبه ذلك¹. يذكر لنا السرقسطي أنّ أقلّ الأصول في العربية الثلاثية وما جاء منها على أقلّ من ثلاثة فلعلّة أصابته كالحذف أو التضعيف. وهذا المضاعف يأتي على وجهين²: (فَعَلَ وَفَعِلَ) لا غير ولم يألُت منه على (فُعِلَ) إلاّ حرف واحد شاذ رواه يونس وهو: لُبَّبَت تَلْبُ لِبَابَةٌ وَلُبَّا، وأجود اللغتين لَبِبَت تَلْبُ. والضم يستثقل في الفعل الماضي من المضاعف، لثقل التضعيف، وثقل الضم. فلما اجتمعا فرّوا منهما وما كان من هذا النحو المضاعف متعدياً، فإنّ مستقبله يأتي على يفعل بالضم في قول الخليل، غير أفعال يسيرة جاءت باللغتين وهي: عَلَّهُ بالشراب يُعَلُّه وَيَعْلُهُ، ونَمّ الحديث يُنْمُهُ وَيَنْمُهُ، وهَرَهُ يَهْرُهُ وَيَهْرُهُ: كرهه، وشَدَّ يَشُدُّه وَيَشِدُّه، وصدّ عني يَصُدُّ وَيَصِدُّ.

وقد جاء من ذلك شاذ بالكسر خاصة، وهو حَبِبْتَهُ أَحَبَّهُ، قال الشاعر:

أَحِبُّ أَبَا مِرْوَانَ مِنْ حُبِّ تَمْرِهِ ❁ وَأَعْلَمُ أَنَّ الرَّفْقَ بِالْجَارِ أَرْفُقُ

وينشد أيضاً: أَحِبُّ أَبَا مِرْوَانَ، بكسر الهمزة.

وأما ما كان منه غير متعدٍ، فإنّ مستقبله يأتي على (يَفْعِلُ) بالكسر غير أفعال [أيضاً] أتت باللغتين، وهي: شَجَّ يَشَجُّ وَيَشَجُّ، وَجَدَّ فِي الْأَمْرِ يَجِدُّ وَيَجِدُّ، وَجَمَّ الْفَرَسَ يَجُمُّ وَيَجُمُّ، وَشَبَّ يَشْبُ وَيَشْبُ، وَفَحَّتِ الْأَفْعَى تَفْحُ وَتَفْحُ، وَتَرَّتْ يَدَهُ تَثُرُ وَتَثُرُ، وَطَرَّتْ تَطْرُ وَتَطْرُ، وَحَدَّتِ الْمَرْأَةُ تُحَدُّ وَتُحَدُّ، وَشَدَّ الشَّيْءُ يَشُدُّ وَيَشِدُّ، وَنَسَّ الشَّيْءَ يَنْسُ وَيَنْسُ إِذَا بَيَسَ، وَشَطَّتِ الدَّارُ تَشْطُّ وَتَشْطُّ، وَدَرَّتِ النَّاقَةُ وَغَيْرَهَا تَدُرُّ وَتَدِرُّ. وقد شدّ منه حرف واحد أتى بالضم خاصة، وهو: أَلَّ الشَّيْءَ يُؤَلُّ إِذَا بَرَقَ وَأَلَّ الرَّجُلُ يُؤَلُّ: رفع صوته ضارِعاً، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ ذَرَّتِ الشَّمْسُ تَذِرُ وَهَبَّتِ الرِّيحُ تَهْبُّ، فزعم الفراء أنّ الضم إمّا جاء فيها على القياس، لأنّ فيهما معنى التعدي.

¹ كتاب الأفعال، أبي عثمان سعيد بن محمد المعافري السرقسطي، تح: حسين محمد محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة- مصر، 1395هـ/1975م، ص56-57.

² المرجع نفسه، ص56-57.

ويقول: "وهذا الفصل الذي ذكرناه من أمر المضاعف هكذا رواه عن الفراء وهكذا أيضا نقله ابن قتيبة. وقال الفراء: فإن جاء غير ما ذكرنا من الشواذ فقليل وهذا مذهب الكوفيين. فأما أهل البصرة: سيبويه وأصحابه، فإنهم إنما ذكروا ما ذكرنا من أمر المضاعف في باب الخصال الخاصة. فقال سيبويه: واعلم أن ما كان من التضعيف في هذه الأفعال التي ليست بأعمال تعداك إلى غيرك، فإنه لا يكاد يكون فيه (فَعَلَ وَفَعَّلْتَ) يعني من أفعال الخصال خاصة، لأنهم يستثقلون الضم والتضعيف، فلما اجتمعوا حادوا عنهما والباب يجيء على جلس يجلس نحو: ذَلَّ يذُلُّ¹. إنَّ للعربية قياساً وباباً واسعاً في سماء التصريف يعبر عنها أوزانها وخصالها فإذا قلنا أنَّ للثنائي وزناً فهذا يضطرنا إلى ضبط قواعد اللغة التي سار عليها علماءنا الأجلاء قبلنا بزمن ولم يجد بهم تطبيق قوانينها عن شذوذ واقع في لغتهم بل إنهم أخضعوا هذا الشذوذ لقواعد اللغة مستأنسين بالقياس وعليه فإنَّ الثنائي المضاعف هو ما جاء من اللغة على أقل من ثلاثة أحرف لعله دخلت الفعل أوجبت الحذف من الأصل أو لتضعيف دخل اللفظة فصارت ثنائية.

- الثنائي المضاعف وصيغته:

ويمكن تقسيم المضاعف إلى قسمين: الثلاثي المضاعف نحو: مدّ، عدّ، سدّ، والرباعي المضاعف نحو: جلجل، ورقق، دمدم. وذلك لأنَّ تسمية المتقدمين لهذين النوعين من الأفعال جاءت مختلفة وكذلك الحال في تصنيف أصحاب المعاجم لهما. فقد دعاها الخليل بن أحمد بالثلاثي المثقل والمضاعف الحكاية إذ يقول: "والعرب تشق في كثير من كلامها أبنية المضاعف من بناء الثلاثي المثقل بحرفي التضعيف من الثلاثي المعتل"². ودعاها ابن دريد بالثنائي الصحيح الرباعي المكرر. وخصَّ كلا منهما بباب جمع فيه ما كان منه في اللغة، مما انتهى إليه، واستهل معجمه بالأوّل منهما ثم أتبعه بالثاني. ونعتهما سيبويه بمضاعف بنات الثلاثة وبمضاعف بنات الأربعة. ومثله نعت ابن جني لهما بمضاعف الثلاثة وبمضاعف الأربعة. وسماها ابن فارس المضاعف والمطابق، فالأوّل للثنائي الذي

¹ كتاب الأفعال، السرقسطي، ص58-59.

² كتاب العين، أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ج1، ص56.

ضعف حرفه الثاني، والثاني لما تضاعف من الكلام مرتين وقد فسره بقوله: (وطابقت بين الشيئين إذا جعلتهما على حذو واحد، ولذلك سمينا ما تضاعف من الكلام مرتين مطابقاً مثل: جرجر وصلصل)¹.

فأما المضاعف الرباعي فهو الذي تكون فاؤه ولامه الأولى من جنس وعينه ولامه الثانية من جنس آخر. نحو: زلزل ودمدم وعسعس ويسمى مطابقاً أيضاً ولعدم تجاور الحرفين المتجانسين فيه كان مثل السالم في جميع أحكامه.

وأما المضاعف الثلاثي، ويقال له الأصم أيضاً فهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد. وقولنا (عينه ولامه) يخرج به ما كان فيه حرفان من جنس واحد ولكن ليس أحدهما في مقابل العين والآخر في مقابل اللام نحو: (قطع ودَهَب) فإن الحرف الثاني من الحرفين المتجانسين من هذين المثالين وأشباههما ليس مقابلاً للام الكلمة، وإنما هو تكرير لعينها، وكذلك ما كان لأحد الحرفين المتجانسين في مقابل اللام والآخر ليس في مقابل العين، نحو: (احمرّ واحمارّ) ونحو (اقشعرّ واطمأنّ) فإن أحد الحرفين المتجانسين في هذه الأمثال ونحوها ليس من مقابل العين، بل هو تكرير للام الكلمة. والمثال الذي ينطبق عليه التعريف قولك: مدّ وشدّ وامتدّ واشتدّ واستمد واستمرّ².

والثنائي الصحيح لا يكون حرفين إلا والثاني ثقيل حتى يصير ثلاثة أحرف، اللفظ ثنائي والمعنى ثلاثي، وإنما سمي ثنائياً للفظه وصورته فإذا صرت إلى المعنى والحقيقة كان الحرف الأول أحد الحروف المعجمة والثاني حرفين متماثلين أحدهما مدغم في الآخر نحو: بتّ يبتُّ بتاً في معنى قطع، وكان أصله بتت، فأدغموا التاء في التاء فقالوا: بت وأصل وزن الكلمة فَعَلّ، وهو ثلاثة أحرف، فلما مزجها الإدغام صارت إلى حرفين في اللفظ، فقالوا بتّ فأدغمت إحدى التائين في الأخرى وكذلك كل ما أشبههما من الحروف المعجمة³.

¹ العربية والتراث، يحيى مير علم، الوعي الإسلامي، الكويت، ط1، 1434هـ/2013م، ص461.

² دروس التصريف، محمد محي الدين عبد الحميد، ص144.

³ جمهرة اللغة، ابن دريد:

فالمضاعف ضربان ضرب على فَعَلَ مثل: ردّ والأصل رَدَدَ، وضرب على فَعَلَ مثل: عضّ ومسّ، والأصل عَضَضَ ومَسَسَ ولكنه ثقل تحريك المثليين فأسكنوا الأول وأدغموه في الثاني فاشتد¹. وليس فيه غيرهما إلا فعل شاذ رواه يونس. فهو يذكر لنا أنّ الفعل الصحيح يكون على ضربين ثنائي وثلاثي فالثنائي لا يكون إلا على فَعَلَ وفَعِلَ إلا ما شدّ منه وقد ذكره ابن القوطية في موضع آخر سنأتي على الاستشهاد به وهو يؤكّد لنا صيغة البناء ببعض الأمثلة كقوله ردّ والأصل ردد وعضّ والأصل عَضَضَ وغيرها وكما سبق الذكر في الأمثلة التي شذت عن القاعدة في قوله: (حبّ الشيء يجيّه. قرأ العطاردي (فَاتَّبَعُونِي يَجِبْكُمْ اللهُ)². وفي هذا الموضع يذكر لنا ابن القوطية أنّ الفعل الثلاثي أو الثنائي المضاعف يكون مع الضم في حالة واحدة شدّ عنها الفعل: لَبَّ يَلْبُ، وخالص كل شيء لبابة. وقال بأنّ الضم يستثقل في المضاعف فما كان منه على فَعَلَ متعدياً فإنّ مستقبله يفعل مستشهداً ببعض الأمثلة نحو: شدّه وعلّه.. وغيرها.

لقد اختلف العلماء في وزن الثنائي المكرر من الاسم والفعل، فقال الخليل ومن تابعه من البصريين والكوفيين، وزنه (فَعَلَل)، تكررت فاءه وهذا هو ظاهر اللفظ، وبه قال أبو إسحاق الزجاج وقطرب وأحد قولي ابن كيسان، وغيرهم من المتأخرين.

وقال سيبويه وأصحابه وبعض الكوفيين، وزنه (فَعَلَّ) أصله رَبِّيُّوسَبَبٌ فلما اجتمعت ثلاثة أحرف، من جنس واحد أبدلوا من الأوسط حرفاً من جنس الحرف الأوّل وهو الفاء.

وقال الفراء وكثير من النحويين وزنه (فَعَفَع) تكررت فؤه وعينه وكذلك فعلوا في الفعل المكرر نحو: تَمَّتَمَ وبرَبَرَ.

فهذه هي الأقوال الثلاثة أي فعفل على مذهب الخليل، أو فَعَّلَ على رأي سيبويه وأصحابه أو ففعع على مذهب الفراء. التي يجوز فيها باقي الأمثلة.

¹ الأفعال، أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز بن القوطية، تح: علي فوده، مكتبة الخانجي بالقاهرة- مصر، ص 1-2.

² المرجع نفسه، ص 2.

أما عن أهمية الثنائية في اللغة العربية فيذكر بعض الباحثين هذه الآراء مستقراً آراء القدماء والمستشرقين في اللغة العربية حيث؛ يقول ابن جني: "اعلم أن كل موضع شريف لطيف، وقد نبه عليه الخليل وسيبويه. وتلقته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته. قال الخليل: كأثم توهوا في صوت الجندب استطالة ومدّاً، فقال (صَرَ) وتوهوا في صوت البازي تقطيعاً، فقالوا: (صَرَ صَرَ)"¹.

ويرى بعضهم أن القول بأن اللغة الإنسانية نشأت بطريقة المحاكاة وهذا رأي من آراء كثيرة قيلت في نشأت اللغة يرسى مبدأ هاماً من مبادئ الثنائية، إذ أنّ هذا الرأي كشف عن عدد كثير من الأصوات اللغوية في مجموعتها. ولوحظ أن جلّ الألفاظ التي نشأت عن طريق المحاكاة هو وضع ثنائي. ولذا قال كثير من من الباحثين: أنّ أصل حكاية الأصوات في اللغات السامية - ومنها العربية - هو ثنائي يعتمد على حرفين صامتين، حين حكى الإنسان أصوات الطبيعة وغيرها من حوله بصيحاته وصرخاته الإنفعالية وعبر - بعدما قلد - عن حاجياته الطبيعية والحياتية².

ويقول المستشرق الألماني جرينس في كتاب له عن اللغات السامية، وقد شرح فيه الثنائية شرحاً وافياً مؤيداً بالأمثلة: (إن ثلاثية الأصول اللغوية في الفعل والاسم تلتزم بدقة واطراد في اللغات السامية.. إلى أن يقول: غير أن كثير من الأصول الثلاثية يمكن ردها إلى أصول ثنائية، نسميها: جذوراً تفرعت منها جذوع ثلاثية وفوق الثلاثية)³.

2.2.3. الثلاثي:

أجمع أهل اللغة أن الأفعال التي لا زيادة فيها تكون على أصلين: أصل ثلاثي وأصل رباعي ولا يكون فعلٌ على خمسة أحرف لا زيادة فيه. قال أبو عثمان: "فأقل الأصول في الأسماء عدداً الثلاثة،

¹ الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جني، تح: الشربيني شريدة، ج2، ص151.

² أصول اللغة العربية بين الثنائية و الثلاثية، توفيق محمد شاهين، دار التضامن للطباعة، ط1، 1400هـ/1980م، ص40.

³ أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، توفيق محمد شاهين، ص43.

نحو: زيدٌ وَعَضُدٌ وَزُفِيرٌ ومعَى، والأفعال نحو: ضَرَبَ وَعَلِمَ وَضُرِبَ وَظُرِفَ¹. واكتفى ابن جني بذكر الأمثلة التي تحدث عنها أستاذه أبي عثمان فذكر ضَرَبَ بالفتح وَضُرِبَ بالضم وغيرها من الأمثلة.

وجاء في كتاب الأفعال لابن القوطية: "والأفعال ضربان: ضرب دخل التضعيف ثانيه فصار ثلاثياً مثل: ردّ وكان الأصل ردد فثقل تحريك المثلين فأسكنوا الأول وأدغموه في الثاني فاشتدّ، وضرب ثلاثي صحيح مثل: ضَرَبَ وَهَضَّ، ومعتل مثل: قال وغزا"². يُعَدُّ هذا البناء أكثر الأبنية استعمالاً في اللغة العربية، فجلّ كلام العرب ينضب من معين هذا القياس وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدلّ على سعة صدر العربية وعلوّ شأنها في تحديد قواعد وأبنية الصحيح منها والمزيد.

- أبنية الثلاثي وصيغته:

فالثلاثي الصحيح ثلاثة أضرب³: فَعَلَ وَفَعَّلَ وَفَعِلَ، فما كان منه على فَعَلَ من مشهور الكلام مثل: ضَرَبَ وَدَخَلَ، فالمستقبل منه على ما أتت فيه الرواية وجرى على الألسن: يَضْرِبُ وَدَخُلَ وإذا جاوزت المشهور فأنت بالخيار إن شئت قلت يَفْعَلُ وَيَفْعَلُ.

هذا قول أبي زيد إلا ما كان عين الفعل أو لامه أحد حروف الحلق فإنه يأتي على يَفْعَلُ إلا أفعالاً يسيرة جاءت بالفتح والضم مثل: جَنَحَ يَجْنَحُ وَيَجْنَحُ، ودبغ يدبغ يدبغ، وأفعالاً بالكسر مثل: هنا يهنئ ويزرع يزرع.

وما كان على فَعَلَ فمستقبله يَفْعَلُ لا غير مثل: كَرَّمَ يَكْرُمُ، وحلّم يحلّم وما أشبه ذلك.

ويَفْعَلُ إلا فَضِلَ الشيء فإنه لما كان الأجود فَضِلَ استغنوا بمستقبله فَضِلَ.

وفي بعض اللغات نَعِمَ يَنْعُمُ ليس في السالم غيرها.

¹ المنصف في التصريف، أبي الفتح عثمان بن جني النحوي.

² الأفعال، أبو بكر محمد بن عمرو بن عبد العزيز ابن القوطية، ص 1.

³ الأفعال، ابن القوطية، ص 1-2.

وفُعِلَّ بكسر الفاء وضَمِّ العين (أهمل) من هذه الأوزان، لاستثقالهم الانتقال من كسر إلى ضمٍّ وأما قراءة بعضهم "والسَّمَاءِ ذَاتِ الحُبِّكَ" يكسر الحاء وضم الباء، فوجَّهت على تقدير صحتها بوجهين أحدهما: أن ذلك من تداخل اللغات في جزأي الكلمة، لأنَّه لا يقال حُبُّكَ بضم الحاء والباء، وحِبِّكَ بكسرهما، فركَّب القارئ منهما هذه القراءة. قال ابن جنِّي: أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء، فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة، فنطق بالباء مضمومة.

والآخر: أن يكون كسر الحاء اتباعاً لكسر التاء ذاتٍ، ولم يعتدَّ باللام الساكنة -لام فَعَلَّ- لأنَّ السكون حاجز غير حصين، قيل: وهذا أحسن.

(والعكس) وهو فُعِلَّ بضم الفاء وكسر العين (يقول) في لسان العرب (لقصدهم تخصيص فِعْلٍ بفُعِلَّ) فيما لم يسمى فاعله نحو ضُرِبَ وقُتِلَ، والذي جاء منه دُئِلَ اسم دويبة سُمِّيت بها قبيلة من كنانة وهي التي ينسب إليها أبو الأسود الدؤلي¹.

وماعدا هذين الوزنين مستعمل كثيراً، أي ليس بمهمل ولا نادر، وهي عشرة أوزان: (فَعْلٌ، فَعَلٌ، فَعِلٌ، فَعِلٌ، فَعِلٌ، فَعِلٌ، فَعِلٌ، فَعِلٌ، فَعِلٌ، فَعِلٌ).

إنَّ محاولة التفصيل في فصول وأضرب الثلاثي أو غيره من الأوزان مع إثبات ما شدَّ منها أو حاد عن القاعدة يطوِّل بنا المسير ولسنا هنا بصدد إثبات رأي أو نفي آخر إلا أننا نشير إلى هذه الأوزان على ما جاء على لسان علمائنا دون زيادة أو نقصان فلثلاثي الصحيح ثلاثة أوزان سبق الإشارة إليها، كلها على المشهور من كلام العرب وقلَّ منها ما يزيغ عن حدود هذا البناء.

وعلى ملاحظة الثلاثي بنى اللغويون أبحاثهم في المعاجم والقواميس رغم اختلاف الاصطلاح، وما كانوا يترددون في هذا النظر، ومن ثمَّ قال الميداني: "والاسم المتمكن لا يكون على أقل من ثلاثة أحرف، حرف يُبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يفرق بينه وبين الابتداء والوقف"². ولتشبَّعهم بهذا

¹ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ص 782.

² مقدمة لدراسة لغة العرب، عبد الله العلايلي، ص 200.

الرأي ردوا كل مزيد إلى ثلاثين، وتكلفوا في ذلك عرق القرابة كما يقولون، وبالغوا في هذا التكلف حتى ألفوا شأنه وظنوه مقياساً لغوياً لا اختلاف عليه أو ليس مما قد يختلف فيه، وعليه وحده بنى ابن فارس الكلام في كتابه "مقاييس اللغة" وأكد أيضاً في كتابه "الصاحي" فقال: "وهذا مذهبنا في الأشياء أنّ الزائدة على ثلاثة أحرفاً أكثر منحوت، مثل قول العرب لرجل الشديد (ضَبَطْر) من (ضبط وضبر)، وفي قولهم (صَهْصَلِق) إنّه من (صهل وصلق) وفي (الصَلْدَم) إنّه من (الصَلْد والصدَم) وقد ذكرنا ذلك بوجهه في كتاب مقاييس اللغة.."¹.

وزعم أهل الكوفة أنّ نهاية الأصول ثلاثة، فجعلوا الراء في (جعفر) زائدة والجيم واللام من (سفرجل) زائدتين وجعلوا وزن (جعفر) من الفعل (فَعَلَلَا) ووزن (سفرجل): (فَعَلَلَا). وأمّا الكسائي منهم فجعل الزيادة من (جعفر) وأشباهه ما قبل الآخر. وكان الذي حملهم على ذلك أن رأوا المثال يلزم ذلك فيه، ألا ترى أنّ إحدى اللامين (فَعَلَل) زائدة وكذلك (فَعَلَل) اللّامان من هذه الثلاثة زائدتان. هكذا قياس كل مضعّف، أي يحكم على أحد المثليين أو الأمثال بالأصالة وعلى ما عداه بالزيادة².

فقد انتقد ابن عصفور الإشبيلي هذا الرأي بشدّة فقال: "وذلك فاسد من وجهين: أحدهما أنه لا يحكم بزيادة حرف إلاّ بدليل، يعني الاشتقاق والتصريف وأخواتهما، ولا شيء من ذلك موجود في (جعفر) ولا (سفرجل). فالقضاء بالزيادة فيها تحكّم محض. والآخر أنّ قياس المثال أن يبقى الزائد فيه بلفظه، إذا لم يكن من لفظ الأصل. فكان ينبغي أن يجعل وزن (جعفر) من الفعل على هذا: (فَعَلَر)، عند من يجعل الآخر زائداً، و(فَعَقَل) عند من يجعل الزائد ما قبل الآخر، وأن يجعل وزن (سفرجل): (فَعَلَجَل) أو (فَعَزَجَل)"³.

¹الصاحي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، ص 227.

²المتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ص 312.

³المرجع نفسه، ص 312.

ومن أهل الكوفة من ذهب إلى أنّ الأصول ثلاثة، إلاّ أنّه وزن ما عدا الأصول بلفظه، فجعل وزن (جعفر): (فعلر)، و(سفرجل): (فعلجل) ومنهم من قضى بزيادة ما عدا الثلاثة إلاّ أنّه لا يَزِنُ؛ فإن قيل له: ما وزن (جعفر) و(فرزدق)؟ قال: لا أدري¹.

ولعل موقف الخليل بن أحمد الفراهيدي يلخص لنا جملة ما ذهب إليه القدماء من أن الكلمة العربية تبنى على ثلاثة حيث يوضح ذلك في كتابه العين إذ يقول: "الاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف حرف يتدئ به وحرفي حشى به الكلمة وحرف يوقف عليه، فهذه ثلاثة أحرف مثل: سعد وعمر ونحوهما من الأسماء. بدئ بالعين وحشيت الكلمة بالميم ووقف على الراء. فأما زيد كيد فالياء متعلقة لا يعتدّ بها"².

ثم يقول: فإن صيرت الثنائي مثل قد ولو اسماً أدخلت عليه التشديد فقلت: هذه لو مكتوبة، وهذه قد حسنة الكتبة، زدت واو على واو، ودالاً على دال ثم أدغمت وشدت. هنا يشير إلى الثنائي ومعناه (فقد) كانت حرفاً إلى أن صيرها اسماً بإضافة التضعيف، فالتشديد علامة الإدغام والحرف الثالث، نحو: قول أبي زيد الطائي:

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِثِّي لَيْتُ ❁ إِنَّ لَيْتاً إِنَّ لَوْ عَنَاءُ

فشدد (لوا) حين جعله اسماً³.

وقال ليث لأبي الدقيش: هل لك في زُبدٍ ورُطب؟.

فقال: أشدّ الهلّ وأوجاه، فشدّ اللام حين جعله اسماً. قال: وقد تجيء اسماً لفظها على حرفين وتماها ومعناها على ثلاثة أحرف، ويؤكد لنا موقفه من أصل الكلمة العربية بذكر الأمثلة واصفاً العربية بأنّ فيها بعض الكلمات ثنائية النطق لكن تمامها ومعناها على ثلاثة أحرف نحو: يدٍ وقَمٍ؛ وإمّا

¹ المرجع نفسه، ص 312.

² العين، أبي عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ص 49-50.

³ المرجع نفسه، ص 50.

ذهب الثالث لعله أهما جاءت سواكن وأصلها السواكن مثل (ياء) (يدي) و(ياء) (دمي) في آخر الكلمة. فإذا أردت معرفتها فاطلبها في الجمع والتصغير كقولهم: أيديهم في الجمع، ويديّة في التصغير. يوجد أيضاً في الفعل كقولهم: دَمَيْت يده، فإن ثبتت الفم قلت: فموان، كانت تلك الذاهبة من الفم الواو. قال الخليل: بل الفم أصله (فَوَّة) كما ترى في الجمع أفواه، والفعل فاه يَفْوُهُ فوهاً، إذا فتح فمه للكلام¹.

يقول العلامة الألماني "جزينس": أن ثلاثية الأصول اللغوية في الفعل والاسم تلتزم بدقة واطراد في اللغات السامية لدرجة أن اللغة في بعض الحالات تصطنع طرائق معينة للاحتفاظ بثلاثية الأصول ذات المقطعين، ولو بصفة ظاهرة كما في (عِدَّةٌ وثِقَّة) وكما في الأسماء الستة العربية -ويضيف قائلاً- غير أن كثير من الأصول الثلاثية يمكن ردها إلى أصول ثنائية نسميها جذوراً، تفرعت منها جذوع ثلاثية وفوق ثلاثية². يؤكد لنا الباحث الألماني أن الثلاثية في اللغة العربية وغيرها من اللغات السامية أصل والدليل على ذلك أن الكلمة في العربية توجد لنفسها طريقة مميزة للاحتفاظ بالثلاثية الأصول ذات المقطعين كما هو الشأن في الأمثلة التي ذكرها، ويستثنى منها بعض الحالات التي يمكن ردها إلى أصول ثنائية يُسميها جذوراً.

3.2.3. الرباعي:

اختلف العلماء في شأن الرباعي فذهب بعضهم إلى أن الرباعي أصل كباقي الأصول من ثنائي وثلاثي في حين ذهب أكثر العلماء وخاصة القدماء إلى أن الرباعي هو ثلاثي زيد فيه حرف أو حرفين فصار رباعياً. يقول عبد الله العلايلي مبيناً اختلاف الأولين وقدامى النحاة مع النحاة الجدد في موضوع الرباعي حيث يقول: "وهنا نستطيع أن نحصر خلافتنا مع الأولين وقدامى النحاة فهم يظنون على وجه العموم أنه نشأ بواسطة النحت والاختزال من ثلاثيين فالرباعيات أو أكثرها ترجع عند هؤلاء إلى ثلاثيات اختزلت، وهم يطمئنون إلى هذا الظن كثيراً، وربما لا يشكون فيه فإن ابن فارس

¹ المرجع السابق، ص 50.

² أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، توفيق محمد شاهين، ص 70.

اعتمده بصورة محضة في كتابه مقاييس اللغة وخرّج عليه من هذا شيئاً كثيراً. وهذا التخرّيج إن يكن يدلّ على شيء فعلى قدرة لغوية فقط وتخيّل عقلي، وأمّا شيء غير هذا فيما يتعلق بأنّه صواب في نفسه، وصحيح أنه كذلك كان في صنيع العرب فليس من وجهه¹. ومهما يكن من أمر في تعليل القدماء للرباعي ومضى بعض المحدثين في تأييد أو نفي ما مضى فإنّ الأمر الذي لا ريب فيه أنّ الأولين اعتمدوا الاختزال اعتماداً كاد يكون قانوناً يستندب في درس الرباعي.

قال أبو عثمان: وتكون الأسماء والأفعال على أربعة أحرف ليس فيها زائد، فالأسماء نحو: جعفر وقمطر وسبطرودرفس، وجعفرٍ سلهب. وهذه الأشياء في الأربعة تكون أسماء وصفات، وأمّا الأفعال التي على أربعة أحرف ليس فيها زائد فنحو: دحرج وسرهف وما أشبه ذلك، فالثلاثة والأربعة تشترك فيها الأسماء والأفعال على ما ذكرت لك².

وقال ابن جني: اعلم أنّ الأسماء الرباعية التي لا زيادة فيها تجيء على ستة أمثلة: خمسة وقع عليها إجماع أهل العربية، وواحد تجاذبه الخلاف وهي: فَعَلٌّ وَفَعَلٌ وَفُعَلٌ وَفُعَلٌ وَفُعَلٌ³. وأمّا الأفعال فعلى ضربين أيضاً: فعل مبني للفاعل وفعل مبني للمفعول، فالمبني للفاعل فلا يكون إلّا على مثال: فَعَلَّ وهو على ضربين متعدٍ وغير متعدٍ. فالمتعدي نحو دَحْرَجُوخَرْفَج، وغير المتعدي نحو: حَنَدَفَ وَهَمَلَجَ، والمبني للمفعول لا يكون إلّا على فُعِلَّ. نحو: قُلِقِلَ وَزُلِزِلَ⁴. ذكر أبو عثمان المازني أنّ الأسماء والأفعال الرباعية نحو: جعفر وقمطر ودحرج وسرهف؛ وزاد على هذا التعريف ابن جني حيث ذكر الصيغ التي يكون عليها الأسماء والأفعال الرباعية موضحاً ذلك بالأمثلة – كما سبق الذكر –

وفي هذا السياق يقول ابن حاجب موضحاً مذاهب العلماء: "أقول اعلم أنّ مذهب سيبويه وجمهور النحاة أنّ الرباعي والخماسي صنفتان غير ثلاثي وقال الفراء والكسائي بل أصلهما الثلاثي؛

¹ مقدمة لدرس لغة العرب، عبد الله العلايلي، ص 230.

² المنصف في التصريف، أبي الفتح عثمان بن جني، ص 24-25.

³ المرجع نفسه، ص 25.

⁴ المرجع نفسه، ص 28.

وقال الفراء الزائد في الرباعي حرفه الأخير وفي الخماسي الحرفان الأخيران وقال الكسائي الزائد في الرباعي الحرف الذي قبل آخره، ولا دليل على ما قالوا وقد ناقضا قولهما باتفاقهما على أنّ وزن جعفر فَعَلَّل ووزن سَفَرَجَل فَعَلَّل مع اتفاق الجميع على أنّ الزائد إذا لم يكن تكراراً بلفظه وكان ينبغي أن يكون للرباعي خمسة وأربعون بناءً¹.

وجاء في الأصول لابن السراج أنّ الرباعي على ضربين أحدهما لا زيادة فيه والآخر ذو زيادة حيث يقول: الأوّل الذي لا زيادة فيه نحو دحرجته دحرجةً وزلزله زلزلة به نحو: حوقلته حوقلة وزحولته زحولة مؤخوذ من الرّحلة وإثما ألحقوا الهاء عوضاً عن الألف التي تكون قبل آخر حرفٍ وذلك ألف زلزالٍ وقالوا زلزالٌ والكسر الأصل، نحو: الفلقالوسرهنفتسرهماً كأثم أرادوا مثال الإعطاء لأنّ أعطى على وزن دَحْرَجَ وسرهف فإذا قلت: سرهماً فأفصار على وزن: إكرام في سواكنه ومتحركاته لا في زوائده وزلزال على وزن: تَفْعِيل².

والثاني من الرباعي: وهو ما لحقته الزيادة ففيه ما جاء بالزيادة على مثال: استفعلت (فمصدره يجيء على مثال مصدر استَفَعَلَ)، وذلك نحو احرنجمتا حرنجاماً واطمأنتت إطمئناناً والطمأنينة والقشعريرة ليس واحد منهما بمصدر على (إطمأنتت) و(اقشعررت) كما أنّ النبات ليس بمصدر على (أنبت)، وتدخل التاء على ذوات الأربعة كما دخلت على ذوات الثلاثة نحو: تدحرج وتدحرجنا والكلام يقلّ في ذوات الأربعة³. فابن السراج يذكر صنفين من الرباعي وهما الرباعي لا زيادة فيه والرباعي المزيد فيه فالأوّل نحو: دحرج وزلزل وحوقل وزحولة: (هذا الأخير إنّما ألحقت الهاء به دون الألف التي تسبق ما قبل الآخر) كأثم أرادوا وزن هذه الأمثلة السابقة على مثال الإعطاء وأيضاً هو مساوٍ لوزن: إكرام في سواكنه ومتحركاته لا في زوائده. وأمّا الذي لحقته الزيادة ففيه ما جاء على وزن استفعل وغيره من الأمثلة.

¹ شرح الشافية لابن حاجب، نجم الدين الاستربادي، ص 19.

² الأصول في النحو، أبي محمد بن السري بن سهل النحوي ابن السراج، تح: محمد عثمان، المجلد الثاني، ص 338.

³ المرجع السابق، ص 338.

3.3. تداخل الأصول:

لقد كثر تداخل الأصول في العربية، وظهر جلياً في معاجمها، ولاسيما معاجم القافية ولم يخرج تداخل الأصول عن قسمين: أولهما التداخل في البناء (الأصل) الواحد كتداخل الثلاثي، والرباعي بالرباعي، والخماسي بالخماسي. وثانيهما: التداخل بين بنائين (أصلين) مختلفين، كتداخل الثلاثي بالرباعي، والثلاثي بالخماسي، والرباعي بالخماسي، وقد وقع التداخل في جميع هذه الأبنية¹.

قسم ابن جني الثلاثي إلى ضربين أو قسمين أحدهما صحيح يصفو ذوقه وسقط التشكيك في حروفه الأصلية نحو: ضَرَبَ وَقَتَلَ وما تصرف منهما فهذا صحيح لا يرتاب في جميع تصرفه نحو: ضارب ويضرب ومضروب وقاتل واقتل القوم وأقتل فكل هذا صحيح واضح الحال من الأصول².

وقسم آخر يقول: "أن تجد الثلاثي على أصلين متقاربين والمعنى واحد، فهنا يتداخلان، ويوهم كل واحد منهما كثيراً من الناس أنه من أصل صاحبه، وهو في الحقيقة من أصل غيره، وذلك من قولهم (شيء رخو ورخود) فهما شديداً التداخل لفظاً، وكذلك هما معنى وإنما ترتيب رخو من (رَخَّ وَ) وتركيب رخود من (رَخَّ دَ) وواو (رخود) زائدة وهو (فِعْوَل) ك (علود) و (عسود)، والفاء والعين من (رخو) و (رخود) متفتقتان، لكن لأمهما مختلفتان³. أما القسم الثاني الذي ذكره فهو فعليين متقاربين في الأصل والمعنى نحو: رخو ورخود فهذين الفعلين من جنس واحد فهما شديداً التداخل لفظاً ومعنى، وذكر أن تركيب رخو من (ر خ و) وتركيب رخود من (ر خ د) وواو رخود زائدة والفاء والعين من رخو ورخود متفتقتان لكن لأمهما مختلفتان.

تحدث ابن جني في كتابه الخصائص بإسهاب عن تداخل الأصول ومذهبه في هذا البحث أنه قد يحدث تقارب في المعنى بين الأصل الثلاثي والرباعي وهذا لا يعني أنهما مردودان إلى أصل مشترك

¹ تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1422هـ/2002م، ص 1009.

² ينظر: الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: الشربيني شريدة، 45/2.

³ المرجع نفسه، 46/2..

ويُقاس على هذا الفعل (بعثر) فهو يمثل أصلاً قائماً برأسه، وإن اقترب في مدلوله من معنى (بُعِثَ) غير أنّ تقارب الأصلين الثلاثي (بُعِثَ) والرباعي (بَعَثَ) هو الذي أحدث بين اللفظين تقارباً في المعنى¹.

وذهب ابن فارس في المقاييس إلى أن الباء والعين والياء أصل واحد وهو الإثارة². ورجح الراغب في المفردات رأي من ذهب إلى أنّ الفعل (بعثر) لا يمثل أصلاً مستقلاً، ولكنه مركب من أصلين ثلاثيين، قال: ومن رأيت تركيب الرباعي والخماسي من ثلاثيين يقوإن (بعثر) مركب من (بعث) و(أثير)، وهذا لا يبعد في هذا الحرف فإنّ البعثرة لا تتضمن معنى (بعث) و(أثير)³.

ومن ذلك (بَحَثْتُ) الشيء إذا بددته. والبحثرة الكدر من الماء، وهذه منحوتة من كلمتين: من بَحَثْتُ الشيء في التراب ومن البشر الذي يظهر في البدن وهو عربي صحيح معروف⁴. واستشهدت الباحثة نجاة عبد العظيم الكوفي في دراسة لها بعدة أقوال للعلماء تقول: فمن المفسرين من ذهب إلى أنّ (بَعَثَ) معناه كما قال الفراء: "المراد بَعَثُ الموتى وخروج ما في بطن الأرض من الذهب والفضة". وذهب أبو عبيدة إلى أنّ (بَعَثَ) معناه: أُثِيرَ وأُخْرِجَ. ونخلص من هذه الأراء إلى أنّ الفعل (بَعَثَ) مركب من أصلين ثلاثيين، وليس مردوداً إلى أصل ثلاثي واحد وهو (بَعَثَ) لأنّ ذلك يقضي بزيادة الراء وليست من أحرف الزيادة. ويمكن أن يكون مركباً من (بَعَثَ) التي تفيد معنى الإثارة والخروج و(ثَرَّ) التي تعطي معنى الكثرة. وهذا الرأي الذي تحدثت عنه صاحبة أبنية الأفعال هو عين ما ذهب إليه ابن فارس في معجمه مقاييس اللغة في استنباط الأصول الرباعية نحو: (بَحَثْتُ) الشيء: إذا بددته. و(البَحَثْرَةُ) الكدر في الماء وهذه منحوتة من كلمتين: من بَحَثْتُ الشيء في التراب ومن البشر

¹ ينظر: أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية، نجاة عبد العظيم الكوفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، د.ط، 1409هـ/1989م، ص16.

² مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، ص 100.

³ المفردات في غريب القرآن، أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، مكتبة نزار مصطفى الباز، د.ط، د.ت، 67/1.

⁴ مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، ص122.

الذي يظهر في البدن¹. والنظرة المتعمقة في اصول الأفعال تبين أن الأصل الثنائي هو المعتمد في بناء العديد من الألفاظ، ويتجلى ذلك بوضوح في هذا المعجم؛ إذ يقوم منهجه على أن الكلمات التي تشترك في الأصل الأوّل والثاني يكون بينهما قدر مشترك من المعنى، وإن اختلفت في الدلالة لاختلاف الأصل الثالث.

وذكرت نجاة عبد العظيم الكوفي مثلاً عن هذا؛ فمثلاً: (الباء والتاء والراء وما يثلثهما) ورد منها: بَتَّ، بَتَّرَ، بَتَّكَ، وَبَتَّلَ، وكلها تفيد معنى القطع، لكن البتّ يدل على القطع المستأصل، والبتّر يستعمل في قطع الذنب، ثم أجرى قطع الذنب مجراه، يقال فلان أبتّر إذا لم يكن له عقب يخلفه، والبتك يستعمل في قطع الأذن والشعر، والبتل يدل على إبانة الشيء من غيره، ومنه يقال لمريم العذراء: البتول لأنها انفردت عن الزوج وانقطعت للعبادة². فهذا من طريق تداخل الثلاثي بعضه في بعض، يقول ابن جنّي: "فأما تداخل الثلاثي والرابعي في أكثر الحروف فكثير منه قولهم: (سَبَطُّ) و(سَبَطْر) فهذان أصلان لا محالة؛ ألا ترى أنّ أحدهما لا يدعي زيادة الراء، ومثله سواء (دَمْتَوْدِمْتَر) و(حَبَجَوْحَبَجَر)³. لقد ذكر ابن جنّي تداخل الثلاثي والرابعي لتشابههما في الأصول، وذكر أنّ هذا التداخل وارد وكثير في اللغة العربية نحو: (حَلَقَ وَحُلُقُومٌ)، و(مَبْلَغٌ وَبُلُغُومٌ) و(شَيْءٌ صَلَدَوْصَلَادِمٌ) فهذه الأمثلة كلّها أصول ولا أحد منها يدعي الزيادة ومثله سواء العديد من الأمثلة الأخرى.

هذا مظان البحث في تداخل الأصول وخاصةً تداخل الثلاثي بالرابعي وما بقي ترّ يضق الحديث عنه كلّ في هذا المقام، وإّما العبرة بالإلحاق والتحقق مما بقي منه. إنّ السرّ في وضع الثلاثي المضعّف والرابعي المضاعف في باب الثنائي في معاجم التقليلات يكمن في أنّ هذه الأنواع الثلاثة تتساوى في أنّ التقليل فيها لا يعطي سوى صورتين مستعملتين فحسب، وهذا يؤكّد أنّ مجيء هذه الأنواع الثلاثة في أصل واحد لم يكن بسبب تداخل الأصول. ومع هذا فقد فهم صنيعهم من قبل

¹المرجع نفسه، 122.

² ينظر: المرجع السابق، ص 73-74.

³ الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: الشربيني شريدة، 50/2

بعض الباحثين المعاصرين على غير وجهه، فاستنتجوا من ذلك أنّ علماء العربية كانوا ينظرون إلى بنية الكلمات على أنّها قد تكون ثنائية الأصول¹. في نهاية المطاف تجدر الإشارة إلى أنّ أكثر الأفعال الثلاثية المضاعفة وضعت من قبل علماء العربية في باب الثنائي وهذا يؤكد لنا - كما سبق الذكر- أنّها ليست متداخلة الأصول فحسب بل إنّ بعض الدارسين للغة العربية ذهبوا إلى أنّها من باب الثنائي.

4.3. أحوال الأبنية:

البناء هو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً، من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل كما أنّهم إنما سمّوه بناءً لأنّه لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناءً، من حيث كان البناء لازماً موضعاً، لا يزول من مكان إلى غيره، وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المبتدلة كالخيمة والمضلة والفسطاط والسُّرادق، ونحو ذلك².

فالأبنية في علم الصرف هي صيغ الكلمات التي تنشأ عن التصريف الذي أشار إليه ابن عصفور في قوله: "وهي حروف الكلمة وحركاتها وسكناتها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه، أي: هي هيئة الكلمة، وهذه الهيئة عبارة عن عدد حروف الكلمة، وترتيبها وحركاتها المعينة وسكونها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية"³.

وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة، كالماضي والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل والمصدر واسم الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب والجمع والتقاء الساكنين والابتداء والوقف، وقد تكون للتوسع. كالمقصود والممدود وذي الزيادة، وقد تكون للمجانسة

¹ تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عبد الرزاق بن فرج الصاعدي، ص 1009.

¹ الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: الشريبي شريدة، ج1، ص83.

³ الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، ص.

كالإمالة، وقد تكون للاستثقال كتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والإدغام والحذف¹. وهذا مما يذكر من مسائل العلم من طريق أخذ المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول.. وغيرها. وأحوالها التي ليست إعراباً ولا بناء نحو: الابتداء والإمالة، وتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والحذف والإدغام وكون حروفها كلها أصولاً، أو مشتملة على بعض حروف الزيادة. "وإنما كان الأصل في قام: قَوْمَ وفي خاف: حَوْفَ وفي طَالَ: طَوْلَ، وفي بَاعَ: بَيْعَ وفي هَاب: هَيْبَ فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة، وهي الفتحة والواو والياء، وحركة الواو والياء، كُرِه اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تَوْمن فيه الحركة وهي الألف، وسوغها أيضاً انفتاح ما قبلها. فهذا هو العلة في قلب الواو والياء في نحو قام وباع"². ولتعليق على هذا القول المنسوب لابن جني في كتابه سر صناعة الإعراب، نقول أنّ هذه حال الكلمة العربية المتجانسة ذلك أنّ اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة مكروه في لغتنا العربية فهتموا بحذف الواو والياء أو قلبهما وهذا هو الصواب.

لقد اهتم علماء اللغة بالأبنية الصرفية، فقسموها إلى أبنية أسماء وأبنية أفعال، وفرّقوا من خلال هذين القسمين من الأبنية بين الأحرف الأصول والأحرف الزوائد في كل بنية صرفية. وقد صنّف هؤلاء العلماء منذ البدايات الأولى لنشأة الدراسات اللغوية، أبنية الأسماء حسب أحرفها الأصول إلى ثلاثية ورباعية وخماسية، وأبنية الأفعال إلى ثلاثية ورباعية، ونجد هذا التصنيف عند الخليل (ت174هـ)، وسيبويه (ت180هـ)، وأبي عثمان المازني (ت247هـ)، وابن السراج (ت316هـ)، وعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، وابن القطاع (ت515هـ)، والميداني (ت518هـ)، فمن الأسماء نحو: فلس ودرهم وسفرجل ومن الأفعال: كتب ودحرج. ولقد خالف الكوفيون البصريين فيما زاد على ثلاثة أحرف أصول في الأسماء، فاعتبروا ما كان على أربع أصول ثلاثياً مزيداً بحرف وما كان على

¹ الكافية في علم النحو والشافية على علمي التصريف والخط، جمال الدين ابن الحاجب، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، ط1، 1421هـ، ص63.

² سر صناعة الإعراب، أبي الفتح عثمان بن جني، تح: حسن هندراوي، ص22.

خمسة أصول ثلاثياً مزيداً بحرفين وقد بينوا ذلك في قولهم: إن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه الزيادة، فإن كان على أربعة أحرف نحو: جعفر ففيه زيادة حرف واحد¹.

4. الأصول في معجم مقاييس اللغة

اهتم ابن فارس بفكرة الأصول، فأدار المادة على أصل واحد، أو أصلين معاً أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة أصول، وإذا لم يجد لبعض المواد أصولاً حكم عليها بالتباين، أو التباعد أو الإنفراد أو عدم الانقياس².

ولعلّ أول من ذلّل هذه الأصول هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي أخضع هذه الأصول إلى نظام التقاليد في معجم "العين"؛ حيث كان يبحث الكلمة ويعرض إلى الصور الممكنة تكوينها من أصول هذه الكلمات، مبيناً إذا كانت هذه الصور مستعملة أو مهملة والأفعال كما وصلتنا من أغلب اللغويين، وكما وردت في كتب التصريف، تنقسم إلى نوعين هما الأصل الثلاثي والأصل الرباعي وهو أقلّ استعمالاً من الأصل الثلاثي، وفي كلّ هذه الأحوال تكون الأصول متكونة من عناصر صوتية أصلية بدون حركات³. ولعلّ ماذهب إليه ابن فارس من أمر الثنائية التي تعرفها اللغة العربية كان له الأثر الكبير في شقّ طريق لنظرية تختلف عن غيرها.

إنّ تفسير مسألة الأصل الثنائي في الجذور الثلاثية عند ابن فارس يعتمد على اشتراك الجذور الثلاثية في المعنى اعتماداً على حرفين من حروف الجذرفقط كما هو الشأن في القاف والطاء وما يثلاثهما يدل على معنى القطع، ومهما يكن من أمر هذه المسألة في ميزان القبول أو الرفض، فإننا نعتبرها من الآراء التي فرضت وجودها في ظلّ الواقع اللغوي مع قلّة ورودها في الاستعمال⁴.

www.startim.com

¹ على الموقع:

² المعاجم اللغوية العربية بدءاً منها و تطورها، إميل يعقوب، ص 88-89.

³ التبيان اللغوي بين الأصول والجذور، سيدي محمد غيثري، مجلة الأثر، مجلة الآداب واللغات، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 4، 2005، ص 250.

⁴ المرجع السابق، سيدي محمد غيثري، ص 152.

الأصل هو ما يتنى عليه غيره، والأصول جمع أصل، وهو في اللغة: عبارة عما يُفْتَقَرُ إليه ولا يُفْتَقَرُ هو إلى غيره، والأصل ما يثبت حكمه بنفسه ويُتِنَى على غيره¹. وفي الاستعمال: هو أولى حالات الحرف أو الكلمة قبل أن يطرأ عليهما أي تغيير كأن يُقال إنَّ أصل الألف في قال واو وأصلها في باع ياء².

ويقصد ابن فارس بالأصل: البناء الذي يدلّ على معنى عام، بحيث يجمع كلمات تشترك معه في الحروف الأصلية التي هي حروف المادة³. ومثال ذلك قوله في مادة (أله): الهمزة واللام والهاء أصل واحد، وهو التعبّد، فإنه: الله تعالى وسمي بذلك، لأنه معبود، ويقال: تأله الرجل إذا تعبّد. قال رؤبة:

لله ذرُّ العائياتِ ألمده ❁ سبّحنَ واسترجعنَ من تأهّبي.

والآلاهة: الشمس، سميت بذلك لأنّ قوما كانوا يعبدونها⁴.

وحين تتشابه هذه الكلمات المتفرعة عن الأصل ويمكن إرجاعها إليه فإنه يسمى هذا التشابه قياساً. فقد رمى هذا اللغوي في معجمه مقاييس اللغة إلى كشف الستار عن المعنى الأصلي المشترك في جميع الصيغ المادة، وسمى هذه المعاني الأصول والمقاييس⁵. قال في مقدمته: "إنّ للغة العرب مقاييس صحيحة وأصولاً تتفرع منها فروع. وقد ألّف الناس في جوامع اللغة ما ألفوا، ولم يُعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس، ولا أصل من الأصول"⁶. ويبدو أنّ فكرة الأصل والفرع هذه قد شغلت ابن فارس وسيطرت على نظره إلى اللغة، لأنّها تتردد في كتابه "الصاحبي" الذي يبدو أنّه ألّفه بعد المقاييس، ولكن بدلالة أخرى إذ تعمّ كلام العرب كله لا المفردات أو الوحدات المعجمية

¹ معجم التعريفات، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، ص 26.

² معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبيدي، ص 11.

³ فقه اللغة، مفهومه، موضوعاته، قضاياها، محمد بن إبراهيم الحمد، دار ابن خزيمة، د. ط، د. ت، ص 363.

⁴ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص 49.

⁵ المعجم العربي نشأته وتطوره، حسين نصّار، ص 340.

⁶ مقاييس اللغة، ابن فارس، مقدمة الكتاب.

وحدها¹. يقول: "إنّ لعلم العرب أصلاً وفرعاً، أمّا الفرع فمعرفة الأسماء والصفات كقولنا: رجل وفرس وطويل وقصير، وهذا هو الذي يُبدأ به عند التعلم، وأمّا الأصل فالقول عن موضوع للغة وأوليتها ومنشئها، ثم على رسوم العرب في مخاطباتها وما لها من الافتنان تحقيقاً ومجازاً"².

ثم يقول بعد ذلك: "والناس في ذلك رجالان، رجل شُغل بالفرع فلا يعرف غيره، وآخر جمع الأمرين معاً وهذه هي الرتبة العليا"³. هنا يذكر لنا ابن فارس رتبة العالم باللغة والمعلم لها، فمن شُغل بالفرع فهو معلم يبحث أو يتقصى الفرع من الأصل ويرجع الأمور إلى نصابها ولكي يكشف عن القوانين والأصول التي تحكمها؛ أمّا الثاني فهو العالم الذي يجمع بين ذلك كله، بين الفرع والأصل وتلك هي الرتبة العليا. ومعنى هذا أنّ مفهوم الأصل والفرع في "الصاحبي" لا يكاد يختلف عن مفهومهما في المقاييس من الناحية النظرية وإنما يختلفان فقط في التطبيق⁴. ففي كتاب "الصاحبي" يعمم ابن فارس مفهوم الأصل والفرع بالنظر إلى اللغة بشكل عام من حيث هي مفردات وتراكيب ومعنى⁵.

يدير ابن فارس المادة كلها على أصل واحد أو أصليين أحياناً أو ثلاثة وقد يرتفع إلى أربعة أو خمسة أصول - كما سبق الذكر - وفيما يلي بعض الأمثلة عن أنواع الأصول التي ذكرها ابن فارس فمنها ما حكم عليه بـ:

1. التباين: نحو: (أجل): اعلم أنّ الهمزة والجيم واللام يدل على خمسة كلمات متباينة، لا يكاد يمكن حمل واحدة على واحدة من جهة القياس، فكلّ واحدة أصل في نفسها، وربك يفعل مايشاء⁶.

¹ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص202.

³ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، ص11.

³ المرجع نفسه، ص.ن.

⁴ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص203.

⁵ المرجع نفسه، ص. 203

⁶ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص28.

2. التباعد: أو يحكم عليها بالتباعد نحو: (جحش): الجيم والحاء والشين متباعدة جداً. فالجحش معروف. والعرب تقول: "هو جُحِش وحده" في الدَّم، كما يقولون: "نسيح وحده" في المدح، فهذا أصل¹.

3. عدم الانقياس: نحو: (جعل): الجيم والعين واللام كلمات غير منقاسة، لا يشبه بعضها بعضاً².

ويرد هذه الظواهر إلى ارتباط العرب في هذه المواد وعدم اشتقاقهم بعضها من بعض³. نحو: (تبين) التاء والباء والنون كلمات متفاوتة في المعنى جداً، وذلك دليل أن من كلام العرب موضوعاً وضعاً من غير قياس ولا اشتقاق⁴. وابن فارس لا يستنبط أصوله إلا من المواد العربية الصحيحة، الكثيرة الصيغ، المشتقة ولذلك لا يعد بعض الأصناف من المواد أصولاً، هذه الأصناف جاء على ذكرها الدكتور حسين نصّار في كتابه المعجم العربي نشأته وتطوره مُفصّلاً إياها بالأمثلة والشواهد، نذكرها باختصار فيما يلي:

– المشكوك فيها: نحو (بلز) الباء واللام والزاء ليس بأصل، وفيه كُليمات، فالبلز: المرأة القصيرة. ويقولون البلاز: القصير من الرجال. والبلازة: الأكل وفي جميع ذلك نظر⁵.

– المواد المعربة: إنّ ابن فارس لا يعترف بالمعرب، ولو تكلم به العرب لأنّ هم الأوّل كلام أهل البادية الصّريح⁶. نحو: (أجص) الهمزة والجيم والصاد ليست أصلاً، لأنّه لم يجئ عليها إلاّ الإجاص، ويقال إنّّه ليس عربياً⁷.

¹ المرجع السابق، ص 155.

² المرجع نفسه، ص 168.

³ المعجم العربي نشأته وتطوره، حسين نصّار، ص 349.

⁴ مقاييس اللغة، ص 134.

⁵ المرجع نفسه، ص

⁶ ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره، حسين نصّار، ص 350.

⁷ مقاييس اللغة، ص 28.

- المواد المبدلة: نحو (أذ) وأما الهمزة والذال فليس بأصل وذلك أن الهمزة فيه محولة من هاء¹، و(أثن) الهمزة والثاء والنون ليس بأصل، وإنما جاءت فيه كلمة من الإبدال، يقولون: الأثن لغة في الوثن. ويقولون: الأثنة جرحه الطلح. وقد شرطنا في أول كتابنا هذا ألا نقيس إلا الكلام الصحيح². وقد يسمي المواد التي حصل فيها الإبدال فروعاً، في مقابل الأصول نحو: (أجح): الهمزة والجيم والحاء فرعٌ ليس بأصل، وذلك أنّ الهمزة مبدلة فيه من واو³. وقد يتنازع المادة الأصالة والفرعية. نحو: (أرش): الهمزة والراء والشين يمكن أن يكون أصلاً، وقد جعلها بعض أهل العلم فرعاً، وزعم أنّ الأصل الهرش، وأن الهمزة عوض من الهاء⁴.

- المواد المقلوبة: نحو: (بخ) فأما قولهم: "بخبخوا عنكم من الظهيرة" أي أبردوا، فهو ليس أصلاً، لأنّه مقلوب خبّ. وقد ذكر في بابه⁵. والمبدأ الذي يقيم عليه قوله بالقلب أن تتألف المادة من كلمة واحدة في صورتها المقلوبة وأن يطرد الاشتقاق منها في صورتها الأصلية⁶ أي: أنّ الكلمة المقلوبة يجب أن تكون كلمة واحدة في صورتها المقلوبة مع العلم أنّها قد تكون مشتقة مطردة الاشتقاق في صورتها الأصلية. نحو: (بطخ): الباء والطاء والحاء كلمة واحدة، وهي البطيخ وما أراها أصلاً، لأنّها مقلوبة من الطيخ، وهذا أقيس وأحسن اطراداً، وقد كتب في بابه⁷.

- المواد التي تتألف من كلمة واحدة: نحو: (أرو) وأما الهمزة والراء والواو فليس إلاّ الأروى، وليس هو أصل يشق منه ولا يقاس عليه⁸ وغيرها من الأمثلة. وهو لا يريد بالكلمة الواحد أن تكون

¹ المرجع نفسه، ص11.

² المرجع السابق، ص27.

³ المرجع نفسه، ص28.

⁴ المرجع نفسه، ص33.

⁵ المرجع نفسه، ص67.

⁶ المعجم العربي نشأته وتطوره، حسين نصّار، ج2، ص351.

⁷ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص98.

⁸ المرجع نفسه، ص36.

جامدة على الدوام، بل تكون بل تكون جامدة ومشتقة يأتي منها المصدر والفعل¹. وتساهل في بعض هذه الكلمات فسمّاها أحياناً أصولاً، وأطلق عليها أحياناً لقب "أصيل"، في مقابل تسمية بعض المواد الطويلة "أصلاً كبيراً"².

- حكاية الأصوات: نحو: (جوت) الجيم والواو والتاء، ليس أصلاً، لأنّه حكاية صوت، والأصوات لا تقاس ولا يقاس عليها³.

- أسماء النباتات والأماكن والأعلام والألقاب: "وذلك بشرط أنّ لا نعد النبات ولا الأماكن فيما ينقاس من كلام العرب"⁴. يسبقه قوله: "والأماكن أكثرها موضوعة الأسماء، غير مقيسة"⁵.

- الإبتاع: نحو: (بيص) الباء والياء والصاد ليس بأصل، لأنّ بيص إبتاع لحيص. يقال وقع القوم في حيص بيص⁶.

- المواد المنحوتة: نحو: (أزل) وأما الأزل الذي هو القدم فالأصل ليس بقياس، ولكنّه كلام موجز مبدل، وإتّما كان (لم يزل) فأرادوا النسبة إليه فلم يستقم، فنسبوا إلى يزل، ثم قلبوا الياء همزة. فقالوا (أزلي)، كما قالوا في ذي يزن حين نسبوا الرّمح إليه: أزني⁷. وكان ذلك من الأسباب التي جعلته لا يبحث فيما زاد على ثلاثة أصول، لأنّ أكثرها منحوت أو مزيد⁸.

- المبهمات: نحو: (حيث) الحاء والياء والتاء ليست أصلاً، لأنّها كلمة موضوعة لكل مكان، وهي مبهمة، تقول: اقعد حيث شئت وتكون مضمومة. وحكى الكسائي فيها بالفتح أيضاً⁹.

¹ المعجم العربي نشأته وتطوره، حسين نصّار، 351/2.

² المرجع نفسه، ج2، ص352.

³ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص179.

⁴ المرجع نفسه، ص567.

⁵ المرجع نفسه، ص29.

⁶ المرجع نفسه، ص121.

⁷ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص39.

⁸ المعجم العربي، حسين نصّار، ج2، ص353.

⁹ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص233.

وفي ختام هذا الفصل تجدر بنا الإشارة إلى أنّ أبسط تعريف للأصول عند اللغويين المتأخرين هو قولهم بأنّه جذور الكلمة فالأصل هو الحروف الأساسية لكل كلمة وقسم علماء العربية الأصول إلى ثنائية وثلاثية ورباعية؛ أمّا في مقاييس اللغة فإنّ ابن فارس توصل إلى تقسيما إلى الثنائي المضعف والثلاثي وغير هذه الأصول فهي منحوتة لا ضير أنّها من العربية بمكان. ففكرة الأصل وهي عماد القياس وما يستتبعه من تعليل، تمتد إلى مختلف مجالات البحث اللغوي من نحو وصرف واشتقاق، كما يطال المسائل الفقهية التي كانت تنصرف إليه لاستقراء مسائله المتشعبة¹.

أمّا ابن فارس فيرى الأصل في القول على موضوع اللغة وأوليتها ومنشأها ثم على رسوم العرب في مخاطباتها وما لها من الافتنان تحقيقاً ومجازاً، فلو أنّ متوسماً بالأدب لم يعلم ما إذا كانت العرب تتكلم في النفي بما لا تتكلم به في الإثبات لنقصه في شريعة الأدب عند أهل الأدب؛ لأنّ ذلك يردّ دينه أو يجزّه لمأثم كما أنّ متوسماً بالنحو لو سئل عن أصل القسّم وكم حروفه، وما هي الحروف الخمسة المشبّهة بالأفعال التي يكون الاسم بعدها منصوباً وخبره مرفوعاً فلم يُجب لحكم عليه بأنّه لم يُشامَّ صناعة النحو قط². إنّ علماء العربية قاموا بتقسيم أبواب الصرف وما لها من فنون بناءً على تقسيم جذور اللفظ الواحد فالكلمة في العربية تبدأ بفاء الفعل ثم عينه ولامه فلا يوجد لفظ في العربية إلاّ وتمّ صبه في هذا قالب اللغوي وعليه فإنّ إثبات الحروف الأصول يتم بناءً عليه، وقد فصل لنا ابن فارس هذه المداخل اللغوية محاولاً تحديد الأصول اللغوية لكل كلمة، وهو بهذا لم يتجاوز ولم يجد عن ميزان العربية وقوانين صرفها.

المبحث الثالث: النحت في معجم مقاييس اللغة

تعدّ اللغة العربية من أغنى اللغات العالمية من حيث المفردات وأيضاً الأصول اللغوية وهي لغة شاملة تشتمل على مجموعة من الميزات تجعلها سهلة طيّعة يسيرة التداول بين الأفراد والمجتمعات ومن

¹ من تراث العرب في المعجم والدلالة، عبد القادر سلامي، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة، ط1،

1434هـ/2014م، ص121.

² المرجع السابق، ص 123.

بين الميزات الخاصة التي تنفرد بها العربية عن غيرها من أخواتها صفة النحت الذي يُعدّ باباً من العربية واسع يشتمل كمّاً غير يسير من الألفاظ والعبارات، ولعل معجم مقاييس اللغة يعدّ حجّة في هذا الباب تناول فيه صاحبه عدداً هائلاً من الألفاظ المنحوتة سنأتي على ذكرها فيما يلي.

1. تعريف النحت:

أ- لغة:

النَحْتُ: نحت النجار الخشب. يقال: نَحَتَ يَنْحِتُ، وَيَنْحِتُ لَغَةً. وَجَمَلٌ نَحِيتٌ قد انتحنت مناسمُهُ، قال: وهو من الأين حَفِ نَحِيتٌ¹

وَنَحَتَ كلمة تدل على نجر شيء وتسويته بحديدة. وَنَحَتَ النجار الخشبة يَنْحِتُهَا نَحْتًا. وَالنَّحِيتَةُ: الطبيعة، يريدون الحالة التي نُحِتَ عليها الإنسان. وما سقط من المنحوت: نُحَاتَةٌ².

نَحْتَهُ يَنْحِتُهُ بالكسر نَحْتًا، أي: بَرَاهُ. وَالنُّحَاتَةُ: البراية. وَالْمِنْحَتُ: ما يُنْحِتُ [به]. وَالنَّحِيتُ: الدخيل في القوم. قال: وَنَحَتَ السَّفَرُ البعير أو الإنسان: إذا أنقصه. قال الشاعر أبو سهل: [الكامل]

الْحَالِطِينَ نُحِيتَهُمْ بِنُضَارِهِمْ ❁ وَذَوِي الْغِيِّ مِنْهُمْ بِذِي الْفَقْرِ

والحافرُ النَّحِيتُ: الذي ذهب حروفه³.

وَنَحَتَ الجبل يَنْحِتُهُ: قَطَعَهُ، وهو من ذلك. وفي التنزيل العزيز: وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا آمِنِينَ⁴.

في التعريف اللغوي للنحت يتضح لنا أنّ النحت هو سبيل وطريقة إن صحّ التعبير عن شيء محسوس فالنحاتة مثلاً هو ما بقي من براية عند نحت خشبة أو غيرها مما يُنحِت في حين يدل معنى النحت الإصطلاحي على تركيب لغوي يشتمل على عدّة كلمات فهو ناتج لغوي فريد من نوعه.

¹ العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1424هـ/2002م، 197/4، مادة (ك-ي)،

² مقاييس اللغة، ابن فارس، ص890.

³ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبي نصر اسماعيل بن حماد الجوهري، ص399.

⁴ لسان العرب، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، 97/2.

ب- النحت اصطلاحاً:

النحت في الاصطلاح أن تعمد إلى كلمتين أو جملة فتنزع من مجموع حروف كلماتها كلمة فذّة تدل على ما كانت تدل عليه الجملة نفسها. ولما كان هذا النزع يشبه النحت من الخشب والحجارة سمي نحتاً.

وهو في الحقيقة من قبيل الاشتقاق وليس اشتقاقاً بالفعل. لأنّ الاشتقاق أن تنزع كلمة من كلمة. والنحت أن تنزع كلمة من كلمتين أو أكثر. وتسمى تلك الكلمة المنزوعة منحوتة، والنحت مما يعرفه أهل اللغة أنفسهم وجروا عليه في كلامهم. وفي المعاجم اللغوية شواهد كثيرة على ذلك¹.

يقال قد أكثرت من البسملة، إذا أكثر من قول (بسم الله الرحمن الرحيم). وقد أكثرت من الهيللة إذا أكثر من قول (لا إله إلا الله). وقد أكثرت من الحولقة، إذا أكثر من قول (لا حول ولا قوة إلا بالله)².

وهو في الاصطلاح عند الخليل بن أحمد: أخذ كلمة من كلمتين متعاقبتين واشتقاق فعل منها. ويعتبر الخليل بن أحمد (ت175هـ) هو أوّل من اكتشف ظاهرة النحت في اللغة العربية حين قال: "إن العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة ولقرب مخرجيهما إلا أنّ يشتقّ فعل يجمع بين الكلمتين مثل (حي على) لقول الشاعر:

أَقُولُ هَذَا وَدَمَعُ الْعَيْنِ جَارٍ ❁ أَلَمْ يُخْزِنِكِ حَيْعَلَةُ الْمُنَادِي؟

فهذه كلمة: جمعت من (حي) ومن (على) ونقول منه (حيعل، يحيعل، حيعلة..)³.

يقول ابن فارس: العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار، وذلك (رجل عبشمي) منسوب إلى اسمين، وأنشد الخليل:

¹ الاشتقاق والتعريب، عبد القادر بن مصطفى المغربي، ص21.

² إصلاح المنطق، ابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، د.ط، 1368هـ/1949، 303/2.

³ العين، أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي وابراهيم السامرائي،

أَقُولُ لَهَا وَدَمَعُ الْعَيْنِ جَارٍ ❁ أَلَمْ تُحْزِنِكِ حَيْعَلَةُ الْمِنَادِي

مكان قوله: (حي على). وهذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف أكثرها منحوت، مثل قول العرب للرجل الشديد (ضبط) وفي (الصلدم) إنه من (الصلد) و(الصدّم) وقد ذكرنا ذلك بوجهه في كتاب مقاييس اللغة¹.

ويعرف نهاد الموسى النحت بقوله: هو بناء كلمة جديدة من كلمتين أو أكثر أو من جملة بحيث تكون الكلمتان أو الكلمات متباينة في المعنى والصورة، بحيث تكون الكلمة الجديدة آخذة منها جميعاً بحظ في اللفظ، دالة عليها جميعاً في المعنى².

أكد بعض القدماء أن معظم الرباعي والخماسي منحوت من كلمات ثلاثية مثل: رجل ضبط أي شديد، منحوت من (ضبط) و(ضبر) ومثل: سهصلق أي العجوز الصخّابة منحوت من (سهل) و(صلق) وكلاهما يعني الشديد من الأصوات. واشتهر بهذا المذهب ابن فارس في كتابه "مقاييس اللغة" - كما سبق الذكر - ومع هذا فلم يدع ابن فارس أن كل الرباعي والخماسي مما أصله الثلاثي. بل اعترف كغيره من العلماء أن بعض الرباعي والخماسي صنف مستقل بذاته وجد هكذا. أو خلق هكذا³.

يقول العلايلي: "وكذلك إذا أردت درس النحت بفقّه صحيح وجدته يدور في اللغات التي تكثر من الزوائد لتأدية المعنى الواحد. وهذه ظاهرة من طفولية اللغة ومن هنا قدرنا أن النحت لا يكون إلا في اللغات التي لا تبلغ البلوغ النهائي في التنزيل اللغوي"⁴.

2. صلة الاشتقاق بالنحت:

¹ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تح: أحمد حسن بسج، ص209-210.

² النحت في اللغة العربية، محمد السيد علي بلاسي، مجلة الدرعية، العدد 18 و19، 1423/هـ/2002م، ص447.

³ من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة- مصر، ط6، 1987م، ص91.

⁴ مقدمة لدرس لغة العرب، عبد الله العلايلي، المطبعة العصرية، مصر، 2003، ص237.

يعبر القدماء عن النحت بقولهم عنه أنه استخراج كلمة من كلمتين أو أكثر. ذلك أنّ اللغة العربية تشتمل على كثير من العبارات المشهورة الكثيرة الشيع فيها، والتي تستعمل في غالب الأحيان ككتل متماسكة الأجزاء في ظروف لغوية معينة، فكأنّها بمثابة الأمثال والحكم مثل: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، و(جعلني الله فداك) و(بسم الله الرحمن الرحيم).

وقد رويت ظاهرة النحت عن الخليل في كتاب العين، وذكره ابن السكيت في كتابه إصلاح المنطق، كما ذكره الجوهري في الصحاح وابن فارس في الجمل والثعالبي في فقه اللغة وعند السيوطي في المزهرة فصلاً سماه (النحت) ذكر فيه بعض الأمثلة المشهورة لهذه الظاهرة¹. هذا وتضاربت الآراء في نسبة النحت إلى الاشتقاق، بين من يقول أنّه جزء من الاشتقاق وبين من يرى أنّه لا يمتّ له بصلة، وكذلك اختلفت المواقف، حيث رأى البعض أنّ هؤلاء الفرقاء على ثلاثة آراء ومن يرى أنّهم على أربعة أصناف وهذا ما سنُجلبه فيما يلي:

لقد انقسم الباحثون في مسألة نسبة النحت إلى الاشتقاق إلى ثلاثة فرقاء²:

- 1- فريق يؤكد أنّ مراعاة معنى الاشتقاق تنصر جعل النحت نوعاً منه: ففي كل منهما فرع وأصل.
 - 2- فريق ثانٍ يذهب إلى أنّ النحت غريب عن نظام اللغة العربية الاشتقائي، لذلك لا يصحّ أن يُعدّ قسماً من الاشتقاق فيها. وحقّته أنّ لغويينا المتقدمين لم يعتبروه من ضروب الاشتقاق، وأنّه يكون في نزع كلمة من كلمتين أو أكثر، بينما يكون الاشتقاق في نزع كلمة من كلمة. زد على ذلك أنّ غاية الاشتقاق استحضر معنىً جديد، أمّا غاية النحت فالاختصار ليس إلاّ.
 - 3- فريق ثالث توسّط فاعتبر النحت من قبيل الاشتقاق وليس اشتقاقاً بالفعل.
- بينما يرى فريق آخر من الباحثين أنّ فرقاً نسبة النحت إلى الاشتقاق هم أربعة³:

¹ من أسرار اللغة، ابراهيم أنيس، ص 86.

² فقه اللغة العربية وخصائصها، إميل بديع يعقوب، ص 210.

³ النحت في اللغة العربية، محمد السيد علي بلاسي، ص 453-454.

- 1- الفريق الأول: ويرى أنّ مراعاة معنى الاشتقاق تنصر جعل النحت نوعاً منه: ففي كل منهما توليد شيء. وفي كلّ منهما فرع وأصل ولا يتمثل الفرق بينهما إلاّ في اشتقاق كلمة من كلمتين أو أكثر على طريقة النحت واشتقاق كلمة من كلمة في قياس التصريف.
- 2- الفريق الثاني: ويذهب إلى أنّ النحت غريب عن نظام اللغة العربية الاشتقائي، لذلك لا يصح أن يعدّ قسماً من الاشتقاق فيها. وحجّته أنّ لغويينا المتقدمين لم يعتبروه من ضروب الاشتقاق، وأنّه يكون في نزع كلمة من كلمتين أو أكثر، بينما يكون الاشتقاق في نزع كلمة من كلمة، زد على ذلك أنّ غاية الاشتقاق استحضار معنى جديد، أمّا غاية النحت فالاختصار ليس إلاّ.
- 3- الفريق الثالث: ويمثله الشيخ عبد القادر المغربي وقد توسط بين الفرقين السابقين فاعتبر النحت من قبيل الاشتقاق وليس اشتقاقاً بالفعل: لأنّ الاشتقاق أن تنزع من كلمة. والنحت أن تنزع من كلمتين أو أكثر. وتسمى الكلمة المنزوعة منحوتة.
- 4- الفريق الرابع: وقد انفرد به العلامة محمود شكري الألويسي، وقد أدرج النحت في باب الاشتقاق الأكبر. وعنده أنّ الاشتقاق الأكبر هو: "أن يؤخذ لفظ من لفظ، من غير أن تعتبر جميع الحروف الأصول المأخوذة منه، ولا الترتيب فيها، بل يكتفي بمناسبة الحروف في المخرج، ومثله بمثل: نعق من نهق، والحوقة من جملة لا حول ولا قوة إلاّ بالله للدلالة على التلفظ بها.
- نخلص إلى أنّ اللغة العربية لغة اشتقاقية لا نحتية، فالنحت غريب عن نظامها الاشتقائي، ولا يصح لذلك أن يعدّ قسماً من الاشتقاق فيها. حيث أنّ جمهور لغويينا القدامى لم يعتبروه من ضروب الاشتقاق، إذ أهمله ابن جنّي في بحوثه، وهو الذي توسع في مفهوم الاشتقاق إلى الحدّ الذي أضاف به إليه (الاشتقاق الكبير). ولم يذكره صاحب المزهرة بين ضروب الاشتقاق في الباب الذي خصّه بذلك. بل أفرد له باباً خاصاً به، كما أهمله ابن الأثير حين تحدّث عن الاشتقاق وقصره على (الصغير) منه و(الكبير). قال ابن فارس: (العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار). الاشتقاق يقوم في أساسه على توليد لفظ من آخر أصل منه في سبيل استحضار معنى جديد، أمّا النحت فيقوم على الجمع بين لفظتين أو أكثر في سبيل الإختصار وحسب، دون تغيير

المعنى¹. لقد اختلفت مواقف علماء العربية في أصلية النحت في اللغة العربية قديمهم وتأخرهم بين مثبت له نافٍ عن العربية فضله فجاءت الآراء متضاربة بين فرقاء أجمعوا على أنّ النحت ضرب من الإشتقاق وأحرّ يرون أنّه لا علاقة له بالإشتقاق وثالث توسط بين المؤثفين بقوله أنّه من قبيل الإشتقاق ليس اشتقاقاً. ورأي تفرّد به الألوّسي أنّ النحت عنده من الإشتقاق الأكبر وهو أن تأخذ لفظ من لفظ وهو باب واسع كما ترى. وعليه فإنّ للنحت باباً واسعاً يجب الولوج إليه من أجل تجلية النظر في ألفاظه ومعانيه.

3. صور النحت:

1-3. نحت كلمة من كلمتين:

تأليف كلمة من كلمتين أو أكثر تستقل كل كلمة عن الأخرى في إفادة معناها تمام الاستقلال: لتفيد معنىً جديد بصورة مختصرة. وهذا النوع كثير الورد في اللغات الأوروبية، قليل في العربية وأخواتها السامية ولم تعرف منه إلا بعض الألفاظ نتيجة تخريج لبعض العلماء². نحو:

1- ضبط: ويوصف بهذا الرجل الشديد، قالوا هو منحوت من ضبط وضبر وكلا الفعلين يدلّ على الشدّة فاستغنى بالمنحوت منها وهو لفظ واحد عن اثنين³.

2- صهصلق: والمراد به العجوز الصّخابة. قالوا منحوت من سهل الخيل فهو صوت وأما صلق فهو الصوت الشديد أيضاً⁴.

ومن ذلك "الن" الناصبة، ويرى الخليل أنّها مركبة من "لا" النافية و"أن" الناصبة وهلم يرى الفراء أنّها من "هل" الاستفهامية ومن فعل الأمر "أم" بمعنى أقصد وتعال. ويقال أنّها مركبة من "هاء" التنبيه و"لم" بمعنى ضم⁵.

¹ ينظر: الإشتقاق، فؤاد طرزي، ص 299.

² النحت في اللغة العربية، محمد السيد علي بلاسي، ص 448.

³ المستقصى في علم التصريف، عبد اللطيف محمد الخطيب، ج 1، ص 441.

⁴ المرجع نفسه، ص. 441

⁵ النحت في اللغة العربية، محمد السيد علي بلاسي، ص 448.

3-2. المركب الإضافي:

تأليف كلمة من المضاف والمضاف إليه، عند قصة النسبة إلى المركب الإضافي إذا كان علمًا¹.
 نحو: عبد شمس: عبشمي، عبد القيس: عبقسي، عبد الدار: عبدري، حضرموت: حضرمي². قال
 الجوهري: "يؤخذ من الأوّل حرفان ومن الثاني حرفان"³.
 وقالوا تعبشم الرجل، إذا تعلق بسبب من أسباب عبد شمس، أمّا بجلف أو حوار أو ولاء.
 تعبقس: إذا تعلق "عبد القيس".

قال ابن مالك: "ويبنى من جزأي المركب فَعَلَّلَ بفاء كل منهما وعينه"⁴.
 وتعقبه أبو حيان بأنّ هذا لا يطرد، إنّما يقال منه ما سمع عن العرب، وذكر من المسموع:
 عبشمي، عبدري، مرقسي من (امرئ القيس)، وعبقسيوتنملي من "تيم اللات".
 ومما ذكره في النحت من أسماء القبائل: بلحارث: لبني الحارث بن كعب.
 ورأى الجوهري أنّه من شواذ التخفيف. وذكروا أنّهم يفعلون ذلك في كل قبيلة تظهر فيها لام
 المعرفة، فإذا لم تظهر اللام فلا يكون ذلك، ومما ذكره: بلعنبر في بنو العنبر، بلهجوم في بنو الهجوم⁵.

3-3. النحت من جملة أو تركيب مفيد:

تأليف كلمة من جملة لتؤدي مؤداها، وتفيد مدلولها، كبسمل المأخوذة من (بسم الله الرحمن
 الرحيم) وحيعل المأخوذة من (حي على الصلاة، حي على الفلاح)⁶. وما ورد في كلام العرب:
 لَقَدْ بَسَمَلْتُ لَيْلَى عَدَاةَ لَقَيْتُهَا * فَيَا حَبْدَا ذَاكَ الْحَيِّبُ الْمُبْسَمِلُ¹.

¹ النحت في اللغة العربية، محمد السيد علي بلاسي، ص. 448.

² المستقصى في علم التصريف، عبد اللطيف محمد الخطيب، ص 440.

³ المرجع نفسه، ص. 440.

⁴ المرجع نفسه، ص. 440.

⁵ المرجع نفسه، ص. 440.

⁶ النحت في اللغة العربية، محمد السيد علي بلاسي، ص. 448.

4. جهود القدماء في النحت:

يعبر القدماء عن النحت عادة بقولهم أنّه استخراج كلمة واحدة من كلمتين أو أكثر ذلك لأنّ اللغة العربية تشمل على كثير من العبارات المشهورة الكثيرة الشيع فيها. والتي تستعمل في غالب الأحيان ككتل متماسكة الأجزاء في ظروف لغوية معينة، فكأنّها بمثابة الأمثال والحكم مثل: (لا حول ولا قوة إلاّ بالله) و(بسم الله الرحمن الرحيم)، و(جعلني الله فداك) ولكثرة دوران تلك العبارات في كلام العرب، مالوا إلى اختزالها. والاكْتفاء بأقل قدر من الإشارة إليها في صورة كلمة واحدة، فعلاً أو مصدرًا، يشيع استعماله على هذه الصورة الجديدة².

وقد أُلّف في هذا النوع أبو علي ظهير بن الخطير الفارسي العماني (598هـ) كتاباً سمّاه: "تنبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب"، وذكره ياقوت الحموي (626هـ) في ترجمته في كتابه معجم الأدباء. قال ياقوت الحموي في معجم الأدباء: سأل الشيخ أبو الفتح عثمان بن عيسى المملطي النحوي الظهير الفارسي عما وقع في ألفاظ العرب، على مثال (شقحطب)، فقال: هذا يسمى في كلام العرب المنحوت، ومعناه أنّ الكلمة منحوتة من كلمتين كما ينحت النجار خشبتين ويجعلها واحدة، ف(شقحطب) منحوتة من: (شقّ) و(حطب)، فسأله المملطي أن يثبت له ما وقع من هذا المثال إليه، ليعول في معرفتها عليه، فأملأها عليه في نحو عشرين ورقة من حفظه، وسمّاه: كتاب تنبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب³.

ويروي علماء اللغة قدرًا كبيراً من تلك الكلمات المنحوتة أو التي يظن أنّها منحوتة، وحدثونا أنّها أو بعضها مما سُمع عن العرب القدماء، ومما جاء في شواهدهم، وقد رُويت ظاهرة النحت عن الخليل (170هـ) في كتاب العين وذكره ابن السكيت (244هـ) في كتابه إصلاح المنطق، كما ذكره

¹ ديوان عمر بن أبي ربيعة، عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي وعبد العزيز شرف، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، د.ط، ص230.

² من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ص86.

³ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن جلال الدين السيوطي، تح: الشربيني شريفة، ج1، ص390.

الجوهري (393هـ) في الصحاح وابن فارس (395هـ) في المجمل والثعالبي (429هـ) في فقه اللغة. وعقد السيوطي (911هـ) في المزهرة فصلاً سماه (النحت) ذكر فيه بعض الأمثلة المشهورة لهذه الظاهرة، ومع وفرة ما روى من أمثلة النحت تحرج معظم اللغويين في شأنه واعتبروه من السماع. ومع هذا فقد اعتبره ابن فارس قياسياً وعدّه ابن مالك (672هـ) في كتابه التسهيل قياساً كذلك¹.

أمّا سيبويه (180هـ) فتكلم عنه في مواضع من كتابه، يقول عن: (ما لا ينصرف من المركبات): (وأما "حيهل" التي للأمر فمن شيئين، يدلّك على ذلك: حي على الصلاة، وزعم أبو الخطاب: أنّه سمع من يقول: حي هل الصلاة والدليل على أنّهما جعلاً اسماً واحداً قول الشاعر: [من البسيط]

وَهَيَّجَ الْحَيِّ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ ❀ يَوْمٌ كَثِيرٌ تُنَادِيهِ وَحَيْهَلَهُ².

ثم تكلم فيه عند حديثه عن (النسب) إلى المركب، فقال: (وقد يجعلون للنسب في الإضافة اسماً بمنزلة (جعفر) ويجعلون فيه من حروف الأوّل والآخر ولا يخرجونه من حروفهما ليعرف)³. وفي إصلاح المنطق لابن السكيت (244هـ)، وتهذيبه للتبريزي (502هـ): يقال: قد أكثر من (البسمة) إذا أكثر من قول (بسم الله) ومن (الهيللة) إذا أكثر من قول (لا إله إلا الله)، ومن (الحولقة) و(الحولقة) إذا أكثر من قول (لا حول ولا قوة إلا بالله) ومن (الحمدلة) أي من: (الحمد لله) ومن (الجعفة) أي من (جُعِلت فداك)، ومن (السبحلة) أي من (سبحان الله)⁴.

وقد تكلم الفراء (207هـ) في النحت وإن لم يسمه، يروى عنه أنّه قال: لم نسمع بأسماء بُنيت من أفعال إلاّ هذه الأحرف، البسمة والسبحلة والهيللة والحولقة، أراد أن يقول: (بسمل) إذا قال

¹ من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ص 87.

² شرح المفصل للزحشري، يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1422هـ/2001م، 38/3.

⁴ المرجع نفسه، ص 10.

⁴ المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد جلال الدين السيوطي، تح: الشريفي شريدة، ص 390-391.

(بسم الله)، و(سبحل) إذا قال (سبحان الله)¹. وحكى الفراء عن بعض العرب "معي عشرة فأجدهنَّ لي"، أي: صيَّرن أحد عشر².

ويقول المبرِّد (286هـ) في (المقتضب): وقد تشق العرب من الاسمين اسماً واحداً لاجتناب اللبس، وذلك لكثرة ما وقع (عبد) في أسمائهم مضافاً فيقولون في النسب إلى عبد قيس عبقسي، وإلى عبد الدار عبدري، وإلى عبد الشمس عبشمي³. لقد جاء الحديث عن النحت منذ قبيل الأوائل من لغوي العربية فهذا الضرب من الدراسات اللغوية لم يخف عن القدماء بل تنبَّهوا إليه منذ جمع اللغة وتبويبها في المعاجم، إلا أنَّ نظرة هؤلاء تختلف من واحد إلى الآخر بين من يحصرها في مجموعة من الألفاظ متعارف عليها وبين من يجعل لها الكتاب الواحد والاثنان لتفصيل القول فيها متمثلين إلى ذلك بالشواهد والأمثلة والشروح التي توالى، والتي نجدها في بعض الأحيان تتكرر.

5. أنواع النحت:

قام المتأخرون من علماء اللغة من خلال استقراءهم للأمثلة التي أوردها الخليل بن أحمد وابن فارس وغيرهما بتقسيم النحت إلى أقسام عدّة يمكن حصرها فيما يلي:

1-5. **النحت الفعلي:** وهو أن تنحت من الجملة فعلاً يدل على النطق بها أو على حدوث

مضمونها، مثل قولهم: بأبأ (قال بأبي أنت) وسبحل (قال سبحان الله) وحوقل (قال لا

حول ولا قوة إلا بالله) ومنه قوله عزّ وجلّ: ﴿وَإِذَا الْقُبُورُ بُعِثَتْ ﴾ [الانفطار: 4]، فإنَّ

بعث منحتة من (بعث) و(أثير) أي: بُعث ما فيها وأثير تُرابها⁴.

¹النحت في اللغة العربية، محمد حسن عبد العزيز، ص11.

²المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد جلال الدين السيوطي، 341.

³النحت في اللغة العربية، محمد حسن عبد العزيز، ص11-12.

⁴الاشتقاق والتعريب، عبد القادر بن مصطفى المغربي، ص22.

2-5. النحت الاسمي: وهو أن ينحت اسمين جامعاً بين معانيهما مثل جُلُود من (جلد)

و(جمد) وقد يأتي في هذا النوع أن تكون حروف المنحوت عين حروف المنحوت منه ويكون النحت في الصيغة والهيئة لا المادة نحو: شقحطب على وزن سفرجل¹.

3-5. النحت الوصفي: وهو أن ينحت من كلمتين للدلالة على صفة بمعناها أو بأشدها منه،

نحو: ضبط للرجل الشديد منحوت من (ضبط) و(ضبر) وفي معنى الشدة والصلابة: جمل ضبور مكتنز اللحم. ورجل ذو ضبارة مجتمع الخلق موثقه. ونحو: الصلدمال شديد الحافر منحوتة من (الصلد) و(الصددم)².

4-5. النحت النسبي: وهو أن تنحت كلمة نسبةً إلى علمين، أو كأن تنسب شيئاً وشخصاً

إلى بلدتي (طبرستان وخوارزم) مثلاً: فتنحت من اسميهما اسماً واحداً على صيغة اسم المنسوب، فتقول: (طبرخزي) أي منسوب إلى المدينتين كلاهما. و(شفعتي) نسبةً إلى الشافعي وأبي حنيفة³.

6. النحت في معجم مقاييس اللغة:

معنى النحت أن تأخذ من كلمتين أو أكثر كلمة واحدة تدل على معناهما. وسئل عثمان بن عيسى الملقب النحوي الفارسي عن هذا فقال: "... معناه أنّ الكلمة منحوتة من كلمتين كما يَنْحِتُ كما ينحت النجار خشبتين ويجعلهما واحدة والغاية من هذا النحت الإختصار في استعمال الألفاظ وهو غير مقيس"⁴.

أمّا ابن فارس فيرى أنّ أكثر الرباعي والخماسي منحوت، ومعنى النحت عنده: "أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعاً بحظ، حيث يقول: "اعلم أن للرباعي

¹ ينظر: المرجع نفسه، ص 22.

² المرجع نفسه، ص 22

³ ينظر: المرجع نفسه، ص 22.

⁴ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد جلال الدين السيوطي، 390/1

والخماسي مذهباً في القياس، يستنبطه النظر الدقيق وذلك أنّ أكثر ما تراه منه منحوت. ومعنى النحت أن تُؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذةً منهما جميعاً بحظّ، والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم حَيْعَلُ الرَّجُلِ، إذا قال: حيّ على. ومن الشيء الذي كأنّه متفق عليه قولهم عَبْشَمِي. وقوله: تَضَحُّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّة. فعلى هذا الأصل بنينا ما ذكرناه من مقاييس الرباعي¹.

يقول المستشرق آرنست رينان: "نحن نعلم أن أصول أصول جميع الأفعال في اللغات السامية في أوضاعها الحالية ثلاثية الأحرف أما العدد القليل من الأصول الرباعية التي نجدتها في العربية والعبرية والسريانية، فليست أصولاً حقيقية إنها صيغ مشتقة أو مركبة، تعودنا أن نعدّها صيغاً أصلية غير مركبة"²، رأي هذا المستشرق يؤكد لنا أنّ أكثر الجذور الرباعية والخماسية يعود أصلها إلى الجذور الثلاثية وهذا عين ما ذهب إليه ابن فارس ومجموع الكوفيين. وفي موضع آخر يذكر لنا ابن فارس رأيه الحقيقي في موضوع النحت حيث يقول في فقه اللغة: "العرب تَنَحُّتُ من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار، وذلك: (رجل عبشمي) منسوب إلى اسمين، وأنشد الخليل: [الوافر]

أَقُولُ لَهَا وَدَمْعُ الْعَيْنِ جَارٍ ❁ أَلَمْ تُخْزِنِكُ حَيْعَلَةُ الْمِنَادِي

مكان قوله (حيّ على). وهذا مذهبنا في أنّ الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت، مثل قول العرب للرجل الشديد (ضَبَطْرٌ) وفي (الصِّلْدَم) إنّه من (الصِّلْد والصِّدْم). وقد ذكرنا ذلك بوجهه في كتاب (مقاييس اللغة)³. وأمّا ما يفيدنا إياه التعرف المنهجي على ابن فارس فيرتد إلى أمور بعضها متصل بمذهبه في الاجتهاد، وبعضها متصل بطبيعة الفترة التي نادى فيها بفكرة النحت في كتاب المقاييس.

¹ مقاييس اللغة، ابن فارس، 390/1.

² منهج ابن فارس في تأصيل ما زاد على ثلاثة أحرف، سامر زهير بحرة، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، فصيلة محكّمة، العدد 14، 1392هـ/2013م، ص44.

³ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، ص209-210.

وفيما يتصل بحياته اللغوية والنحوية نجده يتلمذ على أبي بكر أحمد بن الحسن الخطيب، راوية ثعلب مما يفسر لنا السرّ في أنّ ابن فارس كان نحويّاً على طريقة الكوفيين. وهذه الطريقة الكوفية في النحو يؤكدها ما ورد في مؤلفات ابن فارس من كتاب (الانتصار لثعلب) وهو من أئمة الكوفيين، ومن هنا يصح القول إنّ ابن فارس كان نحويّاً على طريقة الكوفيين. والظاهر أنّ المدرسة الكوفية أميل إلى القول بالتركيب والنحت، وفيما يتصل بمذهبه في الاجتهاد نجد ما يؤكد لنا نزعتة نحو الطريف والغريب، لا يبالي شيئاً فيه إذا هو ورد على خاطره، فهو كان يطيل النظر في اللغة. وله كما يروي السيوطي وابن خلكان مسائل لغوية تعيا بها الفقهاء، "وكان يستحث عزيمة معاصريه من الفقهاء أن ينهضوا بتعرف اللغة والتبحر فيها، وألّف لهم فناً في الألباز سمّاه (فتيا فقيه العرب) يضع لهم مسائل الفقه ونحوها في معرض اللغة"¹.

إنّ ابن فارس مسبق في نظريته في النحت حيث يتحتم من مصبه في المقاييس بأنّ الخليل بن أحمد قد سبقه في مذهبه المذكور وأتته يسير على طريقته في ذلك. لقد استهوت ابن فارس فكرة النحت وطبقها على أمثلة في كتابه مقاييس اللغة فخرج علينا بنظرية مفادها أنّ أكثر ما نراه من كلماته منحوت². لقد سبق ابن فارس بآراء الكسائي والفراء وأبي زيد وأبي الحسن كراع النمل الذي فتح باب القول بالزيادة على مصراعيه، بل أشار إلى ردّ الثلاثي إلى الثنائي كما أنّ ابن فارس قد اطلع على بعض الإشارات من الخليل، التي يفهم منها ردّ الرباعي إلى ثلاثي مثل: (العكبرة) من النساء. الجافية العليجة. قال الخليل: قال الخليل هي العكباء في خلقها. وهذا الأمر ظاهر أنّ الراء فيه زائدة. والأصل العكب والعكب. وقد مضى ذكره³.

ثم يقول ابن فارس في باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوّله باء: "فعلى هذا الأصل بنينا ما ذكرناه من مقاييس الرباعي، فنقول: إنّ ذلك على ضربين: أحدهما

¹ النحت في اللغة العربية، نهاد الموسى، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1405/هـ/1984م، ص156-157.

² النحت في اللغة العربية، محمد السيد علي بلاسي، مجلة الدرعية، العدد18 و19، 1423/هـ/2002م، ص452.

³ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص688.

المنحوت الذي ذكرناه، والضرب الآخر [الموضوع] وضعاً ولا مجال له في طرق القياس وسنين ذلك بعون الله¹. فابن فارس يوضح لنا مذهبه في شرح الرباعي إذ يقسمه إلى ثلاثة أقسام هي كالتالي:

- المنحوت
- الموضوع وضعاً
- والمزيد فيه

كما أنه لم يتحدث عن النحت قبل ولوجه إلى باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله باء؛ فهو لم يذكر شيئاً من هذا في باب الهمزة. يقول: "فمما جاء منحوتاً من كلام العرب في الرباعي أوله باء، (البلعوم): مجرى الطعام في الحلق، وقد يحذف فيقال: بلُعْمٌ. وغير مشكل أنّ هذا مأخوذ من بَلَع. إلاّ أنّه زيد عليه ما زيد لجنس من المبالغة في معناه، وهذا وما أشبهه توطئة لما بعده"².

غير أنّه بعد تطبيق هذا المنهج على حرف الباء. تبين أنّ المزيد كثير بحيث لا يمكن أن يكون توطئة للمنحوت بل يكون قسماً مستقلاً لذلك يقول: "باب من الرباعي آخر"³. نجده يفصل القول في المذهب ويوضحه، ويقرر لأوّل وهلة أنّ ما زاد عن الثلاثي عنده على ضربين: أحدهما المنحوت، والآخر الموضوع وضعاً لا مجال له في طرق القياس، ثم يذكر ضرباً ثالثاً في نفس الباب - أي باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله باء - المزيد لمعنى يريدونه زيادةً تقع أوّلاً وغير أوّل⁴.

ويسمي ابن فارس المزيد من هذا الباب في بعض الأحيان مشتقاً حين يقول: (في باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله دال): "وسبيل هذا سبيل ما مضى ذكره، فبعضه

¹ المرجع نفسه، ص122.

² المرجع نفسه، ص 122

³ المرجع نفسه، ص123.

⁴ ينظر: النحت في اللغة العربية، نهاد الموسى، ص160.

مشتق ظاهر الاشتقاق، وبعضه منحوت بادي النحت، وبعضه موضوع وضعاً على عادة العرب في مثله. فمن المشتق المنحوت، (الدَّمِص) و(الدَّمِصُ): البراق. فالميم زائدة، وهو من الشيء (الدَلِيس) وهو البراق وقد مضى¹. ومن هذا نستنتج أنّ ابن فارس في كتابه مقاييس اللغة ذهب إلى أنّ ما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف لا يزيد عن أن يكون موضوعاً وضعاً أو مزيداً أو منحوتاً. وقد ذكر الأقسام الثلاثة تحت عنوان (باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوّل جيم) إذ يقول: "فمنه ما نُحِتَ من كلمتين صحيحتي المعنى، مطردتي القياس، ومنه ما أصله كلمة واحدة وقد أُلق بالرباعي والخماسي بزيادةٍ تدخله، ومنه ما يوضع كذا وضعاً. وسنفسر ذلك إن شاء الله"².

والقياس عند ابن فارس يعني إرجاع الكلمة إلى أصل محدّد تقاس عليه أو أن تكون الكلمة في نفس شكلها ودلالاتها معاً، ولو تباعدت تلك الدلالة عن دلالة الأصل فلزم إلى المصانعة في ردها إليه (الأصل) بحيث يمكن أن يُحكم عليها أنّها مشتقة منه سواء أكان ذلك الأصل كلمة واحدة أو كلمتين أو ثلاثاً³.

هذه هي الأقسام التي وُزِعَ عليها ابن فارس ما زاد على ثلاثة من الكلمات. ويذكر هنا أنّ بعضاً من تلك الكلمات أُشكِلَ عليه أمره، فتُردد في نسبته إلى النحت أو الزيادة أو الوضع، ومن ذلك: (الجدل): فممكّن أن يكون نونه زائدة، ويكون من الجدَل وهو صلابة في الشيء وطِيٌّ وتداخل، يقولون: خلقٌ مجدول. ويجوز أن يكون منحوتاً من هذا ومن الجند، وهي أرض صلبة، فهذا ما جاء على المقاييس الصحيحة⁴. أمّا ما تردد فيه بين النحت والوضع فكلمة واحدة وهي (الدَلِقم):

¹ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص 313.

² المرجع نفسه، ص 184.

³ منهج ابن فارس في تأصيل ما زاد على ثلاثة أحرف، سامر زهير بحرة، ص 45.

⁴ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص 187.

الناقة التي أكلت أسنانه من الكبر. ومحمّل أن تكون هذه منحوتة من دَقَمْتُ فاه: إذا كسرتَه ومن دَلَقَ: إذا خرج؛ كأنّ لسانه يندلق¹.

أما عن أنواع النحت التي ذكرها ابن فارس في معجمه مقاييس اللغة فهي²:

- 1- المنحوت الرباعي الذي يعود أصله إلى ثلاثيين منه: (بِحَثْرُ) الشيء إذا بدّدته والبحثرة: الكدر في الماء. وهذه منحوت من كلمتين من حث الشيء في التراب. وقد فسّر في الثلاثي. ومن البثر الذي يظهر على البدن وهو عربي صحيح معروف³.
- 2- الرباعي المنحوت يجمع أحرف الأصلين جميعاً نحو قولهم: ضَرَبَهُ ف (بِحَدَعَهُ) ومن قولك: حُدَّعَ إذا حَزَزَ وقَطَعَ ومنه: فكلاهما بَطَلُ اللقاء مُحَدَّعٌ⁴. ويبين أنّ هذا المنحوت الذي ذكرناه وهو رباعي مأخوذ من ثلاثيين يتشابه فيهما حرفان وتُجمع حروفهما الأربعة في المنحوت باعتبار القيمة الدلالية لكل حرف وترتيب الحروف في صيغة جديدة⁵.
- 3- المنحوت الرباعي من ثلاثة كلمات ومن هذا: (القَلْفَعُ)، وهو ما ييس من الطين على الأرض فيتقلّف. وهذه منحوتة من ثلاث كلمات: من (قفع) و(قلع) و(قلف)⁶.
- 4- المنحوتات الخماسية: هي عنده مأخوذة من فعلين ثلاثيين ونستنتج أنّ حرفاً واحداً هو المتفق بينهما في الغالب، لذا نجد ابن فارس لا يلغي إلاّ الحرف المكرور المتفق، ويستوفي في بناء الكلمة المنحوتة الأحرف الخمسة الباقية نحو: (الصَهْصَلِقُ): الشديد الصوت الصّخاب. يقال: امرأة صَهْصَلِقُ: صخّابة وهذا منحوت من كلمتين: من سهل وصلق، وقد ذكرناهما⁷.

¹المرجع نفسه، ص315.

² ينظر: النحت في اللغة العربية، نهاد الموسى، ص165-168-171.

³ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص122.

⁴ المرجع نفسه، ص122

⁵النحت في اللغة العربية، نهاد الموسى، ص168.

⁶ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص786.

⁷ المرجع السابق، ص509.

المبحث الرابع: منهج ابن فارس في إستنباط مقاييس اللغة ومدى إفادته من منهج الخليل بن

أحمد الفراهيدي

أشار ابن فارس في مقدمة معجمه إلى المصادر اللغوية التي اعتمد عليها في تحرير معجمه وتحقيق مواده اللغوية وتبويب مداخله، فجاء على رأس القائمة العالم الجليل الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي وصفه ابن فارس بأنه ثقة فقد استنبط ابن فارس من كتاب العين مقاييس وأساسيات معجمه مقاييس اللغة واستفاد كثيراً من منهج الخليل في تبويب هذا المعجم القيم رغم أنه ترك الدراسة الصوتية والطريقة التي اعتمدها الخليل في كتابه وقام بإبتكار طريقة أخرى تعدّ الأولى من نوعها، امتاز بها معجم مقاييس اللغة فلعلّ ما وقع فيه الخليل كان درساً مفيداً لابن فارس فساعدته ذلك على ابتكار أفضل طريقة في معالجة مواد ومداخل المعجم وأيضاً تبويبها فجاء معجمه مميّزاً بحق.

1. تعريف الخليل بن أحمد الفراهيدي:

الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليعمدي، البصري نحوي لغوي¹. من الفراهيد بن مالك بن فهم بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزدي بن الغوث، وقيل هو منسوب إلى فرهود بن شبابة بن مالك بن فهم. وقد نُسب إلى الفراهيد على غير هذا الوجه، يقال رجل فراهيدي. وكان يونس يقول: فُرهودي مثل فُرُدوسي. والفراهيد صغار الغنم².

كان الخليل من الزُّهاد، وقال: إن لم تكن هذه الطائفة -يعني أهل العلم- أولياء الله، فليس له ولي، وكان الخليل عفيف النفس لا يختار صحبة الملوك والأمراء. ولد -رحمه الله- سنة مائة، وتوفي سنة خمس وسبعين ومائة، وكان سبب موته أنه قال: أريد أن أقرب نوعاً من الحساب تمضي به الجارية إلى البقال فلا يمكنه ظلمها، ودخل المسجد وهو معمل فكره في ذلك، فصدته سارية، وهو غافل عنها بفكره فانقلب على ظهره، فكانت سبب وفاته و قيل بل كان يقطع بحراً من العروض والله أعلم

¹ معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، دمشق، سوريا، 1376هـ/1957م، ص678.

² انباه الرواة على أنباء النحاة، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، ط1، 1406هـ/1986م، ج1، ص376.

أي الأمرين كان¹. وقال النضر بن شميل: أقام الخليل في حُصٍّ من أخصاص البصرة، لا يقدر على فلس، وأصحابه يكسبون بعلمه الأموال، وقد سمعته يقول: إني لأُغلق عيَّ بابي، فما يتجاوزه همي. وقال وهب بن جرير: كان الخليل بن أحمد يكثر إنشاد بيت الأخطل:

وَإِذَا افْتَقَرْتُ إِلَى الدَّخَائِرِ تَجِدُ ❁ دُخْرًا يَكُونُ كَصَالِحِ الأَعْمَالِ²

وقيل لم يكن بعد الصحابة أذكى من الخليل، ولا أجمع لعلم العرب.

واجتمع الخليل وابن المقفع ليلة بطولها يتذاكرون وافترقا، فسئِلَ الخليل عن ابن المقفع، فقال: رأيت رجلا علمه أكثر من عقله، وقيل لابن المقفع كيف رأيت الخليل؟ فقال: رأيت رجلا عقله أكثر من علمه، وللخليل -رحمه الله- أخبار صالحة ونوادر مفيدة ليسوغ استيفائها في هذا الموضوع³.

قال السيرافي: كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه، وهو أول من استخراج العروض، وحصر أشعار العرب بها، وعمل أول كتاب العين المعروف المشهور الذي به يتهيأ ضبط اللغة. وكان من الزُّهاد في الدنيا والمنقطعين إلى العلم⁴؛ أخذ عنه سيبويه والأصمعي والنضر بن شميل، وكان خبيراً متواضعاً، ذا زهد وعفاف، يقال: إنَّه دعا بمكة أن يرزقه الله تعالى علماً لم يُسبق له، فرجع وفتح عليه بالعروض وكان له معرفة بالإيقاع والنظم، وهو الذي أحدث له علم العروض، فأثَّما متقاربان في المأخذ. وأبوه أول من سمي أحمد بعد النبي ﷺ⁵.

¹ المرجع نفسه، ص 381.

² طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام بن عبيد الله الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، المملكة العربية السعودية، د.ط، 493/2.

³ أنباه الرواة على أنباء النحاة، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ص 380.

⁴ بغية الوعاة في طبقة اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط 1، 1384هـ/1964م، 557/1.

⁵ المرجع نفسه، 558-559.

كان - رحمه الله - مفرط الذكاء وكان هو ويونس إمامي أهل الدعوة في العربية، ومات ولم يتم كتاب العين ولا هذبه، ولكن العلماء يعرفون من بحره¹. قال ابن خلكان: الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الأزدي، قيل: كان يعرف علم الإيقاع والنغم ففتح له ذلك علم العروض².

قال أيوب بن المتوكل: كان الخليل إذا أفاد إنساناً شيئاً، لم يره بأنه أفاده، وإن استفاد من أحد أراه بأنه استفاد منه³.

وللخليل من التصانيف: كتاب الإيقاع، وكتاب الجمل، وكتاب الشواهد، وكتاب العروض، وكتاب العين في اللغة، ويقال إنه لليث بن يسار، عمل الخليل منه قطعة وأكماله الليث، وله كتاب فائت العين، وكتاب النغم، وكتاب النقط والشكل وغير ذلك⁴.

والخليل أستاذ سيبويه - كما سبق الذكر - وعامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل، كل ما قاله سيبويه: "وسألته" أو "قال" من غير أن يذكر قائله، فهو الخليل⁵

2. نسبة كتاب العين للخليل:

ولأن ابن فارس لم يكن فقط في موقف التحرير والتصحيح والإستئناس بما جاء به الخليل بن أحمد الفراهيدي بل تعدى ذلك إلى إنتقاد الخليل بن أحمد وإثبات المواقف وأيضا نجده في بعض الأحيان يتحدث عن نسبة العين للخليل كقوله مثلاً: "في الكتاب المنسوب للخليل"⁶؛ ولهذا إرتأينا أن

¹ سير أعلام النبلاء، أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، لبنان، 2004، ص 1636.

² المرجع نفسه، ص 1636.

³ المرجع نفسه، ص 1636.

⁴ معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي الرومي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط1، 1993، 1/1271.

⁵ أخبار النحويين البصريين، القاضي أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1374هـ/1955م، ص31.

⁶ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص560.

تحدث في بداية تطوافنا على أبواب هذا المعجم بتحديد نسبة كتاب العين للخليل وموقف العلماء منه.

قال حمزة بن الحسن الأصبهاني في حق الخليل بن أحمد في كتابه الذي سمّاه "التنبيه على حدوث التصحيف": (وبعد فإنّ دولة الإسلام لم تخرج أبدع للعلوم التي لم يكن لها عند علماء العرب أصول من الخليل، وليس على ذلك برهان أوضح من علم العروض.. فلو كانت أيامه قديمة ورسومه بعيدة لشك فيه بعض الأمم لصنعتة ما لم يصنعه أحد منذ خلق الله الدنيا من اختراعه العلم الذي قدمت ذكره- العروض- ومن تأسيسه بناء كتاب العين الذي يحصر لغة أمة من الأمم قاطبة، ثم من إمداده سيبويه من علم النحو بما صنّف من كتابه الذي هو زينة لدولة الإسلام¹.

وأكثر العلماء العارفين باللغة يقولون: إنّ كتاب العين في اللغة المنسوب إلى الخليل بن أحمد ليس تصنيفه وإنما كان قد شرع فيه ورّتب أوائله وسمّاه بـ "العين"، ثم مات فأكمّله تلامذته النضر بن شميل ومن في طبقتهم وهم مؤرّج السدوسي ونصر بن علي الجهضمي وغيرهما، فما جاء الذي عملوه مناسباً لما وضعه الخليل في الأول فأخرجوا الذي وضعه الخليل منه، وعملوا أيضاً الأول، فلهذا وقع فيه خلل كثير يبعد وقوع الخليل في مثله، وقد صنّف ابن درستويه في ذلك كتاباً استوفى الكلام فيه وهو كتاب مفيد².

اختلف الناس في نسبة كتاب العين إلى الخليل، فقال أبو الطيب اللغوي: ليس له، وإنما هو لليت بن نضر بن يسار، وقيل: عمل الخليل منه قطعة من أوّله إلى كتاب العين، وكملّه الليث لأنّ أوّله يناسب آخره³.

¹ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت-لبنان، 1969، المجلد الثاني، ص 247.

² وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، ص 247.

³ بغيّة الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، ص 559.

وقيل: بل أكمله، وإنه بدأ بسياق مخارج الحروف، ثم بإحصاء أبنية الأشخاص وأمثلة أحداث الأسماء، فذكر أبنية كلام العرب المستعمل والمهمل على مراتبها الأربع من الثنائي والثلاثي والرابعي والخماسي من غير تكرير، ذكر ذلك حمزة الأصبهاني في كتاب الموازنة فيما نقله عنه المؤرخون¹.

وفي رواية أخرى قال ابن المعتز: كان الخليل منقطعاً إلى الليث فيما صنّفه وخصّه به، فحظي عنده جداً، ووقع عنده موقعاً عظيماً، ووهب له مائة ألف، وأقبل على حفظه وملازمته، فحفظ منه النصف، واتفق أنه اشترجارية نفيسة، فغارت ابنة عمه، وقالت: والله لأغيظنّه، وإن غظته في المال لايبالي ولكي أراه مُكبّاً ليله ونهاره على هذا الكتاب والله لأفجعنّه به. فأحرقته؛ فلما اشتدّ أسفه ولم يكن عنده غيره منه نسخة، وكان الخليل قد مات، فأملى النصف من حفظه، وجمع علماء عصره وأمرهم أن يكملوه على نمطه، وقال لهم: مثلوا واجتهدوا، فعملوا هذا التصنيف الذي بأيدي الناس².

3. مقدمة كتاب العين:

صدر الخليل كتاب العين بمقدمة ذات فائدة، اشتملت على مسائل صوتية و صرفية ولغوية لا تعد مدخلاً للمعجم فحسب، بل مدخلاً لفروع كثير من علوم اللغة، ولا عجب أن تكون بهذا القدر من الأهمية، فالمقدمة مما اتفق على أنّها من صنع الخليل³.

لقد افتتح الخليل معجمه بتبيين الهدف الأساسي من وضعه له، وذلك من خلال عملية جمع كلام العرب في كتاب واحد، وحصر مواده، إذ يقول: "هذا ما ألفه الخليل بن أحمد البصري - رحمه الله - من حروف: ا، ب، ت، ث مع ما تكلمت به فكان مدار كلام العرب وألفاظهم فلا يخرج منها عنه شيء من ذلك⁴، بداية فإنّ الخليل ألف كتابه على حروف المعجم لم يستثنى من ذلك شيئاً،

¹ المرجع نفسه، ص 247.

² المرجع نفسه، ص 560.

³ الملامح الصوتية في مقدمات المعاجم العربية بين القرن 2 هـ والقرن 10 هـ، فاطمة الزهراء بخدة، إشراف: سعاد بسناسي، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص 91.

⁴ العين، أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، د ط، د. س، مقدمة المعجم، ص 47.

مفضلاً القول في مقدمته تلك فكان مدار كلام العرب وألفاظهم جميعاً. وبعد أن تحدث الخليل عن هدف إنشائه المعجم جاء على الحديث عن مواضيع أخرى، منها كيفية تذوق الحروف مخرجاً حيث يقول: (وإنما كان ذواقة إياها أنه كان يفتح فاه بالألف ثم يظهر الحرف، نحو: اب، ات، اث، اح، اع.. فوجد العين أدخل الحروف في الحلق، فجعلها أول الكتاب ثم ما قرب منها الأرفع فالأرفع حتى أتى على آخرها وهو الميم¹. ولم يكتف الخليل بوصف مواد المعجم وحصر مداخله بل راح يحدد مخارج الحروف وما إلى ذلك من نطق وتذوق حروف كل كتاب. ثم يقدم لنا الترتيب الصوتي للحروف والذي اعتمده في تقديم كتابه للقارئ حيث يقول: "وقلب الخليل ا، ب، ت، ث، فوضعها على قدر مخرجها من الحلق وهذا تأليفه: ع، ح، هـ، خ، غ، ق، ك، ج، ش، ض، ص، س، ز، ط، د، ت، ظ، ث، ذ، ر، ل، ن، ف، ب، م، و، ا، ي، الهمزة"²؛ وبعد أن وصف حروف المعجم كلها حدد مخارج الأصوات التي ينتمي إليها كل حرف من أقصى الحلق إلى الشفتين مُبتدئاً بالعين على أنه يصدر من أول الحلق ومنتهاياً بالهمزة التي لم يستسغها على أنها تكون أول مخرج لأسباب تعود لخصائص هذا الحرف. وبعدها مباشرة ينتقل للحديث عن أبنية كلام العرب مفصلاً القول بالأمثلة ومجملاً القول تارةً أخرى وهو حديث صرفي يتعرض للأسماء والأفعال والأدوات إذ يقول: قال معاذ عبد الله بن عائذ: حدّثني الليث بن المظفر بن نصر بن سيار عن الخليل بجميع ما في هذا الكتاب. قال: كلام العرب مبني على أربعة أصناف: على الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي"³. بعد حديثه عن الأسماء التي تتكون من حرفين، وعن أحرف الدلاقة، وقف الخليل عند توضيح وشرح مخارج الحروف، وأحياها ومدارجها. قال الليث: قال الخليل: "في العربية تسعة وعشرون حرفاً صحاحاً لها أحياناً ومدارج. وأربعة أحرف جوف وهي: الواو والياء والألف اللينة، والهمزة.."⁴. فذكر مدارجها بالتفصيل؛ ثم أتبع ذلك بالحديث عن طريقة التقليب، والصور الممكنة عند تقليب الكلمة الشائبة فالثلاثية ثم الرباعية

¹ المرجع نفسه، ص 47

² المرجع نفسه، ص 48.

³ العين، ابن أحمد الفراهيدي، ص 48.

⁴ المرجع نفسه، ص 57.

والخماسية، ولو تأملنا قضايا هذه المقدمة، لعلمنا أنّ الخليل كان ستّاقاً إلى مسائل في علم العربية، جعلت اللغويين يتبعونه ويتأثرون بتفكيره الصوتي، قال الخليل: "بدأنا في مؤلفنا هذا بالعين هي أقصى الحروف، ونضمّ إليه ما بعده حتى نستوعب كلام العرب الواضح والغريب، وبدأنا بالأبنية بالمضاعف، لأنّه أخفّ على اللسان وأقرب مأخذا للمتفهم"¹. لقد استحق الخليل بن أحمد بحق أن يكون مدرسة تأسيسية للمعجمية وضروب ومسائل علم المعاجم فقد ابتكر طريقة مميزة لحصر مواد المعجم وهي مبدأ التقاليد، ثم وضع تلك الطريقة الفريدة في ترتيب حروف المعجم مُغنياً الدراسات الصوتية بأول مقدمة في علم الأصوات العربي ثم قسّم أبواب كل كتاب على حسب الأبنية وهذا بحق جهد جهيد وعمل مفيد وعلى الله نتوكل.

4. نشأة كتاب العين:

اختلف العلماء في التأريخ لكتاب العين ونسبته إلى الخليل فجاءت الروايات التي تثبت رواية هذا الكتاب عن صاحبه حيث قال ابن النديم (384هـ): ذكر أبو محمد بن درستويه أنّه سمع كتاب العين بهذا الإسناد: قال أبو الحسن علي بن المهدي الكسروي حدثني محمد بن منصور المعروف بالزجاج المحدث، قال: قال الليث بن المظفر بن نصر بن يسار².

وقال ابن النديم: (قيل إنّ الليث بن المظفر بن نصر بن يسار قال: كنت أسير إلى الخليل بن أحمد، فقال لي يوماً: لو أنّ إنساناً قصد وألّف حرف ألف باء وطاء وثاء على ما أمثله لاستوعب في ذلك جميع كلام العرب، فتهياً له أصل لا يخرج عنه شيء منه البتّة، قال: فقلت له: وكيف يكون ذلك؟ قال: يؤلفه على الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي، وأنّه ليس يعرف للعرب كلام أكثر منه؛ قال الليث: فجعلت أستفهمه. ويصف لي، ولا أقف على ما يصف، فاختلقت إليه في هذا المعنى أياماً. ثم اعتلّ وحججت فمازلت مشفقاً عليه، وخشيت أن يموت في علته، فيبطل ما كان يشرحه

¹ المرجع نفسه، ص60.

² الفهرست، ابن النديم، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، د.ط، د.س، ص64.

لي، فرجعت من الحج وسرت إليه فإذا هو قد أَلَّف الحروف كلها على ما في صدر هذا الكتاب، فكان يملئ علي ما يحفظ وما شكَّ فيه يقول لي: سل عنه فإذا صحَّ فأثبته إلى أن عملت الكتاب¹.

وزيادة على هذه الرواية يقول سيبويه: «قال الخليل يوماً وسأل أصحابه كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي هي "ك" والكاف التي في "مالك" والباء التي في "ضرب" قيل له نقول: باء، كاف، فقال: إنما جئتم بالاسم ولم تلفظوا الحرف، وقال: "كه"، "به"، فقلنا لما ألحقت الهاء، فقال: رأيتم قالوا "عه" فألحقوا هاءً حتى صيروها يُستطاع الكلام بها، لأنه لا يلفظ بحرف فإن وصلت قلت: "ك"، "ب".. كما قالوا "ع" يا فتى فهذه طريقة كل حرف كان متحركاً»².

لقد كان معاصروا الخليل من اللغويين يجمعون الكلمات الصعبة المعاني في نظهم في كتيبات أو رسائل ليشرحوها، وقد عُرف هذا اللون من المفردات باسم الغريب. وقد كانت فكرة كل كتيب تدور حول مجموعة من الكلمات المتصلة بموضوع واحد لتبيان معناها. وأراد الخليل أن ينهج منهجاً جديداً في هذا الميدان فوضع نصب عينيه تحقيق فكرتين³:

(1) معالجة جميع مفردات اللغة أو بعبارة أدق جميع موادها وشروحها.

(2) وضع ذلك في نظام يبعد التكرار أو فوات بعض الكلمات.

كما استقصى الخليل أبنية الكلام عند العرب فوجدها لا تقل عن حرفين اثنين ولا تزيد عن خمسة أحرف، لقد اعتمد الخليل هذا المبدأ في كتابه عندما قسّم كل حرف من حروفه وفق الأبنية، فقد بدأ كل كتاب بباب الثنائي وفيه الكلمات المؤلفة من حرفين أصليين، ثم باب الثلاثي وفيه

¹ المرجع نفسه، ص 65.

² مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص 129.

³ دراسات معجمية لغوية - كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي -، حكمت كشلي فواز، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،

د.ط، د.س، ص 42.

الكلمات المؤلفة من ثلاثة أحرف أصلية، وغيرها. إضافة إلى هذا فقد اعتمد مبدأ التقاليد، وهو توليد كلمة من كلمة بتغيير مواضع حروفها وهو ما يُعرف بالاشتقاق الكبير¹.

استهل الخليل كتابه بحرف العين، وافتتحه بباب الثنائي الصحيح، الذي يسميه أيضاً المضاعف والتسمية الثانية أدق، لأنه يتناول فيه الثلاثي المضاعف مثل: عَقَّ وعكَّ وأمثالهما ولعل سبب تسميته بالثنائي صورته الظاهرة على حرفين أو كونه لا يأتي منه إلا صورتان اثنتان (تقليبان) وقد التزم ابن دريد والقالي هذه التسمية أيضاً².

أما طريقة الخليل في شرح المواد اللغوية فتشبه إلى حدٍ بعيد طريقة مؤلفي الرسائل اللغوية من معاصريه وسابقيه، فهو يذكر الأسماء والأفعال ومشتقاتها، ويشرحها مستشهداً لها بالشعر الجيد، والآيات القرآنية، والأحاديث الشريفة، والأقوال المأثورة. وطريقته في شرح المواد عفوية لا تعتمد نظاماً معيناً في سرد الألفاظ المشتقة من المادة الواحدة. فهو يقول مثلاً في مادة (عَقَّ): قال الليث: قال الخليل: العرب تقول: عَقَّ الرجل عنه ابنه يَعْقُ إذا حلق عقيقته وذبح عنه شاة تسمى الشاة التي تذبح لذلك: عقيقة. قال الليث: توفّر أعضاؤها فتطبخ بماءٍ وملح وتطعم المساكين. وفي الحديث {كل امرئ مرتحن بعقيقته}. وجاء في الحديث {أنّ رسول الله ﷺ عَقَّ عن الحسن والحسين بزنة شعرهما ورقاً}. والعقّة العقيقة. وتجمع عَقَقَا، فهو يورد اسماً آخر مرادفاً للعقيقة ويفسره بالمرادف ويذكر الجمع ويورد أمثلة من الشعر والحديث والأقوال المأثورة وغيرها من الأمثلة³.

لقد أقام الخليل شروحه على دعائم قوية من الشواهد الشعرية والقرآنية أولاً، ثم الحديثية والأمثال ثانياً، كما وجّه عناية خاصة إلى لغات العرب حين تكرار اللفظ الواحد، أو عند استبدال حرف منه بآخر قد تعودته بعض القبائل، أو حين تدعو المناسبة للمقارنة بين لهجتين نحو: القطيعة في

¹ ينظر: اللغة ومعاجمها في المكتبة العربية، عبد اللطيف الصوفي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، سوريا، ط1، 1986، ص92.

² المعجم العربي نشأته وتطوره، حسين نصّار، دار مصر للطباعة، د.ط، 1408هـ/1988م، 1/195.

³ العين، أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وابراهيم السامرائي، 1/62.

طية، كالعننة في تميم وهي أن تقول: يا أبا الحكأ، وهو يريد (يا أبا الحكم)، فيقطع كلامه عن بقية الكلام¹، وكما هو الشأن في كثير من الأمثلة التي يضيق المقام لذكرها.

ويعد كتاب العين مصدراً من مصادر الأدب العربي وهو نبراس اهتدى به علماء العربية الأوائل ثم الذين تبعوهم من المحدثين وقد ألفت مجموعة من الكتب اختصت فقط في الحديث عنه وعن فضله في إغناء المكتبة العربية.

5. منهج ابن فارس في استنباط مقاييس اللغة ومدى إفادته من منهج الخليل:

صدر ابن فارس معجمه مقاييس اللغة بمقدمة قصيرة ركّز فيها على ذكر بعض العناوين أو الكتب التي اعتمد عليها في استنباط المقاييس، وعدّ ابن فارس في مقدمته كتاب العين أعلى وأشرف الكتب التي بنى عليه معجمه حيث يقول: (وبناء الأمر في سائر ما ذكرناه على كتب مشتهرة عالية، تحوي أكثر اللغة. فأعلاها وأشرفها كتاب أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد، المسمى "كتاب العين" أخبرنا به علي بن ابراهيم القطّان، فيما قرأت عليه، أخبرنا أبو العباس أحمد بن ابراهيم المعدني، عن أبيها ابراهيم بن إسحاق بن بندار بن لثة الأصفهاني، ومعروف بن حسان عن الليث، عن الخليل)².

وبدايةً تجدر الإشارة إلى موقف ابن فارس من هذا العالم الفذ ومدى نسبة معجم العين له؛ حيث كان موقف ابن فارس من كتاب العين أكثر واقعية من موقف بعض العلماء الذين دفعهم تحاملهم على الكتاب ورغبتهم في إسقاطه إلى الطعن فيه ونسبته إلى غير الخليل، فهو يرى أنّ الكتاب من تأليف الخليل ويذكر سند روايته عنه، كما يذكره ضمن مصادره التي اعتمد عليها في تأليف معجمه مقاييس اللغة ويثني عليه بقوله: (فأعلاها وأشرفها كتاب أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد، المسمى "كتاب العين").

¹ المرجع نفسه، 1/154.

² مقاييس اللغة، أبي حسان أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: أنس محمد الشامي، مقدمة الكتاب.

بناءً على ما سبق وعلى الرغم من أن ابن فارس يرى أن الكتاب من تأليف الخليل كان يرتاب في بعض رواياته ويرى أنّها زيدت على الخليل، فيجد الباحث في بعض عبارات ابن فارس ما قد يفهم منه شكّه أو تردّده في نسبة الكتاب إلى الخليل كقوله مثلاً: (في الكتاب المنسوب إلى الخليل)¹. غير أنّه في أكثر نقوله عن الكتاب كان يسميه كتاب الخليل أو ينسب الأقوال التي ينقلها عنه إلى الخليل. إذ جاء في المقاييس "عَضُم": (العين والضاد والميم قد ذكرت فيه كلمات عن الخليل وغيره وأراها غلطا من الرواة عنه. فأما الخليل فأعلى رتبة من أن يصحح مثل هذا)². لقد أنكر ابن فارس عن الخليل بعض تلك الألفاظ التي رأى أنّها لا تنسجم مع نظرية الأصول أو شكّها فيها لأنّها لم تكن مشتقة من أصل واحد أو أصول متعددة ترتبط بمعنى عام يشترك فيه عدد من الألفاظ؛ وفي ما يلي أمثلة عن بعض ما أنكره ابن فارس مما جاء في كتاب العين³:

- تَرَكَ: جاء في معجم العين: التَرَكَ: وَدَعَكَ الشيء تتركه، والإِتْرَكَ: الافتعال. والتَرَكَ: الجعل في بعض الكلام. تقول: تركت الحبل شديداً، أي: جعلته⁴.

وفي كتاب المقاييس يقول ابن فارس: (وفي الكتاب المنسوب إلى الخليل: يقال: تركت الحبل شديداً، أي جعلته شديداً. وما أحسب هذا من كلام الخليل⁵. وأثبتته أصحاب المعجمات ولم يشك فيه أحد غيره.

- حَرَزَ: جاء في معجم العين: مكان حَرِيْزٌ: قد حَرَزَ حَرَاةً، والحَرَزُ: الحَظْرُ، وهو الجوز المحكوك يُلَعَبُ به، وجمعه أَحْرَازٌ، وأحْطَارٌ¹.

¹ ينظر: كتاب العين في ضوء النقد اللغوي، نعيم سليمان البدري، تموز للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط2، 2011، ص179.

² مقاييس اللغة، ابن فارس، تح: أنس محمد الشامي، ص682.

³ ينظر: كتاب العين في ضوء النقد اللغوي، نعيم سلمان البدري، ص180.

⁴ كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1424هـ/1، 2003/184.

⁵ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص128.

وجاء في مقاييس اللغة لابن فارس: الحاء والراء والزاء أصل واحد، وهو الحِفظُ والتَحْفُظ. يقال حَرَزْتُهُ واحْتَرَزَ هو، أي: تحَقَّظ، وناس يذهبون إلى أنّ هذه الزاء مبدلة من سين، وأنّ الأصل: الحَرَس وهو وجهٌ، وفي الكتاب الذي للخليل أنّ الحَرَزَ جوز محكوك يُلعب به، والجمع أحرار. قلنا: وهذا شيء لا يُعَرَّج عليه ولا معنى له².

-عَكَ: وجاء في مقاييس اللغة: وقد ذكر عن الخليل بعض ما يقارب هذا: أنّ العَكَنَكَع: الذكر الخبيث من السعالي. وأنشد:

كَأَنَّهَا وَهُوَ إِذْ إِسْتَبَّ مَعًا ❁ غَوْلٌ تُدَاهِي شَرِسًا عَكَنَكَعًا

وهذا قريب من الضّعف من الذي قبله. وأرى كتاب الخليل إنّما تظان قليلاً عند أهل العلم بمثل هذه الحكايات³.

إنّ موقف ابن فارس من كتاب العين واضح من بداية مؤلفه مقاييس اللغة إلى نهايته حيث إنّ كان يُجلُّ الكتاب ويرفع قدره ويرى أنّه من تأليف الخليل بن أحمد الفراهيدي، لكنّه كان يرى فيه أيضاً بعض الهنات التي لا يخلو منها معجم من معجماتنا.

ورغم اتّساع مصادر ابن فارس، لم يكن المقاييس معنيّاً بتصنيف معجم شامل -كالجمهرة مثلاً- بل كان جلّ همّه أن يذكر الألفاظ التي تعزّز تصنيفاته الدلالية للأصول أو تؤيد مذهبه في النحت، دون أن يتوسع في شرحها أو يستطرد إلى مسائل أخرى. ولذا أهمل كثيراً من الألفاظ التي وردت في مصدره الرئيسيين: العين والجمهرة، ولاسيما أبواب ما فوق الثلاثي ومع هذا فقد اشتمل كتاب المقاييس على حوالي ثمانين لفظاً فاتت المعاجم المتداولة وانفرد ابن فارس بإيراده⁴.

¹ العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، 304/1.

² مقاييس اللغة، ابن فارس، ص200.

³ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص560.

⁴ التراث المعجمي العربي من القرن 2هـ/ القرن 12هـ، رمزي منير بعلبكي، المركز العربي للأبحاث والدراسات ودراسة السياسات، الطعنين، قطر، ط1، 2020، ص262.

وكان ابن فارس أسوة في اللغويين السابقين. إذا لمحا الفروق الدلالية بين الجذور المتقاربة، أي أدركوا أنّ لكل جذرٍ معنىٍ أو (معاني) يدلّ عليها دلالة لازمة محددة، فلا تلتبس دلالاته بدلالة جذور أخرى وإن أشبهته لفظاً. وهو ينقل عن الخليل قوله: "يقال جَذَا يجذو، مثل جثا يجثو إلا أنّ جذا أدل على اللزوم. وهذا الذي قاله الخليل فدلّل لنا في بعض ما ذكرناه من مقاييس الكلام، والخليل عندنا في هذا المعنى إمام"¹. والذي سعى ابن فارس إلى تبيانه إنّما هو اطراد ظاهرة الأصول في معظم جذور العربية، ولم يكتف بإشارات عابرة إلى ذلك.

أمّا الأساس النظري الآخر الذي يقوم عليه تصنيف كتاب المقاييس فهو النحت في الألفاظ ذات الجذور الرباعية والخماسية. ويعزو ابن فارس أصل مفهوم النحت إلى الخليل فيقول: (ومعنى النحت: أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعاً بحظّ. والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم: حَيْعَلَ الرَّجُلُ: إذا قال: حيّ عليّ. ومن الشيء الذي كأنّه مُتَّفَقٌ عليه قولهم: عَبَشَمِي. وقوله: تَضَحُّكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبَشَمِيَّةٌ.

فعلى هذا الأصل بنينا ما ذكرناه من مقاييس الرباعي)². غير أنّ ابن فارس يذكر النحت في كتاب (الصاحبي) ويشير إلى مذهبه فيه بقوله: (وهذا مذهبنا في أنّ الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت، مثل قول العرب للرجل الشديد: ضبطر" وفي "الصّلد" إنّه من "الصّلد" و"الصددم". وقد ذكرنا ذلك بوجهه في كتاب مقاييس اللغة)³.

إنّ أقدم إشارة إلى النحت اصطلاحاً لغوياً جاءتنا من إمام العربية الخليل بن أحمد، فقد ذكره في سياق كلامه على امتناع ائتلاف صوتين حلقين في الكلمة، إلا أنّ يشترك فعل من جمع بين كلمتين، مثل (حيّ عليّ) كما في قول الشاعر:

أَلَا رَبِّ طَيْفٍ بَاتَ مِنْكَ مُعَانِقِي ❀ إِلَى أَنْ دَعَا دَاعِي الْفَلَاحِ مُجِيعَالاً

¹ مقاييس اللغة، ابن فارس، تح: أنس محمد الشامي، ص160.

² المرجع السابق، ص122.

³ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، ص210.

قال: فهذه كلمة جمعت من (حيّ) ومن (على)، وتقول منه (حيعلحيلة..)، أخذوا من كلمتين متعاقبتين كلمة، واشتقوا فعلاً.. فهذا من النحت)¹.

قال الخليل: (الهاء والحاء لا تأتلفان في كلمة واحدة أصلية الحروف، لقرب مخرجيهما في الحلق، ولكنهما يجتمعان في كلمتين، لكل واحد منهما معنى على حدة، كقول لبيد:²

يَتَمَارَى فِي الذِي قُلْتُ لَهُ وَلَقَدْ سَمِعَ قَوْلِي حَيْهَلٍ³.

وقد ظلّت أمثلة النحت قليلة قبل وضع ابن فارس لمقاييسه، لا تكاد تتجاوز الستين كلمة نحت معظمها لاختصار أسماء الأعلام، ولا سيما القبائل، عند النسبة إليها كما في (عبدري) المنحوتة من (عبد الدار)، أو لحكاية أسماء العبارات الإسلامية المألوفة من مثل (بسمل) قال (بسم الله). ولكن ابن فارس جاء فوسّع ما كان قبله ضيقاً⁴.

لقد أقرّ ابن فارس بفضل الخليل في عملية إستنباط الأصول والمقاييس، وكذلك أقرّ بأنّ الخليل هو الذي مهّد الطريق إلى اكتشاف نظرية النحت. ومن المعلوم أنّ المقاييس كتاب لغوي في ثوب معجمي، وقد تجاوز فيه ابن فارس مجرد جمع المواد اللغوية وترتيبها إلى تحليلها واستنباط أصولها ومقاييسها. وهو يعترف بإمامة الخليل في ذلك كله. وكثيراً ما يذكر ابن فارس أقوال الخليل تأييداً لما يستنبطه من أصول ومقاييس، كقوله في مادة (أخر): (وهذا القياس أخذناه عن الخليل)⁵، وفي مادة (عق): (قال الخليل: أصل العقّ الشقّ. قال: وإليه يرجع العقوق قال: وكذلك الشّعر ينشق عنه

¹ منهج ابن فارس في تأصيل ما زاد على ثلاثة أحرف -دراسة نقدية في معجم مقاييس اللغة- سامر زهير بحرة، مجلة الدراسات في اللغة العربية وآدابها، فصيلة محكمة، العدد 24، 1392هـ/2013م، ص51.

² العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: عبد الحميد الهنداوي، ج1، ص280

³ ديوان لبيد بن ربيعة العامري، لبيد بن ربيعة بن مالك أبو عقيل العامري، تحقيق: حمدو طماس، دار المعرفة، ط1، 1425هـ/2004م، 92/1.

⁴ منهج ابن فارس في تأصيل ما زاد على ثلاثة أحرف، سامر زهير بحرة، ص51.

⁵ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص30.

الجلد. وهذا الذي أصّله الخليل -رحمه الله- صحيح¹، وفي مادة (عبر): (قال الخليل: عبرة الدمع جرية. قال: والدمع أيضا نفسه عبرة. قال امرؤ القيس:

وَإِنَّ شِفَائِي عِبْرَةٌ إِنْسَفَحَتْهَا ❁ فَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ².

وهذا من القياس، لأنّ الدمع يعبر، أي: ينفذ ويجري. والذي قاله الخليل صحيح يدل على صحة القياس الذي ذكرناه³. ومثل هذه الأمثلة تجد كثيراً منها في معجم مقاييس اللغة.

والخليل عند ابن فارس ثقة فيما يرويه عنه حتى لو خالفت الرواية موقف ابن فارس نفسه، أو كانت الرواية مثيرة للشك؛ ففي مادة (حَنَب) وهي أصل واحد يدل على لين ورخاوة. يقول ابن فارس: (وحكى بعضهم عن الخليل أنّه قال: هو حَنَابٌ. وهذا إن صحّ عن الخليل فالخليل ثقة، وإلّا فهو على ما ذكرناه من غير همز)⁴. وعوّل ابن فارس في شرح الألفاظ وتفسيرها كثيراً على الخليل من بين اللغويين غالباً، ولعل هذا التقديم مشروط -لدى ابن فارس- بما يؤيد ما استنبطه من الأصول والمقاييس. فها هو ذا يورد تفسيراً لغوياً دقيقاً للخليل بالتعليق على لهجة عربية⁵. ففي مادة (بقي): (وهو أصل الدوام. قال الخليل: يقال بقي الشيء يبقى بقاءً، وهو ضد الفناء. قال: ولغة طيء بقي يَبْقَى، وكذلك لغتهم في كل مكسور قبلها، نحو بَقَى ورَضَا. وإِنَّمَا فعلوا ذلك، لأنهم يكرهون اجتماع الكسرة والياء، فيفتحون ما قبل الياء فتقلب الياء ألفاً، ويقولون في جارية: جارة. وفي بانية: باناة، وفي ناصية: ناصاة)⁶. وغيره.

¹ المرجع نفسه، ص 557.

² شرح القصائد العشر، أبو زكريا التبريزي، إدارة الطباعة المنيرية، 1352هـ، ص 9.

³ شرح القصائد العشر، أبو زكريا التبريزي، ص 332.

⁴ المرجع السابق، ص 271.

⁵ المواقف النقدية لأحمد بن فارس في معجم مقاييس اللغة، عبد الكاظم محسن الياسري وحيدر جبار عيدان، مجلة أهل البيت - عليهم السلام - العدد 6، ص 361.

⁶ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص 103.

وعوّل كذلك على شرح الخليل وتفسيره في إقراره بالتفسير الاشتقاقي لمادة (بحر)، (إذ يذهب الخليل إلى أنّ البحر سمي بحراً لاستبحاره وهو انبساطه وسعته، واستبحر فلان في العلم. وتبحر الراعي في رعي كثير)¹. وكذلك في اقتباسه ما ذكره الخليل مصوّباً به ما أخطأ فيه الناس من رواية لفظه. ففي مادة (يمّ) (وهي كلمة تدل على قصد الشيء وتعمده. قال الخليل: يقال تيمّمت فلاناً بسهمي ورمحي، إذا قصدته دون من سواه. وأنشد: [البسيط]

يَمَّمْتُهُ الرُّمَحَ شَزْرًا ثُمَّ قُلْتُ لَهُ ❁ هَدَيْ بَسَالَةً لَا لَعِبُ الرِّحَالِيقِ

قال الخليل: ومن قال في هذا البيت أمّته فقد أخطأ، لأنّه قال شزراً². تأسيساً على ذلك نرى ابن فارس ينقل عن الخليل معاني المادة وشروحها والتعليق عليها، غير أنّه في كثير منها يكثر الاقتباس والنقل عن الخليل من دون تعليل أو تعليق أو تعقيب³.

وكثيراً ما يأتي ابن فارس بكلام الخليل مستشهداً به على أصل من الأصول أو مقياس من المقاييس كقوله: (قال الخليل: وكلّ ما استحق عقوبة فتركته فقد عفوت عنه، يقال: عفا يعفو عفواً، وهذا الذي قاله الخليل صحيح)⁴.

إلا أنّ ابن فارس لم يأخذ بعين الاعتبار مكانة اللغوي الجليل الخليل بن أحمد الفراهيدي إذا ما ورد أمر يتعارض ووجهة نظره، فإذا لاحظ أنّ الكلمة تخرج عن مقاييس الجودة أو تنافي الفصاحة اعتبرها غير صحيحة⁵.

¹ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص75.

² المرجع نفسه، ص 970.

³ المواقف النقدية لأحمد بن فارس في معجم مقاييس اللغة، عبد الكاظم محسن الياسري، وحيدر جبار عيدان، ص362.

⁴ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص576.

⁵ ابن فارس وحركة النقد اللغوي، ادريس حمروش، مجلة النص، العدد 11، 2012، ص61-62.

الخلاصة:

من أبين العلوم وأكثرها تداولاً بين علماء العربية علم الصرف الذي يدرس أحوال الأبنية العربية التي ليست إعراباً ولا بناءً فهو يأتي في منتصف العلوم والأخذ به واجب على كل طلاب العلم وخاصة اللغويين منهم إذ أنه يُعدّ مقدمة وأساس الأخذ بالقياس والإرتياض له؛ إذ أنه يُجلي الآيات ويصون لسان العربية عن التحريف. إنَّ لعلم الصرف شرفاً ووزناً لا يعرفه إلا من ارتاض دروب اللغة وخاض سراديب الأدب ولا ضير أنه ذو لطفٍ ودقّة، حتى كان من الأهمية بمكان أن كل من يصيبه يُصيبُ وبلاءً فلا يكاد يخرج منه إلا وقد لحن أو سوّلت له نفسه، فبهذا كان لهذا العلم الجليل من الأهمية؛ أهميةً بالغة ومن الفضل فضلاً بئناً على أبناء هذه اللغة الرفيعة. ولعل تناول بعض جوانب هذا العلم، يُعدّ بحثاً ذا أهمية في العربية وعليه فقد إرتأينا دراسة بعض جوانب هذا الباب من البحث مُقسّمين إياه إلى مباحث منها: الاشتقاق والأصول والنحت متغاضين على بعض الفصول الأخرى التي تعتبر من باب التصريف، غير مُجملين بحكم الكتاب الذي نحن بصدده والدراسة التي نركز عليها والله المستعان.

يُعدّ الاشتقاق ذا صلة وثيقة بالتصريف فهو أخذ لفظ من آخر دون تغيير في المعنى أو المبنى - الحروف الأصول - وهو كثير في اللغة العربية يُنمي جدولها ويُغنيها عن غيرها من اللغات. وقد اختلف اللغويون العرب منذ القدم في أصل الاشتقاق فجاء الكوفيون بحجج وبراهين تثبت أن أصل الاشتقاق هو الفعل وجاء البصريون بحجج وبراهين تُقنّدُ موقف الكوفيين وتصيبه في مقتل، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحدّ فإنّ من نقل لنا هذه الأخبار استطاع أن يتوسط الفريقين وأن يقف موقف الحياد مثبتاً ونافياً في نفس الوقت بعض المواقف وهو ما جاء به ابن الأنباري الذي ذكر الموقفين وعلّق عليهما وفصل بين الفريقين.

لقد جاءت جهود اللغويين العرب متضافرة ومتتالية يُكمّلُ بعضها الآخر في تناول فكرة الاشتقاق إبتداءً من الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى ابن فارس الذي بنى فكرة معجمه مقاييس اللغة

على الاشتقاق، وقبل أن نشير إلى هذا يجدر بنا أن نذكر موقف بعض العلماء في كون كلام العربية مشتق أو غير مشتق. حيث قال طائفة منهم أن الكلام مشتق وبعضه غير مشتق. وقال غيرهم أن الكلام كله مشتق، وذهب قوم من أهل العلم إلى أنّ الكلام كله أصل. متمثلين لذلك إمّا في مؤلفات كاملة أو في جوانب بحثية من مؤلفاتهم أو في عرض كلامهم في اللغات. لقد قسّم السابقون الاشتقاق إلى صغير وكبير وأكبر.

ذهب ثلّة من العلماء إلى أنّ ابن فارس في معجمه المقاييس كان يقصد الاشتقاق الكبير ذلك أنّه قام بتقليب أصول المادة اللغوية أو المداخل اللغوية إلى ما تحتمله من ألفاظ صحيحة فلم يورد في كتابه إلا ما صحّ من اللغة وقيس عليه فإذا انتهى إلى تلك الأصول، شرح وقدم المادة اللغوية مُقسماً إيّاها إلى أصل واحد أو اثنان أو ثلاثة إلى خمسة أصول وهلما جرا.

ثمّ الأصول وهي الحروف التي تلزم الكلمة في كل أحوال تصرفها. وإنّ فكرة الأصل لها أهميتها في الدراسات الصرفية، ذلك أنّها المعيار الذي تردّ إليه الكلمة وتقاس به، وقد حدّد علماء الصرف حدود الكلمة العربية في ثلاثة حروف تتمثل في قولك (فع ل) فكل كلمة في العربية فيها فاء الفعل وعينه ولامه لا يضرّك إذا زيدت بحرف أو حرفين. إنّ محاولة التمييز بين الكلمات الأصول يعتبر مضان العربية ذلك أنّ الكلمة العربية تحتاج إلى قياس ووزن يُعمل به لوصف معناها وقد قسّم علماء العربية المباني التي تلزم العربية إلى ثنائي وثلاثي ورباعي، فأما الثنائي فيمكن تقسيمه إلى الثلاثي المضعّف والرباعي المضاعف وهو ما سار عليه أصحاب المعاجم في تقسيم أبواب معاجمهم على أنّ الصرفيين يختلفون في وزن كلٍّ من هذه الأسماء والأفعال، وأما الثلاثي فقد أجمع أهل اللغة أنّ الأفعال التي لا زيادة فيها على أصليين: أصل ثلاثي وأصل رباعي، وعلى ملاحظة الثلاثي بنى اللغويون أبحاثهم في المعاجم والقواميس. وكل ما زاد على الثلاثي عدّه ابن فارس من النحت.

لقد جاء الحديث عن الأصول في معجم مقاييس اللغة حديثاً ذا شجون حيث اختلف وصف ابن فارس لهذه الأصول من جذر إلى آخر، إنّ فكرة الأصول هي عماد القياس وما له من فرط

التعليل والوصف والاستقراء. وهو يرى الأصل في القول على موضوع اللغة وأوليئها ومنشأها على رسوم العرب ومحاطباتها وما لها من الافتنان تحقيقاً ومجازاً، ثم جاء الحديث عن النحت في مقاييس اللغة مفصلاً كما لم يُذكر قبله في المعاجم العربية والنحت هو أن تنزع إلى كلمتين أو جملة فتعتمد إلى مجموع حروف كلماتها كلمة فذّة تدل على ما كانت تدل عليه الجملة نفسها.

تضاربت الآراء حول النحت بين من يعدّه من الاشتقاق وبين من يصفه على أنه باب من اللغة فريد وبين من يتوسط الفريقين باعتباره من قبيل الإشتقاق وليس اشتقاقاً بينما يعده آخر أنه من الإشتقاق الأكبر. وتناوله علماء العربية منذ عهد الخليل بن أحمد بالدراسة والتحليل مُقِلِّين ومُكثِرِينَ في ذكر الشواهد والأمثلة وما عهد عن العرب القدماء من هذه الصيغ وما استحدثه أصحاب العربية من اختصارات ونحتٍ لبعض العبارات فجاءت آراء هؤلاء العلماء مقتضبة سهلة المنال.

ويعدّ معجم مقاييس اللغة من أكثر المعاجم التي اهتمت بالنحت حيث جعل له صاحبه في كل كتاب باباً في آخر الفصل يذكر الكلمات المنحوتة منه فهو يرى أنّ كلاً من الرباعي والخماسي منحوت.

وفي آخر الفصل ذكرنا شيئاً من منهج ابن فارس في إستنباط مقاييس اللغة ومدى إستفادته من منهج الخليل بن أحمد الفراهيدي، وذلك أن عدّه على رأس قائمة العلماء الذين أخذ عنهم اللغة، فجاءت آراؤه مثبتةً لمواقف الخليل وناقدةً له تارة أخرى في شيء من السهولة والوضوح ودون تجريح أو إستنقاص لمكانة الخليل العلمية.

الفصل الثاني:

الدلالة في معجم مقاييس اللغة

تمهيد.

المبحث الأول: الحدود المعجمية لعلم الدلالة.

المبحث الثاني: الجوانب الدلالية في معجم مقاييس اللغة.

المبحث الثالث: الأسلوب التعليلي عند ابن فارس في معجم مقاييس اللغة.

تمهيد:

تُعَدُّ اللغة مظهرًا من مظاهر الحضارة في كلِّ أمة فهي الوعاء الذي يشمل ويبلور الفكر الإنساني لكل طائفة من الناس مُعبّرًا عن مدى تطور وتغير المبادئ والمفاهيم البشرية متجاوزًا السقطات والنكبات التاريخية التي تحوط مجتمعاً من المجتمعات وعليه فإنّ الذي شرف اللغة العربية بالقرآن جعلها خالدة عبر الأزمان. وعدّها مثلاً يُتدى به في صون اللسان والترفع عن رديء البيان، وعليه فإنّ اللغة العربية تتحدّث بحال لسانها عن قرون مضت وتراث زاخر يُكتب بماء الذهب؛ يمثّل لنا هذه العلوم والأخبار التي مازالت تعدّ خطوة مبدئية وأساسية كعلوم حديثة بلغت الدرورة وارتقت بهذه اللغة فجعلتها في مصافّ اللغات العالمية، مُعبّرةً عن العلوم البينية ولا ضير أنّها تمثّل أيضاً العلوم التجريدية، وإن كان الحديث عن هذا يطول بنا إلى حدّ الانحراف من موضوع بحثنا الذي هو توصيف الدراسة الدلالية وإسقاطها على أحد معاجم القرن الرابع الهجري ألا وهو معجم مقاييس اللغة لابن فارس اللغوي

من الجليّ لدراس اللغة من أوّل وهلة أن يشدّ إنتباهه أهميّة علم الدلالة بالنسبة للدراسات الإنسانية، فمن المؤكّد بل ومن الواضح أنّ علماء العربية قد تناولوا هذا العلم، ذلك أنّه ذو جذور وعلاقات وطيدة بشتّى العلوم اللغوية على وجه الخصوص، إلّا أنّ هذه الدراسات جاءت متناثرة هنا وهناك في خضمّ الأبحاث الصوتية والصرفية والنحوية، التي قاموا بها لخدمة اللغة العربية، ولكنهم كانوا على وعي تامّ أنّ الدلالة هي الهدف الأسمى للدراسات اللغوية الناشئة في هذه البيئة.

ومن هنا نرى أنّ علم الدلالة هو علم يدرس المعنى حيث هو ظاهرة لغوية قابلة للتغيير والتجديد، "فهو يهتمّ بتجميع المعاني التي تتوارى خلف كلّ إشارة أو لفظة منطوقة أو مكتوبة تفيد المتلقي من حيث تحصيل عملية الفهم. وبالتالي تحقيق عملية التواصل الكاملة، فهو يُنقّب عن النتيجة الحتمية التي يرمي إليها المرسل، والغاية التي يبغى المتلقي إدراكها ألا وهي المعاني والدلالات المقصودة

وغير المقصودة"¹. وعليه فإننا سنركز في بحثنا هذا على موضوع الدلالة في معجم مقاييس اللغة وبالله المستعان.

المبحث الأول: الحدود المعجمية لعلم الدلالة.

إن موضوع أولية اللغة يدفعنا إلى الحديث عن تلك العلاقة الرئيسية بين اللفظ والمعنى، والتي تناولها علماء العربية منذ نشأة الدراسات اللغوية والمعجمية بالتحديد؛ ذلك أنّها توفد إلى أحد العلوم المستحدثة في عصرنا، وإن كان ذا جذور وأصول واضحة في التراث اللغوي العربي على وجه التحديد ألا وهو علم الدلالة، فهذه العلاقة السببية بين الدال والمدلول في كلّ مرّة تثيرنا إلى بحث فصول ومبادئ هذا العلم.

1. تعريف علم الدلالة:

إنّ لغة الإنسان ارتباطاً وثيقاً بتفكيره وطريقة صوغه للأشياء الذهنية التي يمتاز بها، فهي تعبّر عنه وعن خلجاته النفسية والفيزيولوجية وتصوغ في قالب مميّز تفكيره الباطني، فلولاً هذه الوسيلة الإلهية لما استطاع صون العلوم والمعارف ولما استطاع حتى التواصل مع غيره من الفئات المجتمعية، وعليه يعرف (رولان بارث) اللغة بقوله: "التي تبدو لأوّل وهلة واقعاً غير قابل للتصنيف، يستحيل استنباط وحدته؛ لأنّه ينتمي في الوقت ذاته للفيزيائيّ والعضويّ الوظيفيّ (الفيزيولوجيّ) والنفسيّ والفرديّ والمجتمعيّ، إلّا أنّ هذه الفوضى تنتفي إذا تمّ استنباط موضوع مجتمعيّ محض من هذا الكلّ المتنافر الشاذ، و مجموع متناسق من الأعراف الضرورية للتواصل"². إنّ للغة سلطة فريدة تميّز الأفراد والمجتمعات، فاللغة ليست مجرد وسيلة للتواصل فقط، بل إنّ للغة دورها الفاعل في تصنيف وتحديد الموضوعات المجتمعية تبعاً لتلك الأعراف والمبادئ الضرورية.

¹ علم الدلالة الماهية والموضوع، حيزية كروش، مجلة دراسات ومقالات، العدد الثالث، 2021، ص153.

² مبادئ علم الدلالة، رولان بارث، ترجمة: محمد البكري، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سورية، ط2، 1987م، ص34.

وبناءً على هذا يُجمع اللسانيون على ألاّ معنى للأصوات في حالة إنفرادها وانفصال بعضها عن بعض، إلاّ إذا حملت فكرة ما، أو كان لها معنى. يقول (دو سوسير): "لنأخذ بفكرة أنّ الصوت هو شيء بسيط، فهل هو صانع اللغة؟ نعتقد أنّ الأمر ليس كذلك، فما هو بأكثر من أداة للفكر، ولا وجود له ذاته، وهنا يبرز تقابل جديد وخطير، إنّ الصوت و على كونه وحدة سمعية معقدة، يشكل بدوره مع الفكر وحدة فيزيولوجية و ذهنية معقدة"¹. ولعل هذا التلاحم بين الصوت والفكر هو ما حمل (دوسوسير) على تشبيه اللغة بورقة، يكون الفكر وجهها الأول، والصوت وجهها الثاني.

أ- لغة:

الدلالة: مصدر الدليل، بالفتح والكسر².

والدلالة ما يُتوصل به إلى معرفة الشيء، كدلالة الألفاظ على المعنى، ودلالة الإشارات والرموز، والكناية والعُقود في الحساب، وسواءً كان ذلك بقصد ممن يجعله دلالةً، أو لم يكن بقصد، كمن يرى حركة إنسان فيعلم أنّه حيّ، قال الله عزّ وجل: ﴿مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةٌ﴾ [سبأ: 14]، أصل الدلالة مصدر كالكتابة والإمارة، والدال: من حصل منه ذلك، والدليل في المبالغة كعالمٍ وعليم، وقادرٍ وقدير، ثم يسمى الدال والدليل دلالةً، كتسمية الشيء بمصدره³.

وجاء في مقاييس اللغة: "الدال واللام أصلان: أحدهما: إبانة الشيء بأمانة تتعلمها، والآخر: اضطراب في الشيء. فالأول قولهم: دلّلت فلاناً على الطريق. والدليل: الأمانة في الشيء. وهويين الدلالة والدلالة.

¹ السياق والدلالة، مسعود بودوخة، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة، الجزائر، ط1، 2012، ص13.

² كتاب العين مرتباً على حروف المعجم، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، د.ط، د.ت، 43/2.

³ المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تح: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، مكتبة نزار مصطفى الباز، 2009، ص317.

ومن الباب الأوّل قول الفراء عن العرب: أدلّ يُدَلّ، إذا ضرب بقرابة¹.

وذلكت فلاناً على الطريق دَلالة ودِلالة، والدليل في الشيء: الأمانة، وهذا شيء بين الدلالة².

وقد دلّه على الطريق، يَدُلُّه دَلالةً ودِلالةً ودلولة، والفتح أعلى، وأنشد أبو عبيد:

إِنِّي امرؤٌ بالطُّرُقِ دُو دَلالات.

والجمع: أدلّة وأدلّاء، والإسم الدلالة والدلالة، بالكسر والفتح والدلولة والدليلي. قال سيبويه:

والدليلي علمته بالدلالة ورسوخه فيها. وفي حديث علي-رضي الله عنه- في صفة الصحابة -رضي الله

عنهم-: (ويخرجون من عنده أدلّة) و هو جمع دليل، أي: بما علّموا، فيدلّون عليه الناس، يعني يخرجون

من عنده فقهاء، فجعلهم أنفسهم أدلّة مبالغة³.

ودلّه عليه دلالة، ويثلث، ودلولة فاندال: سدده إليه. والدليلي، كخليفة: الدلالة أو علم

الدليل، ورسوخه، وقال الجوهري: الدليلي: الدليل، سهو لأنه من المصادر⁴. تكاد تُجمع كتب اللغة في

تعريف لفظ دلّ لغةً ذلك أنّه عندهم الدلالة والدلالة هي الأمانة والشيء أو العلامة التي تبين لنا

وتفسّر لنا الطريق فهي بمثابة الإشارة التي يعرف بها قصد المتكلم أو المخبر على السواء.

ب- اصطلاحاً:

بداية وقبل الولوج في تعريف هذا العلم اصطلاحاً تجدر الإشارة إلى أنّ علم الدلالة هو ما

يقصد به في اللغة الأخرى (سيمنتيك) أو Semantics؛ اشتقت هذه الكلمة الاصطلاحية من أصل

يوناني مؤنث sémantiké مذكوره sémontikos أي: يعني، ويدل. ومصدره كلمة séma أي: إشارة،

¹ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص286.

² مجمل اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط2، 1406هـ/1986م، ص319.

³ لسان العرب، ابن منظور، تح: عبد الله علي الكبير و محمد أحمد حسب الله و هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة- مصر، د.ط، ص1414.

⁴ القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تح: أنس محمد الشامي و زكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة- مصر، 1429هـ/2008م، ص559.

وقد نقلت كتب اللغة هذا الاصطلاح إلى الإنجليزية وحظي بالإجماع مما جعله متداولاً بغير لبس و sementics. وقد استعملت الكلمة بمعناها الاصطلاحي، باعتباره فرعاً من فروع علم اللغة¹.

ويحصل لنا من جمع الكلمتين (علم، دلالة) مركب دال على العلم الذي ينطلق من مجموع جزئيات، ليضبطها في شكل قوانين ونظم، تتحكم في مسيرة الباحث عن الدلالة التي يبحث عنها لغوية أو غير لغوية، ولكن بما أنّ الأمر يتعلق بالدراسة اللغوية، باعتبار أنّ ما يحيل عليه المعنى، أو ما من شأنه الإرشاد إليه في إطار المجموعة البشرية هو اللغة الطبيعية دون سواها، وبحكم أنّه علم فرعي عن علم اللغة، فإنّ علم الدلالة -بناءً على ما تقدم- العلم الذي يهتم بدراسة معاني الكلمات².

يهتمّ علم الدلالة بدراسة الرموز اللغوية وغير اللغوية، حيث يقوم بتحليل كل الشفرات التي تُقدم إليه بغية التنقيب عن المعاني المقصودة وغير المقصودة جاء على لسان الجرجاني (471هـ): "إنّ علم الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأوّل هو الدال، والثاني هو المدلول. وكيفية دلالة اللفظ على المعنى باصطلاح علماء الأصول محصورة في عبارة النص، وإشارة النص ووجه ضبطه أنّ الحكم المستفاد من النظم إمّا أن يكون ثابتاً بنفس النظم أولاً³. إلى أن يقول: "وإن كان الحكم مفهوماً من اللفظ لغة فهو الدلالة"⁴، استعمل عبد القاهر الجرجاني مصطلحات لسانية معاصرة، تتعلق بالدال والمدلول والعلاقة القائمة بينهما ودورها في تحديد المفاهيم في أيّ لغة من اللغات. ويعرفه بعضهم بأنّه (دراسة المعنى) أو العلم الذي يدرس المعنى أو ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توفرها في الرمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى⁵.

¹ علم الدلالة العربي -النظرية و التطبيق- فايز الداية، دار الفكر، دمشق، سورية، ط2، 1417هـ/1985م، ص6.

² الدليل النظري في علم الدلالة، نواري سعودي أبو زيد، بيت الحكمة للنشر و التوزيع، سطيف، الجزائر، ط1، 2014، ص43

³ التعريفات، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة- مصر، د.ط، د.س، ص91.

⁴ المرجع نفسه، ص91.

⁵ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط6، 1427هـ/2006م، ص11.

وهذا العلم من مجموعة الدراسات اللغوية البحتة، وهو يدرس مآخذ المعنى، ومناهج استخراجها من اللفظ، كما يدرس أنواع الدلالة وتطورها، والعلاقة بين الألفاظ ومعانيها، ووظائف الصيغ؛ وإذا كان علم الدلالة فرعاً من فروع علم اللغة فإنه يعتبر غاية الدراسات الصوتية وال fonولوجية والنحوية والقاموسية، إنه قمة هذه الدراسات¹.

وللتمييز بين الدلالة والمعنى يستطيع المتأمل الحصيف أن يحدّد المعنى في مقصود ثابت، ساكن، في حين تكتسب الدلالة التوالد والحركة، والنماء في محور المعاني وبذلك يكون المعنى (sens) محطة ثابتة في محور الدلالة² (Sinignification). إنّ موضوع علم الدلالة هو دراسة المعنى وملايساته وما يمكن أن يرتبط بالرموز اللغوية لتأدية المعاني الكافية للتواصل الناجح، وهذه الرموز ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى الإنسان وقد قيل: "الكلمات رموز لأنّها تمثل شيئاً غير نفسها، وعُرّفت اللغة بأنّها نظام من الرموز الصوتية العرفية"³. ومن المؤكّد أنّ نموّ علم الدلالة الحديث وتشعّب مقارباته المنهجية جعله قطب الدوران في كلّ بحث لغوي ممّا لا ينفصل عن نظرية الإدراك الفلسفي وفلسفة المعنى، ولذلك بات علم الدلالة أوسع مجالاً من أي علم آخر يدرس المفردات أو المعجم أو المصطلح⁴.

ويُعرّف علم الدلالة بأنّه: "العلم الذي يهتم بدراسة المعنى والكلمات، وهو جزء من علم اللسانيات، باعتبار أنّ المعنى جزء من اللغة، ويندرج داخل علم اللغة أو مستوى من مستوياته كعلم الأصوات وعلم النحو، فعلم الدلالة في طرف وعلم الأصوات في طرف آخر، أمّا علم النحو فيقع في مكان بينهما. وعلم الدلالة هو مجموعة من الدراسات التي تهدف إلى استخدام اللغة بالنظر إلى المشتركين في الحادثة، ومعرفتهم وممارستهم الأشياء"⁵.

www.alukah.net

¹ الدلالة وعلم الدلالة - المفهوم و المجال و الأنواع - السيد العربي يوسف، ص2:

² محاضرات في علم الدلالة، خليفة بوجادي، بيت الحكمة، سطيف، الجزائر، ط2، 2012، ص19-20.

³ المرجع نفسه، ص20.

⁴ من تراث العرب في المعجم والدلالة، عبد القادر سلامي، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 1434هـ/2014م، ص76.

⁵ من تراث العرب في المعجم والدلالة، عبد القادر سلامي، ص12.

2. مباحث علم الدلالة:

إنّ الهدف الذي ينشده علم الدلالة هو الوقوف على القوانين التي تنتظم تغيّر المعاني وتطوّرها، والقواعد التي تسيّر وفقها اللغة بقصد ضبط المعاني المختلفة بأدوات محدّدة، وفي هذا سعي حثيث على التنويع في التراكيب اللغوية لأداء وظائف دلالية معيّنة، وهذا التنويع هو الذي يثري اللغة إثراءً يحفظ أصول هذه اللغة، ولا يكون حاجزاً أمام تطوّرها وتجديدها ويمكن في خضمّ البحث عن هذه النواميس (خلق) نواميس لغوية جديدة؛ لكي تشرف على النظام الكلامي بين أهل اللغة؛ لأنّ عالم اللسان يكون همّه الوعي باللغة عبر إدراك نواميس السلوك الكلامي¹.

أمّا اللغة فهي مجموعة من العلامات تترابط فيما بينها ترابطاً عضوياً، ومعنى الترابط في هذا السياق أن العلامات تحكمها علاقات من التوافق والتطابق، ومن الاختلاف أو التضادّ، ومن التناظر أو التباين، مما ينشئ بينها شبكة من القرائن تتجاذب أطرافها أو تتدافع فتتحول الروابط إلى نظام من العلاقات²، ورغم إهتمام علم الدلالة بدراسة الرموز وأنظمتها حتى ما كان منها خارج نطاق اللغة فإنّه يركز على اللغة من بين أنظمة الرموز باعتبارها ذات أهمية خاصة بالنسبة للإنسان³.

إنّ علم الدلالة يُعنى ببيان "ما يدل عليه اللفظ وما بينه وبين المدلول من ارتباط في السياق معتمداً على مقام الكلام وسياقه مع الأخذ في الاعتبار الملامح الثقافية والاجتماعية للبيئة اللغوية المعنية"⁴ وهذا يرجع العلاقة بين الدال والمدلول للسياق الذي يضع اللفظة المفردة في دلالة معينة تخزن الظلال النفسية المراعية لأداء الكلام وفق المجموع الكلي الذي ترد فيه.

¹ علم الدلالة (أصوله ومباحثه في التراث العربي)، عبد الجليل منقور، منشورات إتحاد كتاب العرب، د.ط، 2001، ص21.

² اللسانيات وأسسها المعرفية، عبد السلام المسدي، الدار التونسية للنشر، د.ط، 1986م، ص30

³ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص12.

⁴ النظرية الدلالية، عبد الله نايف عنبر، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 33، 2006، ص12.

ويبدو واضحاً أنّ علم الدلالة يتجاوز بحث المعجمية وما يتعلق بها، وملاكه النفسي والاجتماعي، وهو يدرس معاني المفردات والجمل والملفوظات على حدّ سواء ويتناول مسائل الإخبار والإنشاء والإنجاز¹. وعليه فإنّ درس الدلالي يمكن إنجازَه وتحديد بعض المفاهيم التي تنطوي تحت لواءه؛ منها:

1.2. اللغة:

منذ العصور القديمة كانت الرموز التي إستعملها البشر لتعينهم على التفكير وتسجيل منجزاتهم مصدراً مستمراً للأعاجيب والأوهام. فقد أثرت خصائص الكلمات بوصفها أدوات ضبط للأشياء في الجنس البشري كلّهُ حتى أنّه أخذ يعزو إليها في كلّ عصر قوى خفيّة. يقول "والت وتمان Walt Whitman": «كلّ الكلمات روحية»²، وليس ثمة ما هو أشدّ روحيةً من الكلمات. من أين جاءت؟ وكم من آلاف السنين وعشرات الآلاف من السنين إستغرق إنتقاله إلينا؟ وما لم ندرك تماماً ما للخرافة من أثر عميق فيما يتعلق بالكلمات فلن نفهم سبب رسوخ عدد من العادات اللغوية الواسعة الانتشار، التي مازالت تعود على أكثر أنماط التفكير تأنيباً بالفساد والبطلان³. هكذا هي اللغة بجميع نواميسها تصف لنا العقول دون سوابق وإن كانت الشعوب والأمم هي التي تصنعها بحق.

تشكّل اللغة مجموعة الخبرات اللغوية للمجتمع والتي تراكمت عبر مراحل التاريخ، وهي لهذا نظام كامل لا يمكن أن يوجد لدى فرد واحد. وقد عبّر أفلاطون عن ذلك بقوله: "إنّ الإنسان لن يجرؤ على أن يعبرّ باللغة على كلّ ما يدور بخلده من أفكار وأشياء"⁴. وجاء على لسان ابن جنّي في "باب القول على اللغة وما هي" قوله⁵: "أمّا حدّها: فإنّها أصوات يعبرّ بها كل قوم عن أغراضهم هذا حدّها. وأمّا تصريفها ومعرفة حروفها فإنّها (فُعَلَةٌ) من لَعَوْتُ، أي: تكلمت، وأصلها (لُعَوَةٌ) ككُرَّة

¹ اللغة والدلالة آراء ونظريات، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سورية، 1981م، ص56.

² معنى المعنى (دراسة لأثر اللغة في الفكر ولعلم الرمزية)، أوغدن وريتشاردز، ترجمة: كيان أحمد حازم يحيى، دار الكتاب الجديد المتحدة، ص87.

³ المرجع السابق، ص88.

⁴ علم الدلالة (أصوله ومباحثه في التراث العربي)، عبد الجليل منقور، ص59.

⁵ الخصائص، ابن جنّي، 76/1

وقلّة، وثبّة، وكلها لاماتها واوات، لقولهم: كروت بالكرة، وقلوت بالقلّة، ولأنّ (ثبّة) من مقلوب: ثابّ يُثُوبُ¹. لعلّ تعريف ابن جيّ هذا يُعدّ شاملاً متكاملًا في وصفه فاللغة هي مجموع الأصوات التي يستعملها الأفراد والجماعات للتواصل بينهم وللتعبير عن أغراضهم وما إلى ذلك من أفكارهم ومشاعرهم، ثم يذكر لنا تصريف كلمة (اللغة) من (فُعلة) من لغوت أي: تكلمت.

وقال أيضاً وكان هو وشيخه أبو علي الفارسي مُعْتَرِليين. "باب القول على أصل اللغة، إلهام هي أم إصطلاح": "هذا موضع محجّج إلى فضل تأمل، غير أنّ أكثر أهل النظر على أنّ أصل اللغة إمّا هو تواضع وإصطلاح، لا وحي وتوقيف، إلا أنّ أبا علي -رحمه الله- قال لي يوماً: هي من عند الله، واحتجّ بقوله سبحانه: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة:31]، وهذا لا يتناول موضع الخلاف، وذلك أنّه قد يجوز أن يكون تأويله: أقدر آدم على أن وّضَع عليها، وهذا المعنى من عند الله سبحانه -لا محالة- فإذا كان ذلك محتملاً غير مستنكر سقط الاستدلال به²، فاللغة أصوات يُعبر بها كلّ قوم عن مقاصدهم، وهي بهذا محلّ خلاف بين العلماء؛ بين من يصفها بأنّها توقيف ووحى من الله وبين من يصفها بأنّها إصطلاح وتواضع عمل به القوم إلى أن خلصوا إلى اللغة، بينما يجعلها أبو علي الفارسي أستاذ ابن جيّ توقيفاً من الله مستدلاً على ذلك بأنّه أقدر آدم على أن وضع أسماءها وهذا المعنى من عند الله سبحانه وتعالى.

على أنّ هذا الموقف الذي أثبتته ابن جيّ لأستاذه لم يكن شاذاً أو بعبارة أخرى لم يجد عن الصواب رمية سهم ذلك أنّه موقفٌ تشاركه معه طائفة من علماء العربية منهم أحمد بن فارس اللغوي الذي يقول: "اعلم أنّ لغة العرب توقيف، دليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة:31]. فكان ابن عباس يقول: علّمهُ الأسماء كلّها، وهي هذه الأسماء التي يتعارفها الناس، من دابة وأرض وسهل وجبل، وجمل وحمار وأشباه ذلك من الأمم

¹ الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جيّ، 76/1.

² الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جيّ، تحقيق: الشربيني شريفة، 88/1.

وغيرها"¹. وروى خصيف عن مجاهد قال: علّمه اسم كل شيء. وقال غيرهما: إنّما علّمه أسماء الملائكة، وقال آخرون: علّمه أسماء ذرّيته أجمعين. قال ابن فارس: والذي نذهب إليه في ذلك ما ذكرناه عن ابن عباس². ثم قال: أفنقولون في قولنا سيف وحسام وعضب إلى غير ذلك من أوصافه أنّه توقيف حتى لا يكون شيء منه مصطلحاً عليه؟ قيل له: كذلك نقول: "والدليل على صحّة ما نذهب إليه إجماع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون عليه، ثم احتجاجهم بأشعارهم، ولو كانت اللغة مواضعاً وإصطلاحاً لم يكن أولئك في الاحتجاج بهم بأولى منا في الاحتجاج لو إصطلحننا على لغة اليوم ولا فرق"³. على أنّ موقف هؤلاء الثلاثة من العلماء لم يكن توقيفاً على الجماعة ذلك أنّ الأصوات تعالت من كل حذب وصبوب من أجل إثباته ونفيه.

وفي موضع آخر وفي السياق نفسه، يعرض ابن جيّ رأي القائلين بالتوقيف ويشرحه، ثم يعود للقائلين بأن أصل اللغة لا بدّ فيه من المواضع، ثم ينقل رأي من يقول: "إنّ أصل اللغات كلها إنّما هو من الأصوات المسموعات كدوي الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء... ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد. وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل"⁴. وابن جيّ لا يقطع في ذهابه إلى رأي من هذه الآراء. ويقول: "اعلم أنني على تقادم الوقت دائم التنقيح والبحث عن هذا الموضوع فأجد الدواعي والخوارج قوية التجاذب لي، مختلفة الجهات التعلّول على فكري"⁵. حتى وإن دعت الحاجة إلى وصف اللغة بأصواتها فإنّ دلالتها وموقعها من كل سياق يبقى على جانب من الوصف فقط.

إنّ إمكانية ضمّ جميع الصيغ إلى باب واحد أو عدم إمكانية ذلك فهذه نظريّة تدين بفكرة الأصل والفرع. والفكرة التي تضمن أنّ هناك أصلاً واحداً فقط تفرعت عنه بقية الصيغ مع شيء من

¹ الصاحبي في فقه اللغة العربية و مسائلها و سنن العرب في كلامها، أبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عمر فاروق الباع، مكتبة المعارف، بيروت-لبنان، ط 1، 1414هـ/1993م، ص36.

² المرجع نفسه، ص36.

³ المرجع نفسه، ص37.

⁴ الخصائص، ابن جيّ، 94/1.

⁵ المرجع نفسه، ص.ن.

التعديل والتغيير في صورها وهذه الفكرة لا تعترف بها الدراسات الوصفية الحديثة في البحوث اللغوية. والرأي عندنا أنّ كلّ صيغة في كل من المجموعتين كلمة مستقلة من الناحية الصرفية والنحوية إذ أنّ لكل منها خصائصها ووظائفها المعينة، من ذلك أنّ كل صيغة تختلف عن صاحبها في الشكل والصورة وهذه خاصة صرفية تعطي الصيغة نوعاً من الاستقلال الصرفي الذي تملكه وتؤكد الخصائص النحوية المتمثلة في اختلاف وظائف الصيغ في التراكيب¹. وهناك بعض المجموعات التي تتألف كلماتها لا من أصل واحد، بل من أصلين إثنين أو أكثر كما في الأمثلة (ذَهَبَ-يَذْهَبُ) و(حَسَنٌ-أَحْسَنٌ). وهناك عدد ليس بالقليل من أكثر الأفعال والصفات شيوعاً في معظم اللغات يتبع هذه النماذج المتداخلة أما وقد قررنا أنّ الكلمة في أساسها وحدة من وحدات المعنى، فمن الطبيعي أن ينصبّ هذا التهديد على جانبها الحيوي وهو وظيفتها من حيث المعنى والدلالة².

إنّ اللغة توضّح الفكر، وعدم استعمالها في عملية التفكير يجعل التفكير مفتقداً أهم أدواته. ذلك أنّ التفكير يجعل التفكير مفتقداً أهم أدواته. ذلك أنّ الفكرة قبل أن يعبر عنها باللغة تبقى مجرد إحساس غامض، سرعان ما يتجلى إذا كشف عنه بواسطة التعبير اللغوي وربما دعا هذا إلى تأييد (فندريس) في قوله: "يوجد في الكلمات أقل مما يوجد في الأفكار"³.

ثم إنّ الدرس الدلالي الحديث يهدف أساساً إلى التعرف على القوانين التي تشرف على النظام اللغوي، وذلك بتحليل نصوص لغوية بقصد ضبط المعاني المختلفة بأدوات محددة وفي هذا سعي إلى تنويع التراكيب اللغوية لأداء وظائف دلالية معينة، وهذا التنوع هو الذي يثري اللغة إثراء يحفظ أصول هذه اللغة ولا يكون حاجزاً أمام تطورها وتجديدها⁴. فحسب مراحلها ومسيرتها حول العالم الجديد يبدو لنا جلياً موقفها وتطورها بسبب طواعيتها.

¹ دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة: كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، د.س، د.ط، ص 56.

² المرجع نفسه، ص 56.

³ المعنى و ظلال المعنى (أنظمة الدلالة في العربية)، محمد محمد يونس، دار المدار الإسلامي، بيروت- لبنان، ط 2، 2007، ص 68.

⁴ علم الدلالة (أصوله و مباحثه في التراث العربي)، عبد الجليل منقور، ص 57.

لم يكن إضطلاع علم الدلالة بمهمة رأب الصدع أملاً غير معقول لكن على الرغم من لفت أبحاث السيد (بريال) الانتباه إلى عدد من الظواهر الرائعة في تأريخ اللغة وإثارتها اهتماماً متجدداً بالإمكانات التعليمية لعلم تأصيل الكلمات. يقول (بريال): "الأسماء علامات ملحقة بالأشياء: إنها تشتمل تماماً على ذلك القدر من الحقيقة الذي يمكن أن يشتمل الإسم عليها، ذلك القدر الذي يكون بالضرورة قليلاً بالإضافة إلى حقيقة الشيء إن أكثر الأسماء ملاءمة لأشياءها إنما هي الأسماء المجردة، ذلك بأنها تمثل عملية ذهنية يسيرة. فإذا استعملت الكلمتين الآتيتين: القابلية للإنضغاط، والخلود، فكل ما يمكن أن يوجد في إحداها الفكرة إنما يوجد كذلك في الكلمة. لكن إذا ما تناولت كياناً حقيقياً، أي شيئاً موجوداً في الطبيعة، فإنه سيكون محالاً على اللغة أن تودع كل الأفكار التي يسرها هذا الكيان أو الشيء في الذهن"¹. تعدد الأسماء في نظر (بريال) العلامات التي تدل على الأشياء وتشتمل حقيقة على المدلول وتعبّر بالضرورة عن هذه الأشياء وبناءً على هذا يمكن طرح التساؤلات ومنها: كيف يمكن أن تتحقق الفكرة أو أن يوجد فيها ما يوجد في الكلمة؟ في حين أنّ الدقة والتناغم يعوزهما الوضوح عند استعمالهما في التسمية وفي العلاقة بين العلامة والشيء المدلول عليه على التوالي. ثم يردف قائلاً: "فإنّ اللغة من أجل ذلك مجبرة على الاختيار، فمن بين كل الأفكار تستطيع إختيار فكرة واحدة فقط. وهي بذلك تخلق اسماً يكون عما قريب مجرد علامة من أجل أن يحظى هذا الاسم بالقبول لا بدّ من امتلاكه في الأصل، خصيصة حقيقية لافتة للنظر من جانب أو من آخر إذ يجب أن يرضي عقول الذين يعرض عليهم أول مرّة، فتسميات الكثير من الأشياء غير دقيقة، إما بسبب جهل الكتاب الأصليين، وإما بسبب تغيّرات طارئة تفسد التناغم بين العلامة والشيء المدلول عليه"² وهذا يعني أنّ لكلّ مقال كما قد قيل؛ إذ أنّه من المستحيل أخذ أو معالجة قضية علمية بتعابير إستعارية مثلاً، فإن وجدت في بعض الأحيان تسميات غير ملائمة

¹ معنى المعنى - دراسة لأثر اللغة في الفكر و لعلم الرمزية-، أوغدن و ريتشاردز، ترجمة: كيان أحمد حازم يحيى، دار الكتاب الجديد المتحدة، د.ط، د.ت، ص60.

² معنى المعنى - دراسة لأثر اللغة في الفكر و لعلم الرمزية-، أوغدن و ريتشاردز، ص60.

أو لا تشبه حقيقة الأشياء فإنّ هذا يكون كما قال (بريال): إمّا بسبب جهل الكتاب الأصليين وإمّا بسبب تغيّرات طارئة تفسد العلاقة بين العلامة و المدلول.

2.2. الدال والمدلول:

إنّ المعاني هي التي توجد في الفكرة أولاً، ثم تقوم الألفاظ بعد ذلك بالتعبير عنها¹؛ إذ يقول ستيفن أولمان: "فالدورة- وهي عملية التعبير عن المعنى- يجب أن تبدأ عن طريق الفكرة. أي عن طريق المحتوى العقلي الذي تستدعيه الكلمة والذي يرتبط بالشيء"² وسوف نعرّف اللفظ حينئذٍ بأنه الصيغة الخارجية للكلمة، أمّا المدلول فهو الفكرة التي يستدعيها اللفظ³. فدلالة الألفاظ وإن عدها بعض اللغويين رمزية إلا أنّها تحمل معنى الصيغة وأهميتها.

تُشكّل العلاقة بين الدال والمدلول وعيًّا تراثياً يقوم على أساس عضوي يقتضي التلازم المؤسس على تراسل الدال ومدلوله. وتمثّل هذه العلاقة هدفاً من أهداف النظر اللساني في الإبانة عن وجوه الاقتران المتحصل بين اللفظ والفكرة بطريقة تمكّن كلّ واحد منهما من استدعاء الآخر، فاللغة أداة للتفكير ونظام كَلبيّ يقام على وجه مخصوص توجّهاً للتواصل بين الأفراد⁴. ويوافي هذا المعنى ماذهب إليه (ستيفن أولمان) في بيان تلازم الدال مع مدلوله: "إنّ هذه العلاقة علاقة متبادلة فليس اللفظ وحده هو الذي يستدعي المدلول، بل إنّ المدلول أيضاً يمكن أن يستدعي اللفظ، إنني حين أفكّر في (منضدة) مثلاً سوف أنطق الكلمة التي تدلّ عليها، وإنّ سماعي لهذه الكلمة يجعلني أفكّر في المنضدة. هذه العلاقة متبادلة، أو هذه القوّة التي تربط اللفظ بالمدلول أي الصيغة الخارجية للكلمة بالمحتوى الداخلي لها، هي أساس عملية وضع الرموز"⁵. فحين يُفكر في (منضدة) فسوف ينطق بالكلمة التي

¹ التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، السيد أحمد عبد الغفار، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية- مصر، 1996، ص140.

² دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة: كمال محمد بشر، ص64.

³ التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، السيد أحمد عبد الغفار، ص140.

⁴ النظرية الدلالية -مقاربة بنائية لإنتاج الدلالة بين مرايا المبني وتحليلات المعنى، عبد الله نايف عنبر، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 33، 2006، ص2.

⁵ دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ص63.

تدل عليها، وأن سماعه لهذه الكلمة يجعله يفكر في (المنضدة) فهذه العلاقة المتبادلة بين اللفظ ومدلوله هي ما يمكن أن يطلق عليه بمصطلح (المعنى)، فيعرّف المعنى: بأنها العلاقة المتبادلة بين اللفظ والمدلول، علاقة تمكن كل واحد منهما من استدعاء الآخر¹. بيد أنّ "الدلالة هي العلاقة الناشئة عن تواشج الدال والمدلول، وتشكل من اتحاد الدال الذي هو الصورة الذهنية؛ إذ يتشكل منهما وبهما الرمز، ويلاحظ أنّ كل الوحدات ذات الأنظمة الخاصة بها لا تشكل رمزاً إلاّ بواسطة تمايزها من سواها، أي أنّها تكون الرمز اللغوي من خلال ذلك التعارض بينها وبين سواها، فاللغة نسق إشاري هدفه إيصال فكرة، وغرضه التعبير عنها، وهذه الإشارات لها ماهيتها، ولها غايتها"². من الواضح أنّ العلاقة بين الكلمة أو لنقل الصيغة اللغوية والمفهوم المعنوي للكلمة كما نتصوره في أذهاننا يجعل بينهما تواشجاً وترابطاً دلالياً يمكن وصفه بالدلالة وهي العلاقة الناتجة بين الدال والمدلول.

الدلالة في هذه الحالة هي إشارة اللفظ للمعنى الذهني أي مدلوله المترابط بين اللفظ والمعنى وإنّ هذه الدلالة لا يمكن أن تكون مرادفة للمعاني، لأنّ اللفظ يثير في ذهن السامع صورة الشيء ومفهومه لا الشيء ذاته، ويكون الانتقال إلى الأشياء الحسية عن طريق الصور الذهنية أي المفاهيم القائمة في نفوس الناس وأذهانهم وإنّ هذه المعاني المتكونة في أذهان الناس هي الجسم الموصل بين عالم الأسماء وعالم الأذهان³. إذ يمكن القول إنّ العلاقة بين الدال والمدلول هي تلك الدلالة التي تربط بينهما، لقد استقرّ في المفهوم اللغوي الحديث أنّ الدلالة: "هي العلاقة بين الدال (اللفظ) والمدلول (المعنى)، حيث يُنظر إليها على اعتبار أنّها: الحدث الذي يقترن فيه الدال بالمدلول، فإذا جاز شيء من التسامح أن نقول: إنّ الضرباً يتصل بالضارب بالمضروب جاز قياساً على ذلك أن نقول: إنّ الدلالة هي إتصال الدال بالمدلول أو العلاقة بينهما"⁴. وعليه فقد نشأت بعض المواقف والدراسات التي قامت بتحديد العلاقة الفعلية للدال بمدلوله.

¹ التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، السيد أحمد عبد الغفار، ص142.

² البحث الأسلوبى معاصرة و تراث، عيد رجاء، منشأة المعارف، الإسكندرية- مصر، د.ط، 1993م، ص64.

³ المسار الجديد في علم اللغة المعاصر، مراد وليد محمد، مطبعة الكواكب، دمشق، سورية، ط1، ص159.

⁴ الدلالة و علم الدلالة-المفهوم و المجال و الأنواع-، السيد العربي يوسف، ص2-3.

إنّ النظام اللغوي مجموعة من المكونات التي يفرضها التمثيل الذهني تحقيقاً للمعنى المراد الذي تأتلف جملة العناصر للتعبير عنه، وهذا يقتضي رصد العلاقات التحويلية الكامنة المتراسلة بين الدالّ ومدلوله للبيان عن قدرة الدال على نقل المدلول¹. وتستند علاقة الدال بالمدلول إلى قاعدة منتظمة تتفاعل فيها الكلمات ضمن نظام كلي يؤدي فيه كل عنصر وظيفته الدلالية لتأسيس المقصد. لا تخرج ألفاظ اللغة وكلماتها عن أنّ تكون رموزاً تشير بها كلّ أمة من الأمم إلى معاني في الأشياء التي يقدرونها². ولئن جرى على لسان المختصّين وغير المختصّين تعريف اللغة بأفهامها جملة من الرموز، فما ذلك إلاّ من باب المجاز في اللفظ والسعة في الاستعمال؛ لأنّ للرمز خاصيّات محدّدة تنفي عنه جزءاً غير يسير من الاعتباط، كاتخاذ صورة الأسد تعبيراً عن مفهوم القوّة، وصورة السيف تعبيراً عن مفهوم العدل، والنجم المخمس تعبيراً عن أركان الإسلام، فكلّ ذلك من باب الرمز لحصول القرينة بين الدال والمدلول³. ويقول (ستيفن أولمان) في كتابه (دور الكلمة) معتمداً في دراسته على ذلك التحليل العميق الذي قام به الأستاذان (أوغدان وريتشاردز)؛ والذي يتمثل في مثلثيهما الأساسيين المشهورين: "أنّ هناك ثلاثة عوامل تتضمنها أية علاقة رمزية. العامل الأوّل: الرمز نفسه، وهو في حالتنا هذه عبارة عن الكلمة المنطوقة المكوّنة من سلسلة من الأصوات المرتبة ترتيباً معيّناً، ككلمة (منضدة) والعامل الثاني: المحتوى العقلي الذي يحضر في ذهن السامع حينما يسمع كلمة (منضدة). وهذا المحتوى العقلي قد يكون صورة بصرية، أو صورة مهزوزة، أو حتى مجرد عملية من عمليات الربط الذهني، طبقاً للحالة المعيّنة، وهذا ما سمّاه هذان العالمان بالفكرة أو الربط الذهني، وهناك أخيراً الشيء نفسه الذي ارتبط ذهنياً بشيء آخر، وهذا الشيء قد سمّياه المرتبط الذهني"⁴ وقد وُضّحت العلاقة الحاصلة بين هذه المصطلحات الثلاثة بصورة مثلث هو كالتالي⁵:

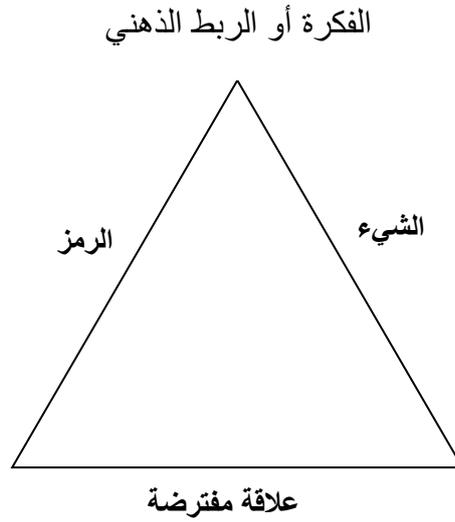
¹ النظرية الدلالية: مقارنة بنائية لإنتاج الدلالة بين مرايا المبنى و تجليات المعنى، عبد الله نايف عنبر، ص4.

² المرجع السابق، ص4.

³ اللسانيات و أسسها المعرفية، عبد السلام المسدي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص30.

⁴ دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ص 64.

⁵ المرجع نفسه، ص64.



والنقطة الجوهرية في الرسم البياني هي أنه ليست هناك علاقة مباشرة بين الكلمات والأشياء. ومن ثمّ وضعت النقط لتدل على (علاقة مفترضة)؛ إذ لا يوجد طريق مباشر قصير بين الكلمات وبين الأشياء التي تدلّ عليها هذه الكلمات¹.

ومعنى هذا أنّ العلاقة بين الدال والمدلول لا تخضع إلى التعليل، كما أنّها لا يمكن أن تفسر، فهي علاقة كيفية واللفظ عبارة عن الحروف منظومة نظاماً لا يعبر عن الدلالة الحقيقية المستقاة منها بالوضع أو الإصطلاح². ويرى عبد القاهر الجرجاني في موضع آخر أن "الدلالة تغدو متداولة في كلّ لغة بهذا الترابط الذهني القائم على العرف بين الدال والمدلول، وعندها لا تفاضل بين دلالة لفظ

¹ المرجع السابق، ص 64.

² من تراث العرب في المعجم والدلالة، عبد القادر سلامي، ص 96.

(رجل) على الآدمي في اللغة العربية والكلمة الدالة عليه في الفارسية مثلاً، لأنّ كلاً منهما تؤدّي وظيفتها ولها شرعيتها اللغوية في مجتمعنا اللغوي"¹.

في حين يذكر لنا السيوطي أربعة آراء للعلماء في شأن العلاقة الاعتبارية بين الدال والمدلول: "فالألفاظ إمّا أن تدلّ على المعاني بذاتها، أو بوضع الله إياها، أو بوضع الناس، أو يكون البعض بوضع الله والباقى بوضع الناس، والأوّل مذهب عبّاد بن سليمان، والمحقّقون متوقّفون في الكلّ، إلّا في مذهب عبّاد، ودليل فساده أن اللفظ لو دلّ بالذات لفهم كل واحد منهم كلّ اللغات لعدم اختلاف الدلالات الذاتية، واللازم باطل فالملزوم كذلك. واحتجّ عبّاد بأنّه لولا الدلالة الذاتية لكان وضع لفظ من بين الألفاظ بإزاء معنى من بين المعاني ترجيحاً بلا مرجّح وهو محال"²، والنتيجة هي أنّنا لا نفهم الألفاظ الأجنبية العديدة للأمم رغم أنّها تدلّ على أشياء نعرفها، فمن لا يعرف الفرنسية والإنجليزية والإيطالية، إذ لا علاقة طبيعية بين الصوت في الكلمة وما يدلّ عليه، وإمّا هو عربيّ لذا اختلفت الكلمات أصواتاً وكتابةً بين لغات الأمم³. وعليه فإنّ العلاقة بين الأصوات ومدلولاتها تبقى آخذةً من معانيها دون صيغها فالصيغة تتغير من لغة إلى أخرى لكن الدلالة والصورة الذهنية للأشياء تبقى عالقة في الأوصاف.

ويُدعّم هذا ما انتهى إليه البحث عند الدارسين المعاصرين الذين حاولوا تفسير العلاقة بين اللفظ والمعنى لتصاغ على يد (دي سوسير) الذي قال باعتبارية الدليل اللساني والرّابط بين الدال والمدلول هو رابط غير معلّل، ففكرة (أخت) غير مرتبطة بأيّ علاقة قرابة داخلية مع تتابع الأصوات

¹ دلائل الإعجاز، أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، 2008، ص44.

² المزهري في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد جلال الدين السيوطي، تح: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة- مصر، 2009م، ج1، ص22-23.

³ علم الدلالة العربي - النظرية والتطبيق - فايز الداية، ص19.

التي تتكوّن منها الكلمة (أ-خ-ت) التي تقوم بوظيفة الدال¹. فالصيغة الدلالية يمكن تجزئتها لتصف لنا المدلول على أن العلاقة بينهما تبقى اعتبارية على رأي (دي سوسير).

أما بالنسبة للبحوث العربية القديمة فإنّ اعتبارية الدلالة ظاهرة في جانبين: الأول: "أنّ هذه الرموز اللغوية لفظية وكتابتية لا صلة بينها وبين مدلولها بشكل مادي أو لازم طبيعي، وإنما تقوم الصلة على أساس العرف اللغوي الاجتماعي"². يقول عبد القاهر الجرجاني: "مما يجب إحكامه أن نظم الحروف هو تواليها في النطق فقط، وليس نظمها بمقتضى عن معنى ولا الناظم لها بمقتضى في ذلك رسماً من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه. فلو أنّ واضع اللغة كان قد قال (رَبَضَ) مكان (ضَرَبَ) لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد"³. أمّا الجانب أو الجهة الأخرى فقد سبق الإشارة إليها والتي تؤكد أخذ جمهور الباحثين بمفهوم اعتبارية الدلالة.

3. تاريخ علم الدلالة:

حظيت اللغة منذ الأزل باهتمام العلماء والباحثين والنقاد فراحوا يتساءلون عن أسرارها ويعجبون لتلك المجموعات الصوتية التي ينطق بها المرء فتعبر له عمّا يدور في خلدته، وكان أوضح ما استرعى انتباههم فتساءلوا عنه تلك المشكلة التقليدية في الربط بين اللفظ ومدلوله. وهل تلك المشكلة طبيعية كالتى بين الأسباب الكونية وما يتسبب عنها. هل هي كالصلة بين النار والدخان والخشب والنماء وككلّ تلك القوانين الكونية⁴. باختصار -وبلغة اللسانيين- فإنّ مدلول اللفظ من الدال يسمى معنى، أي أنّ الصورة الحاصلة في العقل التي نعبر عنها بالألفاظ هي المعاني (المدلولات)، والمعنى بذلك هو كل ما نعبر عنه بلفظ أو اسم⁵.

¹ من تراث العرب في المعجم والدلالة، عبد القادر سلامي، ص 97.

² علم الدلالة العربي، فايز الداية، ص 18.

³ دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 20.

⁴ دلالة الألفاظ، ابراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط3، 1976م، ص 65.

⁵ نظرية المعنى في الفكر النقدي عند العرب من الممارسة إلى التنظير -دراسة تحليلية نقدية- مذكرة دكتوراه، عبد الفتاح جحيش، إشراف: عمار ويس، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1438هـ/2017م، ص 19.

والمعاني هي الصورة الذهنية من حيث إنّه وُضع بإيزائها الألفاظ والصور الحاصلة في العقل، فمن حيث إنّها تقصد باللفظ سميت معنى¹. "فالأفراد والتركيب صفتان للألفاظ حقيقةً، ويوصف بهما المعاني تبعاً، وقد يكفي في إطلاق المعنى على الصورة الذهنية بمجرد صلاحيتها لأن تقصد باللفظ، سواء وضع لها أم لا"². إن الجدل الطويل الذي دار حول نشأة اللغة قد أثار عدة قضايا تعد المحاور الرئيسية لعلم الألسنية الحديث فمن جملة الآراء التي أوردتها العلماء حول نشأة اللغة قولهم: «بوجود علاقة ضرورية بين اللفظ والمعنى شبيهة بالعلاقة الزومية بين النار والدخان»³. ومنهم من رأى أنّ الصلة بين اللفظ والمعنى مجرد علاقة حادثة، ولكنه طبقاً لإرادة إلهية. هذا الاتجاه من التفكير فيما يرويّه (أفلاطون) في محاوراته عن أستاذه سقراط الذي كان فيما يبدو يميل إلى القول بأنّ الصلة بين اللفظ ومدلوله صلة طبيعية أو ذاتية، وأخذوا يفترضون أنّ تلك الصلة الطبيعية كانت واضحة سهلة التفسير في بدء نشأتها ثم تطوّرت الألفاظ، ولم يعد من اليسير أن تتبين بوضوح تلك الصلة⁴، وأخذ (سقراط) في محاوراته يحاول إثبات أنّ اللغة المثالية التي تربط بين ألفاظها ومدلولاتها ربطاً طبيعياً ذاتياً كتلك الألفاظ المشتقة من أصوات الطبيعة من حفيف وخرير وزفير، وبجانب هؤلاء المفكرين طائفة أخرى من فلاسفة اليونان يرون أنّ الصلة بين اللفظ والدلالة لا تعدو أن تكون اصطلاحية عرفية تواضع عليها الناس. وتزعم هذا الفريق فيما بعد (أرسطو) الذي أوضح آراءه عن اللغة وظواهرها في مقالات تحت عنوان (الشعر والخطابة)، ويبيّن فيها عرفية الصلة بين اللفظ ومعناه⁵.

ولقد كان البحث في دلالات الكلمات من أهمّ ما لفت اللغويين العرب وأثار اهتمامهم. وتعدّ الأعمال اللغوية المبكّرة عند العرب من مباحث علم الدلالة مثل تسجيل (معاني غريب القرآن)، ومثل

¹ معجم التعريفات، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة- مصر، د.ط، د.س، ص185-186.

² كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، تح: رفيق العجم وعلي دحروج، مكتبة لبنان، ط1، 1996، ص1600.

³ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط6، 1427هـ/2006م، ص19.

⁴ دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص63.

⁵ دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص63.

التأليف في (الوجوه والنظائر) في القرآن، ومثل إنتاج المعاجم الموضوعية ومعاجم الألفاظ، وحتى ضبط المصحف بالشكل يعدُّ في حقيقته عملاً دلاليًا؛ لأنَّ تغيير الضبط يؤدِّي إلى تغيير وظيفة الكلمة وبالتالي إلى تغيير المعنى¹. تنوّعت إهتمامات العرب بعد ذلك فغطّت جوانب كثيرة من الدراسة الدلالية، ومن ذلك محاولة ابن فارس الرائدة في معجمه المقاييس؛ حيث ربط المعاني الجزئية للمادة بمعنى عامّ يجمعها. والبحوث الدلالية التي امتلأت بها كتب مثل: المقاييس لابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس، الخصائص لابن جني، المزهر للسيوطي².

لقد إهتمّ الأقدمون بمسألة اللفظ والمعنى وتظافر على هذا الموضوع جهات كثيرة من المعنّيين بعلوم شتى، وبهذا اختلف نظرهم في هذه المسألة، ومرّد ذلك أنّ كلّ طائفة من هؤلاء تنظر إلى هذه المسألة نظراً خاصاً يُمليه عليها الاختصاص العلمي. فتناوله اللغويون وكتبوا فيه الرسائل اللغوية ثمّ اتّسع الأمر بهم واشتدّت الحاجة إلى المجاميع اللغوية فال الأمر إلى إنشاء المعاجم على أنّها مجموعات ضخمة للألفاظ العربية تعكس لوناً من ألوان التطوّر في استخدام الألفاظ. غير أنّ الواحد منّا يجهل في كثير من الأحيان الظروف التي تسببت في إطلاق أقوال كتبت لها الشيوع ودعت إلى استعمالها استعمالاً واسعاً. ومن هنا كان على الباحث في موضوع (علم الدلالة أو المعنى) أن ينهج نهجاً تاريخياً³.

نجد ابن جني يكشف لنا عن شيء من تلك الصلة الخفية بين الألفاظ ودلالاتها، ففي فصل "في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني"⁴ يربط بين مجموعة من الكلمات ويبين أنّها على النسق نفسه من الدلالة؛ رغم اختلاف أصولها ومبناها، ويؤكد ذلك بالأمثلة والشواهد. وفي الفصل

¹ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص20.

² المرجع نفسه، ص21.

³ التطور اللغوي التاريخي، ابراهيم السامرائي، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط1، 1401هـ/1981م، ص42.

⁴ الخصائص، ابن جني، 114/2

الثاني في "باب الاشتقاق الأكبر"¹ يبيّن لنا أنّ الكلمة مهما قلبتها تشتمل على معنى عامّ مشترك. وفي فصل عنوانه "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"² يذكر لنا أنّ مجرد الاشتراك في بعض الحروف يكفي أحياناً للاشتراك في الدلالة. ومن ذلك قول الله سبحانه: ﴿الْم تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكُفَّيرِينَ تَوَزَّؤُهُمْ أَرَأَ﴾ [مریم:83]؛ أي تزعجهم وتقلقهم، فهذا في معنى (تَهَزَّهُمْ هَزًّا) والهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين³. ليس هذا فحسب بل يقارب أيضاً بين الرباعي والخماسي، فابن جنّي يرى أنّ هذه الظاهرة لا تقتصر على الحالات التي إنّحذت فيها الأصوات بل قد تظهر أيضاً حين تتقارب الأصوات في مخارجها أو صفاتها.

وأما الفصل الرابع فعنوانه "في إمساس الألفاظ أشباه المعاني"⁴ أي: وضع الأبنية على صورة مناسبة لمعناها. وقد ذكر إبراهيم السامرائي عدّة أمثلة تهيّء لنا التعرف على الظروف التي تسببت في إطلاق أقوال ومباحث دلالية في الدراسات اللغوية القديمة، نذكر منها على سبيل الاستشهاد والاستعمال لا الحصر: عبارة (أَنْفُهُ رَاغِم) أو (عَلَى الرَّغْمِ مِنْ..) واستعمالها معروف شائع، وربّما لم يَدُر بخلد من يستعمل هذه العبارة أنّ مادة (رَغِم) في هذه العبارة أُستعملت استعمالاً مجازياً، وأنّ حقيقة مادّة (رَغِم) متّصلة بالاسم، وهو (الرَّغَام)؛ أي (التُّراب)؛ إشارة إلى إذلاله، ثم فارقت هذا الظرف وهذه الحال فصارت تطلق على كل أحوال الاضطراب، فتقول مثلاً: (جئتك على الرغم من شدّة البرد)، ولكن النظر في المعجم العربي القديم لا يبصر بهذه العلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي الذي إنتهت إليه المادة وخلصت له، وعلى هذا فإنّ المعنى الحقيقي صار من قبيل المواد المهجورة لعدم الحاجة إلى استعماله⁵.

¹ المرجع نفسه، 134/2

² المرجع نفسه، 144/2

³ المرجع نفسه، 144/2

⁴ المرجع نفسه، 151/2

⁵ التطور اللغوي التاريخي، إبراهيم السامرائي، ص43.

ووضع ابن فارس معجمه المعروف والذي نحن بصدد الآن مقاييس اللغة، وجّه فيه كلّ عناية لا استنباط الصلات بين الألفاظ ودلالاتها، غير أنّه قد بلغ الذروة في معجمه؛ فغالى وأسرف في استنباطه، وتلمس من الصلات ما لا يخلو من التعسّف والتكلف. فهو يسوق في معجمه الكلمات التي تشترك في أصول ثلاثة ويشرح معانيها مع ذكر تقلّبات تلك الأصول. ثم يحاول تلمس الصلة المشتركة بين معاني كلّ هذه الصور مستنبطاً معنيّاً عامّاً لهذه المادة¹.

ولعلّ قضية اللفظ والمعنى تُعدّ من أكثر القضايا التي تواتر ظهورها ومناقشتها عند العلماء باختلاف دراساتهم وتوجّهاتهم الفكرية (لغويون، بلاغيون، فلاسفة، مناطقة..)، فكان لا بدّ أن يوجد مصطلح يمثّل جهة اللغة ويعبّر عنها، وهو: (اللفظ)، ومصطلح يعبّر عن جهة المضامين وهو: (المعنى)². وليس معنى وجود الاهتمامات السابقة بمباحث الدلالة أن علم الدلالة قديم في نشأته قدم الدراسات اللغوية، ولكنّ بعض مباحثه قد أثّرت، وبعض أفكاره قد طرحت للمناقشة. وتعدّ الدراسة العلمية الممنهجة لهذا العلم ثمرة من ثمرات الدراسات اللغوية الحديثة، وواحدة من أهمّ نتائجها³. فرغم أنّ الدراسات الدلالية ذات صلة وثيقة بالدراسات اللغوية القديمة ذلك أنّها مهّدت لظهور هذا النوع من العلوم اللغوية الحديثة إلّا أنّها لم تسفر عن كل التطلعات التي أنشأها علم الدلالة اليوم.

بزغت أوليات هذا العلم منذ أواسط القرن 19م، وكان من أهمّ المسهمين في وضع أسسها: (ماكس مولر)؛ الذي صرّح في كتابين له بعنواني: (علم اللغة 1862م) و(علم المعنى 1887م) أنّ الكلام والفكر متطابقان تماماً، وإن كان منهجه أقرب إلى الفروض منه إلى حقائق العلم، كما أنّه عجز عن عبور الفجوة بين علم اللغة والتحليل المنطقي للمعنى⁴، وأوّل ما ظهر من المناهج للبحث في المعنى هو المنهج اللغوي-فدراسة المعنى- بوصفه فرعاً مستقلاً عن فروع علم اللغة، قد ظهرت أوّل ما ظهرت سنة 1839م، ولكن هذه الدراسة لم تُعرف بهذا الاسم إلّا بعد فترة طويلة؛ أي في سنة

¹ دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص 67.

² المباحث الدلالية في الدرس البلاغي العربي، عالية قري، مجلة آفاق علمية، مجلد 2، العدد 2، 2017، ص 100-101.

³ علم الدلالة، أجمد مختار عمر، ص 22.

⁴ علم الدلالة، أجمد مختار عمر، ص 22.

1883م عندما ابتكر العالم الفرنسي (ميشال بريال) المصطلح الحديث الدلالة (سيمنتيك)؛ الذي لم يلبث أن انتقل إلى اللغة¹.

لقد استفاد علماء اللغة المحدثون من الأبحاث والدراسات التي أجريت في الدرس اللغوي والبحث الألسني والدلالي؛ فقد سعوا إلى تشكيل هذا التراكم اللغوي المعرفي في نمط علمي يستند إلى مناهج وأصول ومعايير، وهو ما تجسّد في تقدّم العالم الفرنسي (ميشال بريال) في الربع الأخير من القرن التاسع عشر إلى وضع مصطلح يشرف من خلاله على البحث في الدلالة². يقول (بريال): "إنّ الدراسة التي ندعو إليها القارئ هي نوع حديث للغاية بحيث لم تسمّ بعد، لقد اهتمّ معظم اللسانيين بجسم وشكل الكلمات، وما انتبهوا قطّ إلى القوانين التي تنتظم بغير المعاني، وانتقاء العبارات الجديدة والوقوف على تاريخ ميلادها ووفاتها، وبما أنّ هذه الدراسة تستحقّ اسماً خاصّاً بها، فإننا نطلق عليها اسم (سيمنتيك)؛ للدلالة على علم المعاني"³. كما ظهر عمل لغويّ ضخم للعالم السويدي أدولف نورين (1854-1925) بعنوان: (لغتنا)، خصّص قسماً كبيراً منه لدراسة المعنى؛ مستخدماً المصطلح (سيمولوجي)⁴. وتتابع الدراسات الدلالية بعد ذلك، منها كتاب: "دراسة تاريخية لنحو اللغة الفرنسية" لصاحبه (كريستوفر ليروب 1913م). وأيضاً (غوستاف سترن) نشر دراسة عن المعنى وتطوره (1931م). وكذلك أخرج العالمان (ريتشاردز وأوغدن) دراسة في علم المعنى بعنوان (معنى المعنى) عام (1923م)، الذي حاول فيه أن يضع نظريّة للعلامات والرموز⁵، وغيرها من الأعمال التي ساعدت على الإرتقاء ببحوث علم الدلالة.

كما اهتمّ الأمريكيّون في الفترة الأخيرة بدراسة موضوع الدلالة؛ حتى أدّى بهم هذا الاهتمام إلى كثرة الباحثين فكثرت الدراسات، ويبدو أنّ الأمريكيّين قد عرضوا لهذا الموضوع لغرض غير لغوي،

¹ دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ص 57

² ينظر: علم الدلالة - أصوله ومباحثه في التراث العربي، عبد الجليل منقور، ص 20.

³ المرجع نفسه، ص 21.

⁴ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 23.

⁵ ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 23.

ولعلّ أهمّ سبب هو الاختلاف العرقي وتباين الأجناس في هذا البلد القارّة؛ ممّا جعلهم يفضون إلى محاولة حلّ بعض المشكلات اللغوية بهذه الطريقة؛ إذا فالحاجة هي التي دفعت هؤلاء إلى أن يتناولوا هذا الموضوع في هذا المستوى الشعبي¹. لقد عرف الدرس الدلالي تطوراً واضحاً بغض النظر عن الأوطان التي نشأ أو الأعلام الذين تحدّثوا عنه أو قاموا بتطويره دون أن ننسى أو نتناسى الدراسات العربية غيرها.

4. علاقة علم الدلالة بعلوم أخرى:

يقوم علم الدلالة على مجموعة من العلوم التي بنت صرحه وساهمت في تطويره من بين العلوم سنأتي على ذكر بعضها:

1.4. علم اللغة:

علم اللغة العام هو دراسة اللغة على نحو علمي كما جاء في كتاب (علم الدلالة) لـ (بالمر) حيث يقول: "لأنّ علم اللغة هو دراسة علمية للغة. وهناك شرط ضروري هو أنّها لا بد أن تكون تجريبية"². ويضمّ علم اللغة العام كل فروع البحث اللغوي التي تزوّدنا بالمفاهيم الأساسية والنظريات والمناهج، ويعنى بالبحوث التاريخية والمقارنة والبحوث اللهجية والتطبيقية. فعلم اللغة العام هو العلم الذي يقدم لنا النظرية التي تفسر اللغة الإنسانية ويقدم المناهج التي تدرسها³.

اللغة هي العلم الذي يبحث في اللغة ويتخذها موضوعاً له، واللغة التي يبحث فيها هذا العلم ليست هي اللغة العربية أو الإنجليزية أو الألمانية وإنّما هي اللغة ذاتها ومن أجل ذاتها⁴. ويدرس علم اللغة الحديث (المعنى) من خلال دراسته لمجموعة الخصائص والمميزات اللغوية للحدث المدروس، وهذه الخصائص لا تُدرس دفعة واحدة، بل لا بدّ من تناولها على مراحل (مستويات) مختلفة: (صوتية،

¹ ينظر: التطور اللغوي التاريخي، ابراهيم السامرائي، ص 48.

² علم الدلالة - إطار جديد - بالمر، ترجمة: صبري ابراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية - مصر، 1995م، ص 17.

³ المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة - مصر، د.ط، د.س، ص 10.

⁴ المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، ص 10.

صرفية، نحوية، معجمية، سياقية)؛ لأنّ المعنى هو حصيلة كلّ هذه المستويات اللغوية، فالهدف من النص هو إظهار معنى معيّن¹. وإذا حاولنا وضع علم الدلالة داخل علم اللغة، لنرى ما ينطوي عليه ذلك، فبدائيةً يمكن الزعم أنّ علم الدلالة هو جزء من علم اللغة، أو مستوى من مستوياته، كعلم الأصوات Phonetics وعلم النحو Grammar، ومع ذلك يقبل علماء اللغة كلّهم تقريباً - صراحةً أو ضمناً - النموذج اللغوي الذي يكون علم الدلالة فيه في طرف وعلم الأصوات في الطرف الآخر. أمّا علم النحو فيقع في مكان بينهما². ولما كان علم الدلالة جزءاً من علم اللغة، وجب ألا يكون هو الآخر أقل علمية.

إنّ المعنى الخاصّ بالفرد ليس جزءاً من الدراسة العامة لعلم الدلالة، إنّه بالطبع طريف ومهمّ لأغراض معينة، كأن نرى كيف ينحرف فرد عن النموذج الطبيعي، ولماذا ينحرف. وهذا ضروري في دراسة الأدب، فالشاعر قد لا يعني تماماً ما تعنيه أنت أو أنا. وواضح أنّه مهمّ أيضاً في الدراسات المتعلقة بالطب النفسي؛ حيث يكون الفرد غير قادر على استخدام لغته بالطريقة التي يستخدمها بها الآخرون. لكن من المهم أن ندرك أنّه لا سبيل إلى الدراسات الأدبية ولا الدراسات المتعلقة بالطب النفسي، بغير نماذج (طبيعية) عامّة نقارنها بها³. ولما كان علم الدلالة أحد أهمّ فروع علم اللغة وأدقّها وأكثرها نضجاً. وجب أن ينتظم بحوثاً كثيرة، استقلّ الآن كلّ منها عمّا عداه وأصبح موضوع شعبة دراسية قائمة بذاتها. وأهمّ هذه البحوث ما يلي⁴:

(1) البحث في معاني الكلمات ومصادر هذه المعاني واختلافها في لغة ما باختلاف عصورها والأمم الناطقة بها. وموت بعض معاني الكلمة ونشأة معان جديدة، والعوامل المختلفة التي ترجع إليها هذه الظواهر، والنتائج اللغوية التي تترتب على كلّ منها، ويطلق على البحث اسم: (علم المفردات) Lexicologie.

¹ العربية وعلم اللغة الحديث، محمد محمد داود، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، د.ط، د.س، ص184.

² علم الدلالة - إطار جديد - بالمر، ص16.

³ المرجع نفسه، ص19.

⁴ علم اللغة، علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط4، 2004، ص 7-10.

(2) البحث في القواعد المتصلة باشتقاق الكلمات وتصريفها وتغيّر أبنيتها بتغير المعنى وما يتّصل بذلك. ويطلقون على هذا البحث إسم: (علم البنية) Morphologie.

(3) البحث في أقسام الكلمات "تقسيمها إلى إسم وفعل وحرف" وأنواع كلّ قسم ووظيفته في الدلالة، وأجزاء الجملة وترتيبها وأثر كلّ جزء منها في الآخر"، ومن ذلك مثلاً تأنيث كلمة أو تذكيرها أو جمعها أو تثنيته، تبعاً لحالة كلمة أخرى في الجملة، وعلاقة أجزاء الجملة بعضها ببعض وطريقة ربطها، وتقسيم العبارة إلى جمل وترتيب هذه الجمل وطريقة وصلها أو فصلها. ويطلق على هذا البحث إسم: (علم التنظيم) Syntaxe.

(4) البحث في أساليب اللغة واختلافها باختلاف فنونها (الشعر، النثر، الخطابة، المحادثة، الكتابة، المسرح) وباختلاف العصور والأمم الناطقة بها، والطرق التي تسلكها الأساليب في تطورها والقوانين الخاضعة لها. ويطلق على هذا البحث إسم (علم الأساليب) Stylistique.

2.4. علم الصرف:

إذا أردنا تمّ توسيع مجال علم الدلالة والتدقّق في تعريفه أكثر، فيمكن إعتباره علم دراسة المعنى، أو هو من أهمّ فروع علم اللغة، ويتناول نظريّة المعنى، كما قد يهتم بمجموع الشروط الواجب توافرها في العلامة عموماً، واللغوية منها على وجه الخصوص، حتّى تكون أهلاً لأداء وظيفة المعنى¹. وما يجب الإحاطة به هو أنّه هناك تلازماً وترابطاً وثيقاً بين المكوّن الصرفي والمكوّن الدلالي، فوجود هذين المكوّنين في اللغة تأسيسيّ لوجود العناصر الأخرى؛ لذلك عُرفت اللغة بحدث دلالي والدلالة بحدث لغوي. وفي هذا تأكيد على أنّ اللغة في بنيتها تمثّل مستويات متّصلة، وأنّ وجود المستويات اللغوية صوتاً وصرفاً ونحواً ودلالة يقوم على التلازم، وإلاّ لما استطاع إنسان أن يتواصل مع أفراد جنسه². وعلم التصريف كما هو معلوم علم بأصول يُعرف بها أحوال أبنية الكلمة، التي ليست بإعراب ولا

¹ الدليل النظري في علم الدلالة، نواري سعودي أبو زيد، ص43.

² الدلالة الصرفية في (الكفاية في النحو لمحمد بن عبد الله بن محمود (ت 719هـ) - دراسة لأبنية الماضي الثلاثي المزيد-)، مختار درقاوي، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابه، المجلد 10، العدد 3، 1435/هـ 2014م، ص186.

بناء. وتتضح علاقة علم الدلالة بعلم الصرف في أنّ دلالة كثير من الكلمات تبقى رهينة قيمتها الصرفية، وعلى الألسني أن يكشف هذه القيم، ويحدّد الوظائف الصرفية للكلمات أو المورفيمات، ليتمكّن من تحديد دلالة الكلمة وبالتالي الجملة¹. ثمّ دراسة التركيب الصرفي للكلمة وبيان المعنى الذي تؤدّيه صيغتها. فلا يكفي لبيان معنى (اسْتَعْفَرَ) بيان معناها المعجمي المرتبط بمادّتها اللغوية (غ ف ر)، بل لابدّ أن يضمّ إلى ذلك معنى الصيغة وهي هنا وزن (اسْتَفْعَلَ) أو الألف والسين والتاء التي تدلّ على الطلب²، ولعلّ هذا ما أشار إليه ابن جنيّ بالدلالة الصناعية، وهي إحدى وجوه الدلالة الثلاثة في الكلمة، بل هي أقواها؛ لأنّها "وإن لم تكن لفظاً، فإنّها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها ويستقرّ على المثال المعتمز بها"³. ويمثّل لها بقوله: "ألا ترى إلى (قَامَ)، ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاثة دلائل من لفظه وصيغته ومعناه، وإمّا كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنويّة، من قبل أنّها وإن لم تكن لفظاً فإنّها صورة يحملها اللفظ."⁴.

ومثل هذا تلك المصادر التي تدلّ هيأتها في الميزان على طبيعة المعاني التي تشير إليها؛ نحو صيغة فَعْلَان، يقول ابن جنيّ: "وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على (الفَعْلَان): إنّها تأتي للاضطراب والحركة، نحو (النَقْرَان، العَلْيَان، العَثْيَان) فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال"⁵. تعد علاقة علم الدلالة بالصرف علاقة تلازمية ذلك أنّه يُفهم من الصيغة الصرفية مؤدّاها الدلالي اعتباراً وهذا ما أكده لنا ابن جنيّ في المثال السابق.

وسمّى ابن جنيّ هذا المبحث "باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني" يقول: "فجعلوا المثال المكرّر للمعنى المكرّر، والمثال الذي توالت حركاته للأفعال التي توالت الحركات فيه، ومن أنّهم جعلوا

¹ محاضرات في علم الدلالة، خليفة بوجادي، ص 79.

² علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 13.

³ الخصائص، ابن جني، 98/3

⁴ المرجع نفسه، 98/3

⁵ الخصائص، ابن جني، 151/2

(اسْتَفْعَلَ) في أكثر الأمر للطلب نحو: اسْتَسْقَى، اسْتَطْعَمَ، اسْتَوْهَبَ..¹. وبناء على ما سبق فإنّ الكلمات نحو: مكتوب أو فاتح يوصل إلى دلالتها من جهة معناها المعجمي، أي بالعودة إلى جذرها أو أحداثها: كتب- كتابة، فتح- فتحاً. لأنّ الصيغة تحمل معنىً إضافياً: دلالة اسم المفعول ودلالة اسم الفاعل وهي دلالات تتعلق بالكلمة من جانب هيأتها أو شكلها². وعليه فإنّ الدلالة الصرفية للفعل تُعد ذات صلة وثيقة بالمعنى المجمل لكل صيغة.

3.4. علم المعاجم:

يختصّ علم الدلالة بدراسة الألفاظ المفردة دون القضايا الأخرى، في حين أنّ علم المعاجم يهتم بدراسة مفردات أية لغة وتحليلها، فضلاً عن دراسة معناها ودلالاتها المعجمية بشكل خاص، ثم تصنيفها استعداداً لصناعة المعجم³.

إنّ المعنى كما يصلنا في الخطاب، يخضع لعلاقات الكلمة مع غيرها من الكلمات المتواجدة ضمن السياق ذاته وتُحدّد بنية النظام الألسني هذه العلاقات. إنّ معنى أو بالأحرى معاني كلّ كلمة تحدّدتها مجموعة هذه العلاقات، لا الصورة الذهنية التي يصير حاملها فالعبارة (معنى) تستعيد دلالتها الأولية (الاتجاه) أي التوجه نحو علامة أخرى. وهذه الرؤية إنّما تنبع من مفهوم (القيمة) الذي أطلقه (سوسير)، أي علاقة العلامة بغيرها من أشكال اللغة، نحو: الكلمة (أحمر) إنّ قيم وبالتالي إستعمالات هذه الكلمة تتعلق بوجود -أو عدم وجود- عبارات من مثل: برتقالي، وردي⁴.

إنّ علم الدلالة وإن كان يستعين بأعمال المعجميين فإنّه يتجاوز مستوى معاني الكلمات المفردة، لأنّ الكلمات ما هي إلاّ وحدات يبني منها المتكلمون كلامهم، ويمكن اعتبار كلّ منها يتجاوز حدثاً كلامياً مستقلاً⁵. وبهذا يمكن عدّ علم المعاجم جزءاً من علم الدلالة؛ حيث يتناول علم

¹ المرجع نفسه، 152/2

² الدليل النظري في علم الدلالة، نواري سعودي أبو زيد، ص59.

³ محاضرات في علم الدلالة -نصوص وتطبيقات- خليفة بوجادي، بيت الحكمة، سطيف، الجزائر، ط2، 2012، ص82.

⁴ علم الدلالة، بيار جيرو، ترجمة: أنطوان أبو زيد، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط1، 1986م، ص29-30.

⁵ السياق والدلالة، مسعود بودوخة، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، سطيف، الجزائر، ط1، 2012م، ص23.

الدلالة دراسة المعنى على صعيدي: المفردات والتراكيب مع كلّ ملابساته، في حين يتناول علم المعاجم جزءاً من هذه المهمة الواسعة؛ ولا يمكن لعلم الدلالة دراسة المعنى إلاّ إنطلاقاً من المعاني النحوية ثمّ المعاني الأساسية للكلمات (المعاني المعجمية) التي يزوّده بها علم المعاجم و - كما سبق الذكر - فإنّ علم الدلالة يتجاوز ذلك إلى المعاني النحوية ثمّ المعاني الاجتماعية للكلمة والتركيب، كما في جملة (تشومسكي) الشهيرة «الأفكارُ الحُضراءُ عَدِيمَةُ اللّونِ تَنَامُ بِعُنْفٍ أَوْ غَاظِبَةً»¹، ومن الممكن أن يوجد المعنى المعجميّ دون المعنى النحويّ (كما في الكلمات المفردة)، وكذلك يكن أن يوجد المعنى النحويّ دون المعجميّ "كما في الجمل التي تركّب من كلمات عديمة المعنى مثل: القَرَعَب تَشْرَب النَبْع" ². كما توجد جمل أخرى سليمة معجمياً ونحويّاً وليست صحيحة اجتماعياً، خذ مثلاً جملة (فُلانٌ كَثِيرٌ الرّماد)، وعبر عن معناها بلغة أخرى، وتكون تلك اللغة بعيدة عن خصائص المجتمع العربي الذي أنتج (فُلانٌ كَثِيرٌ الرّماد)، فتصبح لديك جملة صحيحة ومعجمياً، ونحويّاً ولكنها تفقد الدلالة المعجمية التي تكتسبها وهي تؤدى باللغة العربية في المجتمع العربي ³.

ومن هنا كان على علم الدلالة أن يتجاوز المستوى المعجمي ليهتمّ بما هو أشمل كالجملة أو الخطاب؛ فمن الأهمية بمكان أن ندرك كيف أنّ معنى كلمة في اللغة يتحدّد بمعاني كلمات أخرى في اللغة نفسها⁴. ذلك أن السياق يعد من الأهمية بمكان في تحديد المفهوم العام لصيغة ولا يمكننا قول ذلك بعيداً عن الأهمية التي تلعبها الألفاظ المترابطة مع الصيغة الأولى.

5. أنواع الدلالة ومستوياتها اللسانية:

بُنيت كلّ لفظة عربيّة على ثلاثة أحرف، وأصبحت لها كالأثافي، وعليها أُحکم وضع أصولها وما زيد على ذلك القدر من الأحرف ألحق بها لغايات شتى يذكرها علماء العربيّة في مطاوي مباحثهم. وقد وضع ابن فارس معجماً بديعاً سمّاه " (المقاييس)، وذكر لكلّ مادّة ما يتعلّق بها من

¹ الكلمة -دراسة لغوية معجمية- حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية- مصر، 1992م، ص96.

² علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص14.

³ محاضرات في علم الدلالة، خليفة بوجادي، ص83.

⁴ السياق و الدلالة، مسعود بودوخة، ص83.

المزايا والخصائص ولم يذكر مادة واحدة إلاّ نبّه عليها أنّها تفيد كذا وكذا¹. قال مثلاً في تركيب (د ل ك) بعد أن ذكر ما فيها من مختلف الألفاظ المشتقة منها: "إنّ الله تعالى في كلّ شيء سرّاً ولطيفة، وقد تأملت في هذا الباب من أوّله إلى آخره، فلا ترى الدال مؤتلفة مع اللام بحرف ثالث إلاّ وهي تدلّ على حركة ومجيء وذهاب وزوال من مكان إلى مكان، والله أعلم"². إن الدور الذي تلعبه حركية وموقع هذه الحروف أو الصيغ ربما إن صح التعبير تعد ذات أهمية بالغة في تحديد المعنى وأساليبه.

تستوعب الكلمة زيادة على معناها المعجمي قيماً دلالية إضافية من إنتماء إلى قسم من أقسام الكلام وإستعداد للتعبير عن مقولات نحوية معيّنة، وتأهلاً للائتلاف مع غيرها بطريقة أو طرق معيّنة وحسب علاقات محددة، فالمتكلم يجدها في اللغة جاهزة للاستعمال ممّا يضيق من حريته في إستعمالها كما يريد، وفي الوقت نفسه ييسّر له إستعمالها ويوقّر له الاقتصاد في المجهود؛ بفضل ما حشد فيها من مفاهيم متعدّدة وما توقّره عليه من أجل ذلك من عناءٍ للبحث عن علامة لكل مفهوم³.

لقد عقد ابن جني في الخصائص فصلاً سماه: "الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية"، واعتبر أنّ صنفاً من الكلمات تعدّدت فيه الدلالة، فاعتبر أنّ الفعل يدلّ بلفظه عن مصدره (أي معناه)، وبنائه على زمانه، وبمعناه على فاعله. واعتبر أنّ اسم الفاعل يدلّ على الحدث بلفظه وعلى كونه صاحب الفعل بصيغته، وأنّ فعليّته على الحدث بلفظه؛ بينما تفيد صورته شيئين: الماضي وتكثير الفعل⁴. وفي هذه الملاحظات شعور بما يحمله صنف من الكلمات من المفاهيم المتعدّدة المتداخلة، وبتشعب القيمة الدلالية لنوع من العلامات اللغوية⁵. وتوصّل علماء اللغة المعاصرون إلى منهج خاصّ في تحليل الكلمات؛ لأنّهم رأوا أنّ مثل هذا التحليل قد يؤدّي إلى فهم أعمق وأكثر دقّة لطبيعة التراكيب اللغوية، بخاصة أنّ هناك بعض الجمل التي تخضع في ظاهرها لقواعد النحو والصرف والأصوات، أو

¹ نشوء اللغة العربية و نموها و اكتهاها، الأب أنستانس ماري كرملي، المطبعة المصرية، الفجالة، مصر، 1938م، ص107.

² مقاييس اللغة، ابن فارس، ص299.

³ نظرات في التراث اللغوي العربي، عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط1، 1993م، ص14.

⁴ ينظر: الخصائص، ابن جني، 98/3-100.

⁵ نظرات في التراث اللغوي العربي، عبد القادر المهيري، ص15.

بمعنى آخر هي جمل صحيحة من الناحية النحوية والصرفية والصوتية، ومع ذلك فهي جمل بلا معنى - كما سبقت الإشارة - وبناءً عليه نقول أنّ للدلالة أنواعاً ومستويات لسانية أربعة هي كالتالي:

1.5. الدلالة الصوتية:

من الحقائق المقررة أنّ الدرس الصوتي عند العرب من أصل الجوانب التي تناولوا فيها دراسة اللغة، ومن أقربها إلى المنهج العلمي؛ ذلك أنّ أساس هذا الدرس مبني على القراءات القرآنية. وملاحظة الأصوات ملاحظة ذاتية كانت في فترة مبكرة عن طريق قراءة القرآن، وهنا نذكر عمل (أبي الأسود الدؤلي) في ضبط القرآن بالنقط من خلال ملاحظة حركة الشفتين بقوله لكاتبه: "إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة إلى أعلاه، وإن ضمنت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة من تحت الحرف"¹. تعد الدراسة الصوتية من جملة مبتكرات المعارف الإسلامية التي جاءت حفاظاً على القرآن وتشريعات الدين الجديد وقد عُرفت هذه الدراسات منذ أبو الأسود الدؤلي إلى حين ظهور الدلالة الصوتية في عصرنا هذا.

ولا يمضي وقت طويل حتى يقدم لنا الخليل أول تصنيف للأصوات حسب (مواضع النطق) أو حسب (الأحياز والمخارج)، وتصنيفه هذا يؤدي به إلى تقسيم الأصوات إلى ما يعرف الآن بالأصوات الصامتة والحركات (الأصوات الصائتة)². ثمّ قام سيبويه بتصنيف الأصوات حسب مخارجها وحسب ما يُعرف الآن (بوضع الأوتار الصوتية)؛ ممّا يسمّيه بالجهر والهمس، ثمّ حسب طريقة النطق وغيرها من صفات الأصوات ومباحث الدرس الصوتي³.

وكما جاء على لسان صاحب فقه اللغة في الكتب العربية فإنّه ليس من المهمّ إتّفاق ما توصّل إليه الخليل وسيبويه مع ما توصّل إليه الدرس الحديث، ولكن المهمّ أنّهما تناولوا الأصوات اللغوية من

¹ فقه اللغة في الكتب العربية، عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، د.ط، 1392هـ/1972م، ص129-130.

² المرجع نفسه، ص131.

³ المرجع نفسه، ص131.

مبدأ صحيح، وهو دراستها دراسة وصفية واقعية قائمة على الملاحظة الذاتية وبعيدة عن الافتراض والتأويل¹. وكان حرياً بما قدّمه إلى أن يؤدي إلى تطوّر كبير في الدرس اللغوي للعربية. إن اهتمام علماء العربية منذ بداية الدراسات اللغوية العربية إلى يومنا هذا يعد ذا صلة بما أنشأتها الدراسة الصوتية لكل حرف من حروف العربية وهذا ما جاء على ذكره ابن جني بقوله: (ومن وراء هذا ما اللّطف فيه أظهر والحكمة أعلى وأصنع، وذلك أنّهم قد يضيفون إلى إختيار الحروف وتشبيهه أصواتها بالأحداث المعبر عنها بما ترتبها، وتقدّم ما يضاهاي أول الحدث، وتأخير ما يضاهاي أوسطه، شوقاً للحروف على سمت المعنى المقصود والغرض المطلوب، نحو: شدّ الحبل ونحوه، فالشين بما فيها من التفشي تشبه بالصوت أول انجذاب الحبل قبل استحكام العقد، ثم يليه إحكام الشدّ والجذب، وتأربب العقد، فيعبر عنه بالمدال التي هي أقوى من الشين، ولاسيما وهي مدغمة، فهو أقوى لصنعتها وأدلّ على المعنى الذي أريد بها، ويقال (شدّ وهو يشدّ) فأما الشدة في الأمر فإنها مستعارة من (شدّ الحبل) ونحوه، لضرب من الاتساع والمبالغة على حدّ ما نقول فيما يشبهه بغيره لتقوية أمره المراد به².

وكذلك يقول: "فأما مقابلة الألفاظ بما يُشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع، ومنهج متلئب عند عافيه مأموم، وذلك أنّهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها، فيعذلون بها ويحتذون عليها، وذلك أكثر مما تُقدّره، وأضعاف ما نستشعره"³.

ومن ذلك قولهم: (النضخ) للماء نحوه و(النضح) أقوى من (النضح)، قال الله سبحانه وتعالى:

﴿بِهِمَا عَيْنَتِ نَضَاحَتِ ﴿١٥﴾﴾ [الرحمن: 66]، فجعلوا الحاء لرقّتها للماء الضعيف، والحاء لغلظها

لما هو أقوى منه جذواً لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث⁴.

¹ المرجع نفسه، ص. 131.

² الخصائص، ابن جني، 161/2

³ المرجع نفسه، 156/2.

⁴ المرجع نفسه، 157/2.

ومّا يدخل تحت هذه الدلالة ما يُعرف بمصطلح (المحاكاة الصوتية) وتعني وجود علاقة طبيعية أي حسية صوتية بين الدال (اللفظ) كرمز صوتي والمدلول (المعنى)، وتتجلى هذه الظاهرة في كثير من الكلمات، التي تحاكي حروفها أصوات الطبيعة كالصبر والخير والحفيف والعواء والقلقلة¹.

ويشير فايز الداية إلى موقف ابن جنّي من الأصوات فيقول: "وعندما يتوجه إلى مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث يقع في اللبس، وينسب إلى الأصوات (الحروف) دلالة تؤديها في الكلمة التي تدخل في تركيبها، وهذا مردود لأنّ قيمة الرمز اللغوي: الكلمة الدلالية عرفية باتفاق اجتماعي متتابع، ولا نستطيع أن ننسب قدرة دالة لكل حرف يؤلف هذه الكلمة"². في حين نجد - فايز الداية - لا يشير في تحليله إلى الدلالة الصوتية، ولعل ذلك يعود لأنّه يرفض أن يكون للحروف معاني في نفسها، وإمّا يؤدي الحرف وظيفته عندما يتألف في الكلمة، وهو بذلك يلتقي مع عبد القاهر الجرجاني صاحب (نظرية النظم)³. لقد اختلفت الآراء والتوجهات في ربط الدلالة الصوتية بالمعنى الأوّل للحروف والكلمات المترابطة، ولقد ذكرنا ما أخبرت عنه الدراسة اللغوية التي أتمتها عبد القاهر الجرجاني فيما سبق وتأسّى بها غير واحد من اللغويين الجدد.

وأطلق تمام حسّان على هذا النوع من الدلالة اسم المعنى الاستدعائي والمراد بذلك أنّ الكلمة تستخدم بمعناها الطبيعي الذي في جرسها لا بمعناها المعجمي يقول: "وهذه العلاقة الطبيعية بين الرمز والمعنى لا توجد في اللغة إلاّ عند الكلام عن دعوى استدعاء أصوات بعض الكلمات كالفحيح والحفيف والخير والزئير للمعاني التي سيقّت لها هذه الكلمات"⁴. وقد يذهب تمام حسّان إلى أنّ الأصوات داخل الكلمات ذات قيمة دلالية، أمّا إذا كان الصوت مفرداً فليس له دلالة محددة حيث يقول: "الأصوات اللغوية في داخل الكلمات إذاً رموز لغوية صوتية ذات دلالات وقد يقول قائل:

¹ الدلالة وعلم الدلالة - المفهوم والمجال والأنواع، السيد العربي يوسف، ص4.

² علم الدلالة العربي - النظرية والتطبيق - فايز الداية، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2، 1417هـ/1996م، ص23.

³ إبراهيم أنيس وأنظاره الدلالية والنحوية، افتخار محمد علي الرماننة، إشراف: عبد الله عنبر، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2004م، ص58.

⁴ اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة - مصر، ط4، 2000، ص114.

كيف نقول بأنّ هذه الأصوات المفردة رموز مع أنّ الصوت المفرد في عزلته ليس له دلالة محددة؟
فالجواب: أنّ الصوت المفرد هنا كالنغمة الموسيقية المفردة، تتعين دلالاته في محيطه العملي¹.

ومن مظاهر الدلالة الصوتية (النّبر)، فقد تتغيّر الدلالة باختلاف موقعه من الكلمة في الجملة، ففي المثال الآتي: "هل يُعقل أن تنضح العين في وسط الصحراء في ثوانٍ"، يمكن أن يزيد الضغط أو النبر على (وسط الصحراء)؛ فيصبح موضع الغرابة أن تنشق بئر النفط في وسط الصحراء. وأنّ هذا من غير المؤلف في مهنة التنقيب عنه، وإنّ سواحل البحار مثلاً هي المكان الطبيعيّ لمثل هذه الآبار. أمّا إذا زاد المتكلم الضغط أو النّبر على (في ثوان) كان محلّ الغرابة أن تتم هذه العملية المعقدة في مثل هذا الزمن القصير².

استخدمت العرب البحث للتنقيب لما في حروفها من دلالة وإيحاء لهذا المعنى. لقد اعتمد ابن جنيّ مبدأ رتبة الحروف وتواليها، على حسب خصائصها وصفاتها من شدّة وتكرار بما يؤدي إلى مشقة واضطراب ومن ثمّ إلى العلاقة الطبيعية بين معنى الشدّة والأصوات³. على أنّ المتتبع للأمثلة التي ذكرها ابن جنيّ وتعليقه عليها قد يصل إلى الاقتناع بأنّ هذه الظاهرة موجودة بالفعل في العربية، ولكنّه إذ كان موضوعياً سيرى مظاهر التكلف في معالجته لكثير من الأمثلة كان أميل إلى المواضعة منها إلى المحاكاة الصوتية⁴.

وإذا أتينا إلى علمنا الجليل ابن فارس لم نجد في الأصوات شيئاً ذا قيمة، وإنّما هي ملاحظات يسيرة جداً لا تصف الظاهرة ولا تفسرها، وإنّما ترد هكذا حسبما يقتضيه المقام هنا وهناك من مثل وصف ابن فارس "الباء من حروف الشفة، ولذلك لا تأتلف مع الفاء والميم، وأمّا الفاء فلا تقرّنها باء متقدمة ولا متأخرة. وأمّا الميم فلا تتقدم على الباء ملاصقةً لها بوجه. ومتأخرة كذلك إلّا في قولنا

¹ المرجع نفسه، ص116.

² دلالة الألفاظ، ابراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط3، 1976م، ص47.

³ ينظر: علم الدلالة في المعجم العربي، عبد القادر سلامي، دار ابن بطوطة للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2007م، ص08.

⁴ المرجع نفسه، ص09.

(شَبَمٌ)، وقد يدخل بينهما دخيل في مثل (عَبَامٌ) وهي على الأحوال يقلُّ تألفها معها¹. وقد يعرض في اقتضاب شديد لما يحدث للأصوات حين تتجاوز في كلام، مثل قوله: "ومما تختص به النون من بين سائر الحروف انقلاباً في اللفظ إلى غير صورتها ضرورة، وذلك إذا كانت ساكنة وجاءت بعدها باء تنقلب ميمًا نحو (عَنْبَرٌ) و (شَنْبَاءً)"².

وقوله: "ومن سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض، ويقولون (مَدَحَةٌ) و(مَدَهَةٌ) و(فَرَسٌ رَفُلٌ وَرَفُنٌ) وهو كثير مشهور قد أَلَّفَ فيه العلماء. فأما ما جاء في كتاب الله عزَّ وجلَّ ثناؤه فقوله سبحانه: ﴿بِأَنبَلَقَ بَكَانَ كُلُّ وِيٍّ﴾ الشعراء: 63، فاللام والراء يتعاقبان كما تقول العرب "فلق الصبح وفرقه"³ فهذا يزيد من جمال اللغة العربية وحسن إتقانها ذلك أنها تصف كل معنى دون غيره وحسب موقعه من الصيغة الدلالية.

2.5. الدلالة المعجمية:

عرّف اللغويون المعجم بأنه "كتاب يضم بين دفتيه مفردات لغة ما ومعانيها واستعمالاتها في التراكيب المختلفة، وكيفية نطقها وكتابتها مع ترتيب هذه المفردات بصورة من صور الترتيب التي غالباً ما يكون الترتيب الهجائي"⁴. وفي الشكل المنطقي يرى علماء الدلالة أنه يجب أن تصنف الأشباه والنظائر في إطار منطقي، وذلك وفق تفاوت المعنى، وتقييده وانتشاره وانتقاله، "أما في الشكل الدلالي، فإنّ التحليل السيميائي يقترح تسمية جديدة، ومقاييس جديدة في التصنيف، واضعاً في

¹ الصاحبي في فقه اللغة و سنن العربية، ابن فارس، ص107.

² المرجع نفسه، ص121.

³ الصاحبي في فقه اللغة العربية و سنن العرب في كلامها، ابن فارس، ص209.

⁴ البحث اللغوي عند العرب -دراسة لقضية التأثير والتأثر، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط6، 1988م، ص162.

الاعتبار سمات القضية الدلالية، وأنها قائمة على الثنائية بين الدال والمدلول، والطبيعة النفسية المتداعية لعلاقتها بشكل الثنائي القائم على التماثل والتجاور¹.

الدلالة المعجمية هي دلالة الكلمة داخل المعجم وقد يطلقون على المعنى المعجمي المعنى اللغوي، وهو كل ما يمكن أن تدل به الأصوات اللغوية والتركيب اللغوي على المعنى². "إنّ المعنى المعجمي يأتي في مقدّمة الأشياء التي يهتم بها علماء المعاجم لأنّ كثيراً من قرارات المعجمي تتوقف سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الطريقة التي يتعامل بها مع المعنى في معجمه"³. وهي أيضاً الدلالة التي تؤديها المعجمات عارضة لشرحها شرحاً عاماً يوضح المعنى الأصلي، وهي مجردة عما يمكن أن توحيه الوحدات الصرفية من دلالات زائدة على تلك الدلالات الأساسية التي تسمى معجمية، والتي تستقل عما توحيه أصوات الكلمة أكثر من دلالتها الأساسية؛ فالدلالة المعجمية أساسية للكلمات والذي يساعدنا على اكتشاف ومعرفة الوظائف الدلالية، إذ إنّ الدلالة المعجمية لها معنى مخصوص في المعجم ومعنى آخر في الاستعمال⁴.

لقد تكفل علماء المعاجم العربية بالكشف عن الدلالة المعجمية للكلمة، وبيان معاني الألفاظ العربية، والتمييز بين الكلمات المعربة والدخيلة والمولدة حتى صارت دراسة المعنى المعجمي للكلمات الهدف الرئيسي لعلم المعاجم، وذلك أنّ المعجم موضوع أساساً للكشف عن معاني الكلمات ودلالاتها⁵.

ويذكر (حلمي خليل) أنّ المعنى المعجمي يتكوّن من ثلاثة عناصر رئيسية، هي:

¹ من وظائف البلاغة العربية في العصر الحديث، أحمد حمّاد حمد الصانع، إشراف: محمد علي أبو حمدة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2008م، ص35.

² الكلمة -دراسة لغوية معجمية-، حلمي خليل، ص 103.

³ الكلمة -دراسة لغوية معجمية-، حلمي خليل، ص105.

⁴ من وظائف البلاغة العربية في العصر الحديث، أحمد حمّاد حمد الصانع، ص35.

⁵ ألفاظ العقائد والعبارات والمعاملات في صحيح البخاري- دراسة دلالية- محمد بوادي، إشراف: فرحات عياش، مذكرة دكتوراه، جامعة عباس فرحات، سطيف- الجزائر، ص65.

(1) ما تشير إليه الكلمة في العلم الخارجي.

(2) ما تتضمنه الكلمة من دلالات أو تستدعيه في الذهن من معان.

(3) درجة التطابق بين العنصر الأول والثاني.

ما تشير إليه الكلمة في العلم الخارجي سواء أكان المشار إليه مادياً أو غير مادي، هو عبارة عن تصور المتكلم باللغة للشيء الموجود في ذهنه هو، وليس هو في الخارج على الحقيقة أو بمعنى أدق هو التصور الذي يقف بين الواقع والكلمة¹.

أمّا العنصر الثاني من عناصر المعنى المعجمي فهو ما يمكن أن نصفه بأنه جميع العناصر الأخرى الدلالية التي ليست لها صلة مباشرة بما تشير إليه الكلمة في الخارج، أي: ما ترتبط به الكلمة من دلالات، أو ما توحيه وتستدعيه في ذهن السامع أو القارئ من معاني².

وأمّا العنصر الثالث والأخير من عناصر المعنى المعجمي فهو ما أشار إليه (زاجوستا) تحت اسم (درجة التطابق)، وهو يعني به مدى التطابق بين الدلالة المعجمية الأصلية للكلمة والدلالات الهامشية لهذا المعنى المعجمي؛ بحيث إذا تطابقت الكلمتان كان هناك ثمة ترادف أو اشتراك. أمّا إذا لم يتطابقا في الدلالة فليس هناك ترادف أو اشتراك، وهو ما يدرسه علماء اللغة والمعاجم تحت عنوان العلاقات الدلالية بين الكلمات ومن ثمّ يخللون الكلمة إلى عناصرها الدلالية الأولية بغية الوصول إلى درجة التطابق هذه بين الكلمات³.

تُستمدّ الدلالة المعجمية من أصل استخدام اللفظ، وتعتبر مركزاً لدلالات الكلمة وينبغي أن تُراعى في جميع مشتقاتها واستخداماتها، كما أنّها الدلالة المقصودة من اللفظ عند اطلاقه. ولو كان له أكثر من دلالة على المستوى المعجمي فإنّ السياق هو الذي يحدّد أيّ الدلالات مرادة من الكلمة⁴.

¹ الكلمة -دراسة لغوية معجمية-، ص 107-108.

² الكلمة -دراسة لغوية معجمية-، ص 108.

³ المرجع السابق، ص 109.

⁴ الدلالة وعلم الدلالة -المفهوم و المجال والأنواع، السيد العربي يوسف، ص 05.

ولتثبت من معنى الدلالة المعجمية نذكر مثلاً على ذلك نحو: كلمة (عين) لها دلالة مركزية واحدة يعرفها جلّ أفراد المجتمع ودلالات هامشية عديدة تختلف من شخص لآخر ومن موقف لآخر، أمّا الدلالة المركزية فهي (عضو من أعضاء جسم الإنسان) فهو المعنى المشترك من الدلالة لهذه الكلمة، وقد تعني في موقف آخر (عين الجاسوس) أو (العين منبع الماء) أو (عين الحاسد) وغيرها من المجازات، وقد يسمعها شخص فتثير في نفسه قوة الله وعظمته في خلقه، ويسمعها شخص آخر فتبعث في نفسه مشاعر الخوف والرهبنة من آفة العمى وغيرها من الدلالات.

إنّ الدلالة المعجمية وإن مثلت الناحية الجامدة السكونية في اللغة إلا أنّ كثيراً من الألفاظ يكون عامّاً متعدّد الدلالة، بمعنى أنّه على الرغم من كونه كان معنيّاً مطلقاً عائماً لا تتحدّد دلالاته أحياناً إلاّ من خلال الكلام الذي يرد فيه، إلاّ أنّ العلماء اختلفوا في بيان دلالة كثير من هذه الألفاظ على آراء شتى، ولهذا وجدنا بين أيدينا عشرات الكتب بل مئات فيما عرف بـ (كتب غريب القرآن) أو (اللغات في القرآن) أو (لغات القرآن) أو (غريب الحديث)، تناولت بالتفسير والتأويل شرح معاني بعض الكلمات الواردة في القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف مما ظنّ أنّه بعيد الدلالة، لم يؤلف عندهم استعماله في الدلالة التي استعمل فيها في القرآن الكريم¹. فالسياق ذو أهمية بالغة في تحديد المعنى النهائي للألفاظ والكلمات.

3.5. الدلالة الصرفية:

هذه الدلالة أكثر تجريداً من دلالة الكلمة المفردة؛ لأنّها كالقالب الذي تُصبّ فيه المفاهيم العامّة، والمعاني المجردة، التي ضبط القدامى الكثير منها، إذ لا تتعلق الصيغة ولا تقتن بمادة أصلية اشتقاقية واحدة، بل تمتد لتشمل تحديد معاني جميع ما يتفرع على الأصول المختلفة من المفردات المصوغة على تلك الهيئة المعيّنة². وتكشف أنظار كل من سيبويه وابن جني وابن فارس والسيوطي في اهتمامهم بدراسة الصيغ، لأنّهم أدركوا أن كل ما يعتري الكلمة من تغيير في الشكل يؤدي في أحيان

¹ علم الدلالة التطبيقي، هادي نحر، عالم الكتب الحديث وجمادى الكتاب العالمي، ط1، 1429هـ/2008م، ص178.

² إبراهيم أنيس وأنظاره الدلالية والنحوية، افتخار محمد علي الرمامنة، ص59.

كثيرة إلى التغيير في المعنى، فربطوا ربطاً منطقياً بين الصيغة ومعناها¹. ومع توافق الدلالة الصرفية والدلالة النحوية إلى حدٍ كبير، نجد تبايناً واضحاً بين الدالتين؛ فالدلالة الصرفية مكتسبة من الصيغة الصرفية للكلمة في وضعها الإفرادي الذاتي، في حين تكتسب الدلالة النحوية من وضع الكلمة في سياقها التركيبي فعلى سبيل المثال، يدل الفعل المضارع (يَقْرَأُ) بصيغته الصرفية على زمن الحال والاستقبال وهو الزمن الصرفي له في حين يدل الفعل داخل التركيب في نحو (لَمْ يَقْرَأْ) على زمن آخر وهو الزمن النحوي. ولعل هذا هو السبب الذي دفع ابن حاجب في شافيته إلى أن يحدد هذا العلم بقوله: "التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"². ويقول ابن جني مبيّناً أهمية الدراسة الصرفية للدراسة النحوية: "التصريف إنما هو معرفة أنفس الكلم الثابتة والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى أنك إذا قلت: قام بكرّ، ورأيت بكرّ، ومررت ببكرّ، فإنك خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأنّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة"³.

ومن ثمّة فإنّ المستوى الصرفي يدرس التغيّرات التي تطرأ على صيغ الكلمات فتحدث معنىً جديداً. وقد تكون حرفاً أو أكثر. وكل وحدة صوتية ذات معنى تسمّى المورفيم (Morphème). فالمستوى الصرفي مكون من وحدات صوتية ضمن نظام لغوي معين وأنّ المستوى الصرفي مرتبط بالمستوى الصوتي⁴. والملاحظ أنّ جهود القدماء كانت في المجال الصرفي موقّعة إلى حدٍ كبير، وأوضح الأدلة على ذلك ما محتوه في معاني صيغ المبالغة والأسماء المشتقة وأبنية التصغير والتأنيث وغير ذلك⁵. ويؤكّد علماء اللغة على أنّ المورفيم وما يصطلح بعضهم على تسميته: (الوحدة الصرفية) أو (الصرفيم)

¹ المرجع نفسه، ص 59.

² شرح الشافية لابن حاجب، نجم الدين الأسترابادي، د. ط، د. ت، ص 03.

³ المنصف في التصريف، أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط 1،

1373هـ/1954م، 04/1

⁴ علم الدلالة في المعجم العربي، عبد القادر سلامي، ص 10.

⁵ المرجع نفسه، ص 11.

أو (اللفظ) أو (المصرف) هو أساس التحليل في الدلالة الصرفية والصرف الحديث عموماً، ويعرّف بأنه أصغر الوحدات ذات الدلالة في النحو: أو هو أصغر المكونات النحوية الحاملة للمعنى في التحليل اللغوي¹، إنّ القيمة الصرفية توجّه المادة الأساسية وتضعها في مجال وظيفي معين، وهذا أمر نستطيع متابعته وتقسيه في المصنفات الصرفية وكتب اللغة، وفيما تورد المعجمات في أثناء بسطها لاستعمالات فروع كل أصل من الأصول².

إنّ كلّ دراسة تتصل بالكلمة أو أحد أجزائها وتؤدي إلى خدمة العبارة أو الجملة، وتؤدي إلى اختلاف المعاني النحوية كل دراسة من هذا القبيل هي صرف³. ولقد قرّر علماء اللغة المحدثين أنّ "تصنيف الفصائل النحوية عمل من أعمال الصرف العام الذي لا يزال حتى الآن ينشد من يقوم بعمله"⁴. غير أنّ التسمية التي تطلق على هذه المواد هي (الفصائل النحوية)، وهي وإن كانت الوحدات الصرفية تؤدي في تكوينها دوراً كبيراً، فإنّ النحويين القدامى والمحدثين درجوا على تناولها في مدخل الدراسة النحوية، واعتبرت قسماً من دراسة النظم⁵. وهو ما أشار إليه ابن جنيّ تحت مسمى الدلالة الصناعية: (وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبيل أنّها وإن لم تكن لفظاً فإنّها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتمد به)⁶. إنّ الدلالة الصرفية تعد ذات أهمية فعلية ذلك أنّها تؤدي عن المعنى صورته الأساسية في جميع جوانبه.

ومن ذلك قولهم للسلم: (مِرْقَاة) وللدّرجة (مِرْقَاة)، فاللفظ نفسه يدلّ على الحدث الذي هو الرّقبيّ، وكسر الميم يدلّ على أنّها ممّا ينقل ويعتمل عليه وبه كالمطرقة والمئزر والمنجل، وفتح الميم (مِرْقَاة) تدلّ على أنّه مستقرّ في موضعه⁷. وكذلك (قَطَعَ) و(كَسَرَ)، فاللفظ نفسه هنا يفيد معنى الحدث،

¹ الدلالة الصرفية في (الكفاية في النحو)، مختار درقاوي، ص 188.

² علم الدلالة العربي، فايز الداية، ص 21.

³ فقه اللغة في الكتب العربية، عبده الراجحي، ص 145.

⁴ المرجع نفسه، ص 145.

⁵ المرجع نفسه، ص 146.

⁶ الخصائص، ابن جنيّ، 98/3.

⁷ المرجع نفسه، 100/3.

وصورته تفيد شيئين: أحدهما الماضي، والآخر تكثير الفعل، كما أنّ (ضارِبٌ) يفيد بلفظه الحدث وبنائه الماضي وكون الفعل من اثنين، وبمعناه على أنّ له فاعلاً¹.

وبعض الباحثين المحدثين يرى أنّ هناك نوعاً من الدلالة يستمدّ عن طريق الصيغ وبنيتها نحو: (لَا تُصَدِّقْهُ فَهُوَ كَذَّابٌ هَلْ يُعْقَلُ أَنْ تَنْصَحَ الْعَيْنُ بِالنِّقْطِ فِي وَسْطِ الصَّحْرَاءِ بَعْدَ ثَوَانٍ؟)، تحيّر المتكلم (كذّاب) بدلا من (كاذب)؛ لأنّ الأولى جاءت على صيغة يجمع اللغويون القدماء على أنّها تفيد المبالغة، فكلمة (كذّاب) تزيد في دلالتها على كلمة (كاذب)، وقد استمدّت هذه الزيادة من تلك الصيغة، فاستعمال كلمة (كذّاب) يمدّ السامع بقدر من الدلالة لم يكن ليصل إليه أو يتصوّره لو أنّ المتكلم استعمل (كاذب)². كما تزداد التاء في صيغة (فَاعِلٌ) للدلالة على الكثرة؛ فجعلوا (رَاوِيَةٌ) لمن يكثر رواية الحديث، ولتأكيد هذه الكثرة حين تلحق صياغة (فَعَّالٌ) نحو (عَلَّامَةٌ و نَسَّابَةٌ)؛ لأنّ المبالغة مستفادة من التضعيف وهذه التاء تأكيد لتلك المبالغة، "وإنّما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية و النهاية، فجعل تأنيث الصفة إمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة، وسواء أكان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكراً أم مؤنثاً"³.

وترجع أهمية المباني الصرفية في أنظمة اللغة إلى أنّ اللغة لا يمكن أن تكون نظاماً من المعاني التي لا مباني لها، لأنّ المباني والمعاني وجهان لعملة واحدة، وبالتالي يكون المعنى وظيفة المبنى كما جاء على لسان عبد القاهر الجرجاني: "إعلم أنّك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك، أن لا نظم في الكلام ولا ترتيب، حتى يُعلّق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسبب من تلك. هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس، وأنّ اللفظ تبعٌ للمعنى في النظم، وأنّ

¹ المرجع نفسه، 100/3.

² دلالة الألفاظ، ابراهيم أنيس، ص 47.

³ ينظر: الدرس الدلالي عند ابن جني، نضال سليمان القطامن، إشراف: عبد القادر مرعي خليل، مذكرة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2005، ص 43-44.

الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس¹ وهذا هو سبب تسميتهم للمعاني التي تدلّ عليها المباني باسم الوظائف الصرفية للكلمة، أو المعنى الوظيفي، واضعين إياه بإيزاء المعنى المعجمي الذي تدل عليه الكلمة الواحدة المفردة ثمّ المعنى الدلالي.

4.5. الدلالة النحوية:

إنّ الكلمة تكتسب تحديداً وتبرز جزءاً من الحياة الاجتماعية والفكرية عندما تحلّ في موقع نحوي معيّن من التركيب الإسنادي وعلاقاته الوظيفية: الفاعلية، الحالية، النعتية، الإضافة، التمييز، الظرفية². يقول ابن جيّ في تعريف النحو: "هو إنتحاء سمّت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والتّسبب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة"³. والنحو بهذا المفهوم يشمل سائر علوم اللغة العربية ما إختصّ منها بالمجردات والتراكيب، والغاية من ذلك وضع أصول لهذه اللغة تساعد من ليس من أهل العربية على التحدث بالعربية صحيحة فصيحة فإن خرج عن سمت العربي قوّم لسانه بهذه الأصول⁴. وعليه فإنّ القواعد التي تضبط لسان العربي وتقوم الأعجمي حتى ينطق بغير لسانه هي ما يُعرف بالدرس النحوي في يومنا هذا، فهو ما للعربية من أصول ومقاييس.

ويقول ابن جيّ في تعريف الإعراب: "هو الإبانة على المعاني بالألفاظ؛ ألا ترى أنّك إذا سمعت (أَكْرَمَ سَعِيدٌ أَبَاهُ) و(شَكَرَ سَعِيدٌ أَبَاهُ) علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولكان الكلام شَرْحاً واحداً لاستبهام أحدهما من صاحبه"⁵. ثم يردف قائلاً: "فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرّف فيه بالتقديم والتأخير، نحو: (أَكَلَ يَحْيَى كُمَثْرَى) لك أن تقدّم وأن

¹ دلائل الإعجاز، أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، ومطبعة المدني، د.ط، 2008م، ص55-56.

² علم الدلالة العربي - النظرية والتطبيق -، فايز الداية، ص21.

³ الخصائص، ابن جيّ، 1/78.

⁴ الدرس الدلالي عند ابن جيّ، نضال سليمان القطامن، ص61.

⁵ الخصائص، ابن جيّ، 1/79.

تؤخّر كيف شئت، وكذلك (ضربت هذا هذه) و(كَلَمَ هذه هذا)¹ فالحركات هي التي وضّحت لنا الفاعل والمفعول باعتبار أنّ الفاعل يكون مرفوعاً والمفعول به يكون منصوباً، حتّى وإن تقدّم المفعول وتأخّر الفاعل، غير أن الإقتصار على العلامة الإعرابية وحدها في تحديد المعنى أمر يجافيه الصواب ومن ثمة يكون الإعراب واحدة من عدة قرائن لفظية و معنوية تساعد في تحديد معنى الجملة². فالقواعد والأصول التي يقوم عليها كلام العرب هي قوام اللغة وأساسها الذي تبنى عليه صيغها وتملك دلالتها.

والدلالة النحوية هي المعنى المحصّل من استخدام الألفاظ أو الصور الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي فإنّ المقصود بالوظائف النحوية (المعاني النحوية)³ وهي الدلالة المستمدة من ارتباط الكلام ببعضه ببعض بواسطة التركيب الذي تخضع له أي لغة، كالنحو الذي يعدّ قانون التركيب العربي فبدونه لا يمكن للكلام أن ينجح في توصيل أيّة رسالة من المتكلّم إلى المتلقي⁴. لقد أشار سيوييه في كتابه إلى هذا الضرب من المعاني حين قال: "وأما المحال فإن تنقض أوّل كلامك بأخره فتقول: أتيتك غداً وسأتيتك أمس"⁵، فالجملة في هذا السياق غير مستقيمة نحويّاً أو دلاليّاً بسبب تناقض أوّل الجملة مع آخرها. إنّ التعليق بين الكلمات هو الذي يكسب الجملة معناها، أمّا الكلمات المستقلة فلن تكون كذلك لأنّ اللفظ الواحد من الاسم والفعل لا يفيد شيئاً وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى، واستغنى الكلام، فالمعنى يجيء من الكلام لأنّ الكلام إنّما وضع للفائدة لا بُجنى من الكلمة الواحدة، وإنّما بُجنى من الجمل ومدارج القول⁶. إنّ دلالة الكلمة ومعناها

¹ المرجع نفسه، 1/79-80.

² الدرس الدلالي عند ابن جني، نضال سليمان القطامن، ص62.

³ أقسام الكلام العربي - من حيث الشكل والوظيفة -، فاضل مصطفى الساقى، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، د.ط، 1397هـ/1977م، ص209.

⁴ الدلالة وعلم الدلالة - المفهوم والمجال والأنواع، السيد العربي يوسف، ص05.

⁵ كتاب سيوييه، أبي اليشر عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط3، 1408هـ/1988م، ص25.

⁶ الدرس الدلالي عند ابن جني، نضال سليمان القطامن، ص63.

يعدّ سببا أساسيا لإكساب التراكيب معناها ودلالاتها اللغوية، وليست القواعد النحوية في منى عن هذه الأسس التي تقوم اللسان العربي وعليه فإنّ للدلالة النحوية دور فاعل في كل الاتجاهات.

والمعنى النحوي هو محصلة العلاقات القائمة بين الكلمات في الجملة، وهي ما تدلّ عليه الكلمة باعتبارها رموزاً للأشياء و الأحداث و الأفكار، كما يتمثلها المتحدث باللغة، فمثلاً كلمات مثل: (كُرّةٌ، وُلدٌ، ضَرَبَ) لها معنى معجمي نجده فيما بين أيدينا في المعاجم ولكن مثل هذه الكلمات ليس لها معنى نحوي، حتى توضع في تركيب معيّن بطريقة معينة، حين يكشف هذا التركيب عن طبيعة العلاقات النحوية بينها كأن نقول: (ضرب الولد الكرة) أو (الولد ضرب الكرة)، وهنا فقط تظهر العلاقات النحوية بين هذه الكلمات¹ بوصف المعنى النحوي من فاعلية ومفعولية وحالية، وغير ذلك من وسائل التخصيص في الجملة العربية مما أطلقوا عليه متمات الإسناد أو قيود الإسناد، وقد حدّدوا كلّ هذه القيود بضوابط، ومواقع معينة حتى تؤدي دورها في بيان المعنى المراد على الوجه الدلالي الأكمل الذي لا يعتريه غموض أو لبس، وكانت الحركات الإعرابية قرائن دلالية حاسمة في بيان المعاني المختلفة التي تتوارد على الألفاظ على وفق ما تأتي فيه من التركيب المعين فالأسماء على ما يقول الزجاجي (ت337هـ): "لما كانت تعورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورتها و أبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني"². فإن غابت الحركات الإعرابية عن الأسماء التجأنا إلى الرُتَبِ لبيان أمر الفاعل من المفعول. فالمنشئ هو الذي "يعمد إلى اسم فيجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو يعمد إلى إسمين فيجعل أحدهما خبراً عن الآخر أو يتبع الاسم اسماً على أن يكون التالي صفة للأوّل أو تأكيداً له، أو بدلاً منه، أو تحيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالاً أو تمييزاً في كلام هو لإثبات

¹ الكلمة، حلمي خليل، ص104.

² علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نحر، عالم الكتب الحديث و جدار للكتاب العالمي، الأردن، ط1، 1429هـ/2008م، ص181.

معنى¹. على أنّ الترتيب المعنوي يعد طريقة مثالية في تجلية المعنى الكلي لصيغة وإن كانت التراكيب ذات دلالات نحوية أساسية قائمة بذاتها.

إنّ الحديث على دلالات التراكيب النحوية يضطرننا إلى وصفها بعدّة أوصاف نذكر منها ما قاله عبد القاهر الجرجاني (471هـ) في (دلائل الإعجاز)، فصل في تمام القول في النظم وأنه توخى معاني النحو: "اعلم أنّه وإن كانت الصورة في الذي أعدنا وأبدأنا فيه من أنّه لا معنى للنظم غير توخى معاني النحو فيما بين الكلم، وإنّا لنرى أنّ من الناس من إذا رأى أنّه يجري في القياس وضرب المثل أن تُشَبَّه الكَلِمُ في ضمّ بعضها إلى بعض، بِضَمِّ الإبريسم بعضه إلى بعض. ورأى أنّ الذي ينسج الدِّياج ويعمل النقش والوشى، لا يضع بالإبريسم الذي ينسج منه، شيئاً غير أن يضم بعضه إلى بعض، جرى في ظنّه أنّ حال الكلم في ضمّ بعضها إلى بعض، وفي تخيّر الموقع لها، حال خيوط الإبريسم سواء، ورأيت كلامه كلام من لا يعلم أنّه لا يكون الضمّ فيها ضمّاً، ولا الموقع موقعاً حتى يكون قد توخى فيها معاني النحو"². يؤكّد لنا عبد الماهر الجرجاني مرّة أخرى أنّ الوظائف النحوية هي كتل الكلام ولا يصحّ النظم إلّا بتوالي معاني النحو، وتشبّه الكلم في ضمّ بعضها إلى بعض بنسج الإبريسم ويؤكد لنا حال ضمّ الكلم إلى بعضها البعض في تخيّر الموقع لها حال خيوط الإبريسم.

ومن الظواهر النحوية التي يقوم بها الجانب الدلالي نجد: (الحذف والتقدير والإضمار)³:

فالحذف هو إلغاء العامل عن العمل ثمّ حذفه، وإعطاء ما كان مؤثراً فيه حكماً آخر يختلف عن حكم الإعراب الأول، على نحو ما يحدث عند حذف حرف الجرّ ونصب ما كان مؤثراً فيه، وهو ما يعبر عنه بالتوسع، أو النصب على نزع الخافض.

أمّا التقرير فهو انعدام المقدر نهائياً من ناحية ظهوره، وفي حالات كثيرة لا يحدد بصيغة معينة، وإنما يترك ليتماشى مع السياق.

¹ المرجع نفسه، ص 181.

² دلائل الإعجاز، أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي، ص 370.

³ الدرس الدلالي عند ابن جني، نضال سليمان القطامن، ص 66-67.

أمّا الإضمار فهو يتداخل مع النوعين السابقين: (الحذف والتقدير)، فقد يدخل ضمن مصطلح الحذف حين يبقى أثر العامل المحذوف في الجملة، وهو يدخل ضمن دائرة التقدير فكل عامل أوجد في النص عملاً، [وفقد] صيغة قالوا عنه أنّه مضمر، أي يتم تقديره وافترض وجوده.

لقد أجاز ابن جني حذف كل من المبتدأ والخبر والمضاف والمضاف إليه، كما جوّز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه "وأكثر ذلك في الشعر دون النثر من حيث كان القياس يحظره"¹. ويحتكم ابن جني إلى قرينتي الحال والتنغيم وجواز الحذف، فما احتكم فيه إلى قرينة الحال قوله: "وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب في قولهم: سيّر عليه ليل. وهم يريدون ليل طويل. وكأنّ هذا حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها وذلك أنّك تحسّ في كلام القائل لذلك من التلويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: (طويل)"². أمّا تحتكم العبارة العربية إلى ما تعمد إليه من صيغ تعريفية أو إضافات يمكن حذفها لتجلية المعنى الكامل للتركيب والمثال المذكور آنفاً عين ما ذهب إليه الدرس النحوي الحديث.

5.5. الدلالة السياقية (الاجتماعية):

إنّ اللغة ظاهرة اجتماعية شديدة الارتباط بثقافة الشعب الذي يتكلمها وهذه الثقافة في جملتها يمكن تحليلها بواسطة حصر أنواع المواقف الاجتماعية المختلفة التي يسمون كلاً منها (مقاماً)، فمقام الفخر غير مقام المدح وهما يختلفان عن مقام الدعاء والاستعطاف أو التمني أو الهجاء³.

إنّ الكلمات في الواقع ليست لها معان محددة وإنما لها إستعمالات، ولهذا يؤكّد الدالليون ضرورة البحث عن دلالة الكلمة داخل السياق، لأنّ معنى الكلمة هو مجمل السياقات التي يمكن أن تنتمي إليها. لقد أقرّ العلماء من قبل أنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من

¹ الدرس الدلالي عند ابن جني، نضال سليمان القطامن، ص66.

² المرجع نفسه، ص67.

³ اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994م، ص337.

حيث هي كلم مفردة وأنّ الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظ لمعنى يليها¹. والبحث عن دلالة الكلمة لا بد أن يجري من خلال التركيب والسياق الذي ترد فيه، حيث ترتبط الكلمة بغيرها من الكلمات مما سيمنح كلا منها قيمة تعبيرية جديدة ويفرض عليها قيماً دلالية بحيث يتحدد كل منها بدلالة قارة دون سائر الدلالات التي يمكن لهذه الكلمة أو تلك أن تحملها أو تؤديها².

تظنّ الدلالة الاجتماعية للكلمات تحتل بؤرة الشعور، لأنّها الهدف الأساسي في كل كلام، فلكل كلمة من كلمات اللغة دلالة معجمية أو اجتماعية تستقل عمّا توحيه أصوات كلمة ما أو صيغتها من دلالات زائدة على تلك الدلالة الأساسية، وهي التي يطلق عليها الدلالة الاجتماعية³. "إنّ المفردات ودلالاتها لا تدوّن في المعجم إلاّ بعد اتفاق اجتماعي يقوم على المواضع والعرف، وتمثّل هذه الدلالة نقطة البدء للدلالات الأخرى التي تضيف إليها ما تكتسبه من معان تتصل بالاستعمال إضافة إلى معاني الصيغ والمواقع السياقية"⁴. فالدلالة الاجتماعية هي دلالة الكلمة في الاستعمال والمعنى الاجتماعي هو المعنى الذي يفهمه الفرد في المجتمع من ألفاظ لغته، وعلى هذا الفهم بقية أفراد المجتمع ويتعلمه الأطفال إلى أن يكبروا فيفهموا لغة مجتمعهم⁵، وهي الدلالة المستمدة من المقام أو الأحوال المحيطة به في المسرح اللغوي، مثل التعجب أو الدهشة أو الاستنكار أو الخوف..، وقد أطلق بعض اللغويون مصطلح (المسرح اللغوي، أو لغة المسرح) حيث يُشير المصطلح إلى الأحوال والملابس التي تحيط بالحدث اللغوي وينبغي أن توضع في الاعتبار عند التحليل⁶. ويُقصد به حوار الكلمات في التلاصق الركني للجمل في الملفوظ أي ما يسبقها و ما يلحقها من مفردات، وعادة ما تعد العوامل الصوتية والنحوية والصرفية في تركيب الكلام مظهرًا سياقيًا أو تركيبياً، كما يقصد به ما

1 علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نحر، ص193.

2 علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نحر، ص193.

3 علم الدلالة في المعجم العربي، عبد القادر سلامي، ص12.

4 المرجع نفسه، ص13.

5 الكلمة، حلمي خليل، ص103.

6 الدلالة وعلم الدلالة - المفهوم و المجال و الأنواع - السيد العربي يوسف، ص07.

يُصاحِبُ اللفظَ مما يساعِدُ على توضيحِ المعنى وقد يكون التوضيحُ بما يَرِدُ فيه اللفظُ من الاستعمال، وقد يكون ما يصاحِبُ اللفظَ من غير الكلام مفسراً للكلام، وقد تكون العلاقة بين هذا الكلام وبين كلامٍ آخر أو غير كلامٍ مدعاة إلى استعمال اللفظ بالطريقة التي يستعمل بها في اللغة وهو بذلك جسم حيّ أو مجموعة من المواقف والإمكانات المتفاعلة. وفيه تقاطعات مستمرة¹. فقد يعتمد المتكلمون مشافهة إلى وضع لغة تخاطبهم في إطار زمني ومكاني معين، وتُحاطُ عملية التخاطب عادةً بجملته من الملابس والأحوال والظروف التي تتكاثف جميعاً في التأثير في دلالة الخطاب الحرفية، ويميل المتكلم أحياناً إلى استخدام بعض الإشارات والإيماءات المساعدة على إيضاح فكرته وإبلاغها إلى السامع². كما تدخل عوامل أخرى في عملية التخاطب منها ما يتعلق بشخصيات المتخاطبين وحياتهم الخاصة ومنها ما يدخل في الإطار الاجتماعي كثقافة المتخاطبين وتاريخهم الاجتماعي والعلاقة بينهم، ومنها ما هي وليدة الموقف بحيث تحكمها ظروف الزمان والمكان التي وقع فيها الكلام³. فاللغة هي طريقة مثالية للتعبير عن المواقف الكلامية وهي سبيل جيد لوصف المجتمع الواحد ولعل الحوادث الاجتماعية هي ما يغدي التركيب الذي نستعمله في خطاباتنا وعليه فإن الظاهرة الاجتماعية هي من أهم السبل لكشف النقاب عن الحدث اللغوي.

يعدّ السياق الاجتماعي أمراً ضرورياً في تحديد الدلالة، ويكفي أن نشير إلى أنّ عبارة (السلام عليكم) تحمل دلالات تختلف باختلاف التنعيم في نطقها وفقاً للمواقف الاجتماعية المختلفة، فنطقها عند الغضب يختلف عنها عند التحية. ودراسة استخدام الكلمة أو العبارة أو التركيب في الموقف الاجتماعي أمر متعدد الجوانب ولا بد من أن تضع الدراسة العناصر المختلفة المحددة لطبيعة هذا الموقف في مقدمتها⁴:

(أ) الزمن (وقت العمل، وقت الراحة الأسبوعية..)

¹ علم الدلالة في المعجم العربي، عبد القادر سلامي، ص 98.

² المرجع نفسه، ص 100.

³ المرجع نفسه، ص 101.

⁴ مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، د. ط، د. ت، ص 160-161.

- (ب) المكان (مكان العمل، منزل، نادي..)
- (ج) مكانة المتحدث (الوظيفة، الثروة، العمر..)
- (د) مكانة المخاطب (الوظيفة، الثروة، العمر..)
- (هـ) العلاقة بينهما (رسمية، قرابة، صداقة، عدم معرفة..)
- (و) الأفعال غير اللغوية المصاحبة للحدث (حركات اليد، قسّمات الوجه..).

إنّ أقدر صور التعبير عن المقابلة بين اللفظ والمعنى كانت لدى صاحب الكتاب سيبويه، فهو يضع الرمز الصوتي وصنعتة الصرفية في جهة ويمثل في الجهة الأخرى مدلوله الجزئي¹. وكل واحد من أقسام الكلام يمكن تسمية (اللفظ) مما يتفرع إلى مسألة: "أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين"². إنّ التحديد الدقيق لدلالة هذه الألفاظ إنّما يرجع إلى السياق. وتعدد معنى الكلمة يُستفاد منه تعدد القصد منها وتعدّد احتمالات القصد يؤدي إلى تعدد المعنى. ويقوم السياق ووضوح الكلمة في موقعها داخل التركيب اللغوي بتحديد دلالة الكلمة تحديداً دقيقاً مهما تعددت معانيها.

إنّ دلالة ظاهر اللفظ قد لا يكون عين الدلالة التي أرادها المتكلم أن تفهم من كلامه، ومن هنا وجدنا قسماً كبيراً من أعمال اللغويين قديماً انصبّ على التنبيه إلى هذه القضية وأنّ دلالة الكلام ليست بالضرورة ما يدل عليه ظاهر لفظه³، قال ابن فارس: "يقولون (فلان شيخا) وهو لم يكن شيخاً قط. و (عاد الماء أجناً) وهو لم يكن أجناً فيعود"⁴ فالفعل (عاد) هنا يستعمل من غير أن يدل على معناه المعجمي دلالة حرفية، ولكنه يستعمل في هذا السياق بمعنى مغاير⁵. ويمكن القول إنّ ذلك من عادات العرب الكلامية التي تطورت عبر الزمن وأصبحت تدل على ما تدل عليه في الوسط

¹ علم الدلالة العربي - النظرية والتطبيق - فايز الداية، ص 32.

² كتاب سيبويه، أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، ص 24.

³ السياق والدلالة، مسعود بودوخة، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، العلمة، الجزائر، ط 1، 2012، ص 77.

⁴ الصاحي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، ص 259.

⁵ السياق والدلالة، مسعود بودوخة، ص 77.

الاجتماعي لمستعمليه، وهو ما عرف لدى فقهاء اللغة بسنن العرب في كلامها¹، وذيل ابن فارس عنوان كتابه الصحابي الذي يذكر فيه: "يقولون للرجل يستجهل (يا عاقل!)، ويقول شاعرهم:

فَقُلْتُ لِسَيِّدِنَا يَا حَلِي * مُ إِنَّكَ لَمْ تَأْسَ أَسْوَأَ رَفِيقًا²

ولعلّ أكثر ما دعا مؤلّفي المعاجم والرواة الذين رحلوا إلى البادية ومواطن العرب الأقحاح الحرص على أخذ العربية من سياقها الذي تُستعمل فيه؛ لأنّ ذلك من شأنه أن يضيء جوانب هامة تتصل بدلالة الألفاظ والنصوص³. يقول الأزهري: "منها تقييد نكت حفظتها ووعيتها عن أفواه العرب الذين شاهدتهم وأقمت بين ظهرانيتهم سُنِّيَّات، إذ كان ما أثبتته كثير من أئمة اللغة في الكتب التي ألفوها والنوادر التي جمعوها لا ينوب مناب المشاهدة ولا يقوم مقام الدربة والعادة"⁴. ونجد في كثرة استعمال كلمات بأعينها في مجال اجتماعي أو علمي أو فني يورث إنطباعاً يربط بين هذه الأجواء والرمز اللغوي؛ توهُماً أنّ هذا الصوت من الأصوات في الكلمة له صلة طبيعية بالحدث أو بالصفة أو الشيء من الأشياء⁵. وهذا عين ما ذهب إليه الكثير من اللغويين القدماء وأيضاً المحدثين؛ إستشعاراً لقيمة سياق الحال في إدراك الخلفيات التي تُعين على معرفة دلالة الألفاظ ومعانيها واستعمالاتها.

¹ السياق والدلالة، مسعود بودوخة، ص 77.

² الصحابي، ابن فارس، ص 250.

³ السياق والدلالة، مسعود بودوخة، ص 78.

⁴ المعجم العربي - نشأته وتطوره - حسين نصّار، دار مصر للطباعة، ط 4، 1408هـ/1988م، 1/259.

⁵ علم الدلالة العربي - النظرية والتطبيق - فايز الداية، ص 24.

المبحث الثاني: الجوانب الدلالية في معجم مقاييس اللغة.

لقد اهتم علماء العربية اهتماماً كبيراً بالجوانب الدلالية في مؤلفاتهم التأصيلية للجذور اللغوية ويعد ابن فارس رائد هذه الطريقة في رصد المعنى الأصلي الذي تشترك فيه المدخل اللغوية، مبيناً ذلك بشيء من التفصيل في معجمه مقاييس اللغة حيث قام بربط المعاني الجزئية للمادة بمعنى عام يجمعها. وفي هذا المبحث سنحاول دراسة الجوانب الدلالية التي امتاز بها مقاييس اللغة دراسة نظرية وصفية تحليلية من أجل الولوج إلى علم الدلالة وأوليته في التراث العربي وبالله المستعان.

1. التغيرات الدلالية:

إنّ الحقيقة العلمية التي لا مرأى فيها اليوم هي أنّ كل الألسنة البشرية مادامت متداولة فإنّها (تتطور)، ومفهوم التطور هنا لا يحمل شحنة معيارية لا إيجاباً ولا سلباً، وإنما هو مأخوذ في معنى أنّها تتغير؛ إذ يطرأ على بعض أجزائها تبدل نسبي في الأصوات والتراكيب من جهة، ثمّ في الدلالة على وجه الخصوص، ولكنّ هذا التغير هو من البطء؛ بحيث يخفى عن الحسّ الفرديّ المباشر¹.

إنّ التطور اللغوي لا يقع اعتباطاً دون ضابط ولا نظام، بل يحدث وفقاً لاتجاهات عامة وقواعد مطردة، فكما أنّ هناك ما يسمى بالقوانين الصوتية، كذلك هناك قوانين المعنى والتطور اللغوي يشمل المستويات اللغوية كلها فالأصوات والتراكيب والعناصر النحوية وصيغ الكلمات ومعانيها، معرضة كلها للتغيير والتطور، ولكن سرعة الحركة والتغير فقط التي تختلف من فترة زمنية إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر من قطاعات اللغة². ويعرض هذا التطور للغات جميعها أيّاً كان مستواها اللغوي، وأياً كان المستوى الحضاري الذي يسود مجموعة بشرية بعينها، وقد يكون هذا التطور طبيعياً إيجابياً إذا كان نتيجة تأثير حضارة أمة من الأمم. وللنظم والعقائد والتقاليد والعادات أثر في ذلك كما أن للمستوى

¹ اللسانيات وأسسها المعرفية، عبد السلام المسدي، الدار التونسية للنشر، تونس، د.ط، 1986م، ص38.

² العربية وعلم اللغة الحديث، محمد محمد داود، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، د.ط، 2001م، ص211.

الثقافي والبيئة أثراً لا يقل عن ذلك أبداً¹. وعليه فإن التغيرات التي تطرأ على لغة الجماعة أو لنقل المجتمع الواحد أو الفئة الكلامية الواحدة يعد من أساسيات بناء الصرح اللغوي للعصور وتشارك عدة أسباب ودوافع من أجل بنائه.

إنّ اللغة هي مادّة حيّة وظاهرة اجتماعية تخضع كما يخضع غيرها من ألوان النشاط الإنساني إلى عوامل الزمان فتتأثر سلباً وإيجاباً. ولعل الأجيال المتعاقبة كانت تحدث هذا التطور والتغير وإنّ الناس لا يشعرون وهم يتكلمون لغة معينة أنّها تختلف عن اللغة نفسها في جيل عفا عليه الزمان². فكل قراءة هي تفكيك لرسالة قائمة بنفسها وما التراث إلّا موجود لغوي قائم الذات باعتباره كتلة من الدّوال المترصفة وإعادة قراءته هي تجديد لتفكيك رسالة عبر الزمن. وهي بذلك إثبات لديمومة وجوده، فكما أنّ الرسالة اللسانية عند بنّائها قد تصادف أكثر من متقبل واحد فيفككها كل حسب أنماط جداوله اللغوية فتعدد القراءة آنياً للرسالة الواحدة حسب تعدد المتقبلين فكذلك تعدد القراءة زمنياً بتعاقب المتقبلين للرسالة والمفككين لبنائها عبر محور الزمن والتاريخ وهكذا تبين الشرعية اللسانية لمقولة القراءة والاستعادة طالما جاز تعدد المتقبلين للرسالة الواحدة وتنوّع إدراكهم لأنماطها³.

إنّ التغير الدلالي يتخذ عدّة أشكال منها المجاز وتوسيع المعنى وتخصيص المعنى، وهكذا كان الجهد الدلالي عند قدماء اليونان حول العلاقة بين التسمية والمسمى، ثم حول اللغة وسيلة للمعرفة، وأخيراً كانت قضية التغير الدلالي موضع اهتمامهم وقد كان الاهتمام بالقضايا الدلالية في إطار الحضارة العربية الإسلامية كبيراً، شغلت به عدّة بيئات لأسباب متنوعة. فاللغويون من أصحاب المعاجم اهتموا بالدلالة في إطار تحديدهم لدلالة الألفاظ، والبلاغيون شغلوا بقضية الدلالة في مقدمات كتب علم أصول الفقه في إطار تعرفهم الدلالة في اللغة بوصفها وسيلة لفهم النصوص واستخراج الأحكام. أمّا الفلاسفة والمتكلمون فقد عرفوا القضايا التي أثارها أرسطو في الدلالة

¹ التطور اللغوي التاريخي، ابراهيم السامرائي، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط2، 1401هـ/1985م، ص27.

² المرجع نفسه، ص27.

³ التفكير اللساني في الحضارة العربية، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، ط2، 1986م، ص11-12.

وناقشوها وأضافو إليها¹. إن دلالة الألفاظ تكتسب معناها من السياقات الدلالية التي تطرأ عليها ومن خلال التجارب اللغوية للمتحدث اللغوي الأول وعليه فإن التغيرات الدلالية التي تطرأ على حطت لغوي ما تبقى طي التجربة الأولى.

وشغل كثير من اللغويون العرب بقضايا كثيرة من البحث الدلالي في مقدمتها الحقيقة والمجاز والترادف والأضداد والمشارك، وتعدّ قضية الحقيقة والمجاز مفتاح فهمهم لقضية الدلالة وتغيرها فالمعنى الحقيقي ما وضع على أصله في اللغة هو المعنى القديم الصحيح. والمعنى المجازي هو المعنى المخالف لمعناه الحقيقي هو المعنى الفني للفظ له استخدامه الخاص به². ولنا في الحضارة العربية الإسلامية مثال صارخ يصدق بهذه الظاهرة وهو قضية (التفسير) فالنص القرآني رسالة لسانية في حد ذاته ولكنه أيضاً شهادة عن رسالة عقائدية، فلعله كان من المفروض أن يتحدد نمط قراءته منذ (نزوله) أي منذ حلوله محلّ الموجود اللساني على لسان باثه الأول³، يدلنا على ذلك الدراسات اللغوية التي نشأت في سبيل حفظ وصون اللسان العربي من اللحن والاضطراب.

وعليه، فإنّ هذه القضايا الدلالية تُعدّ مفتاح فهمهم ومحلّ دراستهم اللسانية منذ الرعيل الأول.

1.1. تعريف التغيرات الدلالية:

تنشأ بعض الحضارات خالدة بسبب ما خلفته من تراث لغوي يكشف عن أسرار المجتمع الواحد وفي المقابل لا نسمع لبعضها حسيها لأنّ اللغة كانت أو عدّت مغيّبة في أطرها الاجتماعية، لكن هذه اللغات قد تكتسب أو يحول بينها وبين بعض تعابيرها التي تنشأ سهلة في البداية ثم ربما تحمل أو تُحمّل من المعاني ما لم يخطر على بال؛ متأثرة بهذا وذاك من العوامل والأسباب.

يلاحظ (فندريس): أن النظام الصوتي والنظام النحوي إذا ما اكتسبا مرةً بقيا طوال العمر يدينان باستقرارهما إلى إستقرار ذهنية المتكلمّ أمّا المفردات فعلى العكس من ذلك لا تستقر على

¹ مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، د.ط، د.ت، ص136.

² المرجع نفسه، ص136.

³ التفكير اللساني في الحضارة العربية، عبد السلام المسدي، ص13.

حال؛ لأنها تتبع الظروف، فكلّ متكلم يكون مفرداته من أوّل حياته إلى آخرها بمداومته على الاستعارة ممن يحيطون به، فالإنسان يزيد مفرداته و لكنه ينقص منها أيضاً، و يغير الكلمات في حركة دائمة من الدخول و الخروج و التطور في المعنى و التغيير فيه إنما هو تطور أو تغير في العلاقة بين اللفظ وما يدل عليه بأن يضاف مدلول جديد إلى كلمة قديمة أو تضاف كلمة جديدة إلى مدلول قديم¹. واستعمالنا لهذه الألفاظ هي التي تفرض على الصيغ الجديدة دلالتها وتعبّر عنها دون قيود أو استثناءات والمعلوم أنّ اللفظ أو لنقل الصيغة الدلالية تكتسب معناها في إطار التراكيب التي تتوالى عليها.

إنّ التسمية والتحوّل العفوي لقيم المعاني هو أساس كل ثنائية لغوية تنبثق عنها المعاني، وهاتان الظاهرتان هما متكاملتان ومستقلتان عن بعضهما، وكل منهما تمتاز عن الأخرى في سياق المعنى. فالتسمية فعل إبداع ووعي ذو أصول فردية، وهو في الآن ذاته متقطع، فقد يبدع الفرد كلمة تضطلع أنياً بوظيفتها تماشياً مع اصطلاح نابع من الجماعة، غير أنّ الانتقال على عكس ذلك لا واعي ومتقدم وثمة توافق جماعي عليه، غير أنه ليس موضحاً، وقد إنتهى هذا المعنى الجديد إلى أن يفرض ذاته بفعل الأمر الواقع؛ حتّى ضمّه القاموس إلى نظامه المعجمي، ولا غرابة أن ينصرف علم معنى الكلمات كلياً في نشأته إلى دراسة تبدلات المعنى حتى يتماهى بها². ومن ذلك تحول الصيغ من معناها الفردي إلى معاني توازيها إجتماعياً أو ظرفياً بغض النظر عن موقعها من كل تركيب.

إنّ تطوّر الدلالة لا يقتصر على الألفاظ الأصلية في لغة من اللغات، بل قد يجاوزها إلى الألفاظ المستعارة من لغة أخرى. فتطور الدلالة ظاهرة شائعة وفي كل اللغات يلمسها كل دارس لمراحل نمو اللغة وأطوارها التاريخية. وقد يعده المتشائم بمثابة الداء الذي تنجو منه الألفاظ. في حين أن من يؤمن بحياة اللغة ومسايرتها للزمن ينظر إلى هذا التطور على أنّه ظاهرة طبيعية دعت إليها الضرورة الملحة³.

¹ أبحاث في اللغة، أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية- مصر، 1994، ص41.

² علم الدلالة، بيار غيرو، ترجمة: أنطوان أبو زيد، منشورات عويدات، بيروت-لبنان، ط1، 1976م، ص54-55.

³ دلالة الألفاظ، ابراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط3، 1976م، ص123.

فلغتنا نتاج الأحداث التاريخية والاجتماعي ولنقل الساسية والفردية جميعاً، فهي بسبب الأحداث اليومية التي نعيشها ونقوم بالتعبير عنها في كل وقت وحين.

والتغير الدلالي هو التغير التدريجي الذي يصيب دلالات الألفاظ بمرور الزمن، وتبدل الحياة الإنسانية، فينقلها من طور إلى طور آخر. وفي علم اللغة الحديث؛ اللغة شأنها شأن الكائن الحي والظواهر الاجتماعية، تخضع لناموس التطور والتغير، وذلك لأنّ العلائق المتواشجة بين اللغة والحياة الإنسانية قد جعلت من هذا التطور اللغوي أمراً لا مناص منه¹. ويتحول المعنى تحوُّلاً مقصوداً أحياناً ويتطور تطوراً عادياً أحياناً أخرى. فمعظم المصطلحات الفقهية الإسلامية في العبادة وغيرها، كالصلاة والزكاة والصيام والحج والهدي والسعي ونحوها محول من معانٍ لغوية عامة إلى معانٍ اصطلاحية خاصة عن طريق القصد والتعمد². وتصطاح على إحداث هذا التطور عوامل متعددة بعضها مقصود "كقيام المجامع اللغوية والهيئات العلمية بمثل ذلك، عند وجود الحاجة إلى خلع دلالات جديدة على بعض الألفاظ التي تطلبتها حياة اجتماعية أو إقتصادية أو سياسية جديدة". وبعضها الآخر غير مقصود، وذلك كالتطور الصوتي الذي يصيب بعضها لظروف اجتماعية أو نفسية والاستعمال المجازي الذي يغدو بتقادم العهد وكثرة التعاور استعمالاً حقيقياً لا يبدو للمجازية فيه أثر³. إن الفرد والمجتمع بصفة عامة هو السبب الأول والرئيسي لظور أو إندثار بعض التراكيب اللغوية ولعل الأحداث والطوارئ التاريخية والاجتماعية هي من بين الأسس والقواعد التي تبنى عليها التعابير والصيغ الدلالية الحادثة.

وأشار ابن جنيّ إلى أسباب تغيّر الدلالة أو التطور في المعنى واستحداث ألفاظ جديدة في مواضع كثيرة في كتابه، فهو يرى أنّ اللغة لم توضع كلها في وقت واحد بل إنها على حسب تعبيره "تلاحق تابع منها بفارط"⁴. ولا بدّ أن يكون وقع في أول الأمر بعضها، ثم احتيج -فيما بعد- إلى الزيادة عليه، لحضور الداعي إليه فزيد فيه شيئاً فشيئاً، إلّا أنّه على قياس ما كان سبق منها في حروفه

¹ في علم الدلالة، دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات، عبد الكريم محمد حسن جبل، دار المعرفة الجامعية، مصر، ص33.

² اللغة العربية مبناها ومعناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994م، ص322.

³ في علم الدلالة، عبد الكريم محمد حسن جبل، ص33.

⁴ الخصائص، ابن جني، 29/2.

وتأليفه وإعرابه المبين من معانيه¹، فالفروطواللحوق في اللغة يتبعه زيادة في الألفاظ وزيادة في المدلولات حسب الحاجة إلى هذه الزيادة، ويذكر ابن جنّي أن تكون هذه الألفاظ قد تصورتها العرب قبل وضعها وألا يكون هناك تتابع في وضعها. ويأتي ابن جنّي بأدلة كثيرة تثبت تنقل الأحوال بهذه اللغة، واعتراض الأحداث عليها وكثرة تحولها وتغيرها². ولما كانت المدلولات متطورة وكان من طبيعتها التغير والتحول من زمن إلى زمن و من حضارة إلى حضارة، كانت الدوال (الألفاظ) متطورة باطراد متناسب مع ما يلبس المدلولات من تحولات وتغيّرات يقول (لاينز): "إن الثروة اللفظية للغة عبارة عن نسق متكامل من المواد المعجمية التي ترتبط بالمعاني، هذا النسق في تدفق ثابت، فحين لا نجد المواد المعجمية التي كانت موجودة من قبل أن تختفي ثم تحلّ محلها مواد جديدة عبر تاريخ اللغة فحسب، بل إن علاقات المعنى التي تقع بين مادة معجمية بعينها و غيرها من المواد المجاورة في النسق في تغير مستمر عبر الزمن أيضاً، و أيّ اتّساع في معنى إحدى المواد المعجمية يتضمّن تضييقاً مماثلاً في مادة أو أكثر من الموادّ المجاورة"³. هناك إشارة إلى أنّ الموادّ المعجمية في سلسلة من التغيرات عبر تاريخ اللغة، وأيّ اتّساع في معنى إحدى المفردات المعجمية يقابله تضييق على مادة أو أكثر من الموادّ التي كانت مستخدمة، بل وقد تكون أنشئت في زمن مضى لأغراض تتزامن وتغيّرات هذا النسق المتكامل من الموادّ.

2.1. أسباب التغيّر الدلالي:

تحدّثت الكتب التي عُنيت بالدراسات اللغوية باستفاضة عن هذه الأسباب ومظاهرها، وكلّ سار في تقسيمه لهذه الأسباب على طريقتيه، ويمكننا إجمالها فيما يلي:

1.2.1 الأسباب اللغوية:

¹ ينظر: المرجع نفسه، 29/2.

² أبحاث في اللغة، أحمد سليمان ياقوت، ص42.

³ العربية و علم اللغة الحديث، محمد محمد داود، ص113.

عقد ابن جني لذلك باباً في كتابه الخصائص أسماء: "باب في تدرج اللغة"؛ حيث يقول: "وذلك أن يشبه شيء شيئاً من موضع، فيمضي حكمه على حكم الأوّل ثم يرتقي منه إلى غيره"، ومن ذلك قولهم: (جَالِسَ الحَسَنَ أو ابن سيرين)، ولو جالسهما جميعاً لكان مصيباً مطيعاً لا مخالفاً، وإن كانت (أو) إنما هي في أصل وضعها لأحد الشيعين، وإنما جاز ذلك في هذا الموضع لا لشيء رجع إلى نفس (أو)، بل لقربة انتظمت من جهة المعنى إلى المعنى إلى (أو)، وذلك لأنّه قد عُرف أنّه إنّما رُغِبَ في مجالسة الحسن لما جلسه في ذلك من الحظّ، وهذه الحال موجودة في مجالسة ابن سيرين أيضاً وكأنّه قال: (جالس هذا الضرب من الناس)، وعلى ذلك جرى النهي في هذا الطراز من القول في قوله - سبحانه و تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمُهُمْ إِثْمًا أَوْ كَقُبُورٍ﴾ [الإنسان:24]، وكأنّه والله أعلم قال: (لا تُطْعَم هذا الضرب من الناس)، ثمّ إنّّه لما رأى (أو) في هذا الموضع قد جرت مجرى الواو تدرج من ذلك إلى غيره¹.

ذكر ابن جني في العديد من الأمثلة الصرفية والنحوية، منها ما ذكره من باب الصرف؛ ذلك أنهم قلبوا الواو ياء لانكسار ما قبلها - أي الصاد - في صَبِيَّانٍ وَصَبِيَّةٍ، ثمّ إنّهم تدرّجوا من ذلك إلى قلب الواو ياء دون أن تكون هناك علّة؛ أي دون أن يكون قبلها حرف مكسور مثل صَبِيَّانٍ وَصَبِيَّةٍ². معلوم أنّ ابن جني قد أشار إلى أنّه "إذا جاوز الشيء الشيء دخل في كثير من أحكامه"³ و ضرب لنا مثلاً في باب الصرف نحو قولهم صبية و صبيان، وأصل صبية و صبيان من صَبَوْتُ لَمَّا جَاوَرْتُ الْوَاوِ الْكَسْرَةَ قَبْلَهَا صَارَتْ الْكَسْرَةُ كَأَنَّهَا قَبْلَ الْوَاوِ. ولعل هذه الأسباب اللغوية في حدّ ذاتها تنقسم إلى عدة مظاهر هي كالتالي:

¹ الخصائص، ابن جني، 422/1-423.

² المرجع نفسه، 423/1.

³ المنصف في التصريف، 1/2.

- ظهور الحاجة: حينما يملك المجتمع اللغوي فكرة أو شيئاً يريد أن يتحدث عنه فإنه يمثله بمجموعة من الأصوات في مفردات أو معجم اللغة¹. ويلجأ أبناء اللغة إلى الألفاظ القديمة ذات الدلالات المندثرة فيحيون بعضها ويطلقونه على مستحدثاتهم ملتَمسين في هذا أدنى ملابسة، يقول (ولدرن): "في المخترعات والاكتشافات الحديثة، نحن نستعمل ألفاظاً قديمة لمعان حديثة ولذا يتغير المعنى" ويقول أيضاً: "مصطلحات العلوم والرياضة والتخصصات المختلفة قد تنتقل إلى لغة الناس كذلك"². وتتبع اللغات الأمم في صعودها وهبوطها، وفي تطورها وتغيرها؛ إذ لا وجود للغة بغير المتكلمين بها، ولا تحيا إلا بحياة أبنائها، فكل تطور في حياة الأمة يترك أثراً قوياً واضحاً في لغتها. وتستجيب الأمم عادة لمظاهر الحياة، فتعمل على تغير الدلالات في بعض ألفاظها حتى يمكن أن تساير الزمن، أو تستعير ما هي في حاجة إليه من ألفاظ اللغات الأخرى.

ووجد الإنسان نفسه مضطراً إلى التطور أيضاً في الألفاظ المعبرة فلجأ إزاء ذلك إلى طريقتين³:

أ- أولهما: أن يعمد إلى الألفاظ القديمة ذات الدلالات المندثرة فيحيي بعضها، ويطلقه على مستحدثاته ملتَمساً في هذا أدنى ملابسة. وتتم هذه العملية عادة عن طريق الهيئات والجامع اللغوية، أو قد يقوم بها بعض الأفراد من الموهوبين في صناعة الكلام كالأدباء والكتاب والشعراء. ويجاول المجمع اللغوي الآن وضع كثير من تلك الألفاظ التي تسد حاجة المجتمع في النواحي المختلفة وهذا وليد الحاجة والضرورة الملحة، حتى لا تتخلف الأمة العربية عن ركب الحضارة.

ب- قد تدعو تلك الحاجة أو الضرورة إلى الالتجاء إلى ألفاظ اللغات الأجنبية. وقد تكون الإستعارة للحاجة الملحة، دون أن يكون للبيئة المستعار منها؛ أي أثر ثقافي أو نفوذ سياسي في البيئة المستعيرة، وهناك نوع آخر من إستعارة الألفاظ يتم في ظروف أخرى تكشف عن إعجاب أمة بأمة، وتأثرها بثقافتها وخضوعها لنفوذها السياسي. ومن ذلك أيضاً: أننا إذا إحتجنا مثلاً إلى كلمة مناسبة لإطلاقها على (تسجيل) بمعنى الأسطوانة المعروفة في عالم الغناء والموسيقى فأقرب طريقة إلى ذلك هو

¹ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط6، 1427هـ/2006م، ص237-238.

² دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة: كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، د.ط، د.ت، ص237.

³ دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص147-149.

أن توسع في معنى كلمة (تسجيل) -مصدرا- بحيث تشمل التسجيل بمعنى أسطوانة أو مسجل بالإضافة إلى عملية التسجيل نفسها على أن هناك حالات أخرى لا حصر لها يكون تغير المعنى فيها غير مرتبط بأية حاجة عملية، حيث لا يعمل هذا التغير على سدّ النقص الموجود في الثروة اللفظية، وإنما يضيف أمثلة جديدة إلى المترادفات الموجودة بالفعل¹. ولهذا تغيرت السبل والطرق التي تستخدمها بعض اللغات في اكتساب معاني جديدة وألفاظ مستحدثة كما هو الشأن في اللغة العربية.

- الاستعمال: قد يحدث في صلب اللغة فجوات معجمية، لا يستطيع معها اللفظ أن يؤدي أو أن يعبر عن الدلالة الجديدة فيلجأ اللغويون إلى هذه الفجوات عن طريق الاقتراض اللغوي أو الاشتقاق، وقد يتجه المجتمع اللغوي نحو المجاز. فيتم ابتداع دلالة جديدة أو يحصل نقل لدلالة من حقل دلالي إلى آخر²، وعادة ما يتم بدون قصد ويميز الاستعمال المجازي من الحقيقي للكلمة عنصر النفي الموجود في كل مجاز حي. وذلك كقولنا: رجلٌ الكرسي ليست رجلاً، وعين الإبرة ليست عيناً. وقد يحدث بمرور الوقت أن يشيع الاستعمال المجازي فيصبح اللفظ معنيان وقد يشيع المعنى المجازي على حساب المعنى الحقيقي ويقضي عليه³. فقد تكتسب بعض اليبغ لدلالات ربما تكون أكبر منها إلا أنّ الحاجة الملحة قد اقتضت ذلك أو بالعكس من ذلك قد يكتسب اللفظ معناً موازياً له إلا أنّه أيسر وأصغر -لنقل- من المعنى الأساسي في عصرٍ مضى والأمثلة عن ذلك كثيرة.

وكذلك عندما يصيب اللفظ بعض التغير في الصورة، ويصادف بعد ذلك أن يشبه لفظاً آخر في صورته فتختلط الدالّتان ويصبح اللفظ مما يسمى بالمشترك اللفظي، فتطور (السين) في كلمة مثل (السَّعْب) إلى حرف مناظر لها في المخرج والهمس (كالتاء) ينتج لنا صورة جديدة للكلمة تماثل تمام المماثلة كلمة أخرى موجودة فعلاً وتعني (الدَّرَنُ وَالْوَسْخُ) وهي كلمة (التَّغْب). وبترتب على هذا التطور الصوتي تطور دلالي هو أن يصبح للفظ الواحد أكثر من دلالة واحدة. فكثيراً ما تتطور صور

¹ دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ص152.

² علم الدلالة- أصوله ومباحثه في التراث العربي-، عبد الجليل منقور، اتحاد الكتاب العرب، دمشق- سوريا، 2001، ص75.

³ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص241.

الكلمات، ويترتب على هذا التطور تغير أو تطور في الدلالة. وقد يصل التطور في الصورة مداه، فتندثر الكلمة وتفتى من الاستعمال، لاسيما إذا كانت قصيرة البنية¹.

كذلك البنية الصوتية الاشتقاقية والبنية الصوتية التصريفية فكما ثبت أصوات الكلمة حافظت الكلمة ذاتها على معناها الأصلي، وفي المقابل كلما كانت أصواتها عرضة للتغير، أدى ذلك إلى إمكانية تعرض معناها للتغير أيضا. فقد يكون سبب التغير بفعل التقارب الصوتي بين الكلمتين فتداخل دلالتها، نحو: (قماش) العربية التي تذكر لنا القواميس العربية معنى السقط والدرن في كل شيء، كما يقال لأرذل الناس، دون أن يكون من معناها ما يتخذ من اللباس ونحوه، ويحتمل أن يكون نطقها قد تغير بشكل أو بآخر فقاربت الكلمة الفارسية (كماش) التي تعني (النسيج من القطن الخشن). فأخذت العربية من نظيرتها الفارسية، حتى غلب معنى النسيج على المعنى الأصلي نفسه في العربية². فتمزج اللغات فيما بينها وتطور استخدامات اللغة الواحدة في المعجم سبيله طواعية هذه اللغة الأم وتناسلها من بنات جنسها، وتغير هذه التراكيب من زمن إلى آخر سببه هذه التغيرات الدلالية الناشئة.

إنّ الدلالة يجب أن تكون مستقاة من الألفاظ المقررة على أوضاعها الأول؛ إلا إذا دعا داعٍ للتوسع في استعمال لفظ ما دالاً على معنى غير معناه الأول³. هذا ما ذهب إليه ابن جني حيث يقول: "من ذلك "أو" إنما أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين أين كانت وكيف تصرفت. فهي عندنا على ذلك، وإن كان بعضهم قد خفي عليه هذا من حالها في بعض الأحوال. وذلك أنّ (الفراء) قال: إنّها قد تأتي بمعنى "بل" وأنشد بيت ذو الرمة⁴: [من الطويل]

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ وَرَوْنَقِ الضُّحَى ❁ وَصُورَتَهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ⁵

¹ دلالة الألفاظ، ابراهيم أنيس، ص 139.

² الدليل النظري في علم الدلالة، نواري سعودي أبو زيد، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، سطيف - الجزائر، ط 1، 2014، ص 123.

³ أبحاث في اللغة، أحمد سليمان ياقوت، ص 42.

⁴ الخصائص، ابن جني، 431/2.

⁵ ديوان ذو الرمة، شرحه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، د. ط، د. ت، ص 59.

وقال معناه: "بل أنت في العين أملح"، وإذا رأينا أنّها في موضعها وعلى بابها "بل"؛ إذا كانت هنا على بابها كانت أحسن معنى وأعلى مذهبا، فقد وفينا ما علينا وذلك أنّها على بابها من الشكّ، فلو أنّه قطع بيقين أي: "بل أنت في العين أملح" كان ذلك سرفا منه ودعاء إلى التهمة في الإفراط له، وإذا أخرج الكلام مخرج الشك كان في صورة المقتصد غير المتحامل ولا المتعجرف¹. في سياقالحال لكل من هذه الصيغ وتأويلاتها الدلالية تلعب الكلمة دوراً بارزاً في التعبير المقام الذي تُستخدم فيه بعض التعبيرات الحالية.

- الإبتداع: نذكر على سبيل المثال التطور الذي أصاب مجتمع ما قبل الإسلام بعد أن بعث الله في الناس رسولاً مبشراً ونذيراً؛ فقد بانّت نتائج هذا التطور على اللغة، فقد دفعت العقيدة الجديدة المجتمع العربي إلى إبداع لغوي صحب هذه الثورة الدينية والفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي جاء بها الإسلام، فاستجدت كلم وأميتت كلمات وتغيرت دلالات كثيرة من الألفاظ انحساراً أو اتساعاً أو استجدت لها دلالات لم تكن لها من قبل وكان لصنيع أبي حاتم أحمد بن حمدان الرازي (ت322هـ) في كتابه (الزينة) الريادة في تصنيف كتاب مستقل يتناول ما أصاب كثير من المفردات العربية من تطور دلالي وساق لنا كثيراً مما جاءت به الشريعة الإسلامية². ويعدّ الإبتداع من الأسباب الواعية لتغير المعنى وكثيراً ما يقوم به أحد صنفين من الناس: المهووبون من أصحاب المهارة في الكلام كالشعراء والأدباء. وحاجة الأديب إلى توضيح الدلالة أو تقوية أثرها في الذهن هي التي تحمله على الإلتجاء إلى الإبتداع. ثم المجامع اللغوية والهيئات العلمية حين تحتاج إلى استخدام لفظ ما للتعبير عن فكرة أو مفهوم معين³.

إنّ تغير المعنى ليس إلّا جانباً من جوانب التطور اللغوي، ولا يمكن فهمه فهماً تاماً إلّا إذا نظرنا إليه من هذه الزاوية الواسعة فاللغة ليست هامة أو ساكنة بحال من الأحوال بالرغم من أنّ تقدمها قد يبدو بطيئاً في بعض الأحيان فالأصوات والتراكيب والعناصر النحوية وصيغ الكلمات ومعانيها

¹ المرجع نفسه، 431/2.

² علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، عالم الكتب الحديث، بيروت-لبنان، ط1، 1429هـ/2008م، ص510.

³ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص242.

معرضة كلها للتغير والتطور¹. وكلّ التغيرات التي تصيب اللغة تسير وفقاً لقاعدة أساسية واحدة وهي أنّها دائماً وأبداً تقع على مرحلتين. المرحلة الأولى: مرحلة التغير نفسه أو الابتداع والتجديد. ويظهر هذا الابتداع في الكلام الفعلي ثم المرحلة الثانية: وهي مرحلة انتشار التغير، فإذا ما سمع الشيء المبتدع في عبارة أو في عبارات علق بالذهن². فالكلمة المستخدمة تتطور وتتغير معانيها واستعمالاتها باعتبار المستخدم الأول وأيضاً باعتبار الظرف والزمن الذي تجري فيه الأحداث اللغوية.

- **سوء الفهم:** يحدث سوء الفهم حين يصادف المرء اللفظ الأوّل مرّة فيخمن معناه. وقد ينتهي به التخمين إلى دلالة غريبة لا تكاد تمتّ إلى ما في ذهن المتكلّم بأيّ صلة، وحين يتكرّر هذا الانحراف من أكثر من شخص قد يؤدي هذا إلى تطوّر اللفظ تطوراً مفاجئاً يرثه الجيل الناشئ ويركن إليه³. في هذا السياق يقول (ستيفن أولمان): "يجب ألا ننسى الدور الذي تقوم به الأجيال القادمة في عملية التجديد اللغوي فهذه الأجيال حين اكتسابها للغات القومية تتعرض لاحتمالات سوء الفهم وتغيير القواعد والنظم الثابتة أو الانحراف عنها. وإنّ اللغة تنتقل من جيل إلى آخر على فترات تتخلّلها تغييرات وانحرافات دائمة، وهذه الحقيقة ذاتها تؤدي إلى المرونة في الاستعمال اللغوي وإلى عدم ثبات الظواهر اللغوية أكثر من أيّ عامل آخر"⁴. على اعتبار أنّ التعبير الراهنة تكتسب مجموعة من الخصائص والمميزات تجعل منها ذات أهمية بالنسبة للحدث الذي نصفه في مقابل التطورات اللغوية والدلالية لأيّ تعبير نحن بصدده؛ وعليه فإن المعنى قد يرتفع ويعبر عن رقي ذاتي وإمّا العكس.

2.2.1. الأسباب التاريخية:

يعدّ تاريخ اللغة المعينة نفسه عاملاً من عوامل التطور الدلالي لبعض ألفاظها، فكثير من الألفاظ كانت تستعمل بدلالات معينة ثم انتقلت عبر التاريخ إلى دلالات أخرى بما يرسم أمامنا

¹ دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ص153.

² المرجع نفسه، ص154.

³ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص240.

⁴ دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ص154.

صورة التطور الدلالي الذي أصاب تلك الألفاظ ويحدد الملامح الدلالية التي تربط بين دلالة اللفظ المعين قديماً، مثلما هو الحال في كلمات من نحو¹:

(أ) سَيَاْرَة: في دلالتها القديمة؛ مجموعة سائرة. السَيَاْرَة: القافلة. والسَيَاْرَة: القوم يسرون، أتت على معنى الرفقة أو الجماعة²

(ب) قِطَاْر: ودلالتها على مجموعة من الإبل. القطار: أن تقطر الإبل بعضها إلى بعض على نسق واحد³

(ج) البَرِيد ودلالتها على الدابة التي تحمل الأخبار. البَرِيد: الرسل على دواب البريد والجمع برد⁴.

وهو إنتقال الألفاظ وتطوّر معانيها من عصر إلى عصر، أو من فترة إلى فترة، حيث يحدث ما يحدث من تغيّر في حياة الناس وأنماط سلوكهم، نحو كلمة (ريشة)؛ التي نقلت من معناها الأصلي إلى أداة للإبداع؛ لأنّ معناها الأصلي لم يعد مستغلاً بقدر وظيفتها التاريخية⁵، وهكذا فالاشتقاق اليسير في كلمات كثيرة يعيننا على العودة عن طريق التغيّر الدلالي إلى العصور الغابرة، فإنّ كثيراً من الكلمات في كل لغة تحفظ آثاراً من الحياة القديمة في هذا الجانب أو ذاك من جوانبها⁶. إنّ المدلول قد لحقه التغير، ولكن اللفظ الدال عليه قد بقي على حاله، ومعناه كذلك أن التماثل الأساسي في الوظيفتين القديمة والجديدة للمدلول كان سبباً في إعاقة اللغة عن ملاحقة التقدم الحضاري. إنّ المدلول حينئذٍ سوف يلحقه تغيير جوهري ولكنه مع ذلك سوف يظل مرتبطاً بالمدلول القديم ومتصلاً

¹ علم الدلالة التطبيقي، هادي نحر، ص411.

² لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، 1419هـ/1999م، 389/4.

³ المرجع نفسه، 107/5.

⁴ المرجع نفسه، 86/3.

⁵ محاضرات في علم الدلالة، خليفة بوجادي، ص101.

⁶ علم اللغة- مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، د.ط، د.ت، ص290.

به¹. فرغم أنّ هذه الألفاظ تكتسب معنى ثانياً بعد زمن تماشياً وتطورات العصر إلا أنّ المعنى الأساسي يبقى قائماً.

كذلك من المجاز القديم الذي لا نزال نستعمله قولنا: (دَارَتْ رَحَى الحَرْبِ)، وإنّ تشبيهه طحن الحرب بطحن الرحى يبدو ساذجاً في العصر الحديث، ولكن لا يزال لهذا المجاز أثره، فكأنّنا لا نبالي بالمعنى الأصلي للرحى؛ إنّما نشير إلى إنهاء الحرب بوجه عام². ومن مظاهر التغير الدلالي ما يكشف لنا عن ماضيها الثقافي، وذلك أنّه يلاحظ عند أصحاب اللغات المختلفة ميل قوي إلى إطلاق بعض الكلمات المأثورة للدلالة على مسميات جديدة لم يكن لها أي وجود فيما مضى، وذلك كأسماء المخترعات خاصة، فأكثر أصحاب اللغات يطلقون على الآلة المخترعة في حالات كثيرة، اسماً من كلامهم المؤلف الذي كان مستعملاً قبل ظهور الاختراع، وهذا الاسم يكتسب بهذا معنى جديداً لم يكن له، وقد ينسخ هذا المعنى الجديد المعنى القديم، في معظم الأحوال. إنّ السبب المباشر في هذا النوع من التغير الدلالي هو التغيرات العارضة في العالم الخارجي³. إنّ التغيرات الدلالية التي تطرأ على المسميات والألفاظ تبقى محكومة بعوامل وظروف تاريخية -ربما- تُكسبها دلالات أوسع وأشمل أو تفرض عليها استثناءً لقن مجازاً معنى أقل ما نقول عنه أنّه تعبير حقيقي.

3.2.1. الأسباب الاجتماعية والثقافية:

لاحظ المفسرون وعلماء اللغة ورود كلمات في القرآن الكريم بمعانٍ غير المعاني التي وردت فيها في استعمال العرب قبل نزول القرآن وأتّما عرفت مع القرآن نتيجة استعمالها لها في مواقعها وسياقاتها الجديدة⁴.

¹ دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ص156.

² علم اللغة -مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، ص289.

³ المرجع السابق، ص 288-289.

⁴ أساسيات علم الدلالة، فائزة عباس حميدي الإدريسي، د.ط، د.ت، ص08.

ومن الأمثلة التي يُحتذى بها في هذا السياق ما جاء على لسان ابن فارس حيث يقول: «كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في آدابهم ونسائكهم وقرابينهم. فلما جاء الله جلّ ثناؤه بالإسلام حالت أحوالاً، ونسخت ديانات، وأبطلت أمور، ونقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع آخر بزيادات زیدت، وشرائع شرعت، وشرائط شُرطت. فكان مما جاء في الإسلام، ذكر المؤمن والمسلم والكافر والمنافق. وإنّ العرب إنّما عرفت المؤمن من الإيمان والأمان وهو التصديق. ثم زادت الشريعة شرائط وأوصافاً به سمي المؤمن بالإطلاق مؤمناً وكذلك الإسلام والمسلم، إنّما عرفت منه إسلام الشيء ثم جاء في الشرع من أوصافه ما جاء. وكذلك كانت لا تعرف من الكفر إلاّ الغطاء والستر. فأما المنافق فاسم جاء به الإسلام لقوم أبطنوا غير ما أظهروه، وكان الأصل من نفقاء اليربوع. ولم يعرفوا من الفسق إلاّ قولهم: (فَسَقَتِ الرُّطْبَةُ) إذا خرجت من قشرها. وجاء الشرع بأنّ الفسق الإفحاش في الخروج عن طاعة الله عزّ وجلّ»¹. فكان للعرف الحديث الأثر الواسع على لغة القوم وتبدّل طباعها، فتغيّرت الألفاظ من حال إلى حال وتغيّر مدلول الألفاظ التي عرفها العرب منذ جاهليتهم إلى مدلولات غير معهودة في دينهم الجديد.

وكمثال على ذلك يضيف ابن فارس قائلاً: "مما جاء في الشرع: الصلّاة، وأصله في لغتهم الدعاء. وقد كانوا عرفوا الركوع والسجود. وإن لم يكن على هذه الهيئة، فالوجه في هذا إذا سُئِلَ الإنسان عنه أن يقول: في الصلاة إسمان: لغويّ وشرعيّ، ويذكر ما كانت العرب تعرفه، ثم جاء الإسلام به"²، فقد يكون في شكل إتفاق مجموعة فرعية ذات ثقافة مختلفة على استخدام ألفاظ معينة في دلالات تحددها، تتماشى مع الأشياء والتجارب والمفاهيم الملائمة لمهنتها أو ثقافتها³. إنّ الثقافة التي جاء بها الدين الجديد تفرض على بعض المسميات القديمة والتي كانت موجودة معانٍ أكثر تمييزاً وخصوصية، أصبحت بشكل أو آخر تُطلق عليها للتعريف بثقافة هذا الدين.

¹ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، ص 77-78.

² الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، ص 81.

³ دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ص 238.

إنّ من الملاحظ في تطوّر الدلالة من عصر إلى عصر أنّ هذا التطوّر يعتبر صدئاً لتحول اجتماعي خارج حقل اللغة، يتضاءل فيه الاهتمام بأحد المسمّيات ويتعاضم فيه الاهتمام بمسمّى آخر، يغلب الآخر على الكلمة التي كانت تدلّ على الأوّل، كلفظ الحرية مثلاً حين ألغى معه التقسيم الاجتماعي إلى عبدٍ وحرٍّ؛ أصبح لفظ الحرية يستعمل استعمالاً مجازياً، أولاً بمعنى القدرة على الاختيار سياسياً، ثمّ استمرّ إطلاق الكلمة على هذا المعنى؛ حتى اقتربت في دلالتها عليه من الحقيقة وضعف فيها عنصر المجاز، فلا يلمحه إلّا صاحب التفكير اللغوي¹. ويكون هذا التطوّر في شكل الانتقال من الدلالة الحسية إلى الدلالات التجريدية؛ نتيجة لتطور العقل الإنساني ورفقه. وانتقال الدلالة من المجال المحسوس إلى المجال المجرد يتم عادة بصورة تجريدية، ثمّ قد تنزوي الدلالة المحسوسة، وقد تندثر، وقد تظلّ مستعملة جنباً إلى جنب مع الدلالة التجريدية لفترة تطول أو تقصر²؛ نتيجة لرقّي العقل الإنساني، ويكون ذلك تدريجياً؛ فالنمو اللغوي لدى الإنسان الأوّل عرف في بدايته تسمية العالم الخارجي للدلالة الحسية فحسب، ثمّ حلّت محلها الدلالة التجريدية³. على أن الثقافة التاريخية والاجتماعية لفئة معينة من الأفراد تلعب دوراً فاعلاً في إضفاء معنى تجريدي أو بيني لصيغة ما.

تنتقل معاني الكلمات من مجموعة لغوية إلى أخرى، فقد يحدث أن تستعمل إحدى البيئات الفنية الخاصة كلمة عادية في معنى جديد ذي صيغة فنية خالصة، وربما يتبع ذلك دخول هذا المعنى الجديد إلى اللغة المشتركة بجانب المعنى القديم⁴. فأهل الأمصار إنّما يتكلمون على لغة النازلة فيهم من العرب ولذلك تجد الاختلاف في ألفاظ أهل الكوفة والبصرة والشام ومصر "ألا ترى أن أهل المدينة لما نزل فيهم ناس من الفرس في قديم الدهر علقوا بألفاظ، ومن ذلك يسمون البطيخ: الخربز، ويسمون السميطة: الرزّدق، يسمون المصوص: المزور، وغير ذلك من الأسماء"⁵. إنّ ثقافة المجتمع الواحد

¹ اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص322.

² علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص238.

³ علم الدلالة، عبد الجليل منقور، ص74.

⁴ دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ص156.

⁵ علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، ص512.

والحروب التي تعيشها أو الأفراد الجدد على هذا المجتمع تعتبر ذات تأثير فاعل على التوجهات اللغوية له.

إنّ تاريخ العربية وكيف أدت بها المواسم الدينية والاجتماعية إلى شيء من الانسجام اللغوي، يعتبر من الأهمية بمكان للحديث عنه؛ فغلبة لغة قريش على سائر اللغات، وصورورة هذا المزيج اللغويّ إلى لون أقرب إلى التوحيد والانسجام منه إلى الاختلاف والابتعاد، وللعامل النفسي الاجتماعي أثره، فللبلاذ المختلفة التي غزتها العربية نظم خاصة وعادات متميّزة وتقاليده ومستويات مختلفة من الثقافة، وطرائق خاصة في التفكير وجميع هذا لا بد أن يظهر في وسائل التعبير، فيطبعها بطابع متميز واضح¹. إنّ "تنوع الطبقات الاجتماعية، وتعدد مستوياتها المهنية والثقافية والجغرافية أعرافاً وتقاليده، مما يدفع إلى تنوع لغة الحديث بين طبقة اجتماعية وأخرى. ويعدّ الجاحظ من أبرز العلماء العرب القدامى الذين اهتموا بتسجيل ألفاظ الطبقات الاجتماعية فلكل شخصية من شخصيات كتابه (البخلاء) ألفاظها"². وقد أوقف الخوارزمي (ت382هـ) جلّ كتابه (مفاتيح العلوم) على ذكر المصطلحات والألفاظ المتداولة عند كل طبقة من العلماء، وأصحاب الحرف والصناعات الخاصة بعلومهم وصناعاتهم والشائعة على ألسنتهم³. تختلف الأساليب الكلامية بين الطبقات الاجتماعية من مجتمع إلى آخر وفق ما جرت عليه العادة منذ أمدٍ بعيدٍ إلا أنّ الثقافة الواحدة تصون الأعراف وتعبر عن هذا المجتمع أو ذاك بصيغة وفنونه متداركناً الفروق تارةً ومحافظَةً عليها أخرى.

4.2.1. الأسباب العاطفية والنفسية:

تحظر اللغات استعمال بعض الكلمات؛ لما لها من إيجاءات مكروهة، أو لدلالاتها الصريحة على ما يستقبح ذكره، وهو ما يعرف بالإمساس. ولا يؤدّي الإمساس إلى تغيير المعنى؛ ولكن يحدث كثيراً أنّ المصطلح البديل يكون له معنى قديم، ممّا يؤدي إلى التحايل في التعبير، أو ما يسمى بالتلطف،

¹ التطور اللغوي التاريخي، إبراهيم السامرائي، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط2، 1401هـ/1981م.

² علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، ص510.

³ علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، ص511.

وهو في حقيقته إبدال الكلمة الحادة بكلمة أقلّ حدة وأكثر قبولاً، وهذا التلطف هو السبب في تغيير المعنى¹. ومن ذلك المقدّس الذي يُنزه اسمه عن أن يذكر، أو يتلفظ به نحو ما نجده في اليهودية من أنّ اسم الجلالة، وهو في العبرية (يَهُوه)، يكتب ولا ينطق من باب الإجلال والتقديس، وما يلفظ بدلا عنه إنما هو لفظ (سيدي)². تعظيما لجلالة المسمى أو تقديسا له يختار بني الفئة الواحدة الخضوع أو الخنوع إلى رسم بعض الحدود الاجتماعية لأسباب نفسية تقود هذا المجتمع للحفاظ على أعرافه وتقاليده فيتعارفون على هذه الصيغ الكلامية تماشيا وقيمتها الدلالية فتسمر بينهم ربما لقرون حفاظاً عليها حملا لهم على عاطفة هذا المجتمع.

يظلّ للعوامل النفسية أثرها، فمرّد استعمال الكلمات القديمة إلى نزعة المحافظة والإبقاء على القديم، وهكذا يلاحظ أنّ كثيراً من المفردات (التكنولوجية) في معظم اللغات مفردات قديمة تغيّرت معانيها³. ولعلّ أوضح الأسباب في ابتدال بعض الألفاظ، تلك التي تتصل بالناحية النفسية العاطفية. ويترتب على هذا الابتدال عادة أن تنحطّ الدلالة، أو أن تنزوي الكلمة وتندثر، فلا تجري على الألسنة ولا ترد في الاستعمال. وكان بعض علماء العربية يشيرون في ثنايا كتبهم إلى هذا الابتدال إشارة عابرة لدى الحديث عن بعض الألفاظ وعنايته بظروفه أو أسبابه كأن يقول مثلاً: إنّ كلمة (حُش) بمعنى (دَخَلَ) كلمة مبتدلة رغم أنّها عربية صحيحة. وقد اكتفوا بتتبع بعض الألفاظ التي جرت كثيراً على ألسن العامة والجهلة والسفلة من القوم ووصفوها بهذا الوصف⁴. في مقابل تقديسهم لبعض الألفاظ هناك عوامل أخرى دعتهم إلى ابتدال بعضها السخر والإتيان على الحطّ من قيمتها وإن كانت لغةً صحيحة، قيّمة.

وأيضاً كلمة (الهلاك) لم تكن تعني في الاشتقاق السامي القديم سوى مجرد (الذهاب)، ولا تزال تحتفظ بهذه الدلالة في اللغة العبرية ولكنها في العربية تطوّرت وحلّت محلّ (الموت) التي اكتسبت قدراً

¹ دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ص 240.

² الدليل النظري في علم الدلالة، نواري سعودي أبو زيد، ص 130.

³ علم اللغة -مقدم للقارئ العربي، محمود السعران، ص 284.

⁴ دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص 140.

كبيراً من قوّة الدلالة ووضوحها حتى أصبح من الضروري البحث عن غيرها فكان أن وجدت كلمة (الذّهَاب) التي كنى بها عن الموت، كما وجد ذلك الاستعمال المعروف (تُوْفِي) أو (فَاضَتْ رُوحُهُ) أو (انْتَهَى) أو غير ذلك من ألفاظ أقل شيوعاً وأقل أثراً في النفوس¹. وقد تسوء سمعة الكلمة لطول ارتباطها بمدلول غير كريم فتطرح هذه الكلمة وتستعمل كلمة أخرى في مكانها غير مُثقلّة بارتباطات مجموعة من جهة المعنى فتستخدم فيه أولاً على طريق المجاز ويعتبر عنصر الدلالة المجازية فيها مناط التبرير في قبولها حتى يعتبر استعمالها المجازي نوعاً من التنزه عن ذكر الكلمة الأولى التي ساءت سمعتها². ولعلّ هذه الأسباب التي ذكرناها وغيرها يطول الحديث عنها هي من أهمّ حدوث تغيرات دلالية على الألفاظ والصيغ.

3.1. مظاهر التطور الدلالي:

إنّ الحقيقة العلمية التي لا مرأى فيها اليوم هي أنّ كل الألسنة البشرية مادامت متداولة فإنّها (تتطوّر)، ومفهوم التطور هنا لا يحمل شحنة معيارية لا إيجاباً ولا سلباً، وإنّما هو مأخوذ من معنى أنّها تتغيّر؛ إذ يطرأ على بعض أجزائها تبدل نسبي في الأصوات والتراكيب من جهة، ثمّ في الدلالة على وجه الخصوص، ولكن هذا التغير هو من البطء بحيث يخفى عن الحسّ الفردي المباشر³. إنّ كل كلمة مجموعة معقدة من التدايعات ويكفي لتداع واحد أن ينمو ليتعدى على المعنى وينتهي إلى تشويبه وخنقه ومن ثمّ يعمد إلى الحلول الممكنة⁴.

يتحوّل المعنى تحولاً مقصوداً أحياناً ويتطوّر تطوّراً عادياً أحياناً أخرى، فمعظم المصطلحات الفقهية الإسلامية في العبادات وغيرها كالصلاة والزكاة والصيام والحجّ والهدي والسعي ونحوها محوّل من معانٍ لغوية عامّة إلى معانٍ اصطلاحية خاصّة عن طريق القصد والتعمد⁵. إنّ اتساع المعنى إنّما

¹ المرجع نفسه، ص 143.

² اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص 322.

³ اللسانيات وأسسها المعرفية، عبد السلام المسدي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1986م، ص 38.

⁴ علم الدلالة، بيار جيرو، ترجمة: أنطوان أبو زيد، منشورات عويدات، بيروت-لبنان، ط1، 1986م، ص 53.

⁵ اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص 322.

يقطع هذي الرتبة التي تستوي على الكلمات التي أصابتها كثرة الإستعمال؛ و"الشاعر يستعمل الألفاظ ذاتها التي يستعملها الناس في حديثهم العادي أو يستعملها الكتاب في نشرهم التعبير عن فكرة ولكن الشاعر حين يستخدمها فإنه ينفي عنها قيمها العادية المعهودة ويكسبها قيمة جديدة وهو يحاول بشتى الوسائل أن يتعد بها عن ميدان النثر وعن قيمتها فيه فينظمها بطريقة خاصة تختلف عن الاستعمال العادي لها ويوسع أو يضيق من مدلولاتها"¹. إنَّ الأسلوب الذي يعمد إليه المنشأ الأوّل للتراكيب اللغوية ينطوي تحته العديد من الأغراض والوسائط التي يعبر بها كلٌّ عمّا يختلج روحه سواء كان هذا الشاعر أو الأديب ينثر للتعبير عن مواقفه الحياتية أو لغيره من القراء، فيكسب هذه التراكيب العادية قيمة بلاغية تنفي عنها قيمتها العادية المعهودة، فيوسع أو يضيق من مجال دلالتها وهذا يُعدّ بحق مظهراً من مظاهر التطور الدلالي لأيّ لغة.

لقد وجد العلماء أنّ في دائرة المعاني القديمة والجديدة نفسها ما يمدّهم بخطة يسيرة قريبة المنال إلى أقصى حدّ، حيث لم يتطلب الأمر منهم إلا النظر في ثلاث إمكانيات فحسب، ولقد تبين لهم أنّ المعنى القديم إمّا أن يكون أوسع من المعنى الجديد أو أضيق منه أو مساوياً له². حيث يختلف المعنى العام للألفاظ بمرور الزمن تماشياً ومتطلبات العصر حيث يكتسب المعنى أو الصيغة معانٍ أكثر أو ربما يقتصر على معنى واحد فيصبح مساوياً له وربما تقلّص المعنى ليفيد صيغةً بذاتها.

1.3.1. تعميم الدلالة:

يكتفي الناس في حياتهم العادية بأقلّ قدر ممكن من دقّة الدلالات وتحديداتها، ويقنعون في فهم الدلالات بالقدر التقريبي الذي يحقق هدفهم من الكلام والتخاطب، ويكادون يحرصون على الدلالة

¹ المجاز وأثره في الدرس اللغوي، محمد بدري عبد الجليل، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، 1406هـ/1986م، ص140.

² دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ص162.

الدقيقة المحددة التي تشبه المصطلح العلمي. وهم لذلك قد ينتقلون بالدلالة الخاصة إلى الدلالة العامة إيثارةً للتيسير على أنفسهم، والتماساً لأيسر السبل في خطابهم¹.

ويبدو أثر هذا واضحاً قوياً في الصفات والنعوت حين تصطنع في مجال أعم، فتصبح (الموسيقى) مثلاً في رأيهم (لذيذة) وحين (يتذوقها) السامع. وتلك هي الظاهرة التي جعلت لِلْحَيَّةِ والسَيْفِ والعَسَلِ عشرات من الأسماء في اللغة العربية². إنَّ اللغة الراقية لا يمكن أن تستغني عن مثل ألفاظ: الكون والعالم والأفلاك والأرض والسماء والنبات والحيوان والماء والمعادن والأجسام، وهي ألفاظ عامّة معنة في العموم في ميدان العالم المادّي، ونحو: الروح والنفس والحسّ والشعور والقوة والضعف والكثرة والقلة والخير والشرّ والنظام والفوضى، وهي ألفاظ عامّة في ميدان العالم المعنوي، ومثلها الألفاظ الدالة على الأفعال بالإباحة والمنع والذهاب والرجوع والقطع والدخول والخروج والفتح والإغلاق وما إليها³.

واللفظ العامّ هو الباقي على عمومته، وهو ما وضع عاماً واستعمل عاماً، وسماه الثعالبي (الكليات)، ومثّل له بلفظ (الكلّ)، والعام في اللغة على نوعين:

جاء على ذكرهما السيوطي في المزهري في علوم اللغة وأنواعها في فصل سمّاه: "معرفة العام والخاص"⁴، وعقد ابن فارس في فقه اللغة "باب القول في أصول الأسماء، قيس عليها وألحق بها غيرها" حيث قال: "كان الأصمعي يقول: أصل الورد: إتيان الماء، ثم صار إتيان كل شيء ورداً، والقرب: طلب الماء، ثم صار يقال ذلك لكل طلب، فيقال: هو يقرب كذا، أي: يطلبه، ولا يقرب كذا،

¹ دلالة الألفاظ، ابراهيم أنيس، ص155.

² المرجع نفسه، ص155.

³ فقه اللغة وخصائص العربية، محمد مبارك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 1383هـ/1964م، ص323.

⁴ المزهري في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد جلال الدين السيوطي، تحقيق: الشريبي شريفة، دار الحديث، القاهرة- مصر، 1431هـ/2010، 1/347.

ويقولون: رفع عقيرته، أي: صوته، وأصل ذلك أن رجلاً عُقِرَتْ رجله فرفعها وصاح، فقيل بعد لكل من رفع صوته: رفع عقيرته¹.

ويقولون: (بينهما مسافة)، وأصله من السوف وهو الشَّمُّ، ومثل هذا كثير. قال (ابن فارس): وهذا كَلَّه توقيف، وقولهم: كَثُرَ حتى صار كذا، على ما فسرناه، من أنَّ الفرع موقَّف عليه كما أنَّ الأصل موقَّف عليه². في هذا المثال الذي جاء على ذكره ابن فارس مُبرهنًا ومحتجًا من أنَّ الفرع موقَّف عليه كما أنَّ الأصل موقَّف عليه، ذلك أنَّ قولهم: بيننا وبينهم مسافة من هذا. قال: "وكان الدليل يَسوف التراب ليعلم على قصدٍ هو أم على جور وأنشدوا: إذا الدَّيْلِلَ استاف أخلاق الطُّرق؛ أي: شَمَّها"³. فالأصل في سَوَف هو الشَّمُّ، ثمَّ كثر استعمالها بهذا المعنى حتى صار توقيفاً على المعنى الفرعي كما أنَّه وَقَّفَ على الأصل. وقد عقد (ابن دريد) في (الجمهرة) لذلك باباً ترجم له "باب الاستعارات" وقال فيه: "النُّجعة أصلها: طلب الغيث، ثمَّ كَثُرَ فصار كل طلب انتجاعاً، والمُنِيحَةُ أصلها: أن يُعطى الرجل الناقة، فيشرب لبنها أو الشاة، ثمَّ صار كل عطية منيحة"⁴. وفي نفس المعنى يؤكد لنا قول ابن دريد ما ذهب إليه ابن فارس من أنَّ المعنى الأوَّل أو الأصلي قد يندثر إذا حلَّ محلَّه معنى يعبر عنه سواءً كان كناية عنه أو استعارة منه؛ فإذا كثر استعمال المعنى الفرعي صار المعنى موقَّفاً عليه.

والثاني سابق في ذكره وهو العام الباقي على عمومته وهو ما وضع عاماً واستعمل عاماً؛ وقد عقد له الثعالبي في "فقه اللغة" باب الكليات، "وهو ما أطلق أئمة اللغة في تفسيره لفظة الكل فمن ذلك، كل ما علاك فأظلك فهو سماء، كل أرض مستوية فهي صعيد، كل حاجز بين شيئين فهو مُوبِق، كل بناء مربع فهو كعبة، كل بناء عالٍ فهو صرح، كل شيء دبَّ على وجه الأرض فهو

¹ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، ص 97.

² المرجع نفسه، ص 97.

³ المرجع نفسه، ص 422.

⁴ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، 349/1.

دابة¹. فهذه الصيغ تعبّر عن عموم الدلالة وشموليتها دون إعتبار الحقل الدلالي الواحد فهي تعبّر عن مجموع الصيغ بمعنى واحد.

وتعميم الدلالة هو تعميم الخاصّ، ويتمّ ذلك بتوسيع معنى اللفظ ومفهومه، أو نقله من معنى الخاصّ الدالّ عليه إلى معنى أعم وأشمل؛ بحيث تستعمل الكلمة الدالة على فردٍ أو على أفراد الجنس أو أنواعه للدلالة على أفراد كثيرين أو على الجنس كلّه. وقد ذكر ابن دريد وأبو النصر الفاربي وابن فارس والثعالبي والسيوطي تعاريف متنوّعة لهذه الظاهرة وأوردوا لها أمثلة متعدّدة². وتجدر الإشارة إلى التعريف الذي أورده (الفاربي) في كتابه (العبرة)، وهو كتاب في المنطق؛ حيث قال: "والإسم الذي يقال بعموم وخصوص هو أن يكون إسماً لجنس تحته أنواع، ويكون ذلك الإسم بعينه لقباً لبعض أنواع ذلك الجنس، بما هو ذلك النوع. فلذلك الإسم يقال على ذلك النوع من جهتين مختلفتين: إحداها على العموم من حيث يشارك به سائر الأنواع القسمية له، وإذا كان إسم الجنس يقال على جميع أنواعه. والثانية بخصوص وذلك إذا استعمل لقباً له، دالاً على ذاته حيث هو ذلك النوع"³. يُعرّف الفاربي هذا الضرب من مظاهر التغير الدلالي بوصفه إياه أنّه اسم لجنس تحته أنواع أي هو أصل تتفرع منه فروع يكون كل فرعٍ منها آخذ من الأصل بنصيب فيتشارك مع بقية الفروع في نفس المعنى وثانياً يكون دالاً عليه بخصوص إذا استعمل لقباً له.

إنّ تعميم الدلالات، وإن كان أقلّ شيوعاً في اللغات من تخصيصها وأقلّ أثراً في تطور الدلالات وتغيّرها، لا ينفي والحال هذه أن تكون كتب اللغة ومعاجمها قد احتفظت لنا بألفاظ أطلقت في الأصل على معانٍ خاصة ثم أُستعملت في معانٍ عامّة من الجنس نفسه، فتوسعت دائرة دلالتها، وتعارف عليها الناس، وانتشر استعمالها الجديد بقدر ما تناسوا الإستعمال الأوّل وابتعدوا عنه⁴. ومن ذلك إطلاق أهل الأندلس في القرن الرابع الهجري، كلمة: (البلاط) على البيت المحصن البناء، وهي

¹ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، 347/1.

² علم الدلالة في المعجم العربي، عبد القادر سلامي، ص 65.

³ المرجع نفسه، ص 65.

⁴ علم الدلالة في المعجم العربي، عبد القادر سلامي، ص 68.

في الأصل للحجارة المفروشة على الأرض، وجعلهم كلمة (الإِسْتِحْمَام) للاغتسال بالماء الحميم - أي الحارّ - إذ يقال: "إِبْتَرَدْتُ بالماء؛ أي: صببت عليّ ماءً بارداً واقتترت به. وقد استحممت به، إذا صببت عليك ماءً حاراً"¹. ولا يتمّ التعميم إلاّ ببطء وتدرّج؛ لأنّ توسيع أفق الدلالة يحتاج إلى شيوع المعنى وتداوله ورسوخه في أذهان المتكلّمين باللغة. فكلمة (القَوْم) كانت تدلّ على الرجال، ثمّ اتّسع معناها فشمل الرجال والنساء. والدليل على ذلك أنّ القرآن ميّز الرجال من النساء بقوله "لا يسخر قومٌ من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم، ولا نساء من نساء عسى أن يكنّ خيراً منهن"، ولو كانت النساء بعض القوم ما خصّهنّ القرآن الكريم بعبارة معطوفة على عبارة الرجال، ثمّ اتّسع مدلول الكلمة فشمل الرجال والنساء². قال ابن فارس: "ذهب أكثر أهل اللغة إلى أنّ القوم للرجال دون النساء، فسمعت عليّ بن ابراهيم يقول: سمعت ثعلباً يقول: امرؤ وامرآن وقومٌ. وامرأةٌ وامرأتان ونسوةٌ. القوم للرجال دون النساء، ثمّ يخالطهم النساء. فقال: هؤلاء القوم قوم فلان، ولكن يقول: هؤلاء من قوم فلان، لأنّ قومه رجال والنساء منهم"³. ولم يقتنع ابن فارس - وهو ربيب الاشتقاق - من التعليل بكلام ثعلب بل مضى يلتمس في الاشتقاق التعليل الذي يُرضيه. ولعله تذكر قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوْمُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: 34]. فاشتقّ القوم من القيام بالأمر، وجعل هذه العلة سبب الدلالة القديمة الضيقة لكلمة قوم⁴، فقال: "إنما سمي الرجال دون النساء قوماً لأنهم يقومون في الأمور عند الشدائد. يقال: قائم وقومٌ كما يقال: زائرٌ وزورٌ، وصائمٌ وصومٌ، ونائمٌ ونومٌ"⁵. ثمّ مضى يقارن القوم بالنفر، ويعلل تسمية الرجال بالنفر، فقال: "ومثله النفر، لأنهم ينفرون مع الرجل إذا استنفرهم. قال امرئ القيس:⁶

¹ التطور اللغوي - مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، 1417هـ/1997م، ص 197.

² نظرات في علم دلالة الألفاظ عند أحمد بن فارس اللغوي، غازي مختار طليعات، مجلة حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الكويت، 1410هـ/1990م، ص 75.

³ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، ص 195.

⁴ نظرات في علم دلالة الألفاظ عند أحمد بن فارس اللغوي، مختار طليعات، ص 75.

⁵ الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، ص 195.

⁶ المرجع نفسه، ص 195.

فَهُوَ لَا تَنْمِي رَمِيَّتُهُ ❀ مَا لَهُ عَدُّ مِنْ نَقَرِهِ¹

وجاء في مقاييس اللغة: "القاف والواو والميم أصلان صحيحان يدلّ أحدهما على جماعة ناسٍ، وربما استعير من غيرهم. والآخر على انتصاب أو عزم. فالأوّل: القوم يقولون: جمع امرئ، ولا يكون ذلك إلاّ للرجال. قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ﴾ [الحجرات:11]، ثم قال: ﴿وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ﴾ [الحجرات:11].

وقال زهير:

وَمَا أُذْرِي وَسَوْفَ إِحْأَلُ أُذْرِي ❀ أَقَوْمٌ أَلْ حِصْنِ أُمِّ نِسَاءٍ².

ويقولون: قومٌ وأقوامٌ، وأقوامٌ: جمع جمع³. ويبدو أن كلمة القوم ازدادت إتساعاً بعد ابن فارس حتى أصبحت في العصر الحديث تقارب لفظ الأمة أو ترادفه، قال الدكتور (جميل صليبا): "القوم في اللغة الجماعة من الناس تجمعهم جماعة يقومون لها. والقوم في الاصطلاح: الجماعة من الناس تؤلف بينهم وحدة اللغة والتقاليد الاجتماعية، وأصول الثقافة، وأسباب المصالح المشتركة، ويرادفه لفظ الأمة"⁴.

وكذلك (تَكَلَّنَ) يقول ابن فارس: "الثاء والكاف واللام كلمة واحدة تدل على فقدان الشيء وكأنه وكأنّه يختصّ بذلك فقدان الولد، يقال: تَكَلَّتُهُ أمه وَ تَكَلَّهُ تَكَلًّا، ولأمه التكل. فإذا قال القائل لآخر وهو ليس له بولد فإنما يحمله على ذلك وإلاّ فإنّ الأصل ما ذكرناه"⁵. لم ينصّ ابن فارس على أصل هذه المادة، لأنه ذكر لها كلمة واحدة. وهذا دأبه في أمثالها؛ إذ التأصيل عنده للتي لها مشتقات

¹ ديوان امرئ القيس، امرئ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط2، 1425هـ/2004م، 101/1.

² شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط1، 1427هـ/2007م، 76/1.

³ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص757.

⁴ نظرات في علم دلالة الألفاظ عند أحمد بن فارس اللغوي، غازي مختار طليمات، ص75-76.

⁵ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص140.

فقط، فكأن المنتهي من كلام العرب إلينا منها ليس إلا الشكل¹. قال صاحب الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة: "لم يعين ابن فارس دلالات محورية لبعض الجذور، لعدم إشتغالها على إستعمالات وافرة، وذلك كأن يشتمل كل منها على إستعمال واحد أو إستعمالين مثلاً"². ودلالة (الثَّكَل) عند ابن فارس فقدان الشيء، وهذه دلالة عامة ما وجدنا لها مثيلاً عند أحد من اللغويين، إذ لو أراد به حقيقته للزم عنه أن فقدان المتاع ثكل كذلك، وتبّه ابن فارس على أن أكثر ما يستعمل (الثَّكَل) في فقدان الولد بقوله: (فكأنه) التي أفادت هنا الظن. وتبّه على أن نسبته للأُم أكثر منها للأب، حين اصطفاها بياناً لتصاريف فعل (الثَّكَل) التي أفادت هنا التكثير. وتسليماً بقول ابن فارس، تكون دلالة (الثَّكَل) قد تطورت بالاتساع من فقدان الأم ولدها إلى فقد الإنسان حبيبه³.

لم يذكر ابن فارس أصلاً لهذه الكلمة كما يفعل مع معظم مداخل المعجم إلا أنه تبّه إلى أن هذه الكلمة تدل على فقدان الولد على وجه الخصوص إلا أن استخدامها تطور إلى تعميم دلالتها فصار كلُّ فقدٍ ثكل.

وفي قوله: (يَمَّ): تدل على قصد الشيء وتعمده وقصده، ومنه قوله تعالى: ﴿بَتَيْمَمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾ [النساء:43؛ المائدة:06]؛ قال الخليل: يُقال تيمّمت فلاناً بسهمي ورمحي، إذا قصدته دون من سواه، وأنشد:

يَمَّمْتُهُ الرُّمَحَ شَرّاً ثُمَّ قُلْتُ لَهُ ❀ هَدِي البَسَالَةَ لَا لِعَبِّ الرِّحَالِيقِ⁴.

وفي الصاحبي يجمّل لنا القول، فيقول: "قال علماؤنا: العرب تسمي الشيء باسم الشيء إذا كان مجاوراً له أو كان منه بسبب. وذلك قولهم: (التيمّم) لمسح الوجه من الصعيد، وإنما التيمّم الطلب

¹ التطور الدلالي مظاهره وقضاياه - دراسة في مقاييس اللغة لابن فارس، عمار قلالة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2016، ص83.

² الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة، عبد الكريم محمد حسن جبل، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 2003م، ص98.

³ التطور الدلالي مظاهره وقضاياه، عمار قلالة، ص83.

⁴ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص970.

والقصد. يُقال: تيمّمتكو تأمّمتك أي: تعمّدتك ومن ذلك تسميتهم السحاب: (سماء)، والمطر (سماء)، وتجاوزوا ذلك إلى أن سمّوا النّبْت (سماء)¹.

جاءت بعض الدراسات الحديثة، فأيدت رأي ابن فارس في تعميم الدلالة، واعترض بعضها على أمثلة ابن فارس، واقترح المثال التالي: "وكان الأجدد أن يعود ابن فارس إلى معنى القصد والطلب في التيمم، ويحلل مادة "يَمَم" التي تعني في الأصول السامية: البحر، النهر، الغدير، والماء عامة، ففي العبرية "يَم" البحر، وصيغته "ما يَم: الماء" و في السريانية كذلك (بحر، نهر، غدير، ماء) وإذا راجعنا الحصيلة اللغوية ممثلة بالقاموس المحيط نجد تردد الأصل اللغوي "يَم" دلالة على البحر عامة، وعلى مواضع عدّة في الجزيرة العربية "يَم": ماء بنجد واليمامة بلاد الجو في وسط الشرق عن مكة.. ومن ثمّ يكون التيمم هو طلب الماء والسفر إليه. وبذلك عمّم المعنى، فعدت الدلالة شاملة كل قصد"². إنّ ابن فارس لا يزيغ عن المعنى العام للفظ "يَمَم" ولا ينأى بعيداً عن وضع دلالة عامة لهذه اللفظة على وجه الخصوص وقد أيّده العديد من المحدثين في ضبط معانيها إلا أنّ هناك من الباحثين الجدد من يستخدمها كلفظ خاص أو لنقل أنّ معناها اشتمل تخصيصاً للموضع الذي فيه الماء، بينما جعلها ابن فارس عامة للطلب والقصد.

2.3.1. تخصيص الدلالة:

كثيراً ما يحدث في اللغات أن (تخصّص) ألفاظ كان يُستعمل كل منها للدلالة على طبقة عامة من الأشياء، فيدل كل منها على حالة أو حالات خاصة³. إنّ الألفاظ في معظم اللغات البشرية تنذبذب دلالتها بين أقصى العموم كما في الكليات، وأقصى الخصوص كما في الأعلام، والناس في حياتهم العامة ينفرون عادة من تلك الكليات التي لا وجود لها إلا في الأذهان، ويؤثرون الدلالات الخاصة التي تعيش معهم فيرونها ويسمعونها ويلمسونها، ولذا سهل عليهم تداولها والتعامل بها في حياة

¹ الصاحبي، ابن فارس، ص95.

² نظرات في علم دلالة الألفاظ، غازي مختار طليمات، ص76.

³ علم اللغة -مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، د.ط، د.ت، ص105.

أكثر ما فيها ملموس محسوس، فإذا قدر لمثل هذا الاستعمال في الدلالة أن يشيع ويذيع بين جمهور الناس؛ رأينا اللفظ تتطور دلالاته من العموم إلى الخصوص، ويضيق مجالها، وتقتصر على ناحية منها وذلك هو العرض الذي نسميه بتخصيص الدلالة وهو الذي يصيب كثيراً من ألفاظ اللغات في العالم¹. أي تخصيص العام أو تخصيص مجال الدلالة وتحويلها من المعنى الكلي إلى المعنى الجزئي، ويسمى أيضاً بتقليص الدلالة. والتخصيص يعني قصر المعنى العام على بعض أفرادهِ وتضييق شموله، وذلك أن مدلول الكلمة يتغير تبعاً للحالة التي يكثر فيها استخدامها، فكثر استخدام اللفظ العام في بعض ما يدل عليه يزيل مع تقادم العهد عموم معناه، ويقصر مدلوله على الحالات التي شاع فيها استعماله فيكسب دلالاته المركزية ضللاً جديدة تؤدي إلى تخصيص معناها في أغلب الأحيان². ومن أمثلة ذلك في اللهجات العربية الكثيرة؛ تخصيص كلمة الطهارة لمعنى الختان في أذهان الناس، وتخصيص كلمة الحریم للدلالة على النساء بعد أن كانت تطلق على حَمِيٍّ مُحَرَّمٍ أو الذي حُرِّمَ مسَّه أو لمسَه فلا يذني منه³. إنَّ تخصيص الدلالة هو قصر المعنى العام على بعض أفرادهِ أو جزئياته، فهو تضييق لمعناه العام، فمع تقادم الزمن تتغير دلالة اللفظ الواحد من معنى عام شامل إلى معنى خاص يؤدي المعنى الجزئي للفظ، نحو المثال الذي ذكرناه من قولهم: (حریم) للدلالة على النساء بعدما كان يعني كل ما يُحرَّم لمسَه.

وقد تكون لدقة التسمية والتخصيص في اللغة دليلاً على بلوغ أصحاب تلك اللغة درجة عالية من دقة التفكير واتصافهم بمزية الوضوح وتحديد المقصود تحديداً يقتضيه المنطق العلمي. واللغة العربية لا ينطبق عليها وصف الإبتدائية لكثرة ما فيها من الألفاظ الدالة على الكليات والمفاهيم والمعاني العامة والمجردة. وذلك قرينة على أنّ ما فيها من الدقة والتخصيص إنما هو ناشئ عن دقة التفكير وتحديد الدلالة ووضوح ذهن. ولو استعرضت شيئاً من الشعر الجاهلي لوجدت فيه العجب العجيب في دقة الوصف كوصف بعض أنواع الحيوان والصيد وصفاً يتضمن الجزئيات والتفصيلات في

¹ دلالة الألفاظ، ابراهيم أنيس، ص 153-154.

² علم الدلالة في المعجم العربي، عبد القادر سلامي، ص 68.

³ دلالة الألفاظ، ابراهيم أنيس، ص 154.

الألوان والأشكال والحركات والمشاعر لوجدت فيه كذلك من شعر الحكم ما يتضمن قواعد عامة في الحياة ومعاني تبلغ درجة عالية من التعميم والتجريد وأداة ذلك كله مفردات اللغة¹. وهذا يعدّ من مميزات اللسان العربي وخصائصه فنجد تلك الأوصاف البديعة في الأدب القديم والجديد كذلك.

وقد ذكر ابن دريد أنّ: (الحجّ) أصله: قصد الشيء وتجريدك له، ثم خصّ بقصد البيت، فإن كان هذا التخصيص من اللغة صلح أن يكون فيه، وإن كان من الشرع لم يصلح؛ لأنّ الكلام فيما خصّته اللغة لا الشرع.

وكذلك له مثال في غاية الحسن، وهو لفظ (السبّ) فإنّه في اللغة: الدهر، ثم خصّ في الاستعمال لغة كأحد أيّام الأسبوع، وهو فردّ من أفراد الدهر، وكذلك في (الجمهرة): (رثّ كل شيء): خسيسه وأكثر ما يستعمل فيما يلبس أو يفترش، ومثال صحيح².

من الأمثلة التي صاغها لنا ابن فارس في "باب العموم والخصوص" في كتابه (الصاحبي): "العام الذي يأتي على الجملة لا يغادر منها شيئاً وذلك كقوله عز ذكره: ﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ﴾ [النور:45]، وقال أيضاً: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر:62]، والخاص الذي يتحلل فيقع على شيء دون أشياء. وذلك كقوله جلّ ثناؤه: ﴿وَأَمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبْت نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب:50]، وكذلك قوله: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمَ تُؤْتَى السُّورَةُ﴾ [البقرة:197]، فخاطب أهل

العقل³. وساق الثعالبي في فقه اللغة وسر العربية أمثلة لما وضع واستعمل عاماً ليطاله التخصيص بعد ذلك ويبقى مع ذلك على عمومته وهو المقصود، على ما يبدو، مما سمّاه السيوطي بـ "العام الباقي على عمومته". ومن ذلك، قال ابن فارس: "الصلاة: هي الدعاء. وقال رسول الله ﷺ: {إذا دُعي أحدكم إلى طعام فليجب، فإن كان مفطراً فليأكل وإن كان صائماً فليصل} [رواه مسلم]، أي: فليدع لهم

¹ فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، د.ط، 1383هـ/1964م، ص316-317.

² المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، ص348.

³ الصاحبي في فقه العربية وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، ص214.

بالخير والبركة، والصلاة هي التي جاء بها الشرع من الركوع والسجود وسائر حدود الصلاة. فأما الصلاة من الله تعالى فالرحمة ومن ذلك كما في الحديث: {اللهم صل على آل أبي أوفى} [صحيح البخاري] يريد بذلك الرحمة¹. وجاء في (مجمل اللغة) لابن فارس: "فأما الصلاة فيقال: إنها من صلّيت العود، إذا لينته، لأنّ المصلّي يلين ويخشع والصلاة بيت يُصلّي فيه، والصلاة: الدعاء والرحمة"². ذكر ابن سيده (ت485هـ) في معجمه (المخصص) في "باب الصلاة" قال: "أبو علي الفارسي قال: الصلاة في اللغة الدعاء، فكأن معنى قوله عزّ جلّ:

﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: 103]، وادع لهم فإنّ دعاءك لهم تسكن إليه نفوسهم وتطيب به. فأما قوله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [النور: 56]، فالزكاة في هذا كالصلاة وكأنّ المفروض والمنتفل بها، سمّيت صلاة لما فيها من الدعاء، إلّا أنّه إسم شرعيّ فلا يكون الدعاء على الانفراد حتّى تنضم إليها خلالٌ أخر جاء بها الشرع كما أنّ الحج القصد في اللغة فإذا أريد به النسك لم يتم بالقصد وحده دون خصال أخر تنضم إلى القصد"³. لقد كان المعنى التام للصلاة قبل نزول الأحكام: الدعاء، فكأنّ قائلاً إذا قال صلّ على فلان أي: ادع له بينما صار معناها خاصاً بشعيرة الصلاة في الإسلام وهي ركن من أركانه كما هي الزكاة والصوم والحج وغيرها.

فالصلاة في الأصل الدعاء. ثمّ ضاقت دلالتها، فاقتضت على الدعاء يتعبّد به المؤمن ربّه وفق أصول متبّعة وحدود مرسومة من قيام وركوع وسجود. فقد بقي معنى الصلاة: الدعاء في العصر الجاهلي وفي مطلع العصر الإسلامي إنتقل معنى الصلاة من الدّعاء العام إلى العبادة المعروفة⁴. وأمّا الثعالبي فكان له فضل التمثيل لها في فصل "في الاختصاص بعد العموم" بعد قوله: "إنّ العرب تفعل

¹ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص490.

² مجمل اللغة، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: زهير المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط2، 1406هـ/1986م، 1/538.

³ المخصص، أبي الحسين علي بن اسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي ابن سيده، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت-لبنان، 85/13.

⁴ نظرات في علم دلالة الألفاظ، غازي مختار طليمات، ص78-79.

ذلك فتذكر الشيء على العموم ثم تخصّص منه الأفضل فالأفضل وفي القرآن: ﴿حَاطُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: 238]؛ وإنما أفرد الله الصلاة الوسطى من الصلاة وهي داخلة في جملتها وهي منها، للاختصاص والتفضيل¹.

وكذلك (الحج) قال ابن فارس: "حجّ: الحاء والجيم أصول أربعة، فالأول القصد وكل قصد حجّ. قال:

وَأَشْهَدُ مِنْ عَوْفٍ حُلُولًا كَثِيرَةً ❁ يَحْجُونَ سِبَّ الزَّبِقَانَ الْمُرْعَفَا

ثمّ اختصّ بهذا الاسم القصد إلى البيت الحرام للنسك². فسّر ابن فارس الحجّ بالقصد لا يلزم عنه أيّهما سواء؛ لأنّهم يُفسرون اللفظ بالمثل وبالقريب. والفرق بينهما جلاه أبو هلال العسكري (395هـ)، إذ قال: "الفرق بين القصد والحجّ: أنّ الحجّ هو القصد على استقامة، ومن ثمّ سميّ قصد البيت حجّاً، لأنّ من يقصد زيارة البيت لا يعدل عنه إلى غيره"³. وفي كلام ابن فارس الأوّل تصريح بتطور دلالة (الحجّ) بالتضييق، من القصد مطلقاً إلى قصد بيت الله الحرام للنسك، واستعمل لبيان العموم صيغة (كلّ) والتي قال فيها الزركشي (794هـ): "ومعناه التأكيد لمعنى العموم، ولهذا قال القاضي عبد الوهاب (422هـ): ليس بعدها في كلام العرب كلمة أعمّ منها وهي تشمل العاقل وغيره، والمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والمجموع، فلذلك كانت أقوى صيغ العموم، وبين ابن فارس تخصيصهم إياه، بقوله: (ثمّ اختص) وهو قول مبین"⁴. إنّ لفظة كلّ تبدو شاملة جامعة لمعنى العموم في اللغة العربية فلا نظير لها من باب التأكيد على كلية الصيغة أو التركيب الذي بين أيدينا، إلاّ أنّ ابن فارس استخدم لفظاً آخر يقابله في معنى تجزئة البعض من الكل؟، ففي قولهم (الحجّ) معناً عاماً

¹ علم الدلالة في المعجم العربي، عبد القادر سلامي، ص74.

² مقاييس اللغة، ابن فارس، ص197.

³ التطور الدلالي مظاهره وقضاياها، عمار قلاله، ص98.

⁴ المرجع نفسه، ص99.

يُعرف بأنه القصد، إلا أنّ هذا اللفظ قد اختصّ بمعنى جزئي طغى عليه حت أصبح يمثله في هيئته وهو النسك.

3.3.1. انتقال الدلالة:

يلحظ علم اللغة الحديث أن ظاهرة انتقال الدلالة تبرهن على وجود بعض الفصائل المعنوية من المفردات التي تختلط فيها بسهولة النسب الكامنة بين الأجناس والأنواع، وأن انتقال المعنى يكثر بسبب التجاور بين المعاني، ويفسر هذه الظاهرة بأن كل كلمة من كلمات الفصيحة المعنوية لها مضمون خاص وتدل على شيء خاص. يقول (فندريس) في تحديد المراد بنقل المعنى: "يكون الانتقال عندما يتعادل المعنيان أو إذا كان لا يختلفان من جهة العموم والخصوص" كما في حالة انتقال الكلمة من المحل إلى الحال، أو من المسبب إلى السبب أو من العلامة الدالة إلى الشيء المدلول عليه.. الخ أو العكس" وانتقال المعنى يتضمن طرائق شتى (الاستعارة، إطلاق البعض على الكل، المجاز المرسل بوجه عام)¹. فالفرق بين مظهر الانتقال ومظهري التعميم والتخصيص هو أن المعنى في هذين المظهرين أوسع أو أضيق من المعنى القديم، أما في مظهر الانتقال فالمعنيان القديم والجديد متساويان، ومعنى هذا أن كل أنواع المجاز التي يتساوى فيها الطرفان (المنقول منه والمنقول له) تندرج ضمن هذا النوع المسمى بنقل الدلالة.

ميّز ابن فارس بين الحقيقة والمجاز قائلاً: "إنّ الحقيقة من قولنا: حقّ الشيء إذا وجب واشتقاقه من الشيء المحقق، وهو المحكم، تقول: ثوبٌ محقق النّسج أي: محكمه"². مبيناً اشتقاق كل منها؛ فأصل الحقيقة من حقّ الشيء أي أحكم وظهر نسجه، أمّا المجاز فهو ما ينفد منه ولا يردّ وهو بهذا أصل يعتدّ به في اللغة.

"وأما المجاز فمأخوذ من جاز يجوز إذا استنّ ماضياً. تقول: جاز بنا فلان وجاز علينا فارس". هذا هو الأصل، ثم تقول يجوز أن تفعل كذا، أي: ينفذ ولا يردّ ولا يُمنع؛ وتقول: عندنا دراهم وضّح

¹ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط6، 1427هـ/2006م، ص247.

² الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، ص202.

وازنة وأخرى تجوز جوازا الوازنة¹. ثمّ قارن الحقيقة بالمجاز، وذكر أمثلة وضّح بها بعض العبارات المجازية فقال: "إنّ الكلام الحقيقي يمضي لسنة، ولا يعترض عليه، وقد يكون غيره يجوز جوازه لقربه منه إلّا أنّ فيه من تشبيهه واستعارة وكفٍّ ما ليس في الأوّل وذلك كقولك: عطاء فلان مُزَنٌ واكفٌّ، فهذا تشبيهه، وقد جاز قوله: عطاؤه كثير وافٍ"².

ومنها أسماء أجزاء الجسم، تعدّ الميدان التقليدي لانتقالات المعنى، فنرى عدداً كبيراً منها يتأجج في اللغات المختلفة وينتقل بسهولة من عضو إلى عضو، أو من جزء إلى جزء آخر³. وذكر الزبيدي (379هـ) أنّ أهل الأندلس في القرن الرابع الهجري كانوا يطلقون (الأطناب) على شقاق القبة المحيطة بها، وهي في الأصل: حبال القبة، كما كانوا يسمون الحزام بالقلادة، وهي في الأصل للعقد الذي يوضع في العنق⁴. وقد ينقل التطور معنى الكلمة إلى الدلالة على ما يجاورها أو ما ينتج عنها. ويضيف علماء البلاغة هذا الشكل من أشكال الانتقال بين ضروب المجاز المرسل. قال ابن فارس: "العرب تسمي الشيء باسم الشيء إذا كان مجاوراً له أو كان منه بسبب"⁵. إنّ انتقال الدلالة هو تحويل دلالة اللفظ من مجال آخر على غير وجه الخصوص أو العموم، ويتم ذلك عن طريق المجاز أو الاستعارة أو الكناية. من أمثلة ذلك لفظة (الشنب)، إذ كانت تعني في السابق صفاء الأسنان وجمال الثغر⁶، ثمّ أستخدمت حديثاً بمعنى الشارب. وتنتقل الدلالة من الحسي إلى المجرد، ومن المجرد إلى الحسي، ومن الحسي إلى الحسي، وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

(1) انتقال الدلالة من المحسوس إلى المجرد:

¹ المرجع نفسه، ص 203.

² المرجع نفسه، ص 205.

³ التطور اللغوي - مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، 1417هـ/1997م، ص 198.

⁴ المرجع نفسه، ص 199.

⁵ الصاحي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، ص 95.

⁶ ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس، ص 459.

إنَّ انتقال الألفاظ من الدلالات الحسية إلى الدلالات المجردة ظاهرة عامة في اللغة، وقد تكون هذه الظاهرة أخصب الظواهر في تطور الدلالات وأكثرها عائدة. مما ساعد العربية على استخدام هذه الظاهرة في التجدد والنماء طبيعتها الاشتقاقية، ودقة التصوّر في الفكر العربي. فقد كان العرب يُفجّرون هذه الطاقة الكامنة في لغتهم كلما أحوجهم تطوّرهم إلى ألفاظ جديدة¹.

لقد أدرك ابن فارس ظاهرة الانتقال الدلالي ودرسها في معجميه الجمل والمقاييس وفي طائفة من رسائله. وطريقته في الدرس تكاد تكون طريقة تاريخية. إذ يبدأ بعرض الدلالات الحسية، ويعرض بعدها الدلالات المجردة عرضاً اشتقاقياً يربط المجرد بالمحسوس وربما ظنّ مَنْ بَعُدَ عهده بالمحسوس أنّ اللفظة التي يستخدمها اليوم كانت مجردة خالصة التجريد، فإذا قرأ تحليلها عند ابن فارس تبين له أنّ للتطور من المحسوس إلى المجرد طغياناً على اللغة، وتأثيراً عميقاً في بناء الفكر². إنَّ بحوث الدلالة اليوم قد تشعبت وتطورت مقارنةً بما مضى ولعل الدرس الدلالي بحيثياته اللغوية عرف سبقاً عند علماء القرن الرابع الهجري وخاصة ابن فارس الذي صاغ لنا من الدلالات الجمل الوفير تغديّةً لدلالة والمعنى بشكل خاص.

ومن ذلك: (عَفَّرَ): شرح أبو حاتم الرازي (322هـ) تطوّر دلالة (عَفَّرَ) من الطرف المحسوس إلى آفاق التجريد والإدراك العقلي والنفسي. فيقال: عَفَّرَ، عَفَّرَ وغَفَّرَ وغَفَّرَ ثلاث لغات، وهي من المغفرة، والمغفرة: الستر، كأنه يستر ذنوب العباد إذا رضي عنهم، فلا يكشفها للخلائق. ويقال في الدعاء: اللهم تغمدني بمغفرتك، أي استر ذنوبي، وأصله من غفرت الشيء غَطَيْتُهُ³. وجاء في المقاييس: الغفر؛ الستر والغفران والعَفَّرُ بمعنى. يقال: غفر الله ذنبه غفراً ومغفرةً وغفراناً. قال في الغفر:

فِي ظِلِّ مَنْ عَنَتِ الْوُجُوهُ لَهُ ❁ مَلِكُ الْمُلُوكِ وَمَالِكُ الْعَفْرِ

¹ نظرات في علم دلالة الألفاظ، غازي مختار طليمان، ص 85.

² نظرات في علم دلالة الألفاظ، غازي مختار طليمان، ص 86.

³ علم الدلالة في المعجم العربي، عبد القادر سلامي، ص 82.

ذكر عن امرأة من العرب أنها قالت لابنتها: (اغفري غفيريك)، تريد: غطيه. والغفيرة: العفزان أيضاً، قال: يا قوم ليست فيهم غفيرة¹.

وتنتقل دلالة الألفاظ من معناه الحسي إلى المعنوي عندما ترتقي اللغة برقي أصحابها ثقافياً وفكرياً فالألفاظ إنما تطلق أول مرة لتسمية الأشياء والموجودات الحسية والمادية التي تحيط بعالم الناطقين، وبمرور الزمن تتغير دلالة بعض الألفاظ إلى التعبير عن الأفكار أو الصفات المعنوية²، نحو: الفعل (جاز) في لسان العرب: "جاوزت الموضع جوازاً: بمعنى جزته. وفي حديث الصراط: {فأكون أنا وأمتي أول من يجيز عليه} [رواه البخاري]، قال: يُجيزُ لغةً من يجوز جاز وأجاز بمعنى، ومنه حديث المسعى: لا تجيزوا البطحاء إلا شداً³. نجد أنّ دلالة هذه الكلمة دلالة مادية في أول استعمالها فيقال: (جُزْتُ الموضع، سرت فيه). فابن فارس يقول في هذا الموضع: "جُزْتُ الموضع: سرت فيه وأجزته؛ خلفته وقطعته. وأجزته: نفذته. قال امرئ القيس:

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى ❁ بِنَا بَطْنَ حِجْفٍ ذِي قِفَافٍ [رُكَّامٍ] عَقَنْقَلٍ⁴

والجواز: الماء الذي يُسقاها المال من الماشية والحراث، يقال منه؛ استجزت فلاناً فأجازني إذا أسقاك ماءً لأرضك وماشيتك⁵. وفي المفردات: "جاز الشيء كأنه لزم جوز الطريق، وذلك عبارة عما يسوغ، وجزت المكان ذهبته فيه، وأجزته أنفذته وخلفته، وقيل: استجزت فلاناً فأجازني: إذا استسقيته فسقاك، وذلك استعارة، والمجاز من الكلام ما تجاوز موضعه الذي وضع له، والحقيقة ما لم

¹ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص696.

² علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، عالم الكتب الحديث، إربد، وجمادى للكتاب العالمي، عمان، الأردن، ط1، 1429هـ/2008م، ص512.

³ لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة- مصر، د.ط، د.ت، 1/724.

⁴ ديوان امرئ القيس، ص15.

⁵ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص180.

يتجاوز ذلك¹. ويقول الأستاذ هادي نهر: استعمال اللفظ كما يبدو استعمال حسي ألفته البيئة العربية القديمة، حيث وجدناها بدلالة: السقي. يقال: جوّز إبله: سقاها. وجوّز له ما صنع، وأجاز له، أي: سوّغ له ذلك. فنجد أن الدلالة قد انشعبت على قسمين:

(أ) قسم لا يزال متعلقاً بمعنى حسي قديم.

(ب) وقسم يقترب فيه معنى الكلمة إلى حدّ بعيد مع ما نألفه اليوم من استعمال جوّز فإذا انتقلنا إلى صيغة (استجّاز) مثلاً: وجدناها ترد بمعنى استجرت فلاناً فأجازني إذا سقاك ماءً لأرضك أو لماشيتك، فلم تتعد الكلمة في اللسان عن مدلولها القديم إلا يسير يمكن أن يدركه مستعمل اللغة من غير عناء. وهو سقي الأرض. أو استجازة الماشية لكون السقي يرتبط معناه الحقيقي بالدلالة الحسية، التي تكشف عنها لفظة (الأرض) وتحدّد معناها الحسي لفظة: ماشية².

ولتوضيح المعنى أكثر يمكننا الإستزادة بمثال آخر هو كالأتي: يقول ابن فارس: "الرُوح: أصل كبير مطرد [ذلك] كلّ الريح. وأصل الياء في الريح الواو، وإنما قلبت ياءً لكسرة ما قبلها. فالرُوح: روح الإنسان، وإنما هو مشتقّ من الريح، وكذلك الباب كله. والرُوح يسمى الريح. ويقال: أرواحالماء وغيره: تغيرت رائحته. والروح: جبرائيل -عليه السلام- قال الله جلّ ثناؤه: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَيَّ فَلْيَكْ﴾ [الشعراء: 193-194]، والرُواح: العشي وسمي بذلك لروح الريح، فإنها في الأغلب تمبُّ بعد الزوال. وأراحوا في ذلك الوقت، وذلك من لدن زوال الشمس إلى الليل. وأرحنا إبلنا: رددناها ذلك الوقت³. فابن فارس يشرح المعنى الحسي للكلمة، ثم يذكر تطور هذا المعنى إلى التجريد، وفي العربية ألفاظ كادت دلالتها الحسية تموت لطول الإهمال، نجربها على ألسنتنا فلا نكاد نفطن إلى أصلها الحسي، فإن فسرها ابن فارس ردّها إلى أصولها الحسية الأولى، فإذا

¹ مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم و دار الشامية، ط4، 1430هـ/2009م، ص211-212.

² علم الدلالة التطبيقي، هادي نهر، ص513-514.

³ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص359.

هي ملء السمع والبصر¹. ويقول ابن سيده في (مخصه) على صيغة إظهار انتقال دلالة اللفظة من المجال الحسي إلى المجرد: الروح، النفس بينهما فرق لا يليق بهذا الكتاب. والروح يذكر ويؤنث وتأنثه على معنى النفس وفي الحديث لكل إنسان نفس وروح، فأما النفس فتموت وأما الروح فيفعل بها كذا والجمع أرواح². والجدير بالذكر هنا أنّ ابن سيده يرى أن بين الروح والنفس فرقاً وسكت.

وهذا السكوت لا يلغي دلالات الروح المجردة في شيء. ذكر ابن دريد أنّ الروح مما ينبغي تفسيره

﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: 85]،

فقد يذكر علماء العربية الدلالة الحسية للفظ ما في بعض النصوص القديمة أو المعاجم اللغوية. ثم بفضل التطور الدلالي وتغير الزمان والمكان تصبح هذه الدلالة الحسية محلّ طي الزمن لتبرز دلالتها المجردة حيث نعثر عليها حينئذٍ في صورة اللفظ نفسه أو بعض مشتقاته وقد تندثر الدلالة المحسوسة ويصعب حينها الاستدلال على أصلها كالذي تنص عليه معاجم اللغة.

(2) انتقال الدلالة من المجرد إلى الحسي:

إنّ هذا النقل من مجال إلى آخر سواء أكان عن عمد أو عن غير عمد له مبرراته ودوافعه نذكر

منها:

- توضيح الدلالة وجعل الصورة الذهنية من الجلاء والصقل بحيث لا تترك مجالاً للوهم أو الشكّ. ويكون هذا عادة حين تنتقل الدلالة المجردة إلى مجال الدلالات المحسوسة الملموسة. وتلك عملية تصويرية يلجأ إليها الأدباء والموهوبون من أهل الفن، لتجلية الصورة الذهنية وصقلها أمام قارئهم، وأوضح ما تكون تلك العملية فيما يسمى بالكنيات الأدبية كأن يُكنى عن (الكرم) بكثرة الرماد، وعن (التذلل) بإراقة ماء الوجه. فنقل الدلالة المجردة إلى المجال المحسوس مما يمهر فيه الأدباء

¹ نظرات في علم دلالة الألفاظ، غازي مختار طليمات، ص 87.

² المخصص، ابن سيده، 62/2.

والشعراء وأصحاب الخيال، وهو كثير الورد في الأدب العربي، وهو الذي يستحق أن يسمى بالمجاز البلاغي¹.

- ويكون انتقال الدلالات لصلة بين الداليتين في المكانية أو الزمانية أو اشتراك في جزء كبير من الدلالة، فهناك ألفاظ كثيرة لوحظ تطورها في الدلالة، فانتقل كل منها من دلالة إلى دلالة أخرى تشترك معها في الزمان مثل: "العشاء: أول الظلام، أو المغرب، أو العتمة، أو من زوال الشمس إلى طلوع الفجر، والعشي والعشيّة: آخر النهار"². ذلك أنّ الدلالة تأخذ من المعنى العام للفظ ضمن سياقات المعنى فتتأثر بالحالة المكانية أو الزمانية للفظ والمثال السابق خير دليل على انتقال الدلالة من المعنى العام المجرد إلى المعنى الخاص الحسي.

وجاء في المقاييس: (عَشُو) أصل صحيح يدل على ظلام وقلة وضوح في الشيء، ثم يفرع منه ما يقاربه. ومن ذلك العشاء وهو أول ظلام الليل. وعشواء الليل ظلمته، ومنه عشوت إلى ناره. ولا يكون إلا أن تحبّط إليه الظلام³. نرى من خلال النصين أنهما لم يكدا يحدّد العشاء بوقت معين ونشعر أنّ العشاء قد تأرجحت دلالتها بين ثلاثة أزمنة متصلة من اليوم. فلعل (العشاء) في الأصل كانت مخصصة لزمان من هذه الأزمنة، ثم انتقلت دلالتها في بيئات عربية مختلفة إلى الزمنين الآخرين للتقارب من الناحية الزمانية. وكذلك قال قدامة بن جعفر (337هـ): "أنّ الدنيء لئيم، حسييس، زنييم، مهيين، وقح، وضيع، ضعيف، رضيع، حامل، ساقط، ردل، ندل، واضع، راضع، لئيم، يلتصق بالتراب"⁴. كلها بمعنى واحد، وهي كلمات تشترك في جزء كبير من المعنى وأن تفاوت هذا الجزء الذي تشترك فيه، وهنا لا يكون الترادف الحقيقي بمعناه العلمي الدقيق⁵. تُعرف اللغة العربية بالتنوع والشمول فنجد للفظ الواحد معانٍ شتى وإن كانت تُقاربها في المعنى العام وهذه خصيصة تُميزها عن

¹ دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص166.

² القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تح: أنس محمد الشامي و زكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة- مصر، 1429هـ/2008م، ص1097.

³ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص673.

⁴ جواهر الألفاظ، أبي الفرج قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، د.ط، 1350هـ، ص38.

⁵ دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص167.

غيرها من الأسماء فنجد للسيف ثلاث مئة إسم، وللعسل سبعون اسماً، وللأبل ألف اسم، فهي كلمات تشترك في جزء كبير في المعنى وأن تفاوتت.

يقول ابن فارس في مقاييسه: "جَنَزَ: الجيم والنون والزاء كلمة واحدة. قال ابن دريد: جَنَزْتُ الشيءَ أَجْنِزُهُجَنَزًا، إذا سَتَرْتُهُ ومنه اشتقاق الجَنَازَةِ. فأما الخليل فذهب غير هذا، قال: الجَنَازَةُ الميت، [و] الشيء الذي ثقل على القوم واغتموا به هو أيضا جَنَازَةٌ. وقال:

وَمَا كُنْتُ أَحْشَى أَنْ أَكُونَ جَنَازَةً ❀ عَلَيْكَ وَمَنْ يَغْتَرُّ بِالْحَدَثَانِ

قال: ويقول العرب: رُمي بجنازته فمات، قال: وقد جرى في أفواه الناس الجنازة بفتح الجيم، والنحارير يذكرونه¹. حيث يرصد لنا ابن فارس تطور دلالة اللفظة من المجرد إلى مجالها الحسي الذي أصبحت تدل عليه ففي السابق كانت الجنازة تسمى بها السرير الذي يوضع عليه الميت وجَنَزْتُ الشيءَ أَجْنِزُهُجَنَزًا: إذا سَتَرْتُهُ - كما سبق الذكر - ثم صار معناه: الشيء الذي ثقل على القوم واغتموا به. وجاء في تاج العروس: "الجنازة: المريض نقله الصاغاني ومن المجاز: الجنازة: (زقّ الخمر)، استعارة بعض مجان العرب له، وهو عمرو بن قيعاس فقال:

وَكُنْتُ إِذَا أَرَمِي زِقًّا مَرِيضًا ❀ يُنَاحُ عَلَيَّ جَنَازَتَهُ بِكَيْثُ.

وقال الأصمعي: الجنازة بالكسر: وهو الميت نفسه، والعوام يقولون إنه السرير، تقول العرب: تركته جنازةً أي: ميتاً².

وكذلك: "نسخ: النون والسين والخاء أصل واحد، إلا أنه مختلف في قياسه. قال قوم: قياسه رفع شيء وإثبات غيره مكانه. وقال آخرون قياسه رفع تحويل شيء إلى شيء قالوا: النسخ؛ نسخ الكتاب. والنسخ: أمرٌ كان يُعمل به من قبل ثم يُنسخُ بحادث غيره، كالأية ينزل فيها أمرٌ ثم تُنسخُ بآية أخرى. وكل شيء حَلَفَ شيئاً فقد انتسخه. وتناسخ الورثة: أن يموت ورثته بعد ورثته وأصل

¹ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص 177.

² تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، التراث العربي، الكويت، تح: عبد الستار أحمد فراج، 1385هـ/1965م، 72/15.

الإرث قائم لم يُقسم. ومنه: تناسخ الأزمنة والقرون. قال الساجستاني: التّسخ أن تُحوّل ما في الخلية من العسل والنحل في أخرى. قال: ومنه نسخ الكتاب¹. وأيد نفر من الباحثين المحدثين هذه الظاهرة ومنهم الدكتور علي عبد الواحد وافي الذي قرر انتقال اللفظة من دلالة إلى دلالة بسبب المجاورة في اللغة الفصحى، وفي اللهجة العامية، فقال: "يعتمد انتقال الدلالة على علاقة المجاورة المكانية كتحوّل معنى (ظعينة). معناها: في الأصل المرأة في الهودج إلى معنى الهودج نفسه وإلى معنى البعيد"². فالظعينة هودج، مقعد ذو قبة يوضع على ظهر الجمل لتركب فيه كانت امرأة أو لم تكن. فهي الراحلة التي يرحل ويظعن عليها. ثم سُميت المرأة التي تركبه بالظعينة، ثم صارت كل امرأة ظعينة.

3) انتقال الدلالة من الحسي إلى الحسي:

وضّح أولمانخذ النوع بقوله: "إننا حين نتحدّث عن عين الإبرة نكون قد إستعملنا اللفظ الدال على عين الإنسان إستعمالاً مجازياً، أمّا الذي سوّغ لنا ذلك فهو شدّة التشابه بين هذا العضو والثقب الذي ينفذ الخيط من خلاله"³. فمعنى العين هو الحاسة التي يُرى بها؛ وهي تستعمل مجازاً للتعبير عن عين الإبرة، وكلا المعنيين يمثّلان لنا شيئاً محسوساً، فقد إنتقلت دلالة العين للتعبير عن معنى آخر مشابه له، مجازاً.

إنّ النقل بين الدلالات ليس مقصوداً على نقل الدلالة المحسوسة إلى المجردة أو العكس، بل قد يتم بين المحسوسات بعضها مع بعض لصلة الدالّتين في المكانية أو الزمانية أو اشتراك في جزء من الدلالة⁴. ذكر ابن فارس أنّ العرب تسمي السحاب والمطر (سّماء) حيث يقول: "أصل يدلّ على العلوّ، يقال: سَمَوْتُ، إذا علوت، وسَمَا بصره: علَا وسَمَا لي شخص، ارتفع حتى إستثبته. والعرب تسمي السحاب سماءً، والمطر سماءً، فإذا أُريد به المطر جُمع على سُمّي. والسّماءة: الشخص.

¹ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص 897.

² نظرات في علم دلالة الألفاظ، غازي مختار طليمات، ص 81.

³ ينظر: دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة: كمال بشر، ص 183.

⁴ علم الدلالة في المعجم العربي، عبد القادر سلامي، ص 91.

والسَّمَاءُ: سقف البيت. وكل على مطلق سماء، حتى يقال لظهر الفرس سماء ويتسعون حتى يسموا النبات سماء. قال:

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ ❁ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا.

ويقولون: "مازلنا نطأ السماء حتى أتيناكم" يريدون الكلاً والمطر¹. وأشار ابن سيده في مخصصه في باب "ذكر السماء والفلك" إلى أنّ: "السماء تذكر وتؤنث والتأنيث أكثر وقد تلحق فيها الهاء فتمد وتقصر وهذا الاسم يقع لما علاك فأظلك ولذلك قيل: سماء البيت وسماوته وجمعه السماء والسماو². قال أبو علي الفارسي معلقاً ومحرّجاً أنا أقول تذكيرهم لهذا يدل عندي على أنّهم سمّوا المطر سماءً لارتفاعه لأنهم سمّوه سماءً لنزوله من السماء. ألا ترى أنّه لو سُمي على هذا الحدّ سماءً لبقى على تأنيثه، ولم يُدكّر فتذكيره يدل على أنه اسم آخر فليس منقولاً من التي هي خلاف الأرض، فدلّنا بذلك على أنّ السماء تذكر وتؤنث والتأنيث فيها أكثر³.

وذهب ابن الشجري (542هـ) إلى أنّ العرب يسمّون النبات سماءً للمجاورة، ويقولون: مازلنا نطأ السماء حتى أتيناكم يريدون الكلاً وماء المطر⁴. كما اعتمد ابن فارس على هذا النوع من الانتقال في كتابه (الفرق)، ففي "باب الشعر" منه تستوقفنا لفظة (السيخة) وهي عنده من القطن بمثابة الخصلة من الشعر. غير أنّه أورد لها في الباب نفسه مثلاً يدل كذلك على أنّها: ما سقط من ريش الطائر وهو انتقال حسي من معنى حسي إلى معنى حسي آخر. وقد تناول الثعالبي ذلك في فصل يُناسب ويقارب "باب الحمل على اللفظ والمعنى للمجاورة" فقال: العرب تسمي الشيء باسم غيره إذا كان مجاوراً له أو كان منه بسبب كتسميتهم المطر بالسماء لأنّه منها ينزل. وفي القرآن الكريم:

¹ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص 415 - 416.

² المخصص، ابن سيده، 02/9.

³ علم الدلالة في المعجم العربي، عبد القادر سلامي، ص 91.

⁴ المرجع نفسه، ص 91.

﴿يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا﴾ [نوح:11]؛ أي: المطر. وكما قل جلّ اسمه:

﴿إِنِّي أَرْبِئُكَ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف:36]؛ أي: عنبا ولا خفاء بمناسبتها¹.

وقال ابن فارس في مقاييس اللغة: "أَسَل: الهمزة والسين واللام تدل على حدّة الشيء وطوله ودقته وقال الخليل: الأسل الرماح. قال: وسميت بذلك تشبيهاً لها بأسل النبات، وكل نبت له شوك طويل فشوكه أسيل"². وفي موضع آخر يقول: "الأسل: الرماح، أخذت من أسل النبات، وكل نبات له شوكٌ طويل فشوكه أسل. والأسلة: مستدق الذراع واللسان. وكل مسترسل أسل"³. والأصل الذي أصّله مشتمل على صفة الرماح من الدقة والاستطالة والحدّة، فحتى لو لم يردّها. بلسان الخليل إلى النبات لبقّي القياس صحيحاً فيها، وإنما فعل ذلك لعنايته ببيان التطور الدلالي الذي عبّر عنه هنا بقوله: "وسميت بذلك تشبيهاً" أي: أنّه انتقل دلالي استعاري. والشبه فيه شكلي؛ ويقول الدكتور عمار قلالة في كتابه (التطور الدلالي مظاهره وقضاياها): "ولم نجد من صرّح بأنّ المستعار شوك النبات غير ابن فارس والذين صرّحوا بأنّه النبات ذو الشوك، الخليل في قوله: الأسل: نبات له أغصان كثيرة دقاق، لا ورق له ولا يكون أبداً إلاّ وفي أصله ماء راكد"⁴، وابن دريد أيضاً، إذ يقول: "الأسل: الرماح شبهت بنبات الأسل المعروف في الآجام"⁵، وجاء على لسان ابن سيده: "الأسل واحدته أسلة، تُخرج قضباناً دقاقاً ليس لها ورق و لا شوك إلاّ أنّ أطرافها محدّدة وليس لها شعب ولا خشب ويتخذ منه الأزمة والحُصر والغرايل وبه سُمّي القنا تشبيهاً به في طوله واستوائه ودقة أطرافه"⁶.

¹ علم الدلالة في المعجم العربي، عبد القادر سلامي، ص93.

² مقاييس اللغة، ابن فارس، ص41.

³ مجمل اللغة، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط2، 1406هـ/1986م، 1/96.

⁴ التطور الدلالي مظاهره و قضاياها، عمر قلالة، ص118.

⁵ المرجع نفسه، ص118.

⁶ المخصص، ابن سيده، 11/167.

ويتبين أيضاً أنّ استعارة (الأسل) من النبات إلى الرماح، صرّح بها معظم اللغويين الذين عاصروا ابن فارس ومن تبعهم، ومن المصريحين بها أيضاً: أبو عبيد في قوله: "فيرى أنّ الرماح إنما سميت الأسل لتحديدّها"¹. ويذكر أبو عبيد أن بعضهم يرى أنّ الأسل النبات هو المستعار من الأسل الرماح حيث قال: "وبعضهم يقول في هذا النبات الذي قال الله تعالى فيه لأيوب- عليه السلام:- ﴿وَخَذُ يَدَيْكَ ضِعْثًا بَأَضْرِبِ بِهِ، وَلَا تَحْتِثِ﴾ [ص: 44]، إنما قيل له: الأسل؛ لأنّه شُبّه بالرماح"².

4.3.1. انحطاط الدلالة:

مع تطور الحياة وتغيرها تتغير دلالة بعض الكلمات وقد يكون نصيب الكلمة من التغير أن تستعمل بمعنى قيمته أقل من قيمة معناها الأقدم، "إنّه تحول من الأفضل إلى الأدنى ويطلق عليه انحدار المعنى أو انحطاط الدلالة"³ نحو قولهم (طول اليد) ورد في الحديث النبوي الشريف بمعنى: السخاء والكرم والجود، حين سألت نساء النبي ﷺ: {أينا أسرع لحاقاً بك يا رسول الله؟} فقال: {أطولكنّ يداً} [أخرجه البخاري ومسلم]. في حين أنّ كلمة في الوقت الحاضر قد تستعمل بمعنى السرقة⁴. وهذا النوع من التغير في المعنى يصدق على الكلمات التي كانت دلالتها تعدّ في نظر الجماعة نبيلة، رفيعة، قوية نسبياً ثم تحولت هذه الدلالات فصارت دون ذلك مرتبة، وأصبح لها ارتباطات تزديها الجماعة.

إنّ أكثر الكلمات التي تميل إلى أن تنحط دلالة هي على وجه خاص تلك الدائرة حول الزهو الطبقي، وحول ما يثير في الجماعة الكلامية من مشاعر كالخجل والخوف والذعر وحول الألقاب وحول ما يثير بطبيعته اشمزازاً أو نفوراً⁵. ومن الأمثلة التي ذكرها الأستاذ محمود السعران قوله: "ومن

¹ التطور الدلالي مظاهره وقضاياها، عمار قلالة، ص 119.

² التطور الدلالي مظاهره وقضاياها، عمار قلالة، ص 120.

³ العربية وعلم اللغة الحديث، محمد محمد داود، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م، ص 221.

⁴ المرجع السابق، ص 221.

⁵ علم اللغة - مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، ص 280-281.

ذلك نذكر أنه: بعد إلغاء الألقاب في مصر الحديثة وتلقيب المواطنين جميعاً بلقب "السيد" أصاب الخمول الألقاب القديمة ذات العظمة والبريق مثل: الأمير، وصاحب السمو الأمير، أو الباشا والباك والأفندي¹. فقد تسوء سمعة الكلمة لطول ارتباطها بمدلول غير كريم فتطرح هذه الكلمة وتستعمل كلمة أخرى في مكانها غير مثقلة بارتباطات موجودة من جهة المعنى فتستخدم فيه أولاً عن طريق المجاز ويُعتبر عنصر الدلالة المجازية فيها مناط التبرير في قبولها حيث يعتبر استعمالها المجازي نوعاً من التنزه عن ذكر الكلمة الأولى التي ساءت سمعتها. ثم يطول الأمد على استعمال الكلمة الثانية فتسوء سمعتها أيضاً ولا يزال هذا المدلول موجوداً يستهلك الكلمات واحدة بعد الأخرى إلى ما لا نهاية². ويشبه هذا ما نسمعه في بعض لهجات الخطاب حين تستعمل كلمة (القتل والقتال) في الشجار حتى مع ضعف شأنه ونتائجه. وكذلك كلمة (الكرسي) استعملت في القرآن الكريم بمعنى (العرش) في قوله تعالى: ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ [البقرة: 255]، غير أنّ هذه الكلمة أصبحت الآن تُطلق على (كرسي السفرة وكرسي المطبخ)³. فالكرسي في القرآن هو عرش الرحمن أو عظمته وسلطانه أو علمه أو قدرته أو ملكه، وكذلك كرسي الحكم تشبيهاً له بما للمعنى من أهمية، ثم صار كل مقعد خشبي كرسياً فهو كرسي المطبخ وكرسي السفرة.

5.3.1. رقيّ الدلالة:

قد يكون من نصيب الكلمة أن تنال دلالة أفضل من دلالتها التي كانت تستعمل بها، وهي ما يسمى برقيّ الدلالة أو تسامي الدلالة، ويقصد به انتقال المعنى من الأدنى إلى الأفضل، مثال ذلك: كلمة (القرآن)، وهي مصدر من الفعل قرأ بمعنى جمع الشيء بعضه إلى بعض في كلام العرب قبل الإسلام، وبمجيئه أطلقت على كلام الله تعالى (القرآن)، وفي هذا من سُمُو المعنى ورقيه مل لا يحتاج إلى

¹ المرجع نفسه، ص 282.

² اللغة العربية معناها ومبناها، تام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994م، ص 322-323.

³ دلالة الألفاظ، ابراهيم أنيس، ص 156-157.

بيان¹، يقول ابن فارس "قَرِي: القاف والراء والحرف المعتل أصل صحيح يدل على جمع واجتماع ومن ذلك: القرية سميت قريةً لاجتماع الناس فيها. ومنه القرآن، كأنه سمي بذلك لجمعه ما فيه من الأحكام والقصص وغير ذلك"². وجاء في لسان العرب: "قَرَأ: القُرْآن، التنزيل العزيز، وإتّما قدّم على ما هو أبسط منه لشرفه. قرأه يقرؤه وبقُرؤه الأخيرة عند الزجاج قرءاً وقراءةً وقرآنًا الأولى عن اللحياني (220هـ) فهو مقروء. أبو إسحاق النحوي (311هـ): يسمي كلام الله تعالى الذي أنزل على نبيه ﷺ كتاباً وقرآنًا وفرقانا لأنه يجمع السور فيضمّها³. فدلالة هذه اللفظة تطورت مع مجيء الإسلام، وهو ما يُعرف برقي الدلالة. كذلك: حين نستعرض الاستعمال العربي القديم للفظي (السلطان والملك) لا نكاد نلمح فرقا واضحا بينهما، فكان كل منهما يُطلق على صاحب الولاية والحكم مهما صغر شأنه، حتى كان القرن السابع الهجري، فأصبح كل من اللفظين لقباً عظيماً من ألقاب الحكام والولاة، ووجدنا الحاكم يؤثر أن يُلقب بلفظ (السلطان)، ويستشعر معه عظمة الحكم أكثر من استشعاره مع لفظ (الملك) رغم أنّ حكام المماليك والأيوبيين كانوا يلقبون بهما معاً، فيقال مثلاً: (السلطان الملك فلان)، غير أنّ لقب السلطان كان دائماً أسبق في النصوص، و أوضح في الدلالة على عظمة الحاكم، بل كان يقتصر عليه في بعض الأحيان. ويقال أنّ أول من لقب بلقب (الملك) وزير من وزراء الفاطميين يسمى (رضوان) لقب بالملك الأفضل، أمّا في العصر الحديث فأصبح (الملك) لقباً أرقى مركزاً وأسمى بين الحكّام من لقب (السلطان)⁴. فالملك هو الرئيس الأعلى في الدولة، وهو يقابل الخليفة، أو أمير المؤمنين في عصر الخلفاء الراشدين وإن كان من قبل كل من مُلِّك الشيء يسمى ملكا عليه. ثم تطورت دلالة اللفظ إلى أن ارتقت وحُصّ بها السلطان دتون غيره.

2. العلاقات الدلالية:

¹ العربية و علم اللغة الحديث، محمد محمد داود، ص222.

² مقاييس اللغة، ابن فارس، ص770-771.

³ لسان العرب، ابن منظور، ص3563.

⁴ دلالة الألفاظ، ابراهيم أنيس، ص154-158.

لقد مرّت مئات من السنين على هذه اللغة، وبلغ المتكلمون بها كل غاية ومدى، حتى لم يبق لهم إلا أمر واحد، هو الاحتفاظ بما وقع في أيديهم، وألا يُساء التصرف فيه، وإن كان قد مات من هذه اللغة شيء لا يقدر في سابق العهد، أمّا بعد هذا الحين فإنّ اللغة أصبحت في حرز من القوة والمناعة ومقارعة أعدائها، ما لا يُخاف عليها البوار. "ومن المقرر في قوانين اللغات أنّه ما انتشرت اللغة في مساحة واسعة من الأرض وتكلم بها طوائف مختلفة من الناس إلاّ استحال عليها الاحتفاظ بوحدها الأولى أمداً طويلاً فلا تلبث أن تتشعب إلى عدة لهجات ولم تفلت اللغة العربية - وما يمكن لها أن تفلت - من هذا القانون العام. ولقد خلّف لنا هذا الانشعاب، وتلك اللهجات المتنوعة أمثال الترادف والمشارك والتضاد، فهذه الثلاثة من صنع اللهجات وهذا هو رأي الكثير من علماء اللغة"¹.

1.2. بنية الكلمة:

إنّ الكلمة ليست تعريفاً للشيء ولا تحديداً لِكُنْهه ولا وصفاً محيطاً بجملته أجزاءه فقد يكون اللفظ في أصل معناه أوسع من المسمى وهو الغالب وإنما يأتي التخصيص من الاصطلاح والتواضع فلفظ (الجَنِين) من مادة (ج ن ن) وهي مادة تفيد الستر وسمي الجنين كذلك لأنّه مستور في بطن أمه وليس الستر هو الصفة الجامعة المانعة للجنين وإنما هي إحدى صفاته ويشاركه فيها موجودات أخرى أيضاً. ويمكنك أن تقول مثل هذا القول في سائر الألفاظ المحتفظة بمعانيها الأصلية والموضوعة لمدلولات معينة. "قال أبو جعفر النحاس في شرح المعلقات قيل إنّما سميت الخمر مدامة لدوامه في الدن وقيل لأنّه يغلى عليها حتى تسكن لأنه يقال دام سكن وثبت فإنّ قيل فهل يقال لكل ما سكن مدام؟ قيل الأصل هذا ثمّ يخصّ الشيء باسمه"².

ويعبّر تمام حسان عن الكلمة بقوله: "الكلمات وحدات لغوية ولكنها ليست وحدات أصواتية: وليس في التحليل الأصواتي لنسق من الأصوات المنطوقة ما يكشف لنا عن عدد الكلمات التي

¹ العلاقات الدلالية و التراث البلاغي العربي، عبد الواحد حسن الشيخ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ط1، 1419هـ/1999م، ص63.

² فقه اللغة و خصائص العربية، محمد المبارك، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، ط2، 1383هـ/1964م، ص196-197.

يتكون منها هذا النسق، ولا عن الحدّ الفاصل بين كلمة وكلمة¹. وتستقل كل لغة بتعريف خاص بها، مستقى من طبيعة اللغة، ووسائلها الخاصة في التركيب. يقول (فندريس): "وبالنظر إلى هذا التنوع في طرق البناء الصرفي، لا بد أن تعرّف الكلمة تعريفاً مختلفاً لكل لغة"². ولعل أشهر من عرّف الكلمة من علماء اللغة المحدثين هو العالم الأمريكي (بلومفيلد) الذي قال: "الكلمة هي أصغر صيغة حرّة"³. ومعنى هذا أنّ الكلمة عنده هي أصغر وحدة لغوية يمكن النطق بها معزولة، كما يمكن استعمالها لتركيب جملة أو كلام، ويجب أن تتكون من مورفيم حرّ Free Morpheme على الأقل؛ يضاف إلى ذلك أننا لا يمكن أن نتصور حواراً يدور في أي لغة من اللغات، وتستعمل فيه فقط الضمائر وحروف الجرّ وبعض الأدوات النحوية، وكلها تندرج مع الكلمات طبقاً لتعريف (بلومفيلد).

ويُعرّف (فيرث) الكلمة بأنها "استبدال الأصوات ذات الصفات المميزة في الكلمة بغيرها، أو إضافة هذه الأصوات أو حذفها يؤدي إلى وجود كلمات جديدة. وعلى هذا النحو يؤدي تغير أي عنصر من عناصر الكلمة إلى خلق كلمة جديدة"⁴ ومن التعريفات التي تتصل إلى حدّ كبير بهذا التعريف ما ذكره العالم (ترنكا) الذي قال إنّ الكلمة عبارة عن وحدة يمكن إدراكها عن طريق الفونيمات Phonemes وهي قابلة للإبدال ولها وظيفة دلالية⁵.

إنّ كل هذه التأمّلات قد تقودنا إلى التخلي عن فكرة أنّ الكلمة وحدة طبيعية في علم الدلالة، مهما كانت مفيدة لمصنف المعجم وقد علّق (بازل) بقوله: "إنّ البحث عن كرة ضائعة في أحد المروج، لأنّ الأدغال لا توفر إلاّ أرضاً مجذبة لمثل هذا البحث"⁶. فالكلمات كما نعرفها هي المفردات المكتوبة التي تعلمنا أن نترك بينها مسافات. لكننا قد نسأل عما إذا كان هذا بالضرورة إشارة إلى

¹ مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، د.ط، 2009م، ص224.

² مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ص225.

³ الكلمة- دراسة لغوية معجمية-، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط2، 1998م، ص16.

⁴ المرجع نفسه، ص16.

⁵ المرجع نفسه، ص17.

⁶ علم الدلالة- إطار جديد، ف.ر. بالمر، ترجمة: صبري ابراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية- مصر، 1995م،

عنصر لغوي معرف تماماً. إنّ أداة التعريف في اللغة العربية تكتب على أنها جزء من الكلمة، أمّا في الإنجليزية فليس الأمر كذلك. فمثلاً دعنا نقارن بين "الديئة Green house" و "White house" في قولنا البيت الأبيض" ويقطع النظر عن أعرافنا عن ترك المسافة بين الكلمات هل هناك أسباب مقبولة للقول بأنّ الأولى كلمة واحدة، والأخيرة كلمتان؟ لقد قدّم بلومفيلد حلاً بزعمه أنّ الكلمة هي (أصغر صيغة مستقلة)¹.

إنّ علم المعاجم يولي أهمية خاصة لدراسة الكلمة سواء من ناحية المبنى أو المعنى نظراً لأهميتها. إذ أنّ معظم المعاجم ترتب على أساس الكلمات المفردة، ولذلك لم يتورط علماء المعاجم كثيراً في محاولة البحث عن تعريف نظري للكلمة². وعلى هذا سلّم علماء المعاجم بوجود الكلمات من حيث هي علامات، وهي أيضاً جزء من النظام اللغوي لأية لغة كما يستعملها ويدركها المتكلم بهذه اللغة. ولذلك قالوا إنّنا نستطيع أن نتجاهل وجود شيء اسمه الكلمة. سواء في علم المعاجم أو علم اللغة لسبب بسيط وهو أن كل متكلم بلغة ما لديه فكرة واضحة ومحددة عن الكلمة يستوي في ذلك من يعرف القراءة والكتابة، أو الذي لا يعرفها³.

من آراء علماء العربية في الكلمة ما جاء به الزمخشري (238هـ) حيث يعرف الكلمة بقوله: "هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع"⁴. ويتناول ابن يعيش (643هـ) هذا التعريف بالشرح والتحليل فيوضح حدود تصوره للكلمة قائلاً: إنّ اللفظ جنس للكلمة وذلك لأنه يدل على المهمل والمستعمل فالمهمل ما يمكن إئتلافه من الحروف ولم يضعه واضع بإزاء معنى⁵. إنّ الكلمة عند النحاة هي عين ما ذهب إليه الزمخشري في تعريفه، في اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع، فهي اسم يدل

¹ علم الدلالة- إطار جديد، ف.ر. بالمر، ص63.

² الكلمة- دراسة لغوية معجمية، حلمي خليل، ص19.

³ المرجع نفسه، ص20-21.

⁴ المرجع نفسه، ص21.

⁵ المرجع نفسه، ص. 21.

على الموصوف أو فعلٌ يدل على حالة أو حدث أو حرف، ذلك أنه يدل على المهمل أو المستعمل منه.

2.2. المشترك اللفظي:

تعد ظاهرة المشترك اللفظي مثلها في ذلك مثل الترادف والأضداد، مشكلة من مشاكل العلاقات الدلالية، مصطلح يطلقه الدرس الحديث على ظواهر متعددة تشرح العلاقات بين الكلمات في اللغة الواحدة.

2-2-1. مفهومه:

ليست الكلمات المختلفة فقط هي التي لها معانٍ مختلفة، لكن القضية هي أنّ الكلمة نفسها قد يكون لها مجموعة من المعاني المختلفة. وهذا هو المشترك اللفظي¹. ولولا تنوع الاستعمال ما كان لينتج إلاّ إتحاد معناه، ولكن الصورة وحدها تماثلت في المشترك بينما تباينت طرائق استعمالها إمّا لتغاير البيئات اللغوية وإمّا لتفاوت المستعملين في مدى ولوعهم بالمجاز أو إثارة الحقيقة².

إنّ أكثر الأصول التي تشتق منها الألفاظ للدلالة على معانٍ جديدة ذات معانٍ عامة، لذلك فقد تستعمل للدلالة على مسميات مختلفة تشترك في تلك الصفة أو ذلك المعنى العام. وقد يقع أن تطلق الكلمة الواحدة على معنيين متضادين لوجود صفة مشتركة بينهما؛ وتعدد معاني اللفظ ظاهرة لغوية نجدها في جميع اللغات الشائعة لأن منشأها وسبب وجودها من طريقة تسمية الأشياء ووضع الألفاظ وهو أمر عام في اللغات وهذه الظاهرة اللغوية هي التي سماها قداماؤنا بالمشترك³.

ويذكر لنا ابن فارس معنى الاشتراك بقوله: "أن تكون اللفظة محتملة لمعنيين أو أكثر كقوله عزّ

وجلّ: ﴿بِأَفْئِدَتِهِ فِي أَلِيمٍ فَلْيُلْفِهِ أَلِيمٌ بِالسَّاحِلِ﴾ [طه:39]، فقوله: [فَلْيُلْفِهِ أَلِيمٌ] مشترك بين الخبر

¹ علم الدلالة - إطار جديد - بالمر، ص 101.

² دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط3، 1388هـ/2009م، ص302.

³ فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، 1383هـ/1964م، ص199.

وبين الأمر، كأنه قال: (فاقذفيه في اليم يلقيه اليم) ومحمّل أن يكون (اليم) أمر بإلقائه. ومنه قولهم (أرأيت) فهو مرة للاستفتاء والسؤال كقولك: (أرأيت) إن صلى الإمام قاعداً كيف يُصلي من خلفه. ويكون مرّة للتنبيه ولا يقتضي مفعولاً، قال جلّ ثناؤه: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى ﴿١٣﴾ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴿١٤﴾﴾ [العلق:13-14]. ومن الباب قوله: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً ﴿١١﴾﴾ [المدثر: 11]، فهذا مشترك محتمل أن يكون لله جلّ ثناؤه لأنه انفرد بخلقه، ومحمّل أن يكون: خلقتة وحيداً فريداً من ماله وولده¹ فباحتماله المعنيين على اختلافهما ووجد المشترك اللفضي، "وقد حدّه أهل الأصول بأنّه اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة؛ واختلف الناس فيه: فالأكثر على أنّه مُمكن الوقوع، لجواز أن يقع إمّا من واضعين، بأن يضع أحدهما لفظاً لمعنى، ثم يضعه الآخر لمعنى آخر، ويشتهر ذلك اللفظ بين الطائفتين في إفادته المعنيين، وهذا على أنّ اللغات غير توقيفية، وإما من واضع واحد لغرض الإبهام على السامع حيث يكون التصريح سبباً للمفسدة، كما رُوي عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - وقد سأله رجل عن النبي ﷺ وقت ذهابهما إلى الغار: {من هذا؟}. قال: هذا رجل يهديني السبيل². وعزّفه الأملي بأنّه: "وضع اللفظ الواحد مادة وهيئة بإزاء معنيين متغايرين أو أكثر"³.

ويجمع اللغويون المحدثون على أنّ المشترك ما اتحدت صورة لفظه، واختلف معناه، أو هو تعدد المعاني للفظ الواحد، أما عند الأصوليين فهو أنّ اللفظ الذي له أكثر من معنى يسمى بالمشترك اللفظي وهو ما أشار إليه الغزالي في حديثه عن الألفاظ المتعددة بقوله: "وأما المشترك فهي الأسماء التي تنطبق على مسميات مختلفة لا تشترك في الحدّ والحقيقة البتة، كاسم العين للعضو الباصر، والميزان، وللوضع الذي تفجّر منه الماء، وهي العين الفوارة فنقول الاسم المشترك قد يدل على

¹ الصحاحي في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها، ابن فارس، ص262.

² المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، 1/304.

³ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص158.

المختلفين"¹. ويقول عنه الرازي: "اللفظ الموضوع لحقيقتين مختلفتين أو أكثر وضعاً من حيث هما كذلك"².

2.2.2. المشترك اللفظي بين إثباته وإنكاره:

تجدر الإشارة أن علماء اللغة اختلفوا في إثبات المشترك اللفظي فمنهم من يؤكد وقوعه في اللغة ومنهم من ينكره وكلا الفريقين قدّم الشواهد والأمثلة لدعم موقفه من هذه الظاهرة اللغوية والذي يعيننا من هذا الموقف هو رأي ابن فارس من المشترك كما أننا أثبتنا موقف بعض العلماء من أجل إقامة الحجّة والاسترشاد إلى موقف وسط بينهما، يقول ابن فارس: "ومنه اتفاق اللفظ واختلاف المعنى، كقولنا: عين الماء وعين المال وعين الرّكبة وعين الميزان، ومنه كتاب الله جلّ ثناؤه: "قَضَى" بمعنى: حتم كقوله عزّ و جلّ: ﴿فَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ﴾ [الزمر:42]. وقضى يعنى: أمر كقوله تعالى: ﴿وَفَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء:23] أي: أمر. ويكون قضى بمعنى: أعلم كقوله جلّ ثناؤه: ﴿وَفَضِينَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ﴾ [الإسراء:04] أي: أعلمناهم. وقضى بمعنى: صنع كقوله جلّ ثناؤه: ﴿بَافُضْ مَا أَنْتَ فَاضٍ﴾ [طه:72]. وكقوله جلّ ثناؤه: ﴿ثُمَّ أَفْضُوا إِلَيَّ﴾ [يونس:71]؛ أي: إعملوا ما أنتم عاملون. وقضى: فرغ. ويقال للميت: قضى، أي: فرغ"³. يقول سيوييه في كتابه "باب اللفظ للمعاني": "إعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين. وسترى ذلك إن شاء الله. فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جَلَسَ وذهب. واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو: ذَهَبَ وانطلق.

¹ علم الدلالة في التراث العربي و الدرس اللساني الحديث، إدريس بن خويا، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، د.ط، 2016م، ص60-61.

² المرجع نفسه، ص61.

³ الصاحبي في فقه اللغة و مسائلها و سنن العرب في كلامها، ابن فارس، ص199.

وإتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: وجدت على الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة. وأشباه هذا كثير¹.

يشير الرازي إلى تعليل وقوع المشترك في اللغة فيقول: "لا يمكن أن تكون جميع الماهيات مسميات بالألفاظ لأنّ الماهيات غير متناهية" وهو يوضح ذلك في (المحصول) بقوله: "إنّ الألفاظ متناهية والمعاني غير متناهية، والمتناهي إذا وُزِعَ على غير المتناهي لزم الاشتراك"² ويلاحظ أنّ هذا التعليل هو التعليل عينه الذي قال به أرسطو من قبل. ويشير الرازي إلى ما أثارته تلك الظاهرة من جدل في الفكر الأصولي. حيث ذهب بعض الأصوليين إلى "أنّ اللفظ المشترك يجوز استعماله في مفهوميه معاً"³ وذهب بعضهم إلى أنّه لا يجوز.

ويرى ابن القيم أن الاشتراك واقع في القرآن واللغة، وأنّه لا ينفيه أبداً، حيث يقول: "فكل من الإجمال والاشتراك والاشتباه يقع في الألفاظ تارة وفي الأفعال تارة وفيهما معاً تارة"⁴، وذلك أنّ أكثر ألفاظ القرآن دالة على معنيين فصاعداً هي من هذا القبيل. ومثال ذلك نجدّه يصرّح بجواز استعمال اللفظ في معنياه في مثل قوله تعالى: ﴿أَفِمِ الصَّلَاةِ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَبِ اللَّيْلِ﴾ [الإسراء:78]، حيث يضيف قائلاً: فسّر الدلوك بالزوال، وفسّر بالغروب، وحكى قولين في كتب التفسير وليسوا بقولين، بل اللفظ يتناولهما معاً، فإنّ الدلوك هو الميل، ودلوك الشمس ميلها، ولهذا الميل مبدأ ومنتهى، فمبدأه الزوال ومنتهاه الغروب، فاللفظ متناول لهما بهذا الاعتبار لا يتناول المشترك لمعنييه ولا اللفظ لحقيقته ومجازه⁵. أي: أن الدلوك يطلق على الزوال ويطلق على الغروب.

¹ الكتاب (كتاب سيبويه)، أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط3، 1408هـ/1988م، 24/1.

² علم الدلالة عند العرب -فخر الدين الرازي أمّودجا- محيي الدين محسّب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت-لبنان، ص169-170.

³ المرجع نفسه، ص169.

⁴ علم الدلالة في التراث العربي، إدريس بن خويا، ص61-62.

⁵ المرجع نفسه، ص.ن.

والأكثر على أنه واقع لِثَقُلِ أهل اللغة ذلك في كثير من الألفاظ، ومن الناس من أوجب وقوعه، قال لأنّ المعاني غير متناهية والألفاظ متناهية. فإذا وُزِعَ لزم الاشتراك. وذهب بعضهم إلى أنّ الاشتراك أغلب، قال: لأنّ الحروف بأسرها مشتركة بشهادة النحاة والأفعال الماضية مشتركة بين الخبر والدعاء والمضارع كذلك، وهو أيضاً مشترك بين الحال والاستقبال، والأسماء كثير فيها الاشتراك، فإذا ضممناه إلى قسمي الحروف والأفعال كان الاشتراك أغلب. وُزِدَ بأن أغلب الألفاظ الأسماء. والاشتراك فيها قليل بالاستقراء، ولا خلاف أن المشترك على خلاف الأصل¹. ويقرّ بوجوده بوصفه واقعاً لغوياً لا يمكن إنكاره، وعلى هذا الرأي أغلب اللغويين العرب².

أمّا الموقف الثاني وهو موقف منكري المشترك اللفظي وفي طليعة العلماء المنكرين للاشتراك، المسرفين في إنكاره ابن درستويه (347هـ) في كتابه (شرح الفصيح) فإذا ظنّ الناس من قبيل المشترك مثل لفظ (وجد) الذي لم يُفد معاني مختلفة إلاّ بسبب العوارض التصريفية، فيقال: (وَجَدَ الشيءُ وُجِدَاناً إذا عثر عليه، ووجد عليه مَوْجِدَةٌ إذا غضب، ووجد به وَجِدٌ إذا تفانى بجهه)³، ولم يُسَلِّم ابن درستويه بأن هذا اللفظ واحد وقد جاء لمعان مختلفة، "وإنما هذه المعاني كلها شيء واحد، وهو إصابة الشيء خيراً كان أو شراً ولكن فرقوا بين المصادر، لأنّ المفعولات كانت مختلفة، فجعل الفرق في المصادر بأنها أيضاً مفعولة، والمصادر كثيرة التصاريف جداً، وأمثلتها كثيرة مختلفة، وقياسها غامض، وعللها خفية والمفتشون عنها قليلون، والصبر عليها معدوم، فلذلك تَوَهَّم أهل اللغة أنّها تأتي على غير قياس، لأنهم لم يضبطوا قياسها ولم يقفوا على غورها"⁴.

وينكر هؤلاء وجوده مطلقاً بوصفه عندهم طريقاً إلى الإبهام والغموض، وبابه المجاز ويعمل على تأويله أمثلته بما يخرجها عن بابها ويمثل هذا الرأي قلة من اللغويين على رأسهم ابن درستويه—كما سبق الذكر—الذي كان يرى أنّ: "اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني، فلو جاز وضع لفظ واحد

¹ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، 304/1.

² ينظر: علم الدلالة التطبيقي، هادي نهر، ص423.

³ دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، ص303.

⁴ المرجع السابق، ص303.

للدلالة على معنيين مختلفين أو أحدهما ضد الآخر لما كان ذلك إبانة بل تعمية و تغطية، ولكن قد يجيء الشيء النادر من هذه العلة كما يجيء (فَعَلَ) و(أَفْعَلَ) فيتوهم من لا يعرف العلة أنهما لمعنيين مختلفين، وإن اتفق اللفظان والسماع في ذلك صحيح من العرب فالتأويل عليه خطأ، وإنما يجيء ذلك في لغتين متباينتين أو لحذف واختصار وقع في الكلام، حتى اشتبه اللفظان وخفي سبب ذلك على السامع، تأوّل فيه الخطأ¹.

وقال ابن درستويه: "لا يكون "فَعَلَ" و"أَفْعَلَ" بمعنى واحد كما لا يكونا على بناء واحد، إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين؛ فأما في لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما يظن كثير من اللغويين والنحويين، وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة، وعلى ما جرت به عادتها وتعارفها. ولم يعرف السامعون لذلك العلة فيه والفروق، فظنوا أنهما بمعنى واحد، وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم؛ فإن كانوا قد صدقوا في رواية ذلك عن العرب فقد أخطئوا عليهم في تأويلهم ما لا يجوز في الحكمة، وليس يجيء بشيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين كما بينا، أو يكون على معنيين مختلفين، أو تشبيه شيء بشيء على ما شرحناه في كتابنا الذي ألفناه في افتراق فعل وأفعل"².

وردّ ابن درستويه على بعض الحجج العقلية، مشيراً إلى أسباب وقوع الاشتراك اللفظي بقوله: "فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين، أو أحدهما ضد الآخر، لما كان ذلك إبانة بل تعمية وتغطية، ولكن قد يجيء الشيء النادر من هذا لعل.. فيتوهم من لا يعرف العلة أنهما لمعنيين مختلفين وإن اتفق اللفظان.. وإنما يجيء ذلك في لغتين متباينتين أو حذف واختصار وقع في الكلام حتى اشتبه اللفظان، وخفي سبب ذلك على السامع"³. وهو هنا يفسر ظاهرة الاشتراك باختلاف اللهجات، وتوهم القارئ أو السامع وعدم إدراكه للفروق الدلالية بين الألفاظ.

¹ علم الدلالة التطبيقي، هادي نمر، ص424.

² المزهر في علوم اللغة و أنواعها، جلال الدين السيوطي، 1/3015.

³ الكلمة -دراسة لغوية معجمية- حلمي خليل، ص123.

وفي المعنى نفسه فإنّ القول بأنّ اللفظ حقيقة في مفهوم مشترك بين مدلولاته: فلفظ (اللقاء) مثلاً قد يعني (الرؤية) و(الاتصال والممارسة)، ودفعاً لهذا الاشتراك اللفظي فإنّ الرازي يذهب إلى تفسير اللقاء (بمعنى مشترك بين رؤية البصر) وبين (الاتصال والممارسة) وهو الوصول إلى الشيء.. واللفظ الموضوع لمعنى مشترك بين معانٍ كثيرة يطلق على كل واحد من تلك المعاني، فيصح قوله (لقاك الخير)، ويصح قول الأعمى (لقيت الأمير)، ويصح قول البصير (لقيته) بمعنى (رأيته) و(ما لقيته) بمعنى (ما وصلت إليه)¹.

ثمّ القول الثاني بأنّ اللفظ حقيقة في أحد مدلولاته مجازاً في المدلولات الأخرى، فلفظة (العين): "الظاهر أنّها حقيقة في العين التي هي للإبصار، ومجاز في غيرها، أما في عيون الماء فلائها تشبه العين الباصرة التي يخرج منها الدمع، أو لأنّ الماء الذي في العين كالنور الذي في العين، غير أنّها مجاز مشهور صار غالباً حتى لا يفتقر إلى القرينة عند الاستعمال إلاّ للتمييز بين العينين، فكما لا يُحمل اللفظ على العين الباصرة إلاّ بقرينة، كذلك لا يُحمل على العين الفوارة إلاّ بقرينة مثل: "شربت من العين، و اغتسلت منها" و غير ذلك من الأمور التي توجد في الينبوع"².

ليس الأمر من البساطة بالقدر الذي تصوره القدماء من علماء اللغة؛ إذ وقع المشترك اللفظي في كل لغة، وقد دعت عوامل متعددة لوقوعه فكما تتطور أصوات الكلمات وتتغير، قد تتطور معانيها وتتغير، مع احتفاظها بأصواتها وتطور المعاني وتغيرها والاحتفاظ بالأصوات هو الذي ينتج لنا كلمات اشتركت في الصورة واختلفت في المعنى³. ويبدو أن أبا علي الفارسي كان ينظر إلى الموضوع نظرة معتدلة، لا يُعالي فيها في إنكار الاشتراك مغالاة ابن درستويه، ولا يباليغ في جميع صوره مبالغة الفريق الأوّل، فهو يقول: "اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي ألاّ يكون قصداً في الوضع ولا

¹ علم الدلالة عند العرب -فخر الدين الرازي أمودجاً- محيي الدين محاسب، ص 171.

² المرجع نفسه، ص 172.

³ في اللهجات العربية، ابراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة- مصر، 2003، ص 167.

أصلاً ولكنه من لغات تداخلت، أو أن تكون لفظة تستعمل لمعنى ثم تستعار لشيء فتكثر وتصير بمنزلة الأصل"¹.

يقول علي عبد الواحد وافي: "من التعسف محاولة إنكار المشترك إنكاراً تاماً وتأويل جميع أمثله تأويلاً يخرجها من هذا الباب، وذلك أنه في بعض الأمثلة لا توجد بين المعاني التي يطلق عليها اللفظ الواحد أية رابطة واضحة تسوغ هذا التأويل، غير أنه لم يكثر ورود المشترك في اللغة العربية على الصورة التي ذهب إليها الفريق الثاني. وذلك أن كثيراً من الأمثلة التي ظنّ هذا الفريق أنها من قبيل المشترك اللفظي يمكن تأويلها على وجه آخر يخرجها من هذا الباب، فمن هذه الأمثلة ألفاظ نقلت عن معناها الأصلي إلى معانٍ مجازية أخرى لعلاقة ما، فاعتبرت لذلك من المشترك وهي ليست منه. نحو: لفظ (الهلال) الذي يطلق على هلال السماء، وهلال الصيد (وهو آلة تشبه الهلال يعرقل بها حمار الوحش) وهلال النعل (دؤابته المشبهة للهلال).. الخ. فمن الواضح أنه قد وضع في الأصل للدلالة على المعنى الأول، وأنّ إطلاقه على ما عداه من المعاني من قبيل المجاز لوضوح علاقة المشابهة بينها وبين هلال السماء في صورته أو ضالته"². وهذا عين ما ذهب إليه إبراهيم أنيس وغيره من اللغويين المحدثين يقصر عنا ذكر جميع هذه الأمثلة في هذا المقام. أنّ ما ذهب إليه بعض المحدثين من رأي توفيق بين القائلين بوجود المشترك والمنكرين له ملحوظ فيما قرره من قبل ابن درستويه إذ أنّ كلامه محمول على عدم إنكار المشترك إنكاراً مطلقاً وإنما الإنكار فيه واقع على وجود ما يظنّ أنه من المشترك في لهجة عربية واحدة، أو من واضع واحد"³.

3.2.2. أسباب وقوع المشترك اللفظي:

يشير الرازي لأي واحد من تلك العوامل التي أدت ببعض اللغويين إلى تكثير عدد الألفاظ المشتركة وهو أن تكون الكلمة منتمية إلى مبيينين صريفيين مختلفين. وهو يرى أنّها -في هذه الحالة-

¹ دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، ص 304.

² فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، لجنة البيان العربي، 1409هـ/1950، ص 216.

³ علم الدلالة التطبيقي، هادي نهر، ص 425.

ليست من قبيل (الألفاظ المشتركة) ومثّل لها بلفظ (السجود) حين تكون (مصدراً)، وحين تكون (جمعاً تكسيرياً) نقول: "نظن أنهما كلمة واحدة لمعنيين، وليس كذلك"¹. أمّا عن أسباب وقوعه عند ابن القيم فإنه أرجعها إلى الواضعين، لا من الواضع الواحد، وهو ما أنكره قائلاً: "بل لا يعلم أنه وقع في اللغة من واضع واحد، كما نصّ على ذلك أئمة اللغة منهم المبرد وغيره، وإنما يقع وقوعاً عارضاً اتفاقياً بسبب تعدد الواضعين، ثم تختلط اللغة فيقع الاشتراك؛ إنّ أغلب أسباب الاشتراك تسمية أحد القبيلتين الشيء باسم وتسمية الأخرى بذلك الاسم مسمى آخر، ثم تشيع الاستعمالات، بل قال المبرد وغيره، لا يقع الاشتراك في اللغة إلاّ بهذا الوجه خاصة والواضع لم يضع لفظاً مشتركاً البتة"².

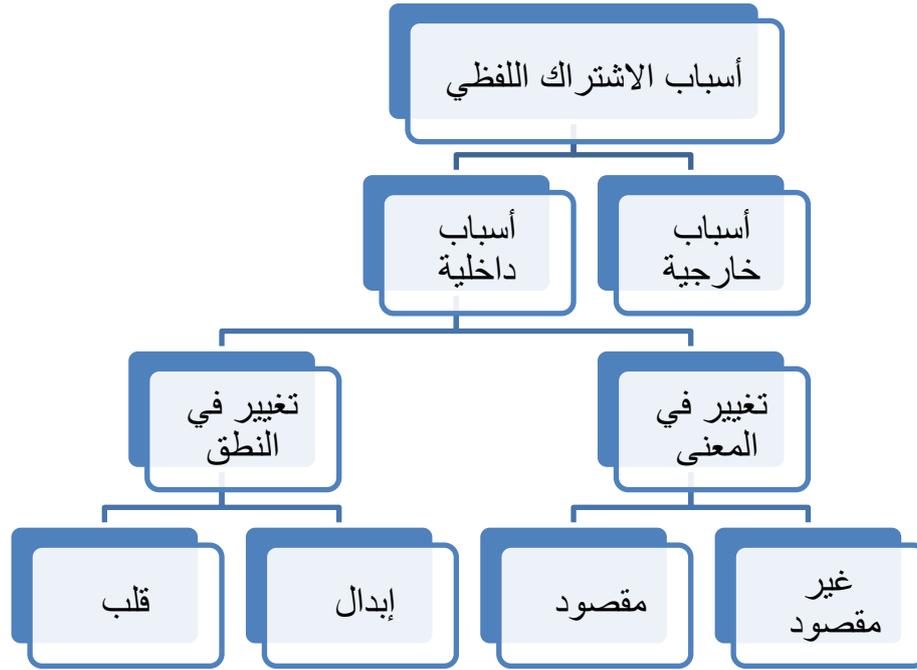
جعل علماء اللغة لوقوع المشترك أسباباً كثيرة، منها ما هو ناتج عن الاختلاف اللّهجي القبائلي، ومنها ما هو راجع إلى التغير في اللغة، كمثّل التغيرات الحادثة نتيجة تغيرات صوتية ودلالية، ومنها ما هو راجع إلى الاستعمال المجازي للفظة معينة، وإلى الاختلاف في الاشتقاق لبعض الألفاظ، ومنها ما هو راجع -أيضاً- إلى التطور الدلالي لبعض الألفاظ كانتقالها من العام إلى الخاص والعكس³. إنّ المشترك اللفظي ظاهرة واقعة في اللغة وفي أبلغ نصّ لغوي عربي معجز وهو القرآن الكريم، وقد فرضته قوانين التطور اللغوي الدلالي، ولهذا اهتم العلماء العرب منذ القديم بدراسته، وبيان أسباب وجوده وعمله فوضعوا في المصنفات، وقد دأب القدماء والمحدثين على بيان الأسباب التي تفسرها وجود المشترك اللفظي في اللغة⁴.

¹ علم الدلالة عند العرب -فخر الدين الرازي أمودجاً- محيي الدين محسّب، ص 173.

² علم الدلالة في التراث العربي والدرس اللساني الحديث، ادريس بن خويا، ص 62-63.

³ علم الدلالة التطبيقي، هادي نحر، ص 427-430.

⁴ المرجع نفسه، ص 427.



الشكل (01): أسباب وقوع المشترك اللفظي¹.

يتحقق السبب الخارجي حينما تستعمل الكلمة بمعنيين في بيئتين مختلفتين. فإذا نحن نظرنا إلى الكلمة في بيئتها أو لهجتها لم يكن هناك مشترك لفظي، ولكن إذا نظرنا إليها داخل المادة اللغوية كلها - كما فعل القدماء أو معظمهم على الأقل - وجد الاشتراك اللفظي². نحو كلمة (الضنا) التي تستعمل بمعنى المرض وتطلق على الطفل الصغير عند قبيلة طيء³. وكلمة (السيد) التي تدل على الذئب ولكنها عند هذيل تعني الأسد ومثل ذلك إطلاق قبيل تميم كلمة (الألفت) على الأعر، أما عند قبيلة قيس فتطلق الكلمة على الأحمق⁴.

أما تغيير النطق عن طريق القلب المكاني فمن أمثلته التي ذكرها كراع (316هـ): "دام ودمى، فإذا أخذنا صيغة استفعل من دام قلنا: استدام ومن دمي، قلنا: استدمى. ولكن كراعاً حكى أنّ الفعل

¹ مقدمة لدراسة علم اللغة، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، 2014م، ص159.

² علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص160.

³ المنجد في اللغة، أبي الحسن علي بن الحسن الهنائي (كراع)، تحقيق: أحمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة - مصر، ط2، 1988م، ص248.

⁴ مقدمة لدراسة علم اللغة، حلمي خليل، ص153-160.

استدام يستعمل أيضاً بمعنى استدمى وبذا أصبح لدينا الفعل استدام المقلوب من استدمى والذي طابق الفعل استدام غير المقلوب عن شيء مكوناً معه اشتراكاً لفظياً¹.

ومثل ذلك أيضاً إطلاق كلمة (الفروة) على جلد الرأس والغنى وأصل الكلمة بالمعنى الثاني هو (الثروة) قلبت الثاء فاء على طريقة العرب في مثل: جدت وجدف وحثالة وحقالة². وكذلك نجد اشتراكاً بين الفعلين (خاط) من الخياطة وفعل (خطا) من الخطو ولكن بقلب (خطا) إلى (خاط) ومثل ذبك أيضاً (حلك) و(حنك) وغيرها³.

أما التغير في المعنى المعجمي للكلمات فبعضه يتم عن قصد، وبعض الآخر يتم تلقائياً غير مقصود وجميعها تخضع لقوانين التغير الدلالي، غير أنّ التغير المقصود يتم بكثرة في البيئات العلمية مثلما حدث لكثير من الكلمات في اللغة العربية إبان القرون الثلاثة الأولى من الهجرة عندما تحولت كثير من الكلمات عن دلالتها اللغوية لتأخذ دلالات اصطلاحية في بيئة الفقهاء والمتكلمين وعلماء اللغة وغيرهم⁴. كما يشكل التغير غير المقصود سبباً من أسباب الاشتراك اللفظي، فقد يحدث لسبب أو لآخر أن تكتسب كلمة ما دلالة جديدة، وتبقى دلالتها الأولى مستعملة، فيحدث الاشتراك بين الداليتين مثال ذلك كلمة (العين) التي تشير دلالتها المعجمية إلى العين الباصرة، وتستعمل بمعنى عين الماء، أو الجاسوس، أو الدلالات التي أفاض في ذكرها القدماء.

ومثل ذلك أيضاً كلمة (البأس) ومعناها المعجمي (الحرب) ثم أصبحت تدل على كل شدة، وكلمة (المأتم) التي تدل على اجتماع الرجال والنساء، ثم خصصت للدلالة على اجتماع النساء في الحزن خاصة، وكذلك (الخال) بمعنى المكان الخالي، والعصر الماضي، والشامة في الوجه⁵.

¹ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 160.

² مقدمة لدراسة علم اللغة، حلمي خليل، ص 160.

³ المرجع نفسه، ص 160.

⁴ الكلمة - دراسة لغوية معجمية -، حلمي خليل، ص 125.

⁵ الكلمة - دراسة لغوية معجمية -، حلمي خليل، ص 125.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الاشتراك اللفظي وتعدد المعنى مصطلحان مختلفان يجعلهما بعض الباحثين موضوعين مستقلين ويجمع بينهما باحثون آخرون. فالكلمة صيغة لغوية دالة على معنى، فإذا تنوعت الصيغ اللغوية أو تعددت الدلالات تعددت الكلمات، حتى لو حدث مشترك لفظي. أمّا تعدد المعنى فيعني أنّ الكلمة واحدة ولكنها ذات معنيين، أحدهما هو المعنى الحقيقي والآخر هو المعنى المجازي. وبعض اللغويين يجعل الحدّ الفاصل بين الاشتراك اللفظي وتعدد المعنى موضوعاً في تاريخ اللغة.

4.2.2. المشترك اللفظي في معجم مقاييس اللغة:

لم يناقش ابن فارس الاشتراك في اللغة مناقشة نظرية مجردة، تنتهي إلى نفي الاشتراك أو إثباته. ولكنه صنّف رسالة سمّاه (فتيا فقيه العرب). ذكر فيها مئة مسألة فقهية على صورة أُلغاز يُحاجي بها الفقهاء ويصوغها من ألفاظٍ مشتركة صياغة متكلفة. جاء في مقدمة الرسالة: (وكان يحثّ الفقهاء دائماً على اللغة، ويلقي عليهم مسائل ذكرها في كتاب سمّاه (فتيا فقيه العرب) ويحجلهم بذلك ليكون الخجل لهم داعية إلى حفظ اللغة ويقول: من قصر علمه عن اللغة غُولَطَ فَعَلَطَ)¹.

ويعضي ابن فارس بعد هذه المقدمة في عرض المسائل الفقهية اللغوية محاوراً شخصاً مثله يسأل فيجابه ابن فارس بطرافة ويفسّر اللغز بلا ريث ولا أناة ومن محاوراته قوله: "وقيل له: هل تجب الصداقة قبل الهجرة؟ قال: لا، الهجرة: السنة، تقول العرب: لا أُكَلِّمُكَ هَجْرًا، أي: سنة"².

«وقيل له: هل على الإوزّ حجر؟ قال: نعم، إن كان مفسداً لماله وقيل له: هل على الإوزّ حج؟ قال: أن كان فقيراً فلا. الإوزّ: الرجل الموثق الخلق»³، فابن فارس يقرّ بأنّ في العربية اشتراكاً، وإن لم يفصح عن ذلك الإقرار.

¹ فتيا فقيه العرب، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي، تح: حسين علي محفوظ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، سوريا، 1377هـ/1958م، ص18.

² فتيا فقيه العرب، أبي الحسين ابن فارس، ص30.

³ المرجع نفسه، ص25.

وروى ياقوت الحموي في معجمه (الأدباء) أبياتاً سلكها ابن فارس في مقطعة شعرية من نظمه جعل العين قافية كل بيتٍ من هذه الأبيات فذكر منها قوله¹:

يَا دَارَ سَعْدَى بِذَاتِ الضِّلِّ مِنْ إِضْمٍ ❁ سَقَاكِ صَوْبَ حَيًّا مِنْ وَكِيفِ الْعَيْنِ

العين ها هنا: سحاب ينشأ من قبل القبلة.

إِنِّي لَأَذْكُرُ أَيَّامًا، وَلَنَا ❁ فِي كُلِّ إِصْبَاحٍ يَوْمِ قُرَّةِ الْعَيْنِ

العين هاهنا: عين الإنسان وغيره.

تُدْنِي مُعَشَّقَةً مِنَّا مُعْتَقَةً ❁ تَشْجُهَا عَذْبَةٌ مِنْ نَابِعِ الْعَيْنِ

العين ها هنا: ما ينبع منه الماء.

فمن الألفاظ التي عُني ابن فارس بإبراز الاشتراك فيها كلمة (عين) فقد ذكر لها عدّة معانٍ يقول: (العين والياء والنون أصل واحد صحيح يدلّ على عضو به يُبَصَّرُ وينظر، ثم يشتق منه، والأصل في جميعه ما ذكرناه قال الخليل: العين الناظرة لكل ذي بصر، والعين تبعثه يتجسّس الخبر، والعين الجارية النابعة من عيون الماء والعين السحاب ما جاء من ناحية القبلة وماءً عائنٌ أي: سائل وغيرها من الأمثلة)².

ومن الأمثلة المتداولة التي جاء على ذكرها ابن فارس في معجمه مقاييس اللغة؛ ما جاء في مادة (سَمُو): "والعرب تسمي السحاب سَمَاءً، والمطر سَمَاءً، فإذا أريد به المطر جُمع على سُمِّي. والسَمَاءُ: الشخص. والسَمَاءُ: سقف البيت. وكل عالٍ مطلّ سماءً، حتى يقال لظهر الفرس سماءً، يتسعون حتى يسمّوا النبات سماءً)³.

3.2. الأضداد:

¹ نظرات في علم دلالة الألفاظ، غازي مختار طليمات، ص24.

² المرجع نفسه، ص629.

³ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص415.

الأضداد من خصائص اللغة العربية، وهي مصدر ثراء مائع يشمل جميع جوانبها الدلالية، فالمتلقي يحدد المعنى حسب السياق نحو قولهم: أنت مولاي، أي: أنت سيدي، ولكن جملة: كان فلان مولى بني عبس يأمرونه فيعطيهم معناه: عبدٌ لهم وعندما دونت الكلمات في المعاجم لم يجدوا حرجاً في جعل الكلمة تعني الشيء ونقيضه.

1.3.2. مفهومه:

أ- لغة:

كل شيء ضادٌ شيئاً ليغلبه، والسّواد ضدّ البياض والموت ضد الحياة، تقول: هذا ضده وضديده. والليل ضد النهار، إذا جاء هذا ذهب ذلك، ويجمع على الأضداد. قال الله عزّ وجلّ:

﴿ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾ [مريم:82]¹.

وقد ضاده، وهما متضادان، ويقال: لا ضدّ له ولا ضديد له، أي: لا نظير له ولا كفاء له. والضدّ بالفتح الملء. عن أبي عمرو، يقال: ضدّ القربة يصدّها أي: ملاءها، وأضدّ الرجل: غضب². والضدّ كلمتان متباينتان في القياس؛ فالأولى: الضد ضدّ الشيء. والمتضادان: الشيطان لا يجوز اجتماعهما في وقتٍ واحد، كالليل والنهار. والكلمة الأخرى الضدّ، وهو الملء بفتح الضاد، يقال: ضدّ القربة: ملاءها ضدّاً³.

جاء في لسان العرب: الليث: الضدّ كل شيء ضادٌ شيئاً ليغلبه، والسواد ضد البياض، والموت ضد الحياة، والليل ضد النهار، إذا جاء هذا ذهب ذلك. ابن سيده: ضدّ الشيء وضديده وضديدته:

¹ العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1424هـ/2003م، 11/3.

² الصحاح - تاج اللغة و صحاح العربية - أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تح: محمد محمد تامر وأنس محمد الشامي، وكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة- مصر، 1430هـ/2009م، ص673.

³ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص513.

خلافه (الأخيرة عن ثعلب)، وضده أيضاً مثله (عنه وحده)، والجمع أزداد. وقد ضاده، وهما متضادان، وقد يكون الضدّ جماعة، والقوم على ضدّ واحدٍ إذا اجتمعوا عليه في الخصومة¹.

ب- اصطلاحاً:

الأزداد هي الألفاظ التي تقع على الشيء وضده في المعنى. وقد استعمل العرب هذه الألفاظ في لغتهم وأطلقوا على الشيئين المتضادين اسماً واحداً ليتسعوا في كلامهم، ويتظرفوا فيه وهذه الألفاظ قليلة معدودة في كلام العرب على كل حال². وقال ابن فارس: "ومن سنن العرب في الأسماء أن يسمّوا المتضادين باسم واحد. نحو (الجون) للأسود و(الجون) للأبيض"³؛ وقد عدّ صاحب المزهري في علوم اللغة وأنواعها الأزداد من المشترك اللفظي حيث قال: (هو نوع من المشترك)⁴، ومفهوما اللفظ المشترك إمّا أن يتباينا بأن لا يُمكن اجتماعهما في الصدق على شيء واحد ك(الحبض) و(الطُّهر)، فإنهما مدلولاً (الثراء) ولا يجوز اجتماعهما لواحدٍ في زمن واحد. أو يتواصلا فأما أن يكون أحدهما جزءاً من الآخر كالممكن العام للخاص أو صفة كالأسود لذي السواد فيمن يسمى به⁵.

قال المبرد في كتاب "ما اتفق لفظه واختلف معناه": من كلام العرب اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين واختلاف اللفظين والمعنى واحد واتفق اللفظين واختلاف المعنيين فأما اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين فقولك: "ذهب، وجاء وقام وقعد ورجل وفرس ويدٌ ورجل"⁶.

وأما اختلاف اللفظين والمعنى واحد فقولك: "ظننت وحسبت، وقعدت وجلست، وذراع وساعد، وأنف ومرسن"¹

¹ لسان العرب، ابن منظور، تح: عبد الله علي الكبير و محمد أحمد حسب الله و هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة- مصر، د.ط، د.ت، ص2564.

² الأزداد في كلام العرب، أبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، تح: عزة حسن، مطبوعات الجمع العلمي العربي بدمشق، سوريا، 1382هـ/1963م، 17/1.

³ الصاحبي في فقه اللغة العربية و سنن العرب في كلامها، ابن فارس، ص99.

⁴ المزهري في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، 318/1.

⁵ المرجع السابق، 318/1.

⁶ المزهري في علوم اللغة وأنواعها، 318/1.

وأما اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، فقولك: (وجدت شيئاً): إذا أردت وجدان الصّالة و(وجدت على الرجل) من الموجدة ووجدت زيداً كريماً، أي: علمت. وهذا الضرب كثير جداً، ومنه ما يقع على شيئين متضادين كقولهم: (جَلَلٌ) للكبير والصغير وللعظيم أيضاً و(الجون) للأسود والأبيض وهو في الأسود أكثر للقوي والضعيف و(الرجاء) للرجبة والخوف وهو أيضاً كثير².

ويقول "المُر": «يستخدم مصطلح التضاد في الدلالة على (عكس المعنى). وغالباً ما يظن أن التضاد عكس الترادف، لكن وضع الاثنين مختلف تماماً فاللغات ليست بها حاجة واقعية إلى المترادفات الحقيقية. غير أنّ الأمر الذي يثير الدهشة أنّ موضوع مهمل في كتب علم الدلالة، ولا يخصّص له مكان حتى في المعجمات»³. وفي نفس السياق يشير إلى ذلك ابن الأنباري قائلاً: «وهذا الضرب من الألفاظ هو القليل الظريف في كلام العرب»⁴. وقد أَلّف اللغويون العرب سلسلة من كتب الأضداد أقدمها لابن السكيت، وأشهرها (الأضداد) لابن الأنباري. وقد ضمّ مؤلفوا كتب الأضداد مجموعة من المفردات التي وجدوا فيها دلالة على المعنى وضده⁵. يرى أبو الطيب اللغوي (351هـ) أنه ليس كل ما خالف الشيء ضدّاً له، فالقوة والجهل مختلفان، وليسا بضدين، وإنما ضد القوة: الضعف، وضد الجهل: العلم. "فلاختلاف أعم من التضاد، وإذا كان كل متضادين مختلفين، فليس كل مختلفين ضدين"⁶. وقد يقع أن تطلق الكلمة الواحدة على معنيين متضادين لوجود صفة مشتركة بينهما ومثال ذلك لفظ (الحرمة) فهي مشتقة من مادة (حرم) التي تفيد المنع، توصف بها الأشياء التي لا ينبغي الاقتراب منها بل يمنع لقبحها وخبثها ك(حرمة) الزنى والخمر كما توصف بها الأشياء التي لا تقرب لكرامتها وقدسيتها تقول: إنّ للدين حرمة وللكتاب المقدس حرمة⁷. ونجد

¹ المرجع نفسه، 318/1.

² المرجع السابق، 319/1.

³ علم الدلالة - إطار جديد - بالمر، ترجمة: صبري ابراهيم السيد، ص122.

⁴ الأضداد، ابن الأنباري، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية، 1407هـ/1987م، ص06.

⁵ مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص152.

⁶ علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، ص432.

⁷ فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، ص199.

الساجستاني يقول فيه: "فأما المعروف في الضد في كلام العرب فخلافاً للشيء، كما يقال: الإيمان ضد الكفر، والعقل ضد الحمق، وفي القرآن قوله تعالى: ﴿ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾ [مريم: 82]. أي: الأضداد"¹ ويُقرّر الساجستاني (255هـ) في مقدمة كتابه (الأضداد) أن الذي حمّله على تألفه يقول: "أتأ وجدنا في الأضداد في كلامهم والمقلوب شيئاً كثيراً، فأوضحنا ما حضر منه، إذ كان يجيء في القرآن: الظن يقيناً وشكاً، والرجاء خوفاً وطمعاً، وهو مشهور في كلام العرب، وضدّ الشيء خلافه وغيره. فأردنا ألا يرى من لا يعرف لغات العرب أنّ الله عزّ وجلّ حين قال: ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾ [البقرة: 45-46]، مدح الشاكين في لقاء ربهم، وإنما المعنى يستيقنون"². قال أبو عبيدة في (الغريب المصنف) باب "الأضداد": "سمعت أبا زيد سعيد بن أوس الأنصاري يقول: (التأهل) في كلام العرب العطشان، و(الناهل) الذي قد شرب حتى روي. و(السدفة) في لغة تميم: الظلمة، و(السدفة) اختلاط الضوء والظلمة معاً كوقت ما بين صلاة الفجر والإسفار"³ وقال الأصمعي: (الجون) الأسود، و(الجون) الأبيض، و(المشيح) الجادّ و(المشيح) الحذر، و(الجلل) الشيء الصغير، و(الجلل) العظيم، و(الصارخ) المستغيث، و(الصارخ): المغيث، و(الإهماد) السرعة في السير و(الإهماد) الإقامة"⁴.

وقال الأحمر: "(أشكيت الرجل) أتيت إليه ما يشكوني فيه، (أشكيتته): إذا رجعت من شكائته إلى ما يجب. و(أسررت الشيء): أخفيته، وأعلنته، وبه فسّر قوله تعالى: ﴿ وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعُدَابَ ﴾ [يونس: 54]، أي: أظهروها"⁵. وفي أدب الكاتب لابن قتيبة:

¹ علم الدلالة في التراث العربي والدرس اللساني الحديث، إدريس بن خويا، ص 66-67.

² المرجع نفسه، ص 66-67.

³ المزهري في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، ص 320.

⁴ المرجع نفسه، ص 321.

⁵ المصدر نفسه، 1/323.

من ذلك: (فوق): تكون فوق، وتكون بمعنى دون ومنه قوله تعالى: ﴿مَا بَعُوضَةٌ بَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: 26] أي: فما دونها¹.

ومثل ذلك: (الأم) يريد الدين، وقوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَهُوَ الْغَنِيُّ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [النحل: 120]. أي: يقرّ بالوهية الله وحده، أو خاضعاً مواضباً على طاعته دون غيره. والأمة: القامة، قامة الرجل، والأمة: الأمم².

والظنّ: الشكّ واليقين. "وإنما جاز أن يقع الظن على الشك واليقين، لأنه قول بالقلب، فإذا صحّت دلائل الحق، وقامت أمارته كان يقيناً، وإذا قامت دلائل الشك وبطلت دلائل اليقين كان كذباً، وإذا اعتدلت دلائل اليقين والشك كان على بابه شكاً لا يقيناً"³.

إنّ الذي يُعبر عن سعة هذه اللغة الأم هو اختلاف مشاربها ومميزاتها التي تجعل منها بحراً زاخراً، فميزة الأضداد تعد من بين أهم الميزات التي أثبتت غنى اللغة العربية عن غيرها من اللغات والأمثلة التي أشرنا إليها هي من باب التعريف بصفة الضد في اللغة العربية فهي تعد غيضاً من فيض كلها ينتمي إلى مشرب واحد وميزة فريدة هي التطور الدلالي وماله من فصول في تنمية اللغة.

2.3.2. الأضداد بين إثباته وإنكاره:

لقد أنكر بعض العلماء مسألة الأضداد في لغة العرب، وأبطلوها وذهبوا إلى أنّ العرب لا يأتون باسم واحد للشيء وضده، وحاولوا تأويل ما ورد من الأضداد في كلام العرب ورأس هذا المذهب هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه⁴. ذكر صاحب الحاصل: أنّ النقيض لا يُوضع لهما لفظ واحد، لأنّ المشترك يجب فيه إفادة التردد بين معنييه. والتردد في النقيض حاصل بالذات لا من

¹ المصدر نفسه، 323/1.

² المرجع نفسه، 325/1.

³ علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، ص 341.

⁴ الأضداد في كلام العرب، أبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، ص 17.

اللفظ¹. وقد ذهب إلى ذلك أيضاً أبو علي القالي (356هـ) فأنكر الأضداد قال في أماليه: "الصريم الصباح سمي بذلك لأنه انصرم عن الليل، والصريم الليل لأنه انصرم عن النهار، وليس هو عندنا ضداً.. والنطفة الماء تقع على القليل منه والكثير وليس بضد"².

لقد أَلَّف ابن درستويه كتاباً خاصاً سماه (إبطال الأضداد)³، وأشار إلى هذا الكتاب في موضعين من (تصحيح الفصيح) ونقل منه شيئاً من تعزيز ما ذهب إليه⁴. وروى ابن سيده في كتابه (المخصص) أنّ أحد شيوخه كان كذلك "ينكر الأضداد التي حكاها أهل اللغة وأن تكون لفظة واحدة لشيء وضده"⁵. وانتصر الجواليقي لهذا الرأي ونسبه للمحققين من علماء العربية، ثم عرض كثيراً من كلمات الأضداد وبيّن عدم التضاد فيها ولم يكشف ابن درستويه عن العلة في إبطاله الأضداد، ولكن يبدو أنّ ذلك ينسجم مع رأيه في المشترك اللفظي ككل وقد سبق أن ذكرنا تضيق ابن درستويه لهذه الظاهرة أشدّ التضيق وإخراجه منها كل ما يمكن ردّ معانيه إلى معنى واحد. قال ابن درستويه: "النوء: وهو الارتفاع بمشقة وثقل. ومنه قيل للكوكب قد ناء إذا طلع، ينوء وقد قيل للجارية الممتلئة اللّحيمة إذا نهضت: قد ناءت. وللدابة قد ناء بحمله أي نهض. ومنه قوله عزّ وجلّ: ﴿مَا إِنَّ مَبَاتِحَهُ لَتَنُوًا بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ﴾ [القصص:76]. وقد زعم قوم من اللغويين أنّ النوء السقوط أيضاً وأنّه من الأضداد. وقد أوضحنا الحجة عليهم في ذلك في كتابنا في إبطال الأضداد، وليس هذا موضع ذكره"⁶. وحجّة المنكرين المروية عن ثعلب أساسها القياس لا السماع، فثعلب سمع

¹ المزهر في علوم اللغة و أنواعها، السيوطي، 318/1.

² مقدمة لدراسة علم اللغة، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، 2014م، ص179.

³ فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، ص219.

⁴ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص194.

⁵ المخصص، ابن سيده، 259/13.

⁶ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص195.

الألفاظ المروية عن العرب، لكنّه جردها، لأنّ المنطق ينقض التناقض. "قال أبو العباس أحمد بن يحيى: ليس في كلام العرب ضدٌّ لأتّه لو كان فيه ضدٌّ لكان الكلام محالاً"¹.

وذهب فريق آخر إلى كثرة وروده وضرب له عدداً كبيراً من الأمثلة. ومن هؤلاء الخليل وسيبويه وأبو عبيدة وأبو زيد الأنصاري وابن فارس وابن سيده وابن دريد والثعالبي والمبرد والسيوطي. فقد أحصى كل من السيوطي وابن سيده من الأضداد ما ينيف على المائة بل إنّ بعض أفراد هذا الفريق قد وقّف مؤلفات على حدة لسرد أمثلة التضاد ومن هؤلاء قطرب والأصمعي وابن السكيت والصغاني وأبو بكر ابن الأنباري والتوزي وغيرهم².

لقد أنكر ابن فارس رأي المنكرين، وحجّته الأولى السماع من العرب، والنقل عن الثقات. والسماع عنده من أقوى الحجج، فقد زوي التضاد عن العرب كما زوي الترادف، فلماذا نأخذ شيئاً ونُدع شيئاً؟ قال ابن فارس: "وأنكر ناس هذا المذهب وأنّ العرب تأتي باسم واحد لشيء وضده. وهذا ليس بشيء وذلك أنّ الذين رَووا أنّ العرب تسمي السيف مهنداً والفرس طرفاً هم الذين رَووا أنّ العرب تسمي المتضادين باسم واحد. وقد جرّدنا في هذا كتاباً ذكرنا فيه ما احتجّوا به، وذكرنا ذلك ونقضه، فلذلك لم نكره. ومن ذلك (المائدة) من (مادني يميدني) إذا أعطاك. وإلّا فاسمها (خوان). ومن ذلك (الظعينة) لا تكون ظعينة حتى تكون امرأة في هودج على راحلة. ومن ذلك (القلم) لا يكون قلماً إلّا وقد بُري وأصلح، وإلّا فهو أنوبة"³.

يقول أبو بكر ابن الأنباري: "إنّ كلام العرب يصحح بعضه بعضاً، ويرتبط أوّله بآخره، ولا يُعرف معنى الخطاب منه إلّا باستيفائه، واستكمال جميع حروفه، فجاز وقوع اللفظة في المعنيين المتضادين، لأنّها يتقدمها ويأتي بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر. ولا يراد بها في حال التكلم والإخبار إلّا معنى واحد. فمن ذلك قول الشاعر:

¹ نظرات في علم الألفاظ، غازي مختار طليمات، ص 28.

² فقه اللغة، علي عبد الواحد وا، ص 219.

³ الصاحبي في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها، ابن فارس، ص 98-100.

كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا الْمَوْتَ جَلَلٌ ❀ وَالْفَتَى يَسْعَى وَيُلْهِبُهُ الْأَمَلُ.

فدلّ ما تقدم قبل (جَلَل) وتأخر بعده على أنّ معناه: كل شيء ما خلا الموت يسير. ولا يتوهم ذو عقل وتمييز أنّ الجلل هاهنا معناه عظيم. وقال الآخر:

فَلَمَّعِنَ عَفْوَتُ لَأَعْفُونََ جَلَلًا ❀ وَلَمَّعِنَ سَطَوْتُ لَأَوْهِنَنَ عَظْمِي
قَوْمِي هُمْ قَتَلُوا، أُمِيمٌ، أَخِي ❀ فَإِذَا رَمَيْتُ يُصِيبُنِي سَهْمِي.

فدلّ الكلام على أنّه أراد: فلنن عفوت لأعفون عفوّاً عظيماً، لأنّ الإنسان لا يفخر بصفحه عن ذنب حقير. فلما كان اللبس في هذين زائلاً عن جميع السامعين لم يُنكر وقوع الكلمة على معنيين مختلفين في كلامين مختلفي اللفظين¹.

يذكر لنا الخليل بن أحمد في مادة (شعب) معنيين متضادين، حيث يقول: "هذا من عجائب الكلام، ووسع اللغة العربية، أن يكون الشعب تفرّيقاً ويكون اجتماعاً، وقد نطق به الشعر"². ولعل قلة الأضداد وطرافتها هما اللذان دفعا ببعض اللغويين المتقدمين إلى جمعها وتدوينها، إذ يقرّر قطرب قوله في كتابه الأضداد: "إنما خصصنا بالأخبار عنه -يعني المتضاد- لقلته في كلامهم ولطرافته"³ وأيضاً الساجستاني يثبت التضاد بقوله في مقدمة كتابه الأضداد: "وُضِدَّ الشَّيْءُ خِلافَهُ وَغَيْرُهُ، فَأَرَدْنَا أَنْ يَكُونَ لَا يَرَى مِنْ لَا يَعْرِفُ لُغَاتِ الْعَرَبِ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حِينَ قَالَ: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُكَلَّفُوا رَبِّهِمْ ﴿البقرة: 45-46﴾؛ أراد: الذين يتيقنون ذلك، فلم يذهب وهم عاقل إلى أنّ الله عزّ وجلّ يمدح قوماً بالشك في لقائه"⁴ وقال عزّ وجلّ في موضع آخر حاكياً عن فرعون في خطابه موسى: ﴿إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَلْمُوسِيَّ مَسْحُورًا﴾ ﴿الإسراء: 101﴾، وقال تعالى حاكياً عن يونس:

¹ الأضداد، ابن الأنباري، ص 2-3.

² علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، ص 433.

³ علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، ص 433.

⁴ ينظر: الأضداد، ابن الأنباري، ص 3؛ المزهري في علوم اللغة وأنواعها، 327/1؛ وعلم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، ص 433.

﴿ وَذَا الثُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَضَّبًا بَطَّرَ أَنْ لَسَ نَفِدَرَ عَلَيْهِ ﴾ [الأنبياء: 87]، أراد: رجا ذلك وطمع فيه، ولا يقول مسلم إن يونس تيئن أن الله لا يقدر عليه¹.

ومجرى حروف الأضداد مجرى الحروف التي تقع على المعاني المختلفة، وإن لم تكن متضادة، فلا يُعرف المعنى المقصود منها إلا بما يتقدم الحرف ويتأخر بعده مما يوضح تأويله، كقولك: حَمَل، لولد الضأن من الشاء، وحَمَل اسم رجل، لا يعرف أحد المعنيين إلا بما وصفنا². ولم يكتفي ابن الأنباري بالحديث عن الأضداد فقط بل ردّ على المنكرين بالأمثلة والأدلة كما سبقت الإشارة حيث يقول: "ويظن أهل البدع والزيغ والإزدراء بالعرب أن ذلك كان منهم لنقصان حكمتهم وقلة بلاغتهم وكثرة الالتباس في محاوراتهم عند اتصال مخاطباتهم، فيسألون عن ذلك، ويحتجّون بأن الاسم مبني عن المعنى الذي تحته ودالّ عليه وموضح تأويله، فإذا اعتور اللفظة الواحدة معنيين مختلفان لم يعرف المخاطب أيُّهما أراد المخاطب وبطل بذلك معنى تعليق الاسم على هذا المسمى"³.

وبين إثبات الأضداد وإنكاره حاول بعض علماء العربية الانتصار إلى موقف يجمع بين الفريقين فقاموا بعرض الموقفين والتوسط بينهما دون إنكار البتة أو إثبات مبالغ فيه، قال الأستاذ منصور فهمي: "فإذا نحن حذفنا من قائمة الأضداد التي ذكرها ابن الأنباري وأضرابه ممن بالغوا في إثبات التضاد.. فرمّا لم يبقى من ألفاظ الأضداد إلا نحو العشرين لفظاً يصحّ أن تكون قد نشأت نشأة طبيعية"⁴. وسواء أوافقنا الدكتور منصور فهمي أم خالفناه، فإنّ هذا القدر الذي أقله عشرون كلمة وأكثره أربعمائة يؤكد أن التضاد ظاهرة من الظواهر اللغوية في لغتنا العربية. وقد وصف صبحي الصالح التضاد فقال: "أصبح وسيلة من وسائل التنوع في الألفاظ والأساليب ووسّع تنوع استعماله من دائرة التعبير في العربية. فكان هذا المعنى خصيصة من خصائص لغتنا في مرانها وطواعيتها في التنقل بين

¹ الأضداد، ابن الأنباري، ص 03.

² المرجع السابق، ص 04.

³ الأضداد، ابن الأنباري، ص 02.

⁴ نظرات في علم دلالة الألفاظ، غازي مختار طليمات، ص 32.

السلب والإيجاب والتعكيس والتنظير، وهو ما ليس له في اللغات الحيّة نظير¹. إنّ بعض الأمثلة لا تحتل إنكار التضاد ومحاولة تأويل أمثله جميعاً تأويلاً يخرجها عن هذا الباب، حتى إنّ ابن درستويه نفسه وهو على رأس المنكرين للتضاد قد اضطرّ إلى الاعتراف بوجود النادر من تلك الألفاظ إذ يقول: "وإنما اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني، فلو جاز لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين أو أحدهما ضد الآخر لما كان ذلك إبانة بل تعمية وتغطية، ولكن قد يجيء الشيء النادر من هذا لعل²". إلا أنّ الكثير من الأمثلة قد استعمل اللفظ في ضد ما وضع له لمجرد التفاؤل كالمفازة في المكان الذي تغلب فيه الهلكة، فقد سميت بذلك تفاعلاً بالسلامة؛ وكالسليم للملدوغ وكالريان والناهل للعطشان. وبعضها قد استعمل اللفظ في ضده لمجرد التهكم أو لاتقاء التلفظ بما يكره التلفظ به أو بما يمجّه الذوق أو بما يؤلم المخاطب وذلك كإطلاق لفظ العاقل على المعتوه أو الأحمق، والخفيف على الثقيل، والأبيض على الأسود والمالآن على الفارغ والمولى على العبد والبصير على الأعم.. الخ³.

وقد يجيء التضاد في الظاهر من انتقال اللفظ عن معناه إلى معنى آخر مجازي لنكتة بلاغية أو لعلاقة ما. وذلك كما في قوله تعالى: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: 67]، فالفعل الثاني غير مستعمل في معناه الأصلي، لأنّ الله لا يجوز عليه السهو، بل مستعمل في معنى الإهمال والترك المقصود على سبيل الاستعارة. وقد حسن هذه الاستعارة ما تحقّقه من مشاكلة بين اللفظين وتجانس بين الجزاء والعمل⁴.

ورأى علماء قدامى آخرون رأياً آخر في الأضداد في اللغة العربية، ذكره ابن الأنباري، قائلاً: "وقال آخرون إذا وقع الحرف على معنيين متضادين، فالأصل لمعنى واحد، ثم تداخل الاثنان على جهة الاتساع فمن ذلك الصّريم، يقال لليل الصريم، وللنهار صريم، لأنّ الليل ينصرم من النهار،

¹ المرجع نفسه، ص 32-33.

² فقه اللغة، عبد الواحد وافي، ص 220.

³ فقه اللغة، عبد الواحد وافي، ص 220.

⁴ المرجع نفسه، ص 221.

والنهار ينصرم من الليل. فأصل المعنيين من باب واحد وهو القطع¹ وهذا القول صحيح لا يُخطئه الصواب. ولكنه لا ينفي وجود الأضداد في كلام العرب، بل يرجع في حقيقته إلى الرأي الأول القائل بوجود الأضداد في كلامهم. ولا يخالفه وإنما يشرح لنا هذا الرأي سبباً من سبب نشأة الأضداد في اللغة العربية².

رأى علماء آخرون رأياً ثالثاً في الأضداد، ذكره أبو بكر بن الأنباري أيضاً، في قوله: "وقال آخرون إذا وقع الحرف على معنيين متضادين، فمحال أن يكون العربي أوقعه عليهما بمساواة منه بينهما، ولكن أحد المعنيين حيّ من العرب، والمعنى الآخر لحيّ غيره. ثم سمع بعضهم لغة بعض. فأخذ هؤلاء عن هؤلاء، وهؤلاء عن هؤلاء. قالوا: فالجون الأبيض في لغة حيّ من العرب، والجون الأسود في لغة حيّ آخر. ثم أخذ أحد الفريقين من الآخر³. وهذا الرأي أيضاً صحيح، لا يبعد عن الصواب ولكنه كالرأي السابق لا ينفي وجود الأضداد في كلام العرب، بل يرجع كما رجعت الرأي السابق إلى الرأي الأول القائل بوجود الأضداد في كلامهم ولا يخالفه؛ وهو إنما يشرح لنا كالرأي السابق أيضاً، سبباً آخر من سبب نشأة الأضداد في اللغة العربية⁴. وإذا كانت هذه الشواهد والأمثلة التي عرضها اللغويون العرب وتناولوها بالدراسة والتحليل دليلاً على وجود التضاد في اللغة العربية فإنّ الفريق الآخر ينكر البتة هذه الظاهرة ومن جملة ما قدموه من الأمثلة والشواهد قولهم "ما يسميه أحياناً علماء الأصول بالمشترك المعنوي. وقد يغفل بعض الناس عن ذلك المعنى الجامع فيظن الكلمة من قبيل التضاد ومثال ذلك (القرء) في إطلاقه على الحيض والطهر لأنّ كليهما وقت معتاد للمرأة، والزوج في إطلاقه على الذكر والأنثى، والصريم في إطلاقه على الليل والنهار وغيرها من الأمثلة⁵، فقد يجيء

¹ كتاب الأضداد، ابن الأنباري، ص 08.

² الأضداد في كلام العرب، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، تحقيق: عزة حسن، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، سوريا، 18/1.

³ الأضداد، ابن الأنباري، ص 11-12.

⁴ الأضداد في كلام العرب، أبو الطيب اللغوي، ص 19.

⁵ فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، ص 221.

التضاد في الظاهر من اختلاف مؤدى المعنى الواحد باختلاف المواقع وذلك مثل كلمة (فوق) - التي سبقت الإشارة إليها -

3.3.2. أسباب التضاد:

يمكن تقسيم أسباب نشوء الأضداد إلى ثلاثة أقسام: أسباب داخلية وأخرى خارجية وأسباب تاريخية سنعرِّج على البعض منها وإن لم نلزمها بالجملة إلا أننا أشرنا إلى بعضها منها:

اختلاف اللهجات: من الألفاظ التي أكسبتها اللهجات التضاد لفظة (شعب)، فقد انطوت هذه الكلمة على معنيي الائتلاف والاختلاف. قال أحمد بن فارس: "الشين والعين والباء أصلان مختلفان، أحدهما يدل على الافتراق، والآخر على الاجتماع. ثم اختلف أهل اللغة في ذلك. وقال آخرون: ليس ذلك من الأضداد، إنما هي لغات. قال الخليل: من عجائب الكلام ووسع العربية، أن الشعب يكون تفرقاً، ويكون اجتماعاً. وقال ابن دريد: الشعب الافتراق، والشعب الاجتماع. وليس ذلك من الأضداد وإنما هي لغة قوم"¹. فبعض الألفاظ جاءها التضاد من اختلاف القبائل في استخدامها، نحو: (وثب) المستعمل عند مضر بمعنى ظفر وعند حمير بمعنى قعد².

التطور الصوتي: قد ينال الأصوات الأصلية للفظ ما بعض التغيير أو الحذف أو الزيادة وفقاً لقوانين التطور الصوتي³ وذلك أن تتعرض أصوات لفظة من الألفاظ إلى التغيير في حذف أو زيادة، بحيث يترتب على ذلك أن تتحد مع أصوات لفظة أخرى مضادة لها فتنشأ لفظة من ألفاظ الأضداد نحو: (المتين) بمعنى القوي والضعيف، فمعنى (المنّة) في الأصل الضعيف ويبدو أنه صادف اتّحدتها بكلمة (المتين) التي تعني القوي فصار لها معنيان متضادان⁴.

¹ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص 450.

² فقه اللغة، علي عبد الواحد واقي، ص 224.

³ المرجع نفسه، ص. ن.

⁴ علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، ص 436.

انقسام اللغة العربية قبل توحيدها بفضل الإسلام الحنيف إلى لهجات. فعند توحد العربية وتدوين موادها اجتمع على اللفظة الواحدة معنيان متضادان، "فالدفة في لغة بني تميم الظلمة، والدفة في لغة قيس الضوء، وبعضهم يجعل الدفة: اختلاط الضوء والظلمة معاً. كوقت ما بين طلوع الفجر إلى الإسفار"¹.

اختلاف الصيغ والعوارض التصريفية: قد ينشأ التضاد من تعيّر الصيغ ومن انتقال الأصوات الثلاثة من وزن إلى وزن. وقد تحافظ اللفظة على صيغة واحدة، لكنها تستخدم بمعنى اسم الفاعل مرة، وبمعنى اسم المفعول مرة. نحو قول ابن فارس في مادة (عذر): "قال أهل العربية المعذرون بالتخفيف هم الذين لهم العذر، والمعذرون الذين لا عذر لهم ولكنهم يتكلفون عذراً"². ومن هذا الضرب الانتقال من فَعَلَ إلى تَفَعَّلَ فال مجرد فَعَلَ يعني القيام بالفعل، والمزيد تَفَعَّلَ يعني الاحجام عنه³. وأيضاً اتفاق كلمتين في صيغة صرفية واحدة نحو: المبتاع بمعنى؛ البائع والمبيع. وسبب ذلك الإعلال الحاصل في بنية الكلمة⁴.

الثنائية واختلاف الأصلين: عند من قال بثنائية اللفظ العربي الدالة، وحين يُنحت ثنائيات متقابلان في المعنى ومتضادان يصير اللفظ الجديد دالاً على المعنى وضده مثل: (أبض) بمعنى سكن وتحرك منحوتاً من (بض) بمعنى سكن، و(أب) الشيء بمعنى حرّكه⁵. ونحو: (سجد) بمعنى انحنى وانتصب: فتكون في معنى الإنحاء مأخوذة من (سبح) بمعنى رمى، وفي معنى الانتصاب من (سدّ)، لأنّ ما يسدّ شيئاً يرتفع فوقه كأنّه منتصب⁶

¹ المرجع نفسه، ص 435.

² مقاييس اللغة، ابن فارس، ص 649.

³ نظرات في علم دلالة الألفاظ، غازي مختار طليمات، ص 38.

⁴ علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، ص 437.

⁵ المرجع نفسه، ص 438.

⁶ فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، ص 224.

الاستعمال المجازي للكلمة: قد يكون الاستعمال المجازي للكلمة سبباً من أسباب وقوع التضاد إذ ينتقل اللفظ من دلالاته الحقيقية الأولى إلى دلالات مجازية جديدة لدوافع كثيرة¹.

وقد يكون خطأ الشرح والرواة والمفسرين سبباً في وجود التضاد من ذلك عدّهم كلمة (التبشير) مثلاً للخير وللشر، قال تعالى: ﴿وَأَبَشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ ﴿٢٩﴾ [فصلت: 30] وقال جل شأنه: ﴿بَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ﴿٢١﴾ [آل عمران: 21]. والواقع أنّ التبشير لا يكون إلا للخير، وما دلالة الكلمة في قوله تعالى: ﴿بَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ﴿٢١﴾ إلا من باب الاستهزاء والتهكم والوعيد²

وقد ينشأ التضاد عن أسباب اجتماعية كالتفاؤل والتشاؤم والتهكم والتأدب:

أ- التفاؤل والتشاؤم:

لعلّ الهرب من التعبير عن المكروهات بألفاظها الحقيقية، إلى ألفاظ أخرى محبوبة الدلالة، مما يؤدي أحيانا إلى وقوع التضاد، يمثّل أبرز مظاهر هذا التأثير، "فإذا شاء المرء التعبير عن معنى سيء تشاءم من ذكر الكلمة الخاصة به، وقرّ منها إلى غيرها فجميع الكلمات التي الكلمات التي تعبر عن الموت والأمراض والمصائب والكوارث، يقرّ منها الإنسان ويكثّر عنها بكلمات حسنة المعنى، قريبة إلى الخير وأقرب المعاني إلى الكلمات التشاؤم، هي أضدادها من كلمات التفاؤل"³. وقد أدى هذا العامل إلى نشوء بعض كلمات الأضداد في اللغة العربية ومنها كلمة (السليم) فقد ورد في قول المرقش الأصغر - يصف أرقه من تعاور الهموم -

لَمْ أَعْتَمِضْ طَوْلَهَا حَتَّىٰ انْقَضَتْ ❁ أَكَلُوْهَا بَعْدَمَا نَامَ السَّلِيمُ

¹ علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، ص 239.

² علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، ص 439.

³ في علم الدلالة -دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات، عبد الكريم محمد حسن جبيل

أكلؤها: أرعى نجومها، والسليم: اللديغ، سمي سليماً تَفْؤلاً بالسلامة كما قيل للمهلكة مفازة"¹.
 أمّا لفظ السليم، فيدل على الصحيح، وعلى اللديغ أيضاً. وليس يدل الأصل اللغوي لمادة (سلم) على معنى اللدغ، بل على الصحة والسلامة يقول ابن فارس: "السين واللام والميم معظم بابه من الصحة والعافية"² ولذا فإنّ دلالة لفظ السليم على اللديغ بأنه من باب التفاضل بالسلامة، وذلك كما سميت الصحراء المهلكة مفازة. وهذا الذي قرره كثير من علماء اللغة والمؤلفين في الأضداد. قال الأصمعي: "وسموا المفازة مَفْعَلة من فاز يفوز إذا نجا. وهي مهلكة كقولهم للديغ سليم، والسليم: المعافى"³ وقال الساجستاني: "وقالوا السليم، السالم، والسليم الملدوغ، وهو عندي على التفاضل"⁴، وقال الجاحظ: "وللطيرة سمّت العرب المنهوش بالسليم، والبرية بالمفازة"⁵، وقال ابن قتيبة "ومن المقلوب أن يوصف الشيء بضد صفته للتطير والتفاضل كقولهم للديغ: سليم تطيراً من السقم وتفاضلاً بالسلامة"⁶. مما تبعته العوامل النفسية الاجتماعية ما أطلق تفاضلاً نحو كلمة (السليم) للديغ فهم اجتناباً للمهلكة سموه بهذه الصيغة الضدية تفاضلاً بالصحة كما في قولهم القافلة: إذ تطلق على الجماعة الذاهبة مع أنّ الأصل هو إطلاقها على الرجعة من السفر.

ب- التهكم:

من العوامل التي ساعدت على نقل بعض الألفاظ من معانيها إلى معانٍ مضادة التهكم، فقد يسخر قوم من قوم، ويستخدمون في سخرهم ألفاظاً ظاهرها المدح، وحقيقتها الذمّ فيطلقون لفظاً ظاهره التعظيم، وباطنه التحقير، أو كلمة معناها التبشير والغرض الذي ترمي إليه الإنذار والوعيد⁷.

¹ المرجع نفسه، ص320.

² مقاييس اللغة، ابن فارس، ص412.

³ الأضداد، الأصمعي و أبو حاتم الساجستاني و ابن السكيت، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت-لبنان، 1912، ص06.

⁴ المرجع نفسه، ص21.

⁵ في علم الدلالة، عبد الكريم محمد حسن جبل، ص321.

⁶ المرجع نفسه، ص.ن.

⁷ نظرات في علم دلالة الألفاظ، غازي مختار طليمات، ص38.

ومن هذا الضرب التعزير والتبشير، قال ابن فارس: "العين والزاء والراء، كلمتان إحداهما التعظيم والنصر. والكلمة الأخرى جنس من الضرب. فالأولى النصر والتوقير كقوله تعالى: ﴿وَتَعَزَّزُوهُ وَتُوقِّرُوهُ﴾ [الفتح: 09]، والأصل الآخر: التعزير، وهو الضرب دون الحد. قال:

وَلَيْسَ بِتَعْزِيرِ الْأَمِيرِ خِزَايَةً ❀ عَلَيَّ إِذَا مَا كُنْتُ غَيْرَ مُرِيبٍ¹.

ومن الواضح أن الضرب ضد النصر، وأن في العقوبة تحقيراً، والتحقير نقيض التوقير.

وقال ابن فارس أيضاً: "ويقال بشرت فلاناً أبشّره تبشيراً وذلك يكون بالخير وربما حُمل عليه غيره من الشر. وأظن ذلك جنساً من التكبّيت"² فالبشرى في الأصل سارة، ولغرض بلاغي تغدو السارة ضارة، وينقلب الوعد إلى وعيد وفي القرآن الكريم أمثلة كثيرة، منها قوله تعالى:

﴿بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [النساء: 138]، ومنها قوله تعالى:

﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: 03]، فأصل قوله: بشر هو أنبئهم بخبر سار يسعدهم، وبشر بالشيء سُرّ به وفرح، لكنها في هذا المقام جاءت بصيغة التهكم والاستهزاء فجاءت البشارة بالوعد والوعيد للكفار والمنافقين. وفي الصاحي صرّح ابن فارس بهذا العامل وسمّاه باسمه، وعقد له باباً خاصاً عنوانه "باب ما يجري من كلامهم مجرى التهكم والهزء"³. والاطلاع على هذا الباب من كلامهم يُغنيننا عن كل سؤال.

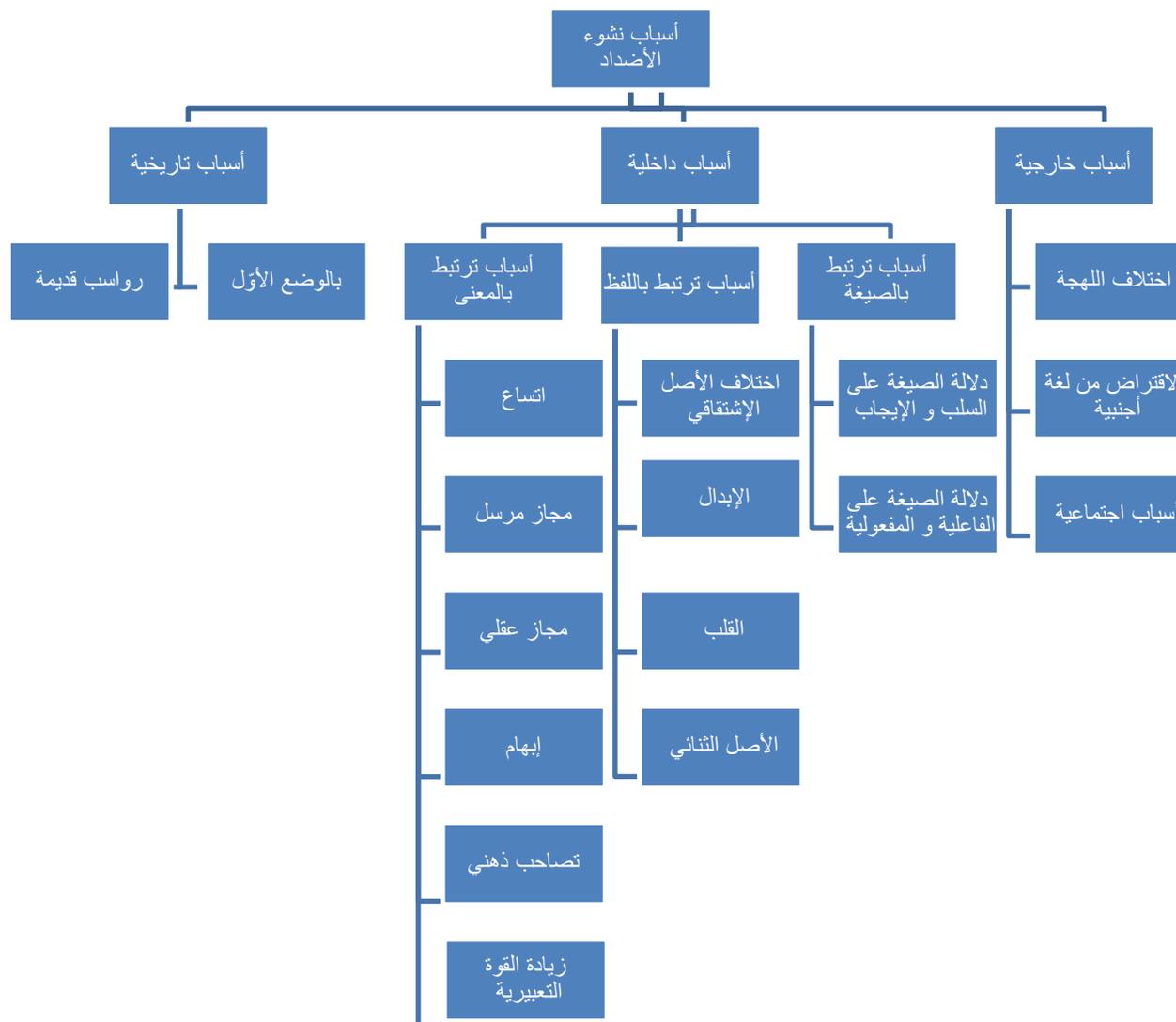
4.3.2. أسباب نشوء الأضداد⁴:

¹ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص 669.

² المرجع نفسه، ص 94.

³ الصاحي في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها، ابن فارس، ص 250.

⁴ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 214.



الشكل (02): يوضح أسباب نشوء الأضداد.

- الأضداد عند ابن فارس:

كما سبقت الإشارة فإنّ ابن فارس كان من المثبتين للأضداد المنكرين لرأي من أسقط الضد في اللغة العربية، وشفع ابن فارس مسموعه من الألفاظ بمحفوظه من القصص ليثبت التضاد، فقال في الصاحي: "ومن الاختلاف: اختلاف التضاد. وذلك قول (حمير) للقائم (ثب) أي: إقعد، وروي أن (زيد بن عبد الله بن حازم) وفد على بعض ملوك حمير فألفاه في متصيد له على جبل مُشرف، فسلم عليه وانتسب له، فقال له الملك: (ثب) أي: إجلس، وظن الرجل أنه أمره بالوثوب من الجبل فقال: (لتجدني أيها الملك مطواعاً) ثم وثب من الجبل فهلك، فقال الملك: ما شأنه؟ فخبّروه قصته وغلطه في الكلمة. فقال: "أما أنّه ليست عندنا عربيت: من دخل (ظفار احمر) أراد: من دخل ظفار فليتعلم الحميرية"¹. ويستطيع منكرو التضاد أن يدحضوا ما تدل عليه هذه القصة بحجة مقبولة، وهي أنّ اللهجة الحميرية - وإن كانت عربية - تُخالف لهجات نجد والحجاز. فالوثوب في لغة الجنوب الجلوس وفي لغة الشمال القفز.

إنّ اختلاف الدلالة متحدّر من اختلاف اللهجات وإذا اتّسعنا بمفهوم الخلاف بين اللهجات. وقلنا إنّ لهجة حمير وظفار لغة مستقلة لا لهجة من اللهجات العربية ارتدّ الخلاف في الدلالة إلى الاختلاف بين اللغتين². ومن الأمثلة التي جاءت في معجم مقاييس اللغة نجد:

"الصريم: يقال إنه اسم الصبح واسم الليل، وكيف كان فهو من القياس، لأنّ كل واحدٍ منهما يصرم صاحبه وينصرم عنه. قال الله تعالى: ﴿بَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ﴾ [القلم: 20]. يقول: احترقت فاسوادت كالليل. فهذا فيمن قاله إنّه الليل وأما الصبح فقال بشر:

فَبَاتَ يَقُولُ أَصْبَحَ لَيْلٌ حَتَّى ❁ تَجَلَّى عَن صَرِيمَتِهِ الظَّلَامُ"³.

¹ المرجع السابق، ص 54.

² نظرات في دلالة الألفاظ عند ابن فارس اللغوي، غازي مختار طليمات، ص 28.

³ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص 507.

"الناهل: الرّيان. وربما قالوا للعطشان: ناهل وهذا لعلّة أن يكون على معنى الفأل. قال: ينهل منه الأسئلُ النَّاهلُ أي: تروى منه الرّماح العطاش"¹.

"فزع: الفاء والزاء والعين أصلان صحيحان: أحدهما؛ الذعر والآخر: الإغاثة. أمّا الأوّل: فالفزع، يقال: فزع يفزع فزَعاً: إذا دُعِرَ. وأفزعته أنا. وهذا مفزع القوم: إذا فزعوا إليه فيما يدهمهم. فأما فزَعَت [عنه] فمعناه: كشفت عنه الفزع. قال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ:23]. والمفزعة: المكان يلتجأ إليه الفزع. قال:

طَوِيلٌ طَامِحِ الطَّرْفِ ❁ إِلَى مَفزَعَةِ الْكَلْبِ.

والأصل الآخر: الفزع: الإغاثة. قال رسول الله ﷺ للأَنْصار: {إِنكُمْ لتكثرُونَ عند الفزع، وتقلون عند الطمع}. يقولون: أفزعته: إذا أزعته وأفزعته: إذا أغثته. وفزعت إليه فأفزعني، أي لجأت إليه فزِعاً فأغاثني"². غير أن ابن فارس مع إقراره بالتضاد، لم يُعْنِ فيه، ولم يذكر في معجمه سائر الألفاظ التي تذكرها كتب التضاد وقد يذهب بنا الظن إلى أنّ فكرة المقاييس الاشتقاقية تسيطر على المعجم فتملي على المؤلف أن ينقاد للقياس، وتجنّب ما يستعصي عليه. فهو لا يوافق اللغويين الآخرين على ما حشروه من ألفاظ في كتب التضاد³، والدليل على ذلك أسلوب التمريض الذي يتبعه في رواية الالفاظ المتضادة الدلالات فهو يقول: "فأما الصريم فيقال إنّه اسم الصبح واسم الليل" بل يجاوز التمريض إلى التعريض، فيسخر ممن يحمل بعض الألفاظ على التضاد. فيقول: "قال الخليل: جَعَمِيَجَعْمَجَعْمَا: إذا قَرِمَ إلى اللحم. وهو في ذلك أكون..

فأما أبو بكر فإنّه ذكر ما أرجو أن يكون صحيحاً، وأراه قد أملاه كما ذكره حفظاً، فقال: جَعَمِيَجَعْمَجَعْمَا: إذا لم يشته الطعام. قال: وأحسبه من الأضداد، لأنهم ربّما سمّوا الرجل النَّهْمَ جَعْمَاً. قال: ويقال: جُعِمَ فهو مجموعٌ: إذا لم يشته أيضاً هذا قول أبي بكر، واللغات لا تجيء بأحسب وأظن.

¹ المرجع نفسه، ص876.

² مقاييس اللغة، ابن فارس، ص737.

³ نظرات في علم دلالة الألفاظ، غازي مختار طليعات، ص28.

فأما قوله: جمعت البعير: مثل كعمته، فعله قياس من باب الإبدال استحسنة فجعله لغةً. والله أعلم بصحته¹؛ ومن الأمثلة التي ذكرها الأستاذ حسن عون نقلاً عن الأستاذ غازي مختار طليمات: لفظ التطفيف، ورأى أنه صار يدلّ على الزيادة وعلى النقصان معاً. وعلى الشيء وضده. وقد استعمل القرآن الكريم هذا اللفظ في سورة المطففين بهذا المعنى حينما قال:

﴿ وَيُلِّ لِلْمُطَفِّينَ ﴿١﴾ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴿٢﴾ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾ ﴾

[المطففين: 01-03]؛ ومن الغريب أن يغفل الأصمعي والساجستاني وابن السكيت عن ذكر التطفيف في كتبهم الثلاثة وهي خاصة بالأضداد. وأن يتصيدا ابن فارس في المقاييس وهو معجم غير متخصص². جاء في كتاب المقاييس: "طفّ: يدلّ على قلة الشيء. يقال: هذا شيء طفيف. ويقال إناءً طقّان، أي: ملآن. والتطفيف: نقصان المكيال والميزان"³ وبذلك جمع القلّة والكثرة.

4.2. الترادف:

إنّ اختلاف قبائل العرب في أسماء بعض الأشياء واختلاف نطق قبائل العرب بعض الحروف مثل قولهم (صراط وسراط وزراط) وكثرة المجاز في كلام شعراء العرب وغيرها من الأسباب هي من باب إثراء اللغة وإغنائها بخاصية من خصائصها تُعدّ ظاهرة مميزة في اللغة العربية وهي ما يُعرف بالترادف.

¹ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص168.

² نظرات في علم دلالة الألفاظ، غازي مختار طليمات، ص32.

³ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص530.

1.4.2. مفهومه:

أ- لغة:

الرِّدْف: ما تبع شيئاً فهو ردفه، وإذا تتابع شيء خلف شيء فهو الترادف، والجميع: الرُّدافي، ويقال: جاء القوم رُدافي أي بعضهم يتبع بعضاً. وريدفك الذي تُردفه خلفك، ويرتدِف ويردِّفه غيرك¹. وهذا أمر ليس له ردف، أي: ليس له تبعه. والرِّدْفان: الليل والنهار. والرِّدْافة: الاسم من إرداف الملوك في الجاهلية. والترادف: التتابع، قال الأصمعي: تعاونوا عليه وترادفوا، بمعنى². وجاء في المقاييس: الراء والذال والفاء أصل واحد مطَّرد يدل على اتباع الشيء. فالترادف: التتابع. والرديف: الذي يرادفك. ويقال: نزل بهم أمرٌ فردف لهم أعظم منه، أي: تبع الأوّل ما كان أعظم منه³.

والرِّدْف ما تبع الشيء. وكل شيء تبع شيئاً فهو ردفه وإذا تتابع شيء خلف شيء فهو الترادف، والجمع الرُّدافي. وهذا أمر ليس له ردف أي ليس له تبعه. وفي حديث بدر: فأمدّهم الله بألف من الملائكة مُرْدِفين أي متتابعين يُردف بعضهم بعضاً. وترادف الشيء: تبع بعضه بعضاً والترادف: التتابع. قال الأصمعي: تعاونوا عليه وترادفوا بمعنى. والترادف: كناية عن فعل قبيح مشتق من ذلك⁴.

ب- اصطلاحاً:

أن يقع اللفظان المختلفان على المعنى الواحد، كقولك: الرُّبْر والحنطة، والعيبر والحمار، والذئب والسيّد، وجلس وقعد، وذهب ومضى.

¹ العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، 112/20.

² الصحاح - تاج اللغة و صحاح العربية، الجوهري، ص 437.

³ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص 377.

⁴ لسان العرب، ابن منظور، ص 1626.

قال أبو العباس (286هـ) عن ابن الأعرابي (231هـ): "كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد في كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه، ربما عرفناه فأخبرنا به، وربما غمض علينا فلم نُلزم العرب جهله"¹. وقال أبو بكر: يذهب ابن الأعرابي إلى أنّ مكة سُميت مكة لجذب الناس إليها، والبصرة سميت البصرة للحجارة البيض الرخوة بها، والكوفة سُميت الكوفة لآزدحام الناس بها، من قولهم: "قد تكوّف الرمل تكوّفاً، إذا ركب بعضه بعضاً". والإنسان سمي إنساناً لنسيانه والبهيمة سُميت بهيمة لأنها أجهمت عن العقل والتمييز، من قولهم: أمرٌ مبهم إذا كان لا يعرف بابه. ويقال للشجاع: جُمّة، لأنّ مقاتله لا يدري من أي وجه يوقع الحيلة عليه"².

وقال قطرب: "إنما أوقع العرب اللفظتين على المعنى الواحد ليدلوا على اتساعهم في كلامهم، كما زاحفوا في أجزاء الشعر، ليدلوا على أنّ الكلام واسع عندهم وأنّ مذاهبه لا تضيق عليهم عند الخطاب والإطالة والإطناب"³. فالمترادفات هي "ألفاظ متحدة المعنى، وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق. والترادف التام -رغم عدم استحالته- نادر الوقوع إلى درجة كبيرة، فهو نوع من الكماليات التي لا تستطيع اللغة أن تجود بها وفي سهولة ويسر. فإذا وقع هذا الترادف التام، فالعادة أن يكون ذلك لفترة قصيرة محددة، حيث إنّ الغموض الذي يعتري المدلول، والألوان والظلال المعنوية، ذات الصبغة العاطفية أو الانفعالية، التي تحيط بهذا المدلول، لا تلبث أن تعمل على تحطيمه وتقويض أركانه، وذلك سرعان ما تظهر بالتدرج فروق معنوية دقيقة بين الألفاظ المترادفة، بحيث يصبح كل لفظ منها مناسباً وملائماً للتعبير عن جانب واحد فقط من الجوانب المختلفة للمدلول الواحد"⁴. معلوم أنّ الترادف واقع في اللغة وهو أحد خصائصها إلا أنّ الترادف التام يكون لفترة قصيرة محددة، سرعان ما تنجلي عنه، فعند اتحاد معنيّ للفظين مختلفين في بنيتهما، لا يلبث أن تُلغى بعض الفروق

¹ الأضداد، ابن الأنباري، ص 06.

² المرجع نفسه، ص 07.

³ الأضداد، ابن الأنباري، ص 07-08.

⁴ فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط 06، 1420هـ/1999م، ص 309.

المعنوية الدقيقة تلك الصلة بحيث يصبح كل لفظٍ منها يتفرد بمعناه في منأً عن المعنى الواقع ترادفاً بين اللفظين.

إنّ المفردات قد تكون متطابقة في سماتها الدلالية، ولكنها قد تختلف أحياناً في سماتها الثانوية. فالترادف قد لا يعني التطابق التام في المعنى، وهذا ما ألحّ عليه كثير من اللغويين على شاكلة فخر الدين الرازي (606هـ) القائل في الترادف: "هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد، واحترازنا بالإفراد عن الاسم والحدّ، فليسا مترادفين، وبوحدة الاعتبار على المتباينين، كالسيف والصارم فإنهما دلاً على شيء واحد، لكن باعتبارين: أحدهما على الذات والآخر على الصفة؛ والفرق بينه وبين التوكيد أن أحد المترادفين يفيد ما أفاده الآخر، كالإنسان والبشر، وفي التوكيد يفيد الثاني تقوية الأوّل، والفرق بينه وبين التابع أنّ التابع وحده لا يفيد شيئاً كقولنا: عطشان نطشان"¹. إنّ الصفات المميزة تجمع على المعنى شتات أمره، ذلك أنّها ما تلبث أن تُصيب اجتماع المعنى الواحد بَعْضُ من الفروق إمّا توكيداً أو تقوية للمعنى الأوّل باعتبار أحدهما على الصيغة العامة أو الذات والثاني أن يكون صفة له فهو من باب الترادف؛ وفي هذا الموقف تجدر الإشارة إلى أنّ الفرق بينه وبين التابع أن التابع لا يعني شيئاً.

ويؤكد لنا المبرد أنّه من كلام العرب: "اختلاف اللفظين والمعنى واحد" مثل: ظننت وحسبت، وذراع وساعد، وأنف ومرسن، ويقول الإمام الشافعي (204هـ): "وتسمي العرب الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة، وتسمي بالاسم الواحد المعاني الكثيرة" وإنّ ذلك من سنن العرب. وعدّ بعض المتأخرين "أسماء الله تعالى من أقسام الترادف وسماه (المتكافئة) وكذا أسماء النبي ﷺ ويقول الشيخ عزّ

¹ من تراث العرب في المعجم و الدلالة، عبد القادر سلامي، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 1434هـ/2014م، ص253-254.

الدين بن جماعة (767هـ): (إنّ من جعلها مترادفة نظر إلى اتحاد دلالتها على الذات، ومن منع: نظر إلى اختصاص بعضها بمزيد معنى، فهي تشبه المترادفة في الذات والمتباينة في الصفات)¹

يقول قطرب: "وكأنهم أرادوا باختلاف اللفظين، وإن كان واحداً مجرياً أن يوسعوا في كلامهم، وألفاظهم، كما زاحفوا في أشعارهم ليتوسّعوا في أبنيتها ولا يلزموا أمراً واحداً"²

2.4.2. الترادف بين إثباته وإنكاره:

قال التاج السبكي في شرح المنهاج: "ذهب بعض الناس إلى إنكار المترادف في اللغة العربية، وزعم أن كل ما يظن من المترادفات فهو من المتباينات التي تتباين بالصفات، كما في الإنسان والبشر، فإنّ الأول موضوع له باعتبار النسيان واعتبار أنّه يؤنس، والثاني باعتبار أنّه بادي البشرية وكذا "الخندريس العُقار" فإنّ الأول باعتبار العتق، والثاني باعتبار عقر الدن لشدهما، وتكلّف لأكثر المترادفات بمثل هذا المقال العجيب"³.

كان ابن الأعرابي (231هـ) أوّل من سنّ سنّة الإنكار، ثم تبعه بعد ذلك قليل من العلماء، فقد نقل إلينا أبو العباس ثعلب (291هـ) رأي أستاذه ابن الأعرابي القائل: "كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد، في كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه، ربما عرفناه فأخبرنا به، وربما غمض علينا فلم نلزم العرب جهله. وقال: الأسماء كلها لعلّة خصّت العرب ما خصّت منها، من العلل ما نعلمه، ومنها ما نجعله"⁴. إنّ القول يرجع على واضح اللغة الأوّل ذلك أنّ العرب تحدّثت بكلام جامع، فكل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد ليس في الواحد منهما معنى يرادفه فهو وإن لم يشبهه لا يمثله تمثيلاً تاماً ففي كل واحدٍ منهما معنى ليس في الآخر؛ إلّا أنّ هناك من أنكر على ابن الأعرابي مذهبه

¹ المشترك اللغوي نظريّة وتطبيقاً، توفيق محمد شاهين، مطبعة الدعوة الإسلامية، القاهرة- مصر، ط1، 1400هـ/1989م، ص216-217.

² من تراث العرب في المعجم والدلالة، عبد القادر سلامي، ص256.

³ المزهري في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، 1/331.

⁴ الترادف في القرآن الكريم (بين النظرية والتطبيق)، محمد نور الدين المنجد، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان ودار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1417هـ/1997م، ص38.

ذاك ومن الأمثلة التي ذكرت؛ ما أورده ابن جني "أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن بن أبي العباس أحمد بن يحيى قال: أنشدني ابن الأعرابي:

وَمَوْضِعِ زَيْنٍ لَا أُرِيدُ مَبِيَّتَهُ ❁ كَأَنِّي بِهِ مِنْ شِدَّةِ الرُّوعِ أَنَسُ

فقال شيخ من أصحابه: ليس هكذا أنشدتنا، إنما أنشدتنا: وموضع ضيق، فقال: سبحان الله! تصبحنا منذ كذا وكذا ولا تعلم أنّ الزين والضيق واحد، وقد قال الله سبحانه: وهو أكرم قبلا: ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: 110]. وقال رسول الله ﷺ: {نزل القرآن على سبع لغات كلها شافٍ كافٍ} [صحيح البخاري] وابن الأعرابي الذي يقول: "يقال للعمامة: هي العمامة، والمشوذ، والسبّ، والمقطعة والعصابة والعصاب والتاج والمكورة" وهو الذي تروي عنه المعاجم الكثير من الألفاظ بمعنى واحد، فقد جاء في اللسان مثلاً قوله: "زلعته، وسلقته وعصوته وهروته وفأوته بمعنى واحد" وفي كتابه (البئر) نجد الشيء الكثير من هذا القبيل¹.

ويقول كذلك ابن يعيش (643هـ): "ويحكى عن أحمد بن يحيى إنكار ذلك، منع جوازه، ويزعم أن في كل لفظ زيادة معنى، ليس في الآخر؛ ففي (ذهب) معنى ليس في (مضى)، وكذلك باقي الباب، وهو ليس بالسديد"². فقد تبع ابن الأعرابي في مذهبه ونقل لنا رأي شيخه "وزعم أن كل ما يظن من المترادفات فهو من المتباينات التي تتباين بالصفات، وتابع ابن الأعرابي أيضاً أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (328هـ). الذي يقول: "يذهب ابن الأعرابي إلى أنّ مكة سميت مكة لجذب الناس إليها، والبصرة سميت البصرة للحجارة البيض الرخوة بها، والكوفة سميت بالكوفة لآزدحام الناس بها، في قولهم: قد تكوّف الرمل تكوّفاً إذا ركب بعضه بعضاً، والإنسان سمي إنساناً لنسيانه، والبهيمة سميت بهيمة لأنها أجهمت على العقل والتمييز من قولهم: أمر مبهم إذا كان لا يُعرف بابه، ويقال للشجاع: جُهمة، لأنّ مقاتله لا يدري من أي وجه يوقع الحيلة عليه. فإن قال قائل: لأيّ علّة سُمي

¹ الترادف في القرآن الكريم (بين النظرية والتطبيق)، محمد نور الدين المنجد، ص 37-38.

² فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، ص 311.

الرجل رجلاً والمرأة امرأة.. قلنا لعله علمتها العرب وجهلناها. وقول ابن الأعرابي هو الذي أقمناه فيه¹.

وإنكار الترادف والتماس الفروق الدقيقة بين الكلمات التي يظن فيها اتحاد المعنى، والقول بالتباين بين اسم الذات واسم الصفة أو صفة الصفة ذهب عليه أيضاً أحمد بن فارس فقد بلغ الجدل أشده في القرن الرابع الهجري² ونمت مسألة إنكار الترادف أكثر على يد ابن درستويه (347هـ) الذي يقول في شرح الفصيح لثعلب (291هـ): "لا يكون فَعَلٌ وأَفْعَلٌ بمعنى واحد، كما لا يكونا على بناء واحد، إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد، كما يظن كثير من اللغويين والنحويين، وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها، وما في نفوسها من معانيها المختلفة وما جرت به عاداتها و تعارفها ولم يعرف السامعون لذلك العلة فيه والفروق، فظنوا أنهما بمعنى واحد، وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم، فإن كانوا قد صدقوا في رواية ذلك عن العرب فقد أخطأوا عليهم في تأويلهم ما لا يجوز في الحكمة، وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين أو على معنيين مختلفين، أو تشبيه شيء بشيء³. الرأي الغالب أن أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب يذهب إلى إنكار الترادف ذلك أنه أحد القائلين بتوقيفية نشأة اللغة، فإن الواضع الحكيم لا يأتي فيها بما لا يُفيد صواباً.

ويؤكد لنا هذا الموقف صاحب (شرح الفصيح لثعلب) العالم النحوي أبو علي المرزوقي (421هـ) حيث يقول: "سئل بعض أهل اللغة، عن الفرق بين إرفضوا وانفضوا وكان يدعي أنه إذا اختلف اللفظان، فلا بد من اختلاف المعنيين، فقال: انفضوا، معناه: تباينوا وهو من فضضت أي كسرت،

¹ الترادف في القرآن الكريم (بين النظرية والتطبيق)، محمد نور الدين المنجد، ص40.

² دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، 2009م، ص296.

³ فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، ص312.

وارفضوا معناه، رفض بعضهم بعض¹، يبدو أنّ المرزوقي لم يُثبت موقفه من الترادف إلاّ أنّه يذكر بعض الألفاظ التي تترادف في كتابه مُشيراً إلى موقف ثعلب الذي أنكر الترادف إطلاقاً.

ومن علماء العربية الذين تصدّوا لمقولة الترادف نجد أبو هلال العسكري (400هـ) الذي لم يكشف بالبحث النظري في ظاهرة الترادف، وإنما أَلّف كتاباً يشرح فيه نظريته في الفروق الدلالية بين المترادفات أسماء (الفروق اللغوية)، يقول: "الشاهد على أنّ اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني، أن الاسم كلمة تدل على المعنى دلالة الإشارة، وإلى الشيء مرة واحدة، فإذا فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيد وواضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد، فهذا يدل على أن كل اسمين يجريان على معنى من المعاني وعين من الأعيان في لغة واحدة، فإنّ كل واحد منهما يقتضي خلافاً ما يقتضيه الآخر"². فقد يستند إلى الوظيفة النحوية والصرفية للكلمة في إثبات الفرق الدلالي يقول: "الفرق بين العلم والمعرفة، أن العلم يتعدى إلى مفعولين والمعرفة تتعدى إلى مفعول واحد، فتصرفها على هذا الوجه واستعمال أهل اللغة إياها عليه يدل على الفرق بينهما"³.

وقد أحسن العسكري بأنّه هو وطائفة قليلة من اللغويين يخالفون إجماع القوم على القول بالترادف في العربية، ولذلك يقول: "العل قائلاً يقول: إنّ امتناعك من أن يكون اللفظين المختلفين معنى واحد، ردّ على جميع أهل اللغة، لأنهم إذا أرادوا أن يُفسّروا اللبّ، قالوا: هو العقل، والجرح، قالوا: هو الكسب أو السكب والصبّ، وما أشبه ذلك. قلنا: ونحن أيضاً نقول كذلك، إلاّ أنّنا نذهب إلى أنّ قولنا: اللبّ وإن كان هو العقل، فإنّه يفيد خلاف ما يفيد قولنا العقل"⁴. وفي كتابين آخرين له، ينسى هذا المبدأ، ويذكر الألفاظ المترادفة، بلا اعتراض عليها أو محاولة للتفريق بينها، وأوّل هذين الكتابين هو (التلخيص في معرفة أسماء الأشياء) وثاني الكتابين هو (المعجم في بقية الأشياء)

¹ فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، ص413.

² مقدمة لدراسة علم اللغة، حلمي خليل، ص170.

³ المرجع نفسه، ص170.

⁴ فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، ص314.

ذكر فيه من الأسماء الدالة على (بقية الماء في الحوض): الجحفة والخبطة والدعث والرشف والشملة والهلل، كما ذكر من الألفاظ الدالة على (بقية اللبن في الضرع): التفشيل، الرمث والعُفافة والعلالة والعُبر، وغير ذلك¹.

ومن أنكر الترادف - كما سبق الذكر - ابن فارس (395هـ) الذي سلك مسلك شيخه ثعلب وابن الأعرابي من قبله، وقد صرح بمذهبه فقال: "ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو: السيف المهند والحسام. والذي نقوله في هذا: إن الاسم واحد وهو السيف وما بعده من الألقاب صفات ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى.. قالوا: ففي (قعد) معنى ليس في (جلس)، وكذا القول فيما سواه، وبهذا نقول وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى². وهو القائل "فأما ما جاء في كتاب الله جل ثناؤه فقوله: ﴿فَانْبَلَوْا بِكُلِّ بَرٍّ وَرِيٍّ﴾ [الشعراء: 63]، فاللام والراء يتعاقبان كما تقول العرب: فلق الصبح وفرقه³، وأقر ابن فارس أيضاً بالترادف في فعل وأفعل، يقول: "يكون الفعل بالألف وغير الألف في معنى واحد، نحو قولهم: رميت على الخمسين وأرميت، أي: زدت، وعند العزق إذا سال، وأعند" ويقول: "ومما لا يمكن نقله البتة أوصاف السيف والأسد والرمح، وغير ذلك من الأسماء المترادفة، ومعلوم أن العجم لا تعرف للأسد اسماً غير واحد فأما نحن فنخرج له خمسين ومئة اسم"، وهو الذي يشهد بأن "العرب تسمي الشيء باسم الشيء إذا كان مجاوراً له أو أكان منه بسبب..". ومن ذلك تسميتهم السحاب سماءً، والمطر سماءً وتجاوزوا ذلك إلى أن سموا النبات سماءً⁴. يعد ابن فارس ممن أنكر ظاهرة الترادف في اللغة، مؤكداً لنا أنه لن يكون مجال الترادف بين لفظين مختلفين، فلكل معنى خاص به يجوز مكانه في اللغة.

¹ فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، ص315.

² الترادف في القرآن الكريم، محمد نور الدين المنجد، ص41.

³ المرجع نفسه، ص41.

⁴ المرجع نفسه، ص43.

ويستند هؤلاء إلى الأدلة والحجج منها¹:

- أنه لا بد من وجود فوارق دلالية بين ما يظن أنه من الترادف، فاختلفت العبارات والأسماء موجب لاختلاف المعاني في كل لغة "وأن كل اسمين يجريان على معنى من المعاني وعين من الأعيان فإن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضي الآخر"
- لا يجوز أن يدلّ اللفظ الواحد على معنيين فكذلك لا يجوز "أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد" ومما يدلّ على اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني وتغير الدلالات "أنّ الاسم كلمة تدل على معنى دلالة إشارة، وإذا أُشير إلى الشيء مرّةً واحدة فعرف بالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة وواضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد، فإن أُشير منه في الثاني والثالث إلى خلاف ما أُشير إليه في الأوّل كان ذلك صواباً".
- أن كل ما يظن أنه من المترادفات هو من "المتباينات التي تتباين بالصفات، كما في الإنسان والبشر، فإنّ الأوّل موضوع له باعتبار (النسيان)، أو باعتبار أنه يُؤنس والثاني باعتبار أنه (بادي البشرة) وكذا الخندريس والعقار فإنّ الأوّل باعتبار (العنق) والثاني باعتبار (عقر الدن) لشدهما".
- إمكانية عطف اللفظين اللذين يُظن أنّهما مترادفان على بعضهما ولا يعطف الشيء على نفسه. قال الله تعالى: ﴿إِكْلٍ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: 48]، بعطف شرعة على منهاج، لأنّ الشرعة لأوّل الشيء والمنهاج لمعظمه ومنتسعه.
- إذا كان اختلاف الحركات الإعرابية وحده كفيلاً بتغيير الدلالات فاختلفت الألفاظ أولى بتعدد الدلالات واختلافها.
- يوجب منكرها الترادف ملاحظة الاستعمال والسياق، واعتبار ما يؤول إليه المعنيان والنظر إلى الاشتقاق واعتبار حقيقة اللفظين المعينين، أو أحدهما في أصل (اللغة). واعتبار حروف الجرّ

¹ علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نحر، ص 407-408.

وتعاقبها وتناوبهما. وقد قدّم أبو هلال العسكري في مستهل كتابه (الفروق اللغوية) ما يمكن عدة وسائل علمية وآليات معرفية يمكن في ضوئها تحديد الفروق الدلالية بين الألفاظ والمعاني.

في حين ذهب طائفة من علماء العربية إلى إثبات الترادف فكان العلماء في القرن الثاني الهجري من رواة اللغة وجامعيها يرون الترادف سمة من سمات اللغة العربية دالة على اتساعها في الكلام وكانوا يجدون حرجاً في جمع الألفاظ المختلفة على معنى واحد. يقول قطرب (206هـ): "إنما أوقعت العرب اللفظتين على المعنى الواحد، ليدلوا على اتساعهم في الكلام، كما زاحفوا في أجزاء الشعر ليدلوا على اتساعهم في الكلام، كما زاحفوا في أجزاء الشعر ليدلوا على أنّ الكلام واسع عندهم، وإن مذهبهم لا تضيق عليهم عند الخطاب والإطالة والإطناب"¹.

"وحدث أنّ الرشيد سأل الأصمعي (216هـ) عن شعر لابن حزام العكلي ففسره، فقال: يا أمير المؤمنين ألا أكون كذلك، وقد حفظت للحجر سبعين اسماً"². وقد نقل ابن جني عن شيخه أمثلة للترادف، كقوله: "قال: ومن ذلك قولهم في أسماء الحاجة: الحاجة والحوجاء واللوجاء والإرب والإربة والمأربة واللّابة والتلاوة بقية الحاجة، والتلّية أيضاً، والأشكلة والشهلاء وأنت تجد مع ذلك من اختلاف أصولها ومبانيها جميعاً راجعاً إلى موضع واحد، ومخطوماً بمعنى لا يختلف، وهو الإقامة على الشيء والتشبيث به"³.

وقد وصف بعض المحدثين أبا علي في زمرة ابن الأعرابي ومن تبعه من منكري الترادف مستدلين على ذلك بجواره مع ابن خالويه، الذي نقله السيوطي فقال: "حكى الشيخ أبو بكر ابن العربي بسنده عن أبي علي الفارسي، قال: كنت بمجلس سيف الدولة بجلب، وبالخضرة جماعة من أهل اللغة، وفيهم ابن خالويه فقال ابن خالويه: أحفظ للسيف خمسين اسماً فتبسّم أبو علي، وقال: ما

¹ الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، أبي الحسين علي بن عيسى الرّماني، تح: فتح الله صالح علي المصري، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ط1، 1407هـ/1987م،

² المرجع نفسه، ص87.

³ الترادف في القرآن الكريم، محمد نور الدين المنجد، ص56.

أحفظ إلاّ اسماً واحداً، وهو السيف، فقال ابن خالويه: فأين المهند والصارم وكذا وكذا؟ فقال أبو علي: هذه صفات، وكأنّ الشيخ لا يفرّق بين الاسم والصفة¹. لقد كان أبو علي الفارسي (377هـ) يستحسن الترادف ويعجب به، كما نصّ على ذلك تلميذه ابن جيّ في ختام حديثه عن تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني، إذ يقول: "وكان أبو علي - رحمه الله - يستحسن هذا الموضوع جداً وينبّه عليه، ويُسرّ بما يحضره خاطره منه"².

وأما ابن جيّ فاستشهد على الترادف بأمثلة إستقاهما من شيخه أبي علي، فنجده يقول: "وقال أبو علي - رحمه الله - قيل له: جيّ كما قيل له سحاب، تفسيره أن حبياً (فعل) من حبا يحبو، وكأنّ السحاب لثقله يحبو حبواً، كما قيل له سحاب وهو (فعال) من سحب، لأنّه يسحب أهداً، وقد جاء بكليهما شعر العرب"³. كان ابن جيّ على رأس القائلين بالترادف، المدافعين عنه، إذ جعله ميزة للعربية تشرف بها، وذلك من خلال نظريته الخاصة للترادف التي شرحها في باب أفرده لهذا الغرض في كتابه (الخصائص)، وضرب عليها كثيراً من الأمثلة الموضّحة في "باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني" كما ناقش ابن جيّ معظم آراء المنكري الترادف، ثم ردّها بالتصريح مرّة، وبالتلميح أخرى. فيقول: "هذا فصل في العربية حسن كثير المنفعة، قوي الدلالة على شرف هذه اللغة. ذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كل اسم منها، فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه"⁴ فميزان الترادف عنده أن تتلاقى معاني الألفاظ عند التأمل في جذورها، وتدقيق النظر والتمحيص في أصولها.

وابن سيده (485هـ) أيضاً أثبت الترادف في مقدمة كتابه بقوله: "وكذلك أقول على الأسماء المترادفة التي لا يتكثر بها نوع، ولا يحدث عن كثرتها طبع، كقولنا في الحجارة: حجرٌ وصفاء ونقله وفي

¹ الترادف في القرآن الكريم، محمد نور الدين المنجد، ص57.

² الخصائص، ابن جيّ، 113/2.

³ المرجع نفسه، 114/2.

⁴ المرجع نفسه، 112/2.

الطويل: طويل وسلب وشرح¹. وسار على هذا النهج أيضاً ابن الأثير (606هـ) الذي ذكر الترادف واعترف به ومع ذلك لم يجعل صفات السيف من أسمائه حين قال: "الأسماء المترادفة: وهي المختلفة الدالة على معنى يندرج تحت حقيقة واحدة.. وقد يوجد من الأسماء ما يطلق على المسمى بالوضع اسماً للذات لا لمعنى فيه كالسيف، ومنها ما يطلق على المسمى بالوضع اسماً للذات لا لمعنى فيه كالسيف، ومنها ما يطلق عليه؛ صفة فيه كالصارم"².

ومن المتأخرين مجد الدين الفيروز أبادي (817هـ)، الذي ألف كتاباً في الترادف أسماه (الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف)، وآخر فيما يترادف من أسماء العسل سمّاه (ترقيق الأسل لتصنيف العسل) ذكر منها ثمانين اسماً للعسل أثبتها السيوطي (911هـ) في (المزهر)³. وذهب بعض الباحثين العرب إلى تأكيد وقوع الترادف بالاستدلال بأي القرآن ومنهم صاحب (فقه اللغة) حيث يقول: "نقرّ بوجود الترادف في القرآن الكريم، لأنّه وقد نزل بلغة قريش المثالية يجري على أساليبها وطرق تعبيرها، وقد أتاح لهذه اللغة طول احتكاكها باللهجات العربية الأخرى اقتباس مفردات تملك أحيانا نظائرها ولا تملك منها شيئاً أحياناً أخرى، حتى إذا أصبحت جزءاً من محصولها اللغوي فلا غضاضة أن يستعمل القرآن الألفاظ الجديدة المقتبسة إلى جانب الألفاظ القرشية الخالصة القديمة، وبهذا نفسّر ترادف أقسم وحلف في قوله: ﴿وَأَفْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ [الأنعام:109]، وقوله عز وجل: ﴿يَخْلِبُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ﴾ [التوبة: 74]، وترادف بعث وأرسل في قوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَدِّينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: 15]، وقوله أيضاً: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: 107]. وترادف فضّل وآثر في قوله: ﴿* تِلْكَ أَرْسُلُ بَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: 253] وقوله: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ أَشْرَكَ اللَّهُ﴾

¹ المخصص، ابن سيده، 01/3.

² الترادف في القرآن الكريم، محمد نور الدين المنجد، ص58.

³ المزهر في علوم اللغة و أنواعها، جلال الدين السيوطي، 335/1.

[يوسف: 91]. فقريش كانت تستعمل في بيئتها اللغوية الخالصة أحد اللفظتين في هذه الأمثلة الثلاثة، وإنما اكتسبت اللفظ الآخر من احتكاكها بلهجة أخرى لها بيئتها اللغوية المستقلة. وهكذا لم نجد مناصباً من التسليم بوجود الترادف ولا مفرّاً من الاعتراف بالفروق بين المترادفات، لكن هذه الفروق تُنوسيت فيما بعد، وأصبح من حق اللغة التي ضمّتها إليها أن تعتبرها ملكاً لها، ودليلاً على ثرائها وكثرة مترادفات¹.

ويقول (توفيق محمد شاهين) مثبتاً الترادف: "المستعرض للقرآن الكريم، والأدب الجاهلي يجد الترادف مبثوثاً فيها بكثرة، يقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّ وَحْزَنِى إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: 86]، ومسائل ابن الأزرق وإجابات ابن العباس عليها مشهورة ذكرها ابن الأنباري في كتابه (المواقف) والطبراني في (معجمه الكبير) وفيها تفسير هذه المواد: الوسيلة والشرعة والمنهاج، على الترتيب بمعنى: الحاجة والدين والطريقة واستشهد على أنّ الحوب هو الإثم في لغة الحبشة. يقول الشاعر:

فإني وما كلُّتُموني من أمرِكُم ❀ ليعلم من أمسى أعق وأحوباً²

3.4.2. أسباب الترادف:

تنبّه علماء العربية وباحثوها إلى وجود العديد من الأسباب التي دعت إلى نشوء الترادف في اللغة حين فسّروا وقوع الترادف بوجود واضعين مختلفين: "وهو الأكثر بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين والأخرى الاسم الآخر للمسمى الواحد، من غير أن تشعر إحداها بالأخرى، ثم يشتهر الوضعان، ويخفى الوضعان أو يلتبس وضع إحداها بوضع الآخر، وهذا مبني على كون اللغات اصطلاحية"³. وقد ذكر هذا السبب ابن جنّي في حديثه عن تساوي لفظين في لغة العربي، يقول: "فإنّ كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال، كثرتها واحدة، فإنّ أخلق الأمر به أن تكون

¹ دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، ص 300.

² المشترك اللغوي، توفيق محمد شاهين، ص 219.

³ دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، ص 305.

قبيلة تواضعت في ذلك المعنى على دينك اللفظين، لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسعة تصرف أقوالها"¹.

أ. فانقسام اللغة العربية إلى لهجات:

وعلى هذا قال أهل الأصول إن الترادف لا بد أن يكون من واضعين، ومن الثابت أن العربية حين توحدت بانتصار اللهجة القرشية وصيرورتها لغة قومية للعرب جميعهم قد استقطبت كل الألفاظ وعن أية لهجة عربية وردت، ولهذا صار للسيف وللأسد وللعلل وغير ذلك عشرات الأسماء. ومن هذا قولهم: "القمح والبرّ، والحنطة، فالقمح على ما يقرر الجاحظ لغة شامية، والحنطة كوفية، والبرّ لغة حجازية"². يقول ابن جني: "إذا كثرت على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة، فسمعت في لغة إنسان واحد، فإنّ أحرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرفاً منها، من حيث كانت القبيلة الواحدة، لا تتواطئ على المعنى الواحد على ذلك كله"³. كما قال: "كلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد، كان ذلك أولى أن تكون اللغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد، من هنا وهنا"⁴، ويروى عن الأصفهاني أنّه قال: "وينبغي أن يحمل كلام من منع الترادف على منعه في لغة واحدة، أمّا في لغتين فلا ينكره عاقل"⁵.

لقد أشار إلى هذا السبب القدماء والمحدثون، وجعله المنكرون أمراً لا علاقة له بالترادف على مذهبهم، لاشتراطهم أن يكون في لغة واحدة، فقد قال ابن درستويه: "وليس يجيء شيء من هذا

¹ الترادف في القرآن الكريم، محمد نور الدين النجّاد، ص 59.

² علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نحر، ص 411.

³ فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، ص 301.

⁴ المرجع نفسه، ص 301.

⁵ المرجع نفسه، ص 301.

الباب إلا على لغتين متباينتين¹ على حين جعله ابن جني دليلاً على الترادف في اللغة المشتركة وعلل به ابن جني كثرة الألفاظ على المعنى الواحد في لسان العربي الواحد².

ب. الاقتراض اللغوي:

من اللغات الأخرى، فإذا كان للحرير لفظ في لغة العرب، فإنهم استعملوا إزاءه: الدمقس والاستبرق في لغة الفرس، وإذا كان للعسل عندهم هذا اللفظ، فقد اقتضوا ألفاظاً أخرى سمي بها غيرهم هذا الشيء، فصار عندهم إزاء العسل ألفاظ معربة من نحو: الدستفشار والمستفشار وألفاظ معربة إزاء (الخمير) من نحو: الاسفنتواخندريس وهما من أصل يوناني³.

وأحد أسباب كثرة المترادفات العربية في مؤلفات القدامى من اللغويين: التطور اللغوي في اللفظة الواحدة، فقد تتطور بعض أصوات الكلمة الواحدة على ألسنة الناس، فتنشأ صورة أخرى للكلمة، وعندئذ يعدّها اللغويون العرب، مترادفات لمسمى واحد. ومن ذلك قول ابن جني مثلاً: "ومن ذلك قولهم: هتلت السماء وهتنت وهما أصلان، ألا تراهما متساويين في التصرف يقولون: هتنت السماء تهتن تهتاناً وهتلت تهتل تهتلاً، وهن سحائب هتت وهتل"⁴. ومن ذلك نحو قولهم "البشاشة والهشاشة"، أو بالقلب المكاني كما في نحو: جذب وجذب وصاقعة وصاقعة، واضمحل وامضحل⁵. والقلب هو اختلاف ترتيب الحروف في اللفظ، كقولنا: جذب وجذب، وقد جعله الباحثين من أسباب الترادف⁶.

¹ الترادف في القرآن الكريم، محمد نور الدين المنجد، ص 58.

² المرجع نفسه، ص 59.

³ علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نحر، ص 412.

⁴ فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، ص 320.

⁵ علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نحر، ص 412.

⁶ الترادف في القرآن الكريم، محمد نور الدين المنجد، ص 60.

- الإبدال: وهو إحلال حرف مكان حرف في الكلمة، وغالباً ما يكون بين الحرفين صلة صوتية إما في المخرج أو الصفة، ولعله أدخل في باب اختلاف القبائل في النطق منه في باب التطور الصوتي¹

- التعجيم: ويمكن أن نلحقه بالإبدال، إلا أنّ السكاكيني إختار له هذه التسمية، نسبة للأعاجم الذين خالطوا العرب، ولكن لم يستطيعوا أن ينطقوا بحروف الحلق والتعجيم عنده يقابل التعريب²

- الحذف: ذكره السكاكيني في أسباب الترادف والمقصود بالحذف عنده حذف جزء من الكلمة التي استخدمها، نحو: عم صباحاً أو مساءً، فإنّ أصلها أنعم، و(لم يك) أصلها (لم يكن)، و(يا صاح) أصلها (يا صاحبي) و(سل) أصلها (اسأل). وسمّاه (ابن عاشور) بالتخفيف، وجعله من اختلاف القبائل³.

ت. التطور الدلالي:

ويدخل فيه الصفات الغالبة والتعميم والتخصيص والتصحيف والتحريف والوهم والخطأ وهي على التوالي كما يلي⁴:

- الصفات الغالبة: يرى كثير من المحدثين أن الصفات تغلب الأسماء الأصلية في الاستعمال، فتعدّلها في التسمية، وتصبح مرادفة لها، وذلك يعود إلى مراعاة الجانب الموسيقي عند بعضهم، والضرورة في صناعة النثر والشعر عند آخرين.

¹ الترادف في القرآن الكريم، محمد نور الدين النجد، ص60.

² المرجع نفسه، ص60.

³ المرجع نفسه، ص60.

⁴ المرجع نفسه، ص65.

- التعميم والتخصيص: جعل الأستاذ علي الجارم الخلط بين العام والخاص من أسباب توهم الترادف وضرب عليه أمثلة منها، أنه لا يُقال (ثرى) إلا إذا كان ندياً وإلا فهو (تراب)، ومن ذلك قول أبو تمام:

دِيمَةٌ سَمَّحَةُ الْقِيَادِ سَكُوبٌ ❁ مُسْتَعْيِثٌ بِهَا الثَّرَى الْمَكْرُوبُ

فأبو تمام هنا استعمل الثرى استعمالاً مطلقاً، ولم ينظر فيه إلى قيد، فكانت عنده ترادف التراب.

- التصحيف: وهو إبدال الحرف المهمل بحرف معجم، والحرف المعجم بحرف معجم آخر وبالعكس مثل: لدغ ولدع، ومزح ومرخ، ونقب وثقب، وحسّ وحبس..

وقد يكون سبيله المجاز الذي اشتهر حتى أصبح في درجة الحقائق. والعرب تتصرف في لغتها، ولا تعرف لها قيوداً اصطلاحية، وما من عربي إلا وهو في حكم العرب كلهم باعتبار الفطرة اللغوية التي يرجع إليها أصل الوضع، إذ المفردات وضعها أفراد، وقد يرى بعضهم أشياء ويصفها على نحو ما يجد في نفسه من أثرها وصفاتها المختلفة، والقريبة أو البعيدة، ويذهب غيره منحى آخر، فمن تمورهم مثلاً: البرني والصرفاني، والعرب تعالجه بالماء أو السمن. وله في كل حالة لفظ يدل عليه، وتسميه قبيلة بما لا تسميه به الأخرى¹.

وقد ذهب كثير من المحدثين إلى جعل المجاز سبباً عريضاً من أسباب حدوث الترادف، ويلحق المجاز التشبيه وقد أشار إليه ابن درستويه حين قال: "وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين أو على معنيين مختلفين أو تشبيه شيء بشيء"²، ويلحق بالمجاز أيضاً الكناية.

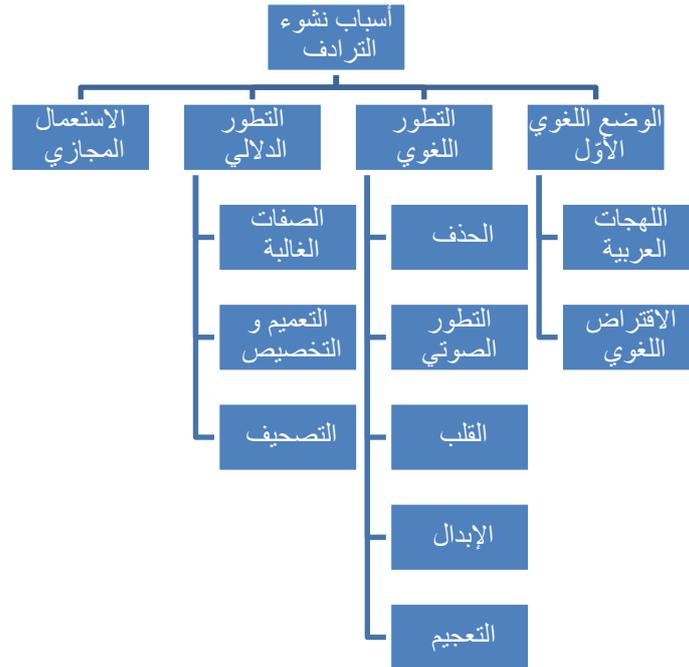
إضافة إلى ما تقدم يمكن للترادف أن يكون من واضع واحد طلباً للإكثار من طرائق الإخبار عمّا في النفس والتوسع في سلوك طرق الفصاحة وأساليب البلاغة والنظم والنثر، وذلك لأنّ اللفظ الواحد قد يتأتى باستعماله، ومن الجدير بالذكر أن كلمة المحدثين وتبعاً لاختلاف العلماء العرب

¹ المشترك اللغوي نظرياً و تطبيقاً، توفيق محمد شاهين، ص 217.

² الترادف في القرآن الكريم، محمد نور الدين المنجد، ص 61.

القدامي بشأن وجود الترادف أو عدم وجوده في اللغة، لم تتفق على الإقرار بهذا الوجود أو عدمه أيضاً¹.

4.4.2. أسباب نشوء الترادف:



الشكل (03): يوضح أسباب نشوء الترادف.

– الترادف عند ابن فارس (في مقاييس اللغة):

كان ابن فارس يقول: "يسمى الشيء الواحد بالاسماء المختلفة، نحو السيف والمهند والحسام. والذي نقوله في هذا أن الاسم واحد وهو السيف، وما بعده من الألقاب صفات ومذهبنا أن كلّ صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى"² وإذا اعترض أصحاب الترادف بأنّ المعنيين لو اختلفا لما جاز أن يعبر عن الشيء بالشيء "ومما لا يمكن نقله البتة أوصاف السيف والأسد والرمح وغير ذلك من

¹ علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نحر، ص412.

² دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، ص296.

الأسماء المترادفة. ومعلوم أنّ العجم لا تعرف للأسد غير اسم واحد، فأما نحن فنخرج له خمسين ومائة اسم¹.

ويقول ابن فارس أيضاً: "وحدثني أحمد بن محمد بن بندار قال: سمعت أبا عبد الله بن خالويه الهمداني يقول: "جمعت للأسد خمس مائة اسم والحية مائتين". يقول: وأخبرني علي بن أحمد بن الصباح قال: حدثنا أبو بكر بن دريد قال: حدثنا ابن أخي الأصمعي عن عمّه أنّ الرشيد سأله عن شعر ابن حزام العكلي ففسره، فقال: "يا أمير المؤمنين ألا أكون كذلك وقد حفظت للحجر سبعين اسماً؟". وهذا كما قاله الأصمعي².

ولم يكن ابن فارس يكتفي بملاحظة الفروق الدقيقة بين الاسم والوصف، أو بين الاسم وآخر، بل كان يرى مع شيخه ثعلب أنّ معاني الأحداث التي تفيدها الأفعال تشتمل كذلك على فروق دقيقة لا تسمح بالقول بالترادف فيها، "نحو: مضى وذهب وانطلق، وقعد وجلس ورقد ونام وهجع، ففي معنى قعد ليس في جلس، وكذلك القول فيما سواه"³.

وسبيل إثبات هذه التفرقة وإيضاحها يقول ابن فارس: "ألا ترى أنّا نقول: قام ثم قعد، وأخذه المقيم والمقعد.. ثم نقول: كان مضطجعاً فجلس، فيكون القعود عن القيام، والجلوس عن حالة هي دون الجلوس، لأنّ المجلس المرتفع، والجلوس عما هو دونه وعلى هذا يجري الباب كله"⁴.

وفي المقاييس يثبت رأيه بقوله: "جلس: هو الارتفاع في الشيء، يقال: جلس الرجل جلوساً، وذلك يكون عن نوم واضطجاع، وإذا كان قائماً كانت الحال التي تخالفها القعود"⁵.

¹ الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، ص 47.

² المرجع نفسه، ص 47.

³ دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، ص 296.

⁴ المرجع السابق، ص 297.

⁵ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص 173.

لقد أعلن ابن فارس مذهب أستاذه ثعلب في إنكار المترادفات، ويفسّر ابن فارس اللفظين المترادفين إذا اجتمعا في شعر أو كلام بالتوكيد، أي أنّ صاحب النصّ يكرر اللفظين مترادفين كما يكرر اللفظ الواحد على سبيل التوكيد اللفظي. ومؤدى القول بأنّه لا يوجد ترادف إذا ما أردنا بهذا المصطلح تطابق المعنى في كل لفظ من الترادف ف(النأي): البعد في قول طرفة:

فَمَالِي أَرَانِي وَإِبْنُ عَمِّي مَالِكًا ❀ مَتَى أَدُنُّ مِنْهُ يَنَأُ عَنِّي وَيَبْعُدُ¹

وإن فسّر الأوّل بالبعد المادي أي الفرار من وجهه إن عرض له، والثاني بالتنكر له في المحافل ومحاوله تجاهله. ولكن هذا التفسير لا يتأتى في قول الحطيئة:²

أَلَا حَبَدًا هِنْدًا وَأَرْضٌ بِهِ هِنْدٌ ❀ وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ³

وحمل ثانيهما على المشاكلة في اللغة، والمشاكلة في اللغة، كما يقول (الكفوي): "هي اتفاق الشيئين في الخاصة، وهي في البديع، كما قال (القزويني): ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته"⁴. لقد استخدمت العرب الشك في موضع الريب والنأي في موضع البعد، ولم تجد حرجاً في جمع المترادفين أفلا يدل ذلك على أنّ الترادف من سنن العرب في كلامها؟ قال ابن فارس: "واحتج أصحاب المقالة الأولى بأنّه لو كان لكل لفظة معنى غير معنى الأخرى لما أمكن أن يعبر عن شيء بغير عباراته، وذلك أن نقول في: لا ريب فيه، لا شكّ فيه. فلو كان الريب غير الشك لكانت العبارة عن معنى الريب بالشك خطأ فلما عبر عن هذا بهذا علم أنّ المعنى واحد. قالوا: وإنما يأتي الشعر بالاسمين المختلفين للمعنى الواحد في مكان واحد تأكيداً ومبالغة كقولهم: وهند أتى من دونها النأي والبعد"⁵— كما سبق الذكر— ثم قال: "وأما قولهم: إنّ المعنيين لو اختلفا لما جاز أن يعبر عن الشيء

¹ ديوان طرفة بن العبد، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط3، 1423هـ/2002ن، ص26.

² من تراث العرب في الدلالة و المعجم، عبد القادر سلامي، ص264.

³ ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1413هـ/1993م، ص71.

⁴ نظرات في علم دلالة الألفاظ، غازي مختار طليمات، ص48.

⁵ المرجع السابق، ص47.

بالشيء، فإننا نقول: إنما عُبر عنه عن طريق المشاكلة. ولسنا نقول: إنّ اللفظتين مختلفتان، فيلزمنا ما قالوه. وإنما نقول: إنّ في كل واحدة منها معنى ليس في الآخر¹.

واستند ابن فارس إلى إنكار الترادف إنكاراً حاسماً إلى أمرين: أحدهما هو الوصف، حيث جعل ما كان من نحو: حسام، فيصل وبتار صفات تدل على خصائص السيف لا على السيف نفسه. وما ينطبق على الأسماء ينطبق على الأفعال فلكل فعل معنى خاص متفرد، وإذا شارك فعلٌ فعلاً في جانب من الدلالة خالفه في جانب، وهذه المخالفة تجعله فعلاً آخر ذا مدلول آخر².

ونجد في لغات القديمة والحديثة، كلمات قليلة محددة للتعبير عن أصوات الحركات الخفية مثلاً، فإن التمسنا في العربية ما وُضع لأداء هذه الأصوات أدركنا العجز عن استيعاب تلك الكثرة من الكلمات الدالة على فروق دقيقة جداً؛ فالهمس صوت حركة الإنسان، وقد نطق به القرآن، ومثله الجرْسُ والخشفة. وفي الحديث أنه ﷺ قال لبلال: {إنني لأراني أدخل الجنة فأسمع الخشفة إلا رأيتك} [صحيح أخرجه ابن حبان] وقريب منها الهمشة والوقشة فأما التامة فهي ما ينم على الإنسان من حركته أو وطء قدميه. والهمسة عام في كل شيء له صوت خفي كهسهاس الإبل في سيرها، والهميس صوت نقل أخفاف الإبل في سيرها ومن قول القائل: ومن يمشي بنا هميس³.

ومع هذا الإنكار المطلق للترادف عند ابن فارس إلا أنه يعتزّ بهذه الأسماء أو الكلمات المترادفة المتقاربة المعنى، ويعدها من خصائص العربية أفضل اللغات وأوسعها يقول: "وإن أردت أن سائر اللغات تبين إبانة اللغة العربية، فهذا غلط، لأننا لو احتجنا أن نعبر عن السيف وأوصافه باللغة الفارسية لما أمكننا ذلك إلا باسم واحد ونحن نذكر للسيف بالعربية صفات كثيرة، وكذلك الأسد والفرس وغيرها من الأشياء المسماة بالأسماء المترادفة فأين هذا من ذاك، وأين لسائر اللغات من السعة

¹ نظرات في علم دلالة الألفاظ عند ابن فارس اللغوي، غازي مختار طليعات، ص 48.

² المرجع نفسه، ص 46.

³ دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، ص 297.

ما للغة العرب¹. وهو يعترف صراحةً بأن الشيء الواحد في لغة العرب قد يسمى بأسماء مختلفة، إلا أنه عند التدقيق في كل اسم نجد أن له اسماً واحداً، وبقية الأسماء في الأصل صفات له.

ونجد ابن فارس في المقاييس لا يُقرّ بظاهرة الترادف ولا ينكرها، لأنّ طبيعة العمل المعجمي تفرض عليه أن يفسر اللفظ بلفظ يقاربه في المعنى فيوهنا هذا التفسير أنّ ابن فارس من القائلين بالترادف². ومن ذلك قوله في الصحاحي "المائدة لا يُقال لها مائدة حتى يكون عليها الطعام لأنّ المائدة من مادني يميدني، إذا أعطاك وإلاّ فاسمها خوان"³. بينما في المقاييس يقول: "المائدة: الخوان لأنّها تميد بما عليها، أي تحركه وتُرحله عن نضده. ومادهم: أطعمهم على المائدة"⁴.

وكذلك قوله: "الحلّة لا تكون إلاّ ثوبين: إزار ورداء من جنس واحد فإن اختلفا لم تُدع حلّة"⁵. وفي المقاييس يؤكد موقفه قائلاً: "والحلّة معروفة، وهي لا تكون إلاّ ثوبين، وممكن أن يحمل على الباب فيقال: لما كانا اثنين كانت فيهما فُرجة"⁶.

وأيضاً يقول في الصحاحي: "ومن ذلك (القلم) لا يكون قلماً إلاّ إذا بُري وأصلح وإلاّ فهو أنبوبة. وسمعت أبي يقول: قيل لأعرابي (ما القلم؟) فقال: لا أدري. فقيل له: (توهّمه) فقال: (هو عود قُلم من جانبه كتقليم الأظفور فسمي قلماً)"⁷.

وفي المقاييس يثبت موقفه فيقول: "قلم: يدل على تسوية شيء عند بريه وإصلاحه وسمي القلم قلماً لأنّه يُقلم منه كما يُقلم من الظفر، ثم شبه القِدح به فقيل: قلم. ويمكن أن يكون القِدح سمي

¹ الألفاظ المترادفة، الرماني، ص17.

² نظرات في علم دلالة الألفاظ، غازي مختار طليمات، ص48.

³ الصحاحي في فقه اللغة، ابن فارس، ص99.

⁴ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص848.

⁵ الصحاحي في فقه اللغة، ابن فارس، ص99.

⁶ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص194.

⁷ الصحاحي في فقه اللغة، ابن فارس، ص100.

قلماً لما ذكرناه من تسويته وبرّيه. قال عزّ ذكره: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَفْكَمَهُمْ﴾ [آل عمران: 44]¹.

فقد تخيّر ابن فارس ألفاظاً يظنها الناس مترادفة، ثم حلّل ما بينها من فروق بسيطة. وهو على دقة ملاحظته يُغفل أمراً هو أن بعض هذه الألفاظ من الدخيل كلاخوان والكوب والكوز وحينما تكون اللفظتان معرّبتين كالكوز والكوب، أو إحداهما عربية والأخرى معرّبة كالمائدة والخوان فإنّ المقارنة بينهما لا تسوغ². إنّ ابن فارس رغم إنكاره للترادف إلاّ أنّه يأتي على ذكر بعض الأمثلة، متغاضياً عن الدخيل منها أو المعرب.

3. مناهج تحديد المعنى في الدرس الدلالي الحديث:

"إنّ الكلمات لا ترمز إلى شيء ما، أو بتعبير آخر لا يكون لها معنى، إلاّ حين يستعملها الفكر إنّها أدوات فحسب لكن زيادةً على هذا الاستعمال الإحالي الذي ينبغي أن يكون له النصيب الأعظم في كل استعمال تأملي فكري للغة، للكلمات وظائف أخرى يمكن وضعها في مجموعة واحدة بوصفها وظائف إنفعالية، وأفضل إختبار لهذه الوظائف يمكن أن يحصل حين يعين إطار مشكلتي التقرير الصارم والتواصل الفكري، ومن أجل تحليل اتجاهات المعنى الذي نحن معنيون به أصالةً هنا يستحسن البدء بعلاقات الأفكار والكلمات والأشياء، على ما هي عليه في حالات الكلام التأملي التي لم تعقدها الازعاجات الانفعالية أو الدبلوماسية أو غير ذلك"³. يؤكد لنا ريتشاردز وأوغدان أنّ للأفكار أعمالاً في الكلمات، ذلك أنّه لا يمكن أن يكون لها معنى إلاّ عندئذٍ يستعملها الفكر، فهي أدوات تؤدي وظائف؛ وعلاقات الكلمات والأفكار والأشياء يُحسّن بنا التعرف عليها في حالات الكلام التأملي الذي هو أساس تحليل مناهج الدرس الدلالي.

¹ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص746.

² نظرات في علم دلالة الألفاظ، غازي مختار طليمات، ص56.

³ معنى المعنى -دراسة لأثر اللغة في الفكر ولعلم الرمزية- أوغدان وريتشاردز، ترجمة: كيان أحمد حازم يحيى، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت-لبنان، ط1، 2015م، ص57.

1.3. نظرية دي سوسير:

يبنى دي سوسير نظريته الاجتماعية في اللغة على أساس نظرية (دوركيم) الاجتماعية؛ ودوركيم يعتبر ما يسميه (نشاط الجماعة) أو (النشاط الجماعي) مستقلاً عن أي فرد من الأفراد الذين ينتمون إلى المجتمع، إنّ للفرد عند دوركايم وجوداً خاصاً به. ودوركيم يقرر أن (الظواهر الاجتماعية) ذات وجود خاص بها؛ واللغة ظاهرة من جملة الظواهر الاجتماعية ويرى دوركايم أنّ لخصائص السلوك أو (سماته) وجوداً مستقلاً، وأنّ الأنواع العامة للسلوك الاجتماعي لا تعدو أن تكون تعميمات وإنّ ما قرره دوركايم عن الظاهرة الاجتماعية يصدق على (اللغة) في نظرية دي سوسير اللغوية¹. لم يكن سوسير معارضاً للمنهج التاريخي في دراسة اللغة، بل إنّ تاريخه يشهد بأنّه أمضى كل حياته تقريباً في دراسة اللغات، وتطورها معتمداً على هذا المنهج. ولكنه رأى أن اللغويين كثيراً ما يخلطون بين دراسة بنية اللغة في مرحلة زمانية معينة ودراسة تاريخ تلك اللغة وتطورها².

"إنّ التأثير الذي ينبغي أن نوليّه اهتمامنا هو الذي ينشأ عن علاقة العنصر اللغوي الذي يستخدمه المتكلم؛ أو الذي يصفه اللغوي بالعناصر اللغوية الأخرى ذات الصلة بالعنصر المستخدم أو الموصوف"³، ويمكن أن نضيف هنا أنّ كل لغة تتصور العالم الخارجي ومحتوياته بطريقتها الخاصة، وهو ما يقوي فكرة سوسير في اعتبارية العلامة اللغوية بطريقتها الدال والمدلول ويؤكد من جهة أخرى بناء على ذلك، صعوبة الترجمة من لغة إلى أخرى، إذ الترجمة وفقاً للمعطيات السابقة ليست إعادة تسميات للأشياء بل إعادة تفكيك وتركيب للعناصر اللغوية⁴.

إنّ اللغة وإن كانت ملموسة بما فيه الكفاية، بوصفها مجموعة أحداث، فهي ليست متكاملة، فأصواتها تتضمن حركات كلامية ولكون الأصوات والحركات الكلامية جميعاً آلات للفكر فهي

¹ علم اللغة-مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت-لبنان، د.ط، د.ت، ص301.

² مدخل إلى اللسانيات، محمد محمد يونس علي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت-لبنان، ط1، 2004م، ص66.

³ المرجع نفسه، ص65.

⁴ المرجع نفسه، ص66.

تتضمن أفكاراً هذا ويؤكد سوسير أن للأفكار جانباً اجتماعياً كما أنّ لها جانباً فردياً، وفي كل لحظة تنطوي اللغة على أمرين: نظام مستمر ومتطور¹.

يرى سوسير أنّ اللغة ذات وجهين أحدهما نظام ذهني اجتماعي ذو وجود مستقل، في أذهان الجماعة اللغوية الواحدة، وقد سمّي هذه اللغة. الآخر هو الصورة التي يتحقق بها الوجود الذهني على لسان الفرد ولذلك سمّاه الكلام. وينطبق هذا التقسيم على جوانب اللغة كلها ابتداءً من الأصوات وإنهاءً بالدلالة وهنا ينشأ النحو بصورة خاصة وهو قاسم مشترك بين اللغة والكلام، ويعبر عن الثوابت، المفردات هي المتغيرات التي تكون في النظام اللغوي². ومن هذا النظام تقوم العلاقات بين الكلمات، والنظام هو الذي يفرض موقع الكلمة وهو الذي يفرض المعنى المناسب لهذه اللفظة أو تلك، من المعاني التي تحملها؛ هذا النظام هو الوجه الأول من وجهي اللغة في تقسيم دي سوسير وما ينبثق عن هذا النظام التصوري هو الكلام، وهو الوجه الثاني في التقسيم المذكور، والنحو كسائر فروع اللغة نسق عضوي منظم من العلاقات ممّا كان منها منطوقاً فهو (دال) وما كان تمثيلاً ذهنياً أو تصوراً فهو (مدلول) ومن هنا ظهرت ثنائية النظم اللغوي في الظاهرة اللغوية³:

(1) ثنائية اللغة والكلام.

(2) ثنائية التوقيت الثابت والمتغيرات (الدراسة الأفقية الرأسية التاريخية)

(3) ثنائية القياس والاشتقاق.

(4) ثنائية اللفظ والمعنى.

إن كانت اللغة عند دي سوسير نظاماً من الرموز لا يعرف سوى قوانينه الخاصة المميزة بأنّه يقارنها أكثر من مرة بلعبة الشطرنج لتوضيح خصائصها، فيدعو إلى التمييز في دراسة اللغة بين العناصر

¹ معنى المعنى، أوغدن وريتشاردز، ص60.

² دراسة خصائص البنيوية بين القدماء والمحدثين من علماء اللغة، عبد الرسول أحمد عايد عليان، إشراف: محمد أحمد علي الشامي، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 1427هـ/2006م، ص22.

³ المرجع نفسه، ص23.

الداخلية والعناصر الخارجية. ويفرّق بين الدراسات التعاقبية والدراسات التزامنية حيث يتغير وضع الرقعة باطراد تبعاً لكل نقلة يقوم بها أحد اللاعبين، وفي كل مرّة يمكن أن يصف وضع الرقعة وصفاً كاملاً بتحديد مواقع قطع الشطرنج (يعني الملك والوزير والقلعة والفيل والبيادق) وكذلك يمكن أن نفعل مع اللغة حيث يمكن وصفها في كل مرحلة زمانية من مراحلها¹.

وكما أنّه في رقعة الشطرنج لا يهمننا في كل مرحلة من مراحلها ماذا حدث سابقاً من نحو: الطريق الذي وصل به اللاعبون إلى كل وضع من أوضاع المباراة، وعدد التقابلات السابقة وأنواعها أو ترتيبها، بل يمكننا أن نصف الوضع الحالي للمباراة وصفاً تزامنياً دون الرجوع إلى كل ما سبق، فكذلك اللغة، فهي تتطور تطوراً مطرداً من مرحلة زمانية إلى أخرى² وعليه فإنّه³:

أولاً: وضع رقعة الشطرنج في حالة تطابق ما يطابق تماماً وضعاً معيناً للغة، لذلك فإننا نجد أنّه إذا كانت قمة في كل قطعة تتوقف على موقعها في الرقعة فكذلك الأمر في اللغة إذ تتوقف كل كلمة على مقابلتها نظيرها من الكلمات.

ثانياً: لا بد أن يكون النظام القائم في حالة ما مؤقتاً، حيث لا يلبث أن يتغير إلى وضع آخر إلاّ أنّ جميع القيم تتوقف على عُرف ثابت (علامات قواعد الإعراب مثلاً).

ثالثاً: لكي يتم الانتقال من حالة توازن إلى أخرى - أي من حالة وضعية إلى أخرى - يكفي تحريك قطعة واحدة، فلا يحدث تحرك شامل دفعة واحدة، وهنا نعثر على ما يوازن عمليات التطور التاريخي.

ويفهم من ذلك أنّ اللغة تقوم على نظام متوازٍ. فالناحية التاريخية يقصد بها المفردات في صورتها الذهنية (معاني الكلمات) ومعنى كل كلمة يتوقف على موقعها في الرقعة: ويُقصد بها وضع الكلمة في النظم أو السياق. فلا بدّ للكلمة أن تُفحص بهذا المفهوم. وذلك يتفق مع التقسيم الذي قام به

¹ مدخل إلى اللسانيات، محمد محمد يونس علي، ص 67.

² المرجع نفسه، ص 67.

³ دراسة خصائص النبوية بين القدماء والمحدثين من علماء اللغة، عبد الرسول أحمد عايد عليان، ص 20-21.

سوسير فما كان يسمى عنده لغة يسمى: نظاماً في الدرس البنيوي. وما كان يسمى كلاماً يُطلق عليه (عملية) تطبيقية ويكمن الكلام في درس النظام. فظهرت الدراسة الآنية الأفقية، والدراسة الرأسية التاريخية وتسمى تعاقبية¹.

معاني المفردات	الدراسة الأفقية- الصوت
إلى المعجم	الصرف- التركيب النحوي

يصطنع دي سوسير (ثالثاً) خاصاً يتضمن تصورات ثلاثاً متكاملة يعبر عنها بهذه المصطلحات: اللغة، اللسان، والكلام. وفهم هذه التصورات أمر أساسي أولى لفهم نظرية دي سوسير في اللغة:

1.1.3. اللغة:

إنّ ما يسميه دي سوسير اللغة هو اللغة في أوسع معانيها، أي اللغة باعتبارها ظاهرة إنسانية عامة². فاللغة بمعناها العام ظاهرة طبيعية تميّز الإنسان عن غيره من الكائنات وتجعله قادراً على التعامل مع بني جنسه في المجتمع عن طريق نسق من الإشارات الصوتية وهي أيضاً ظاهرة شمولية، بمعنى أنها توجد عند الأفراد في كل زمان ومكان، بصرف النظر عن الاختلاف العرقي والاعتبارات الحضارية الخاصة³. اللغة تعد ظاهرة عامة بحسب دي سوسير ينفرد بها الإنسان عن سائر الكائنات وتعد اللغة ملكة للتعبير برموز منطوقة، ولذلك فإنّ التطرق لموضوع اللغة يحتمل أكثر مما يُطبق ذلك

¹ المرجع السابق، عبد الرسول أحمد عايد عليان، ص 20-21.

² علم اللغة -مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، ص 301.

³ اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، مصطفى غلفان، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت-لبنان، ط1، 2013، ص 156.

أثما خاصة بالفرد وتخص الجماعة بصرف النظر عن التوجهات الاجتماعية، فاللغة هي كل ما يدخل في نطاق النشاط اللغوي من اصطلاح أو إشارة أو رمز صوتي أو كتابي والتي وضعتها مجموعة معينة لغرض الاتصال وينظر إليها دي سوسير بطريقتين:

– إذا كانت في صورة منظمة ذات قوانين ووجود اجتماعي فهي اللسان.

– أما النشاط الفردي العضلي الصوتي الذي يقوم به الفرد، فيطلق عليه الكلام.

2.1.3. اللسان:

اللغة المعينة، أي: العربية أو الإنجليزية.. الخ. فهو يضم على وجه الخصوص نظام المفردات، والنحو في أي عصر من عصور تاريخ لغة معينة، واللسان عند سوسير هو مؤسسة جماعية واجتماعية قال دي سوسير أنّ هذه المجموعة من الكلمات بمعانيها الخاصة، وهذه الفصائل أو التقسيمات النحوية متضمنة في عقل المتكلم وهي مستقلة عن الفرد وغير قابلة للتغيير عند الفرد. وهي مستودع العلامات ومجموع العادات اللغوية التي تتحقق فيما يسميه سوسير الكلام¹. قال سوسير: "ما اللسان؟ ما نراه هو وجوب عدم الخلط بينه وبين اللغة. إنه يُعدّ الجزء المحدد منها، وهو جزء أساسي والحق يقال: إنه في آن واحد نتاج اجتماعي للملكة اللغوية ومجموعة من المواضع الضرورية التي أقرّها الكيان الاجتماعي ليمكن الأفراد من ممارسة هذه الملكة. إنه كلّ في حدّ ذاته ومبدأ للتصنيف وما إن نجعله في المقام الأوّل بين حقائق اللغة حتى نكون قد أدخلنا نظاماً طبيعياً في مجموعة لا تُسلم نفسها لأي تصنيف آخر"².

واللسان بعدُ "مجموع الصور اللفظية المختزنة لدى جميع الأفراد.. إنه كنزٌ يدخره الأفراد الذين ينتمون إلى مجموعة واحدة من خلال ممارسة اللغة. إنه نظام نحوي له وجود فعلي في كل عقل، أو على نحو أدق في عقول مجموعة من الأفراد، إذ أنّ اللسان لا يوجد كاملاً لدى أي منهم، بل إنّ

¹ علم اللغة – مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، ص302.

² معنى المعنى، أوغدن وريتشاردز، ص62.

وجوده الكامل لا يكون إلا لدى المجموع"¹. وعليه يمكن وصف التعريف الذي قدمه سوسير بأنه دخل المجموعة اللغوية كما يلي²:

- أنه كنز مستودع داخل عقول الأفراد الذين يتكلمون لساناً واحداً. ويظهر هذا الكنز باستعمال الأفراد له.

- إنه موجود عن أفراد المجموعة اللغوية الواحدة على نحو بصمات موضوعة في أذهانهم.

- إنه (موجود في شكل مجموعة من الصور الكلامية المختزنة عند جميع الأفراد).

يقول سوسير: "يختلف اللسان عن اللغة بالنسبة إلينا، إن اللسان ليس سوى جزء محدد من اللغة كظاهرة عامة. إنه نتاج جماعي للغة ومجموعة من الاصطلاحات اللازمة التي يُكيّفها المجتمع ليسمح للأفراد المتكلمين بممارسة هذه اللغة"³ ولعلّه بهذا يكون قد ميّز بين اللغة واللسان وفرّق بينهما ففي تصوره يعتبر اللسان صورة من اللغة وجزءاً أساسياً منها، وحيثما يتم النظر إلى الظاهرة اللغوية فإنّ اللغة تقدم هوية مزدوجة، هي⁴:

أولاً: فيزيولوجية ونفسية في الوقت ذاته.

ثانياً: باعتبارها ظاهرة نفسية، فهي ظاهرة إدراكية وتصورية في الوقت ذاته.

ثالثاً: اقتضاؤها مؤسسة اجتماعية راهنة وتاريخية في الوقت نفسه.

أما اللسان، فهو شيء منتظم له قواعده في مختلف المستويات (صوارة/ صرافة/ دلالة) واللسان وحده يتمتع بخاصة قابلية أن يكون موضوعاً. ويقوم اللسان على أرضية اللغة مع وجود طرف

¹ معنى المعنى، أوغدن وريتشاردز، ص 62.

² اللسانيات البنوية - منهجيات واتجاهات، مصطفى غلفان، ص 160.

³ المرجع نفسه، ص 159.

⁴ المرجع نفسه، ص 159.

آخر هو المجتمع الذي يلعب دوراً أساسياً في تكييف الملكة اللغوية مع اللسان في المحيط الاجتماعي الذي يوجد فيه الإنسان¹

3.1.3. الكلام:

إنّ الكلام نشاط لغوي فردي يتمثل في تنفيذ قواعد نسق لسان معين. وبعبارة أخرى، فإنّ أداء المتكلم للسان المشترك وإنجازه له، هو ما يسميه سوسير كلاماً، فالكلام قائم على إرادة الفرد المتكلم ومرتبطة بذكائه، لأنّه يقوم بتراكيبات، وتوليفات يستخدمها وفق ما يوفره له اللسان من إمكانيات التعبير عن الأفكار والأغراض الشخصية ولا يوجد الكلام بالطريقة نفسها عند المتكلمين بلسان معين، وإنما يختلف من متكلم لآخر، فلكل واحد منهم طريقته الخاصة في أداء قواعد اللسان المشترك². يرى دي سوسير أنّه لا يمكن بحال من الأحوال دراسة الكلام دراسة علمية لأنّه فردي (والفردية يقوم على عنصر الاختيار وعنصر الاختيار لا يمكن التنبؤ به، لا يمكن دراسته دراسة علمية)، ونفس الشيء بالنسبة للغة لأنها تخص الفرد والجماعة، مما يعني أنها ليست وجود اجتماعي خالص، في حين أنّه يمكن دراسة اللسان دراسة علمية لأنّه موضوع يمكن ملاحظته وتصنيفه.

ويفضي التمييز بين اللسان والكلام بحسب سوسير إلى جملة من السمات النوعية الخاصة بهذا المكون أو ذلك من الظاهرة اللغوية والتمييز بين اللسان والكلام تمييز بين الجماعي والفردية. فاللسان شيء جماعي والكلام شيء فردي وهو كذلك تمييز بين ما هو ثانوي وعرضي: فاللسان جوهري والكلام ثانوي عرضي³.

إنّ دراسة اللغة كظاهرة عامة تشمل في الوقت ذاته جانبين متميزين⁴:

- أحدهما: أساسي موضوعه اللسان الذي هو اجتماعي في جوهره ومستقل عن الفرد.

¹ اللسانيات البنوية، منهجيات واتجاهات، مصطفى غلفان، ص 157.

² المرجع نفسه، ص 160.

³ المرجع السابق، ص 160.

⁴ اللسانيات البنوية، منهجيات واتجاهات، مصطفى غلفان، ص 160.

- ثانيهما: ثانوي موضوعه الجانب الفردي للسان هو الكلام.

لقد نشأت البنيوية اللغوية حين بيّن فرديناند دي سوسير بأنّ سياق اللغة لا يقتصر على التطورية وبأنّ تاريخ الكلمة مثلاً لا يعرض معناها الحالي، ويكمن السبب في وجود النظام. (لم يكن سوسير يستعمل لفظة بنية) بالإضافة إلى وجود التاريخ، وفي أن نظاماً كهذا يرتكز على قوانين توازن تؤثر على عناصره وترتفع في كل حقبة من التاريخ بالنظام اللغوي المتزامن: بالفعل، فالعلاقة الأساسية التي تدخل في نطاق اللغة هي عبارة عن تطابق بين الشارة والمعنى. ومن الطبيعي أن تؤلف مجموعة المعاني نظاماً يرتكز على قاعدة من التمييزات والمقابلات إذ أنّ هذه المعاني تتعلق ببعضها، كما تولف نظاماً متزامناً إذ أنّ هذه العلاقات مترابطة¹.

يعدّ (بواز)، الأكثر إيجاءاً وتأثيراً في مجموعة علماء الأعراق البشرية المعينة بموضوع البحث الكبير الذي تقدّمه اللغات الأمريكية-الهندية، يصوغ ثلاث نقاط لثلاثتها إليها في البحث الموضوعي للغات²:

- النقطة الأولى: العناصر الصوتية المكوّنة في اللغة.

- النقطة الثانية: مجموعات الأفكار التي تعبر عنها مجموعات صوتية.

- النقطة الثالثة: منهج توحيد المجموعات الصوتية وتعديلها.

يقول (بواز): "كل الكلام يُقصد به أن يؤدي مهمة توصيل الأفكار"³ على أنّ الأفكار يبعد أن يصل إليها من يطلبها من الخارج، ونحن بنا حاجة إلى نظرية تصل الكلمات بالأشياء من خلال الأفكار التي ترمز إليها، أي إنّ الأمر يتطلب تحليلات منفصلة لعلاقات الكلمات بالأفكار ولعلاقات الأفكار بالأشياء. ثم إنّ القسم الأعظم من اللغة، ولاسيما اللغة البدائية، لا يُعنى ابتداءً

¹ البنيوية، جان بياجيه، ترجمة: عارف منيمنه وبشير أويدي، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط4، 1958م، ص64.

² معنى المعنى، أغدن وريتشاردز، ص63.

³ المرجع السابق، ص63.

بالأفكار البتة، إلا إذا ضُمَّت الأفكار الانفعالات والمواقف، وهو إجراء يستلزم إشكالات مصطلحية¹.

إذا كانت البنيوية الأولية مترامنة أساساً، في مقابل النظرة التطورية لقواعد اللغة المقارنة في القرن التاسع عشر، وفي مقابل المنظور التحويلي لبنيوية هاريس وتشومسكي الحديثة، فإن ذلك يعود إلى ثلاثة أسباب يجب وزنها بتأنٍ نظراً لعدد المؤلفين الذين رغم كونهم ليسوا لغويين، قد أخذوا من التأثيرات السوسورية فكرة استقلالية النسبية لقوانين التوازن بالنسبة لقوانين التطور²: في هذا الصدد تأثر سوسير في جزء من إلهامه، بالاقتصاد الذي كان في عصره يشدد خاصة على الأولى (بارتر) بعد (ولراس) وحيث يمكن في الواقع للأزمات بأن تؤدي إلى تعديل كامل القيم المستقلة عن تاريخها، أما ثاني هذه الأسباب، فهو إرادة التخلص من العناصر الغريبة على علم اللغة، والاكتفاء بميزات النظام اللازمة.

أما السبب الثالث للميزة التزامنية للبنيوية السوسورية، فتتعلق بوضع خاص بعلم اللغة شدّ عليه دي سوسير في اندفاع منهجي تماماً: لا تحتوي الشارة الشفوية لكونها اصطلاحية، على علاقة جوهرية وبالتالي ثابتة، مع معناها: إنه المبدأ الذي يعبر بأنه ليس من ميزات الدال اللفظية ما يشير إلى قيمة أو مضمون مدلوله وقد وضع (جاكسون) حديثاً موضع الشك، هذا التأكيد على تحكم الشارة الذي كان (جسبرسن) قد خفف منه لكن سوسير كان قد أجاب سلفاً على هذه الاعتراضات حين ميّز بنفسه بين "التحكم النسبي والتحكم الكلي"³.

إنّ بنيوية دي سوسير تعني دراسة بنية (أو بني) اللغة في حدّ ذاتها على نحو مستقل، ليس فقط بعزلها عن التاريخ، أو العالم الخارجي بل أيضاً عن نسيجها الاجتماعي التي تعيش فيه، والعمليات النفسية التي يقوم بها متكلموها عند فهمها واكتسابها. يعدّ (هيلمسلف) من رواد اللسانيات الذين

¹ معنى المعنى، أوغدن وريتشاردز، ص 64.

² البنيوية، جان بياجيه، ص 64.

³ المرجع السابق، ص 64.

تأثروا بشكل أو آخر باللسانيدي سوسير لاسيما في عنايته بالمباني أو (الأشكال) على حساب الجوهر أو (المحتوى، والمادة) وحاول أن يطور أفكاره البنيوية فما عرف بالتأويلات ونتيجة لصعوبتها وطبيعة مصطلحاتها غير المتجانسة لم تنل تلك الأفكار الاهتمام الذي تستحق. ومن الانتقادات التي وجهت لتأويلات (هلمسليف) أنها نسخة نظرية، وشخصية للسانيات دي سوسير غير أنه طبقها على نحو فيه مغالاة منطقية¹. تُعدّ الدراسات التي قدمها دي سوسير من أهم الدراسات في مجال اللسانيات البنيوية، ذلك أنه دعا إلى دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها، فاللغة ليست مجرد رموز وإشارات لا معنى لها. وإنما هي نظام لغوي مشترك بين الأفراد والجماعات اللغوية في المحيط الجغرافي الواحد فهي من أجل تحقيق عملية التواصل. وعزل اللغة أو البنية عن السياقات الخارجية ضروري في الدراسة البنيوية وهذا ما ذهب إليه جلة من العلماء الذين تأثروا بدي سوسير.

2.3. نظرية الإشارة:

ترجع أصول هذه النظرية إلى جذور فلسفية ومنطقية، وتعتمد في كثير من مباحثها على المصطلحات الفلسفية، وقد تعرضت للنقد من جانب السلوكيين الذين حاولوا أن يخضعوا اللغة للملاحظة المباشرة، ويعدوا عن الدراسات اللغوية كل ما من شأنه الانتماء إلى ما هو باطني، أو عقلي أو بعبارة أخرى كل ما هو غير خاضع للتجربة، وقد أدى هذا النقد لهذا النوع من الدراسة "الذي يعتمد على مفاهيم وأصول يتعسر التحقق منها بطريقة تجريبية"² إلى التخلي عنها، والتقليل من شأنها حقبة طويلة من الزمن ولكنها استطاعت أن تفرض نفسها من جديد بعد أن أخفقت محاولات السلوكيين في إيجاد البديل لذلك النوع من الدراسة، وبعد أن أخفق السلوكيون في تقديم حلول نابعة للمشاكل المتعلقة بالدلالة، والمعنى الذي اكتفى السلوكيون بتغييبه وإبعاده عن البحث

¹ مدخل إلى اللسانيات، محمد محمد يونس علي، ص 68.

² المعنى وظلال المعنى - أنظمة الدلالة في العربية، محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، بيروت - لبنان، ط 2007، ص 90.

بالمَنظار الذي يراه به أصحاب النظرية الإشارية¹. تشكل هذه النظرية في مسار علم الدلالة الحديث أولى مراحل النظر العلمي في نظام اللغة، بل إلى أصحابها يرجع الفضل في تمييز أركان المعنى وعناصره، معتمدين في ذلك على النتائج التي توصل إليها فرديناند دي سوسير في أبحاثه اللسانية التي خصّ بها الإشارة اللغوية باعتبارها "الوحدة اللغوية المتكونة من دال ومدلول، الدال هو الإدراك النفساني للكلمة الصوتية والمدلول هو الفكرة أو مجموعة الأفكار التي تقترن بالدال"².

إنّ دراسة الصورة الذهنية التي تتميز بالتجريد، قد فتح المجال واسعاً أمام الباحثين في اكتناه عوالم خفية أطلق عليها بعضهم (علم المفاهيم) وسمّاه البعض الآخر (العوالم الدلالية) التي تمثل إحدى الدعائم الرئيسية في نظرية الأوضاع التي تشكل الامتداد الطبيعي للنظرية الإشارية، إنّ مصدر الدلالة كما ترمي إلى ذلك نظرية الأوضاع يكمن بالأساس في المراجع الموجودة في العالم الخارجي ويبرز ما لصيغة معينة بواسطة مجموع العلاقات المتشابكة بين جملة الأوضاع يقول الدكتور الفاسي: "المكان الطبيعي للمعنى هو العالم الخارجي لأنّ المعنى يبرز في العلاقات المطردة بين الأوضاع والمعنى اللغوي يجب أن أن ينظر إليه في إطار هذه الصورة العامة للعالم، عالم مليء بالمعلومات وأجسام موفقة لالتقاط جزء من هذه المعلومات"³.

إنّ الفرق بين الدلالة التعبيرية أو (الحرفية) والدلالة المفهومة، فالدلالة الأولى هي المفهومة من تعبيرات اللغة نفسها، وفقاً لما يُفهم من مفرداتها المعجمية وقواعدها الصرفية والنحوية. والدلالة المفهومة هي التي تُفهم من تعبيرات اللغة نفسها مع مراعاة دلالة الحال والمساق التي يمكن أن تبدل من الدلالة التعبيرية للأقوال المستخدمة في سياق معين⁴.

¹ المعنى وظلال المعنى، محمد محمد يونس علي، ص90.

² علم الدلالة - أصوله ومباحثه في التراث اللغوي - منقور عبد الجليل، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، د.ط، 2001م، ص83.

³ المرجع نفسه، ص81.

⁴ المعنى وظلال المعنى، محمد محمد يونس علي، ص91.

وتنقسم الدلالة التعبيرية إلى قسمين¹: الدلالة القواعدية والدلالة المعجمية، ومصطلح الدلالة القواعدية يشمل الدالتين الصرفية والنحوية؛ فالأولى تفهم من اللواحق، والصيغ الصرفية، والثانية تفهم من التراكيب اللغوية عن طريق القرائن النحوية أمّا الدلالة المعجمية فهي تُفهم من العجمات. وكأنّ ابن جني قد فطن إلى الفرق بين الدلالة الصرفية، والدلالة المعجمية حين ميّز بين الدالتين اللفظية والصناعية والمعنوية، حيث استعمل الأولى بمعنى قريب من الدلالة المعجمية في حين استخدم الثانية لنوع من نوعي الدلالة الصرفية وهي دلالة الصيغة. وقد أشار إلى أنّ الفعل (قام) يدل على مصدره بلفظه و على زمانه بينائه، وعرفّ الدلالة الصناعية بأنّها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها، ويستقرّ على المقال المعتمد بها، نحو قوله: إن اسم الفاعل من نحو (قائم) و(قاعد) لفظه يفيد الحدث الذي هو القيام والقعود وصيغته وبنائه يفيد كونه صاحب الفعل، وكذلك قطع وكسر، فنفس اللفظ هاهنا يفيد معنى الحدث الذي هو القيام والقعود وصيغته وبنائه يفيد كونه صاحب الفعل، وكذلك قطع وكسر، فنفس اللفظ هاهنا يفيد معنى الحدث وصورته تفيد شيئين: أحدهما الماضي، والآخر تكثير الفعل، كما في (ضارب) يفيد بلفظه الحدث، وبنائه الماضي كون الفعل من اثنين².

إنّ ما أشار إليه ابن جني -فيما سبق- لا يُمثّل إلاّ مظهراً من مظهري الدلالة الصرفية التي تشمل -بالإضافة إلى دلالة الصيغة- دلالة الإلصاق، والإلصاق هو إضفاء سابقة أو لاحقة على بنية الكلمة، لتفيد معنىً قواعدياً معيناً، لإضفاء (ال التعريف) أو (تاء التأنيث) على كلمة (طالب) في نحو: (أحسنّت إلى طالب مسكين)³.

لقد تطورت ثنائية الدال والمدلول بعد سوسير إلى المثلث الدلالي، وعلى الرغم من الغموض الذي يكتنف وجهة نظره في مدلول العلامة اللغوية (وذلك من حيث استخدامه مرادفاً للتصور تارةً. ومرادفاً للمرجع تارةً أخرى) فإنّه قد مهّد السبيل لغيره لتطوير نظرية حول العلامة اللغوية، وربما كان

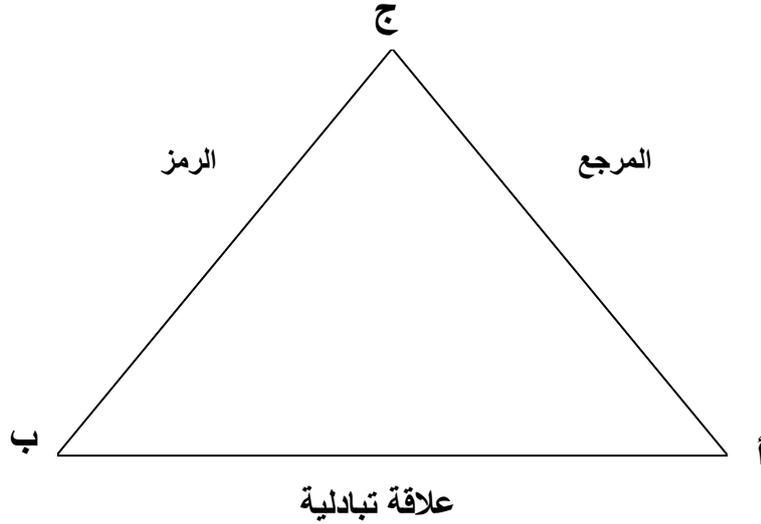
¹ المرجع نفسه، ص 91.

² المرجع نفسه، ص 92.

³ المعنى وظلال المعنى، محمد محمد يونس علي، ص 92.

أول من سار في هذا الدرب مؤلفي كتاب (معنى المعنى) وهما أوجدن وريتشاردز، اللذان أوضحا وجهة نظرهما في أركان الدلالة بالإشارة إلى ما يعرف بالمثلث الدلالي. الذي يأخذ الشكل الآتي¹:

الفكرة أو الإشارة



وقد اختلف المهتمون بعلم الدلالة في تسمية زوايا المثلث أو أركانه (أ، ب، ج) اختلافاً بيّناً، ف (جاردينر) و (أولمان) يسميان (أ) الاسم، و (ب) المعنى و (ج) الشيء المقصود، و (تشارلز موريس) يسمي (أ) الرمز و (ب) المدلول و (ج) المحال عليه.

ويرى أولمان بعد إبعاده عنصر (الشيء أو المرجع) وهو يأخذ الرمز (ج) في المثلث "أن كل ما يستطيع أن يعمل اللغوي هو أن يركز اهتمامه على الجانب الأيسر من المثلث، أي على الخط الذي يربط الرمز بالفكرة"²، ويشير إلى أن العلاقة بين (أ) و (ب) علاقة متبادلة (علاقة تمكن كل واحد منهما من استدعاء الآخر).

وهناك أسباب ملحّة دعت إلى اختيار هذه المصطلحات بالذات منها³:

¹ المرجع نفسه، ص 92.

² المعنى وظلال المعنى، محمد محمد يونس علي، ص 99.

³ المرجع نفسه، ص 99.

1- أن العلامة مفهوم مركب من الدال والمدلول، فإذا ما حاولنا أن نبحث عن مكان ملائم للعلامة فلن نجد لها ذلك المكان في أي طرف من أطراف المثلث الدلالي، بل سنجد أنها انقسمت قسمين:

(أ) الدال، وهو اللفظ أو ما ينوب عنه في حالة الكتابة الذي يستدعي المفهوم في الذهن.
 (ب) المفهوم (الفكرة الإشارة) وهو الصورة الحاصلة في العقل من حيث كونها تقصد من اللفظ.

2- أن تسمية الركن (ب) بالمفهوم أنسب من غيره، لأنه يوافق ما يقصد به في التراث، وهو كونه الصورة الذهنية الحاصلة في العقل.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المفهوم لا يشترط فيه أن تكون الصورة الذهنية صورة مرئية، فقد تكون كذلك، وقد تكون محسوسة بإحدى الحواس الأخرى، يؤيد ذلك أن العميان ليس لهم قدرة على استحضار الصور المرئية، وإنما يستعيضون عنها بصور ملموسة أو مسموعة¹.

إنّ هذا التقسيم المتميز للمعنى يعدّ خطوة جريئة في عصره، وأعطى للمبحث الدلالي نفساً جديداً سوف يتولد عنه نظريات جديدة وأفكار مهمة، إنّ الدراسات الدلالية التي اضطلع بها العلماء المتأخرون تدور كلها في فلك مثلث أوجدن وريتشاردز. ذلك أنّها تناولت في مباحثها أحد عناصر المثلث بتحليل عميق أو عنصرين اثنين، ومنها ما تناولت العناصر الثلاثة كلها استناداً على أنّ معنى الكلمة هو إشارتها إلى شيء غير نفسها². وهنا يوجد رأيان³:

- رأي يرى أن معناها هو العلاقة بين التعبير وما يشير إليه ودراسة المعنى على الرأي الأول تقتضي الاكتفاء بدراسة جانبيين من المثلث وهما جانبا الرمز والمشار إليه.

¹ المرجع نفسه، ص100.

² علم الدلالة، عبد الجليل منقور، ص83.

³ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص55-56.

- وعلى الرأي الثاني تتطلب دراسة الجوانب الثلاثة لأن الوصول إلى المشار إليه يكون عن طريق الفكرة أو الصورة الذهنية. وأصحاب هذه النظرية يقولون إنّ المشار إليه (لا يجب أن يكون شيئاً محسوساً قابلاً للملاحظة) (المنضدة) مثلاً فقد يكون كذلك، كما قد يكون كيفية (أزرق) أو حدثاً (القتل)، أو فكرة تجريدية (الشجاعة). ولكن في كل حالة يمكن أن نلاحظ ما يشير إليه اللفظ، لأن كل الكلمات تحمل معاني، لأنها رموز تمثل أشياء غير نفسها).

وعلى أساس هذا التقسيم نشأت نظريات المدلول التي تناولت أنواع الدلالة وأقسامها، كما برزت نظريات عكفت على دراسة الإشارة اللغوية وأحصت أقسامها، وفي إطارها نشأت فكرة العلامة أو السمة مما ساهم في ميلاد علم جديد هو علم العلامية أو السيميولوجية¹.

إنّ المعنى اللغوي يجب أن ينظر إليه في إطار هذه الصورة العامة للعالم، عالم مليء بالمعلومات وأجسام موفقة لالتقاط جزء من هذه المعلومات². وتدعيما للنظرية الإشارية التي حصل توسع في مفهومها لاحظ العلم اللغوي (بوتن) أن عالم المفاهيم المودع في العالم الخارجي أضخم بكثير مما هو في الرأس فالمفاهيم هي الأساس الذي انبنت عليه نظرية الأوضاع التي تنظر إلى المعنى أنّه علاقة بين الكلام المنتج والأوضاع التي تنظر إلى المعنى أنّه علاقة بين الكلام المنتج والأوضاع الموصوفة وهذه النظرية تركز كذلك على الدلالة الخارجية للغة وانصهار المعلومات اللغوية ضمن تيار المعلوماتي³.

3.3. النظرية السلوكية (المدرسة الأمريكية بلومفيلد):

تميزت البنيوية الأمريكية بالصرامة والعلمية والمنهجية، ويرجع هذا إلى رائدها بلومفيلد الذي كان متأثراً إلى حدّ كبير بعالم النفس السلوكي (واطسن) وقد شرح بلومفيلد منهجه في الدراسات اللسانية في كتابه (اللغة) وكان أحد ثلاثة لسانيين بارزين في اللسانيات الأمريكية في الثلث الأوّل من القرن العشرين، والآخران هما (فرانز بواز) و(إدوردسابير) اللذان عرفا باهتمامهم باللسانيات الموسعة بدلاً

¹ علم الدلالة، عبد الجليل منقور، ص88.

² المرجع نفسه، ص84.

³ علم الدلالة، عبد الجليل منقور، ص84.

من الاقتصار على اللسانيات المضيقية. وقد انعكس هذا في التطرق للمباحث الأدبية والفنية والإنسانية والنفسية، وبيان الصلة بين هذه المباحث من جهة والمباحث اللسانية من جهة أخرى¹.

دعا "بلومفيلد" إلى إبعاد دراسة المعنى من الوصف اللغوي بسبب صعوبة البحث فيه بحثاً موضوعياً، ومع أن بلومفيلد لم يقلل من شأن دراسة المعنى، أو يدعو إلى عدم دراسته غير أن تعليقاته في هذا الموضوع لم يحملها الكثير من اللسانيين على المحمل الذي كان يقصده فأدى ذلك إلى إعراض جيل من اللسانيين عنه في الربع الثاني من القرن العشرين². إنَّ البحث عن ماهية الدلالة وآلية حصولها أدى بالعالم اللغوي الأمريكي (بلومفيلد) إلى هجر الاتجاه العقلي والبحث عن الدلالة في السلوك اللغوي الظاهر، وبعد تحقق الأفكار التي مال إليها (بلومفيلد) تجلّى الاتجاه السلوكي لدى هذا العالم وقد "عرف معنى الصيغة اللغوية بأنه الموقف الذي ينطقها المتكلم فيه، والاستجابة التي تستدعيها من السامع فعن طريق نطق صيغة لغوية يحثّ المتكلم سامعه على الاستجابة لموقف وتلك الاستجابة هما المعنى اللغوي للصيغة"³، والقول بمبدأ المثير والاستجابة يستدعي الأخذ كذلك بالمقام الذي حصل فيه الصوت الكلامي، ولكي يتم تحديد دلالة صيغة لغوية تحديداً دقيقاً وحبّ حصر جميع المقامات التي صاحبت استعمال الصيغة في الحدث الكلامي، ومعرفة شاملة لكل ما يشكل عالم المتكلم: "فدلالة صيغة لغوية ما إنما هي المقام الذي يفصح فيه المتكلم عن هذه الدلالة والرد اللغوي أو السلوكي الذي يصدر عن الخطاب"⁴. يرى السلوكيون أن (السلوك الإنساني) يوصف أكمل وصف وأدقّه عن طريق اعتبار الظواهر الفيسيولوجية وغيرها من الظواهر المادية التي تصحب سلوك الأفراد ولا يتأتى عندهم دراسة (الظواهر الإنسانية) دراسة علمية إلاّ بهذا الطريق. ولما كانت اللغة (ظاهرة إنسانية) فيصدق على دراستها ما يصدق على دراسة سائر الظواهر الإنسانية⁵.

¹ مدخل إلى اللسانيات، محمد محمد يونس علي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت-لبنان، ط1، 2004م، ص68-69.

² المرجع نفسه، ص69.

³ علم الدلالة، عبد الجليل منقور، ص87.

⁴ المرجع نفسه، ص87.

⁵ علم اللغة - مقدمة للقارئ العربي -، محمود السعران، ص305.

ينبغي عند السلوكيين شرح مصطلحات مثل (الإرادة) و(الشعور) و(الفكرة) و(الانفعال) وترجمتها إلى لغة تتضمن حالة فيسيولوجية أو (فيزيقية) أو كليهما. ولذلك نجد في دراسات بلومفيلد اللغوية مصطلحات مثل: الاستجابة والاستجابة البديلة والمثير البدلي¹. ويخضع حدوث الكلام والسلسلة الكاملة للأحداث العملية السابقة والتالية للكلام لقصة حياة كل من المتكلم والسامع. وهكذا فإنّ استخدام اللغة عند بلومفيلد وغيره من السلوكيين يخضع لنظرية المثير والاستجابة المعروفة في علم النفس، فالمثيرات العملية تؤدي إلى استجابات لغوية، وتلك الاستجابات قد تكون مثيرات لغوية تؤدي إلى استجابات أخرى، وهلم جرا².

قد عرّف بلومفيلد معنى المبنى اللغوي بأنه: الموقف الذي ينطق فيه المتكلم ذلك المبنى والاستجابة التي يحدثها في السامع؛ ويشير إلى أنّه "لكي نعطي تعريفاً علمياً دقيقاً لمعنى كل مبنى في اللغة، علينا أن نحيط معرفة دقيقة وعلمية بكل شيء في عالم المتكلم، ولكن المدى الفعلي للمعرفة البشرية أضيق من أن يحيط بذلك"³. كما يشير أيضاً إلى مشكلة اختلاف اللغات في المصطلحات المستعملة في علاقة القرابة ولذلك فإن دراسة المعنى هي نقطة الضعف في دراسة اللغة.

وبناءً على وجهة النظر السلوكية في استخدام اللغة، عند بلومفيلد وغيره من السلوكيين، وبمقتضى تعريفهم للمعنى، فإن المعاني "يتم تعلمها بارتباطها بالمواقف المتنوعة التي تستخدم فيها اللغة"⁴.

وقد أوضح بلومفيلد الطريقة التي تُستخدم بها اللغة بالمثل التالي: لنفترض أن جاك وجيل يتنزهان في ممر مسيّج، وجيل جائعة، فتزى تفاحة فيتخطى جاك السياج ويتسلق الشجرة ويأخذ

¹ المرجع نفسه، ص 305.

² المعنى وظلال المعنى، محمد محمد يونس علي، ص 114.

³ المعنى وظلال المعنى، محمد محمد يونس علي، ص 115.

⁴ المرجع نفسه، ص 116.

التفاحة التي يحضرها لجيل، ويضعها في يدها فتأكلها¹. إنَّ هذه الأحداث المتوالية يمكن أن تدرس من جوانب متعددة، ولكننا نحن دارسي اللغة نَميّز بين عملية الكلام والأحداث المصاحبة لها، أي الأحداث العملية، وبالنظر إلى هذه الناحية، فإن الحادث يتكوّن زمانياً من ثلاثة أجزاء²:

(أ) الأحداث العملية السابقة لعملية الكلام.

(ب) الكلام.

(ج) الأحداث العملية التالية لعملية الكلام.

فجميع الأحداث التي تسبق كلام جيل في المثال السابق، وتتعلق بها تدعى مثير المتكلم، وفي هذا المثال فإن المثيرات هي جوع جيل (مع ما يتبعه من عمليات عضوية) ورؤيتها التفاحة، ووجود جاك بقربها وعلاقتها السابقة به. أمّا الأحداث التي تلي الكلام، وتتعلق بالسامع فتدعى استجابة السامع والاستجابات في هذا المثال هي قطف جاك للتفاحة، وتقديمها إلى جيل، ويدخل في هذا النوع الأحداث التالية للكلام المتعلقة بجيل أيضاً، وهي حصر لها على التفاحة وتناولها لها³.

تقوم السلوكية بوجه عام على جملة من الأسس ذكرها أحمد مختار عمر في مايلي⁴:

1- التشكيك في كل المصطلحات الذهنية، مثل العقل والتصور والفكرة ورفض الاستبطان كوسيلة للحصول على مادة ذات قيمة في علم النفس، ويجب على عالم النفس أن يقصر نفسه على ما يمكن ملاحظته مباشرة، وذلك بأن يعنى بالسلوك الظاهر، وليس بالحالات والعمليات الداخلية. وتطبيق ذلك على اللغة يعني التركيز على الأحداث الممكن ملاحظتها وتسجيلها، وعلى علاقتها بالموقف المباشر الذي يتم إنتاجه فيه. ومن هنا أطلق بعضهم على اللغة مصطلح السلوك

¹ ينظر: المرجع نفسه، ص.ن.

² المرجع نفسه، ص 117.

³ المعنى وظلال المعنى، محمد محمد يونس علي، ص 117.

⁴ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 59-60.

النطقي، أو السلوك اللغوي كما يعني معالجة الفكرة كسلوك، والتخلي عن مفاهيم مثل الإدراك والإحساس والشعور.

2- اتجاهها إلى تقليص دور الغرائز والدوافع والقدرات الفطرية الأخرى، وتأكيدا على الدور الذي يلعبه التعلم واكتساب النماذج السلوكية، وتركيزها على التربية أكثر من الطبيعة، ونسبة الشيء الكثير للبيئة، والشيء القليل للوراثة.

3- اتجاهها الآلي أو الحتمي الذي يرى أن كل شيء في العالم محكوم بقوانين الطبيعة.

4- أنه يمكن وصف السلوك عند السلوكيين على أنه نوع من الاستجابات لمثيرات ما تقدمها البيئة أو المحيط. والشكل الذي يستعمل عادة لتمثيل العلاقة بين المثير والاستجابة هو:

م ← س (م = مثير، وس = استجابة).

السهم هنا يمثل علاقة عرضية. المثير سبب والاستجابة أثره. ونموذج السلوك يعدّ سلسلة من المثيرات والاستجابات هكذا:

(م¹ - س¹) ← (م² - س²) ← (م³ - س³)

فالكلمة الأولى للحدث الكلامي تنتج كاستجابة (س¹) لبعض المثيرات الداخلية (م¹).

وإنتاج (س¹) يخدم كمثير فيصبح (م²) ويكون مثيراً للكلمة الثانية (س²)... وهكذا.

فالتواصل اللغوي في نظر السلوكيين نوع من الاستجابات لمثيرات ما، تقدمها البيئة أو المحيط.

والتكلم عند بلومفيلد حين أدائه للكلام يكون قد قام باستجابات نطقية لمثيرات ما، تخضع خضوعاً مطلقاً لحافز البيئة دون أن ترتبط هذه الاستجابات بأدنى قدر من التفكير (لأن الاستجابة الكلامية مرتبطة بصورة مباشرة بالحافز، ولا تتطلب تدخّل الأفكار)، وذلك لأن اللغة في نظر

السلوكيين لا تعدو أن تكون (عادات صوتية يكتفها حافر البيئة) وقد ذكر بلومفيلد أن تحليل المعنى أضعف نقطة في دراسة اللغة¹.

إنّ النظرية السلوكية بقدر ما كشفت عن عوالم خفية ودفعت بالبحث الدلالي خطوات نحو الأمام، بقدر ما فتحت أبواباً عن عوالم أخرى بقيت خفية، ذلك أن الأخذ بمبدأ دراسة الأفعال الكلامية القابلة للملاحظة والمشاهدة، لم يقدم الأجوبة الكافية عن تلك التساؤلات حول ضبط دلالة الصيغة اللغوية ضبطاً يخضع لمعايير علمية دقيقة تنسحب على كل الصيغ والتراكيب اللغوية، فوجود القيم الحاقّة وتكوّن المعنى الديناميكي الذي لا يأخذ صورة قارة ثابتة، شكّل أهمّ العوائق أمام نظرية بلومفيلد السلوكية وقد تطورت هذه النظرية على يد الفيلسوف الأمريكي (شارل موريس) الذي لاحظ أنّه قد تتعدد الاستجابات لمثير واحد، يعني اشتراك دلالات في صيغة لغوية واحدة؛ وذلك أن المنطوق قد يحمل قيمةً أسلوبية ومعانٍ حافة يتولد عنها استجابات متنوعة ورغم ذلك التطور الحاصل في النظرية السلوكية بلجوء موريس إلى فكرة الميل أو المزاج، فإنّه وجدت تراكيب وعبارات لغوية لا تخضع لمعايير هذه النظرية، وبالتالي وجدت فجوات علمية واضحة لم تستطع النظرية السلوكية سدها، مما عجل بميلاد اتجاه جديد في الدرس الدلالي حاول الإجابة عن التساؤلات المطروحة حول تحديد علمي موضوعي دقيق للدلالة وطرق ضبطها².

4.3. نظرية السياق (المدرسة الاجتماعية الإنجليزية فيرث):

في أثناء الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين ظهر تحدّي قوي لبلومفيلد من فيرث وأتباعه في جامعة لندن، كانت عناية فيرث وأتباعه منصبّة على علمي الصيابة (الأصوات) والدلالة ولم يول النحو والصرف العناية التي يستحقّانها وبرزت في هذا الشأن نظرية التحليل العروضي التي كانت جزءاً

¹ محاضرات في علم الدلالة (نصوص وتطبيقات)، خليفة بوجادي، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، سطيف، الجزائر، ط2، 2012، ص152.

² علم الدلالة، عبد الجليل منقور، ص92.

من نظريته السياقية في اللغة ويبدو أن هذا الاختصار على الاهتمام بالأصوات كان تقليداً سائداً في بريطانيا منذ (سويت) و(دانييل جونز) في بداية القرن العشرين¹.

يرى (فيرث) أن الوقت قد حان للتخلي عن البحث في المعنى بوصفه عمليات ذهنية كامنة، والنظر إليه على أنه (مركب من العلاقات السياقية). وذهب إلى أن الوظيفة الدلالية لا تتأتى إلا بعد أن تتجسد المقولة في موقف فعلي معين، أي بعد أن تخرج من خانة الوجود الوضعي الكامن إلى حيز الوجود الاستعمالي الفعلي، وهو أمر لا يتحقق حسب رأيه إلا في سياق الموقف. وقد اقتبس هذه النظرية -نظرية سياق الموقف- من الإناسي (مالينوفسكي)². يؤكد لنا فيرث أن الدراسة الفعلية للمعنى تتأتى عند تجسيدها في سياق الموقف، فعند دراسة الحيز الذي تقع فيه أحداث الفعل الكلامي يمكن الوصول إلى المعنى الحقيقي لأي تركيب.

ترجع هذه النظرية في أساسها إلى اللغوي الإنجليزي (جون روبرت فيرث) وقد عدّ كل من (بازل) و(كاتفورد) و(هاليدي) و(روبنز) النظرية السياقية للغة أحد ثلاثة أعمال بارزة يمكن تتبعها فيما أُلّفه (فيرث) وبمقتضى النظرية السياقية فإن المعنى يفسر باعتباره (وظيفة في سياق) وقد اعترض (فيرث) على ما ذهب إليه (أوجدان و ريتشاردز) من أن المعنى هو علاقة في العقل بين الحقائق والأحداث من جانب، والرموز أو الكلمات التي تستخدم للإشارة إليها من جانب آخر، ويشير إلى أنه بما أننا لا نعرف إلا القليل جداً عن العقل، ونظراً إلى أن دراستنا اجتماعية أساساً، فينبغي أن نكف عن علاقة الازدواجية بين العقل و الجسم، والفكرة الكلمة، ونعوضها بالإنسان الكامل، في ارتباطه ببني جنسه، كما أنه لا يحذو حذو (أوجدانوريتشاردز) في اعتبار المعنى علاقات في عمليات عقلية كامنة، بل يرى أن ينظر إلى المعنى على أنه (علاقات موقفية في سياق الموقف)، وهو كذلك (مركب من العلاقات السياقية)³.

¹ مدخل إلى اللسانيات، محمد محمد يونس علي، ص76.

² المرجع السابق، ص79-80.

³ المعنى وظلال المعنى، محمد محمد يونس علي، ص118.

وبدلاً من الحديث عن العلاقة الثنائية بين اللفظ والمعنى صار الحديث في المدرسة السياقية عن مركب من اللفظ والمعنى في علاقته بغيره من المركبات التي يمكن أن تحلّ محله في نفس السياق. وبرز ما يسميه (فيرث) بالتوزيع السياقي المحكوم بمنهج الإبدال الذي يقتضي أن الكلمة مثلاً ما هي إلاّ مقابل إبدال معجمي لكلمات أخرى يمكن أن تحلّ محلها في ذات السياق، ويتحدد معناها بمقدار ما يحدثه هذا المعنى من تغيير. وعلى المستوى الصيائي تجاوز (فيرث) النظرة النفسية للصيغة التي صاغها (يودان دي لورتيبي) وكان ينظر بمقتضاها إلى الصيغة على أنها (صورة عقلية) أو (صوت مفرد مجرد)، وأصبحت الصيغة تتحدد بدراسة الصوت في علاقته بالسياقات الأصواتية التي ظهر فيها، وفي علاقته بالأصوات الأخرى التي يمكن أن تحلّ محله في تلك السياقات¹.

لقد استفاد (فيرث) من تراث (دي سوسير) لاسيما في مجال العلاقات الاستبدالية والائتلافية التي وظفها في منهج الإبدال حيث تدخل العناصر اللغوية في علاقات عمودية بين العنصر المذكور وغيره مما يمكن أن يحلّ محله، وعلاقات أفقية بين العناصر المتجاورة².

إنّ دراسات (مالينوفيسكي) قد أدت به إلى نظرات قيمة في اللغة فيما يتعلق بدراسة (الكلام الحي) بوجه خاص؛ لقد وصل (مالينوفيسكي) إلى أنّ اللغة ليست كما يرى التعريف التقليدي وسيلة من وسائل توصيل الأفكار والانفعالات أو التعبير عنها أو نقلها، فمثل هذا لا يعدو أن يكون وظيفة واحدة من وظائف اللغة، ورأى أن اللغة كما يمارسها المتكلمون في أي جماعة من الجماعات إنما هي نوع من السلوك، ضرب من العمل، إنها تؤدي وظائف كثيرة غير التوصيل³

استعمل (مالينوفيسكي) مصطلح (سياق الحال) هذه الكلمة -السياق- كانت متداولة بين اللغويين من قبله ولا تزال متداولة بينهم. ولكن (مالينوفيسكي) أضفى على المصطلح (سياق الحال) معنى خاص، ثم تطور هذا المصطلح على يد الأستاذ (فيرث) في دراسته اللغوية و(سياق الحال) عند

¹ مدخل إلى اللسانيات، محمد محمد يونس علي، ص 81.

² المرجع السابق، ص 81.

³ علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، ص 310.

(فيرث) نوع من التجريد من البيئة أو الوسط الذي يقع في (الكلام) وهذا التجريد يقوم به اللغويون للوفاء بدراستهم و(سياق الحال) يشمل أنواع النشاط اللغوي جميعاً كلاماً وكتابةً¹. وعموماً فإن السياق هو مجموعة كيانات (أشياء أو أحداث) مترابطة بطريقة معينة، وكلٌّ من هذه الكيانات له خصيصة على نحو تحدث معه مجموعات الكيانات الأخرى حاملة الخصائص أنفسها ومترابطة بالطريقة عينها وتحدث هذه على نحو يكون مطرداً لأية نظرية في التأويل بمقدورها أن تنأى بنفسها عن جعل الصور حجر زاوية فيها أفضلية واضحة على النظريات التي ليست كذلك. وتمثل هذه النقطة موضع الاختلاف الرئيس بين وجهة النظر المطورة هنا وما قدمه السيد (راسل) بشأن المعنى، الذي ينبغي مع ذلك أن يراجع أولئك الذين يفضلون على وصفنا الموجز نقاشاً أيسر لما تؤديه السببية التذكيرية من دور معرفي².

إنّ سياق الحال هو مجموعة العناصر المكونة للموقف الكلامي أو (الحال الكلامية)، ومن هذه العناصر المكونة للحال الكلامية³:

- 1- شخصية المتكلم والسامع، وتكوينها (الثقافي) وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلم والسامع -إن وجدوا- وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك اللغوي، ودورهم أيقنصر على الشهود أم يشاركون من آن لأن بالكلام والنصوص الكلامية التي تصدر عنهم.
- 2- العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة وبالسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي كحالة الجو إن كان لها دخل، وكالوضع السياسي، ومكان الكلام.. الخ. وكل ما يطرأ أثناء الكلام ممن يشهد الموقف الكلامي من انفعال أو أي ضرب من ضروب الاستجابة، وكل ما يتعلق بالموقف الكلامي أيّاً كانت درجة تعلقه.

¹ المرجع نفسه، ص.310..

² معنى المعنى، أوغدان وريتشاردز، ص140-141.

³ علم اللغة -مقدمة للقارئ العربي- محمود السعران، ص311.

3- أثر النص الكلامي في المشتركين، كالاقتناع أو الألم أو الإغراء أو الضحك.. الخ. فأهم خصائص (سياق الحال) إبراز الدور الاجتماعي الذي يقوم به (المتكلم) وسائر المشتركين في (الموقف الكلامي).

4- إنّ نظرية اللغة التي تقوم على التصور الخاص ب(سياق الحال) تشمل جميع أنواع الوظائف الكلامية، بمعنى أنّها بهذا التصور تستطيع أن تدرس وتفسر جميع أنواع الوظائف الكلامية وليست مقصورة كأكثر النظريات القديمة على إبراز نوع أو أكثر ليس غير من أنواع الوظائف الكلامية.

فلنفترض الآن أنّنا أشعلنا عود الثقاب وتوقعنا حدوث إلتقاد. فلا بد لنا من وسيلة للحكم على توقعنا بالصدق أو بالكذب والذي نفعله في الواقع هو أننا ننظر لنرى: أكان إلتقاد أم لم يكن؟

لكن السؤال الذي ينبغي أن نجيب عنه هو: كيف لنا أن ننتخب من بين كل الأحداث الممكنة الأخرى التي كان يحتمل أن نختارها، هذا الإلتقاد المخصوص بوصفه الحدث الذي يعتمد عليه صدق توقعنا أو كذبه؟

فنحن ننتخبه بوساطة سياقات خارجية معينة ينتمي إليها، أي أنّ ذلك الحدث الذي إن يكن يُكمل السياق الذي يمثل الكشط عضوه الآخر في هذه الحالة، وبذلك يكون مهيباً للارتباط بالتوقع من خلال السياق السايكولوجي الذي يُنشئه ذلك التوقع والخبرات الماضية المتعلقة بأحداث الكشط والإلتقاد¹.

فإن كان ثمة حدث يكمل السياق الخارجي للمعنى فالإحالة صادقة والحدث المذكور هو مرجعها. أما إن لم يكن نحو هذا الحدث فالإحالة كاذبة والتوقع خائب².

¹ معنى المعنى، أوغدان وريتشاردز، ص145.

² المرجع نفسه، ص145.

تختص هذه النظرية بالتحليل الدلالي للألفاظ وتنطلق من مبدأ يقوم على أساس "أن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض"¹ وتصنّف نظرية السياق الدلالي في تحليل المعنى إلى نوعين²:

(1) **سياق لغوي**: ويقصد بالسياق اللغوي التركيب أو النظم اللفظي وما يضيفه على الوحدة اللغوية من تحديد دلالي يقول العالم النمساوي (فتيجنشتاين): (ليس للكلمة دلالة بل لها استعمالات ليس إلّا). ويسميه علماء الأصول العرب عبارة النص، لأن المستبدل يعبر من النظم إلى المعنى كأن تستدل على معنى الفعل (ضرب) أو الاسم (كتاب) من السياقات [ضرر عمر خالدًا، ضربت لخالد موعداً، ضربت له مثلاً، ضرب في الأرض..] و[اشتريت كتاباً، قرأت كتاب سيبويه، إنّه كتاب مبین..] وتعدّ نظرية السياق اللغوي من أقدم مناهج تحليل المعنى في التراث العربي، إذ تعود جذورها إلى عبد الله بن عباس (ت68هـ) كما يستشف من قوله «الشعر ديوان العرب، فإن خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب، رجعنا إلى ديوانها والتمسنا معرفة ذلك»، وقد أكد الجرجاني في هذا المجال علاقة دلالة الكلمة بالسياق اللغوي، وأن الكلمة المفردة لا معنى لها فقال: "لا يتصور أن يتعلق الفكر بالمعاني الكلم أفراده ومجرّدة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصحّ في عقل أن يتفكر مفكّر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه"³ والمقصود بالنحو السياق، ومن أمثلة ذلك أن نستدل على معنى الفعل (ضرب) أو الاسم (كتاب) من السياقات التي يمكن أن يردا فيها، كما سبقت الإشارة.

(2) **سياق المقام**: ويسمى سياق الموقف والحال، ويقصد به الوضعية والظروف التي رافقت المتكلم وقت الكلام الفعلي ويبدو أن (فيرث) أخذ مصطلح سياق الموقف في المعنى من البحوث التاريخية

¹ من نظريات التحليل الدلالي في التراث العربي، حلام الجيلالي، مجلة المعجمية، تونس، العدد 16-17، 2001، ص304.

² المرجع نفسه، ص304-305.

³ المرجع السابق، ص304.

المقارنة التي كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر وخاصة في كتاب (دراسات في أسس حياة اللغة) لصاحبه (وجنر)، الذي أشار فيه إلى أن "السياق هو الأساس أو المحيط الذي تعتمد عليه الحقيقة في توضيحها وفهمها، وأنه لا يتضمن عند الاتصال اللغوي الكلمات فقط، بل الصلات والظروف المحيطة والحقائق السابقة والأشخاص الذين يتحدث عنهم"¹، غير أن (فيرث) وسّع دائرة الموقف ليشمل السياق اللغوي والاجتماعي وكل ما يحيط بالموقف الذي تنطلق فيه الأحداث والملايسات الكلامية بما في ذلك المتكلم والمستمع وصفاتهما و موضوع الكلام ومكانه وزمانه وغيرها.

وقد تنبه علماء العرب القدامى إلى أهمية المقام (سياق الحال) في فهم دلالات الألفاظ يقول (الراجحي): "وقد لا يكون بعيداً عما نحن فيه أن نشير إلى أن العرب القدماء كانت لهم إشارات إلى الموقف أو المقام أو غير ذلك مما قد يشبه فكرة سياق الحال من هذه الإشارات ما أفرده المفسرون لمعرفة أسباب النزول"².

إنّ كلمة (جيد) إذا وُصف بها رجل كانت تعني الناحية الخلقية، وإذا وصف بها طبيب كانت تعني التفوق في الأداء، وإذا وردت وصفاً لمقادير كانت تعني الصفاء والنقاوة وكلمة (يد) العربية لا يُعرف معناها إلاّ بالسياق الذي وردت فيه مثل: (هم يدٌ على من سواهم) إذا كان أمرهم واحداً و(بايعته يداً بيد) أي: نقداً و(سقط في يده) أي: ندم و(حتى يعطوا الجزية عن يد) أي: عن ذلّ واعتراف للمسلمين، و(يرحمك الله) يقال في مجال تشميت العاطس و(يرحمه الله) يقال في مجال الدعاء لمن مات. وكلمة (جذر) لها معنى عند المزارع ومعنى ثانٍ عند اللغوي ومعنى ثالث عند عالم الرياضيات³.

¹ من نظريات التحليل الدلالي في التراث العربي، حلام الجليلي، ص 305.

² في علم الدلالة -دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات، عبد الكريم محمد حسن جبل، دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ط، د.ت، ص 23.

³ أبحاث في اللغة، أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية- مصر، د.ط، 1994، ص 47.

لقد حصل تطور هام في مفهوم السياق إذ لم يعد يقتصر على الجانب اللغوي في إيضاح دلالة الصيغة اللغوية، وإنما وجدت جوانب أخرى قد تنسجم معها الدلالة المقصودة للكلمة كالوضع والمقام الذي يحدث فيه التواصل أو الملامح الفيزيولوجية النفسية للمتكلم التي تصاحبه يقول عبد القادر الفهري الفاسي في ذلك: "اختيار مفهوم ملائم من بين لائحة المفاهيم التي يعبر عنها اللفظ المشترك يتطلب مجهوداً معرفياً خاصاً ويتسبب أحياناً في أخطاء ويقع رفع الالتباس عن طريق السياق اللغوي المباشر، أو السياق الخطابي أو الوضع الذي يحدث فيه التواصل أي كل مصادر المعلومات المتوفرة لرفع اللبس"¹. إن تعدد المفاهيم التي يدل عليها اللفظ تعني أن هذا اللفظ له معنى مركزي هو (النواة) ومعان هامشية ثانوية اكتسبها بفعل دورانه المتجدد في أنساق كلامية مختلفة حتى أضحي المعنى المركزي يدور في فلك المعاني الثانوية التي لا تفاضل بينها وأصبح طريق رفع اللبس في الدلالة يمر عبر السياق اللغوي أو الخطابي أو معاينة المقام الذي يتمثل في المعطيات الخارجية والنفسية². ويقترح (فيرث) أن يشقق المعنى أو الوظيفة إلى سلسلة من الوظائف الكؤنة، تعرّف كل وظيفة بأنها استخدام مبنى أو عنصر لغوي في علاقته بسياق ما، ووفقاً لوجهة نظره فإن كلاً من علم الأصوات وعلم القواعد وعلم المعاجم وعلم الدلالة يربط مكوناته الخاصة بالمركب في سياقه الملائم. وقد افترض أن ما نقوله وما نسمعه يمكن أن يقسم إلى عناصر ومكونات ويمكن تحديد هذه العناصر، وتعيينها عادة بمنهج الإبدال، فالكلمة هي مقابل إبدال معجمي، والصوت يمكن أن يكون مقابل إبدال أصواتي أو تصريفي، ففي السياق الأصواتي نلاحظ أن عدداً من الصوامت يمكن وجودها في هذا السياق، والوظيفة الأصواتية كل واحد من هذه الصوامت الممكنة هو استخدامه بطريقة مميزة من الصوامت الأخرى. وهكذا فإن وظيفة /ق/ في /قال/ هو استخدامه في هذا السياق بطريقة مميزة من مقابلات إبدال أخرى ممكنة من /ن/ و /س/ و /م/... الخ³.

¹ علم الدلالة، عبد الجليل منقور، ص 89.

² علم الدلالة، عبد الجليل منقور، ص 89.

³ المعنى وظلال المعنى، محمد محمد يونس علي، ص 119.

ويرى (فيرث) "أن مقابلات الإبدال هذه يمكن أن تحدد في سياقات أصواتية صرفة أي بدون سياق لفظي أو قواعدي أو موقف كامل"¹. ويبدو أن ما يقصده (فيرث) بمقابل الإبدال الأصواتي هو تقريباً ما يعرف عند غيره بالصيغية بـ "اعتبارها مبنى مميزاً من حيث صورة نطقه أو صور نطقه ومن حيث الصفات أو الارتباطات العامة التي تمتلك وظيفة وترتبط بصورة النطق، وذلك مثل طول الصوت والنغمة والنبر والجره"²، وبناءً على ذلك فإن الصيغة -باعتبارها وظيفة في سياق- يتم تحديدها بـ "دراسة الصوت في علاقته بالسياقات الأصواتية التي يظهر فيها، وفي علاقته بالأصوات الأخرى التي يمكن أن تحل محله في تلك السياقات، أو بعبارة أخرى في علاقته بسياق النظام الصيغتي الكامل"³. ولعل أهم ميزات يتمتع بها المنهج السياقي هي⁴:

1. أنه - على حدّ تعبير أولمان - يجعل المعنى سهل الانقياد للملاحظة والتحليل الموضوعي وعلى حدّ تعبير (فيرث) أنّ يبعد على فحص الحالات العقلية الداخلية التي تعدّ لغزاً مهماً، ويعالج الكلمات باعتبارها أحداثاً وأفعالاً وعادات تقبل الموضوعية والملاحظة في حياة الجماعة المحيطة بنا.
2. أنّ لم يخرج في تحليله اللغوي عن دائرة اللغة، وبذا نجا من النقد الموجّه إلى جميع المناهج السابقة، وهو النقد الذي عبر عنه (ليتشه) بقوله: «مشكلة اتجاهات أوجدانوريتشاردز وبلومفيلد في دراسة المعنى أن كلا منهم حاول شرح السيمانتيك على ضوء متطلبات علمية أخرى»⁵ وقوله: «إنّ البحث عن تفسير الظاهرة اللغوية خارج إطار اللغة يشبه البحث عن منفذ للخروج عن حجرة

¹ المرجع نفسه، ص 119.

² المرجع نفسه، ص 119.

³ المرجع نفسه، ص 120.

⁴ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 73.

⁵ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 73.

ليس لها نوافذ ولا أبواب. والمطلوب منا أن نقنع بتقصي ما هو موجود داخل الحجرة، أي أن ندرس العلاقات داخل اللغة»¹.

ويقسم (فيرث) المعنى إلى خمس وظائف أساسية مكوّنة وهي²:

(1) الوظيفة الأصواتية للصوت باعتباره مقابلاً إبدالياً، فالأصوات لها مواضعها في السياق وفي نظام العلاقات الذي يدعوه البنية الأصواتية للغة.

(2) الوظيفة المعجمية للمبنى أو الكلمة بوصفها مقابلاً إبدالياً.

(3) الوظيفة التصريفية.

(4) الوظيفة التكييفية.

(5) الوظيفة الدلالية ولا تتأتى هذه الوظيفة إلا بالتحقق السياقي للمقولة في موقف فعلي معين، ويسمى هذا السياق سياق الموقف.

وقد تنبّه اللغويون العرب إلى سياق المقام وأثره في توجيه دلالة المنطوق، فميزوا بين المعنى المقالي (اللغوي) والمعنى المقامي (سياق الحال) وما له من أهمية في تبين الجمل وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق وتنوع الدلالة ويؤكد ابن القيم على ملاسبات المقام وصلته بدلالة الألفاظ، فيرى أن "الألفاظ لا تقصد لذواتها وإنما هي أداة يستدل بها على مراد المتكلم، فإذا ظهر مراده وصحّ بأي طريق عمل بمقتضاه. سواء أكان بإشارة أم كتابة أو بدلالة عقلية أم قرينة حالية أم عادة له مطردة لا يخل بها"³. "ولذلك وجدنا رواة الأحاديث النبوية ونصوص اللغة ينقلون متن النص مصحوباً بسياق المقام، فيقولون مثلاً: كان قاعداً فقام ثم قال وظهر على وجهه الغضب، وأشار بالسبابة والوسطى وفرّق بينهما، فسألناه فسكت، ومن ذلك ما تجده في كتب الأدب حول خطبة الحجاج بن يوسف لأهل العراق من حيث وصف المقام والهيئة وشخصية المتكلم

¹ المرجع نفسه، ص73.

² المعنى و ظلال المعنى، محمد محمد يونس علي، ص120.

³ من نظريات التحليل الدلالي في التراث العربي، حلام الجليلي، ص305.

وهندامه وحالة المستمعين ونظراتهم، فقد تكون نعم بمعنى لا في مقام تداولي معيّن لعملية الكلام)¹. وابن جنيّ كان عظيم الاهتمام بالسياق حفيّاً به يراه عاملاً أصيلاً في فهم الدلالة، بل إنّ الدلالة لا تُفهم إذا لم تقترن بسياق الحال. ولا يملّ ابن جنيّ من ترديد سياق الحال، وتأكيد أهميته في فهم دلالة بعض الجمل، ويتعرض ابن جنيّ لسياق الحال وتعلقه بالدلالة في مسائل الحذف، يقول في نصّ رائع مدركاً العلاقة بينهما: "وقد حذفت الصفة وذلت عليه الحال"² وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب في قولهم (سير عليه ليل) وهم يريدون: ليل طويل، وكل هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها. وذلك أنك تحسّ في كلام القائل لذلك ما يقوم مقام قوله (طويل) أو نحو ذلك³. ويدرك ابن جنيّ أن الدلالة إنما تكون مستقاة إما من اللفظ وإما من سياق الحال، فإذا انتفى سياق الحال فلا بد من ذكر اللفظ يقول: "فعلى هذا ويجري مجراه تحذف العلة فأما إذا عُرّيت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفتها لا يجوز"⁴.

إنّ منهج النظرية السياقية يعدّ من المناهج الأكثر موضوعية ومقاربة للدلالة، ذلك أنّه يقدم نموذجاً فعليّاً لتحديد دلالة الصيغ اللغوية، وقد تبني كثير من علماء اللغة هذا المنهج منهم العالم (وتجنشتاين) الذي صرّح قائلاً: "لا تفتش عن معنى الكلمة وإنما عن الطريقة التي تستعمل فيها"⁵. إنّ هذه الطريقة التي تستعمل فيها الكلمة ضمن الدلالة الرئيسية أو القيم الحافة التي تتحدد معها الصور الأسلوبية، لأن السياق يحمل حقائق إضافية تشارك الدلالة المعجمية للكلمة في تحديد الدلالة العامة التي قصدتها الباث يقول (ستيفن أولمان): "السياق وحده هو الذي يوضح لنا ما إذا كانت الكلمة

¹ المرجع نفسه، ص 305.

² أبحاث في اللغة، أحمد سليمان ياقوت، ص 48.

³ المرجع نفسه، ص ن.

⁴ أبحاث في اللغة، أحمد سليمان ياقوت، ص 48-49.

⁵ علم الدلالة، عبد الجليل منقور، ص 88.

ينبغي أن تُؤخذ على أنها تعبير موضوعي صرف أو أنها قصد بها أساساً، التعبير عن العواطف والانفعالات"¹.

وعلى الرغم من أهمية التغيير الذي جاء به (فيرث) في البحث اللساني عامة، وفي تفسير المعنى خاصة، فإن مشكلة (فيرث) هي أنه لم يعرض نظريته عرضاً كاملاً وشاملاً يبرز فيه الأسس الفلسفية والمعرفية لأفكاره السياقية، إذ لم يتجاوز ما كتبه عن هذه النظرية ما يبلغ حجم كتاب كما يذكر (روبنز) ولعل هذا ما أغرى (هاليدي) في بداية الستينيات ليقدم شرحاً، وتفسيراً مفصلين لنظرية (فيرث) و يضمنها أبعاداً جديدة بحيث لم تعد قاصرة على مستوى الجملة بل تجاوزتها إلى ما هو أكبر منها حتى غدا النص - وليس الجملة - الوحدة الصغرى للتحليل. أخذ (هاليدي) مستويات التحليل اللغوي الثلاثة من (فيرث) بعد وفاته وكان منهجه إجمالاً امتداداً وتكملة وتطويراً لمنهج (فيرث)².

5.3. نظرية الحقول الدلالية:

هي نظرية معجمية شمولية تقوم على أساس تصنيف المفاهيم والأشياء وتبويب الكلمات في حقول ليسهل إدراكها من خلال علاقتها بالكلمات الأخرى، وتهدف إلى سدّ ثغرات الحقل في المفردات المنتمة إليه، وتسهيل تحديد دلالاتها ضمن مجالاتها وتزويد الباحث بالألفاظ المناسبة للدلالات التي يمتلكها ولا يجد لها كلمات³. وتنسب هذه النظرية إلى الألماني (جوست تريبي) الذي وضع صياغتها ومبادئها في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين، من خلال كتابه: (الألفاظ الفكرية في اللغة الألمانية الوسيطة)؛ وملخصها أن المعجم الإفرادي للغة يتركب من مجموعة كلمات تغطي ميداناً محدداً على المستوى المعرفي (أي حقل مفهوميته) وترتبط دلالتها ضمن مفهوم مجرد، وفضلاً عن ذلك فإن كل حقل (إفرادي أو مفهوم) يتكوّن من وحدات متجاورة ومترابطة فيما بينها⁴، لقد قام

¹ المرجع نفسه، ص 89.

² مدخل إلى اللسانيات، محمد محمد يونس علي، ص 81.

³ من نظريات التحليل الدلالي في التراث العربي، حلام جيلالي، ص 310.

⁴ محاضرات في علم الدلالة، خليفة بوجادي، ص 158.

الألماني (جوست تريبي) ببلورة و تجميع الأفكار بصورة متماسكة لهذه الفرضية، ومجموع الألفاظ للغة معينة تكون مبنية على مجموعة متسلسلة لمجموعة كلمات أو (حقول معجمية)، كل مجموعة منها تغطي مجالاً محدداً على مستوى المفاهيم (حقول التصورات) زيادة على ذلك كل حقل من هذه الحقول سواء أكان معجمياً أم تصورياً فهو متكون من وحدات متجاوزة مثل حجارة الفسيفساء ويرى (تريبي) أن تصوراتنا تعطي الحقيقة كلها وأن التغيير في التصور يحدث بالضرورة تغييرات في حدود تصور الآخرين. وإذا كان هناك مشكل الحقل المعجمي فإن كل تغير على مستوى المفاهيم ينعكس على مستوى الكلمات التي تعبر عنه، فالكلمات والمفاهيم علاقتها متبادلة¹.

إنّ الحقل الدلالي كما يرى (جورج مونان) هو مجموعة من المفاهيم تنبني على علائق لسانية مشتركة، ويمكنها أن تكون بنية من بُنى النظام اللساني، كحقل الحيوان، وحقل الألوان، وحقل الأطعمة، والأشربة، والولادة والحمل وغير ذلك من الحقول²، وإذا كانت الحقول الدلالية تحدّد على أنّها مجموعة من الكلمات ترتبط دلالتها وتوضع عادة تحت لفظ يجمعها، فإن (دي سوسير) قد أشار إلى وجود علائق ترابطية دلالية بين المداخل المعجمية، والتي بإمكانها أن تصنف النظام اللساني إلى مجموعة من الأنساق يختلف بعضها عن بعض وهو ما يسميه بالعلائق التراتبية بالإضافة إلى وجود علائق أخرى كعلاقة التقابل، والعلاقة العكسية، وعلاقة الترادف، وعلاقة التدرج أو التعاقب، أو كما جمعها المختصون في خمس علائق، وهي الترادف، الاشتمال وعلاقة الجزء بالكل والتنافر والتضاد وبواسطتها يتم تمييز معنى كلمة عن أخرى داخل الحقل الواحد، ومنه تكمن أهمية الحقول الدلالية في الكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين تلك الكلمات المدرجة ضمن الحقل الدلالي الواحد³.

¹ علم الدلالة، كلود جرمان وريمون لوبلون، ترجمة: نور الهدى لوشن، منشورات قان يونس، بنغازي، ليبيا، د.ط، د.ت، ص54.

² علم الدلالة في التراث العربي والدرس اللساني الحديث -دراسة في فكر ابن قيم الجوزية، إدريس بن خويا، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط1، 2016، ص104.

³ المرجع نفسه، ص105.

ولفهم دلالة مفردة ما ينبغي فهم طبيعة المفردات المترابطة دلاليًا بها، أو هو "مجموعة من المفاهيم تنبني على علائق لسانية مشتركة ويمكن لها أن تكوّن بنية من بني النظام اللساني"¹.

يقول (أولمان) في تعريف الحقل الدلالي: "هو قطاع متكامل في المادة اللغوية يعبر عن مجال معين من الخبرة"²، ويعرّفه (ليونز) بقوله: "مجموعة جزئية لمفردات اللغة"³، وتقول هذه النظرية أنّه لكي تفهم معن كلمة يجب أن تفهم كذلك مجموعة الكلمات المتصلة بها دلاليًا، أو كما يقول (ليونز): "يجب دراسة العلاقات بين المفردات داخل الحقل أو الموضوع الفرعي"⁴ وهو يعرّف معنى الكلمة بأنّه: "محصلة علاقاتها بالكلمات الأخرى في داخل الحقل المعجمي"⁵، فهي عملية تصنيفية تتبع من نظرة الإنسان إلى الكون وتعامله مع الموجودات من حوله، ولنظرية الحقول الدلالية استخدامات معجمية متعددة ولها وظائف إجرائية من أهمها⁶:

1- تسهيل عملية التحليل الدلالي لمفردات الحقل المتجانس، إذ لا يمكن فهم أية كلمة على نحو تام بمعزل عن الكلمات الأخرى ذات الصلة بها والتي تحدد معناها فلا ريب أنّ تعريف كلمة (حذاء) تكون أسهل مع حضور الكلمات (حذاء، نعل، خفّ، جورب..). حتى يتم تحديد السمات المكونة والمفرّقة بين كل كلمة. ويستعين هذا العنصر في التحليل الدلالي بنظرية التعريف المكوناتي أو الإسمي.

2- سدّ الثغرات التي يمكن أن يتركها المعجم في مجال من مجالات المعرفة، فيعمل الحقل الدلالي على تغطيته المجال دون إهمال لأي مفردة من المفردات التي تشكله، كما في حقل الشهور القمرية، أو حقل وحدات القياس والوزن والكيل مثلاً.

¹ محاضرات في علم الدلالة، خليفة بوجادي، ص158.

² علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص79.

³ المرجع نفسه، ص79.

⁴ المرجع نفسه، ص79.

⁵ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص80.

⁶ من نظريات التحليل الدلالي في التراث العربي، حلام الجيلالي، ص310-311.

3- الحفاظ على المعاني الدقيقة للكلمات والتفريق بين ألفاظ التعدد الدلالي كالترادف والاشتراك الدلالي والتضاد، كما في التمييز بين ولج ودخل، وسار ومشى.

4- مساعدة الباحث على إيجاد الكلمات للمعاني التي يمتلكها، وقد ربط (ابن سيده الأندلسي) هذا الهدف بمساعدة الأدباء والخطباء والكتاب فيما يحتاجون إليه من كلمات.

ويتكون المجال الدلالي من "مجموعة من المعاني أو الكلمات المتقاربة التي تتميز بوجود عناصر أو ملامح دلالية مشتركة"¹. ويرى أصحاب هذه النظرية "أننا إذا أردنا أن نحدد بدقة دلالة كل كلمة من هذه المجالات أو الحقول، أن نبدأ بها الكلمات فيما بينها داخل هذا المجال أو ذاك، لأن الكلمة طبقاً لهذه النظرية لا تتحدد قيمتها في نفسها وإنما تتحدد بالنسبة لموقعها الدلالي في داخل مجال دلالي معين"².

تمثل هذه النظرية منهجاً ملائماً للمقارنة بين مجموعات الألفاظ في اللغات المختلفة، أو للمقارنة بين مجموعات ألفاظ اللغة الواحدة في فترتين تاريخيتين متباينتين، كما أنها تعدّ منهجاً ملائماً كذلك للمقارنة بين مجموعات الألفاظ بداخل المجالات الفكرية المختلفة في نفس اللغة³. ويتفق أصحاب هذه النظرية- إلى جانب ذلك- على جملة مبادئ منها⁴:

- (1) لا وحدة معجمية عضو في أكثر من حقل معين.
- (2) لا وحدة معجمية لا تنتمي إلى حقل معين.
- (3) لا يصح إغفال السياق الذي ترد فيه الكلمة.
- (4) استحالة دراسة المفردات مستقلة عن تركيبها النحوي.

¹ في علم الدلالة، محمد حسن جبل، ص 23.

² في علم الدلالة، محمد حسن جبل، ص 23.

³ المرجع نفسه، ص 23.

⁴ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 80.

ولقد تذكرنا فكرة الحقول الدلالية هذه بسبق العرب في هذا المضمار، إذ أنهم كانوا يعمدون إلى الكلمات التي تتعلق مدلولاتها بموضوع واحد، ويدرسونها واضعين إياها تحت عنوان يدل على هذا الموضوع. وإن كان هناك من علماء العربية كثيرون ممن ألفوا في الرسائل اللغوية ذات الموضوع الواحد، ومن هؤلاء عبد الملك بن قريب الأصمعي (216هـ) فقد ألف رسائل في الإبل والحيل والشاه والوحوش والفرق بين الإنسان والحيوان وخلق الإنسان. ولذلك نجد أبا زيد سعيد بن أوس الأنصاري (214هـ)، من رسائله اللغوية (المطر واللبأ واللبن)، ولأبي زكريا الفراء رسائل في الأيام والليالي والشهور. ثم إن هناك من المعاجم من اتبع نظام الترتيب الموضوعي لمعجم (غريب المصنف) لأبي عبيد القاسم بن سلام (224هـ) وينقسم إلى خمسة وعشرين كتاباً منها كتاب خلق الإنسان وكتاب النساء وكتاب اللباس وكتاب الأطعمة وكتاب الأمراض¹. ومنها أيضاً معاجم الموضوعات ذات الموضوعات المتعددة ككتاب فقه اللغة للثعالبي، والمخصص لابن سيده².

المبحث الثالث: الأسلوب التعليلي عند ابن فارس في معجم مقاييس اللغة.

لاشك أن مفهوم التعليل عموماً قد شاع وانتشر بين علماء العربية، فنجد عند اللغويين والنحاة والصرفيين، كما نجده عند علماء الفقه ولاسيما في مباحث التعليل الفقهي، ومباحث التعليل في أصول الفقه مما اصطلاح عليه علة الحكم، ولكن مفهوم التعليل اللغوي عند علماء اللغة من واضعي المعاجم بمختلف أنواعها يختلف عن مفهوم التعليل عند النحاة والصرفيين كما يختلف عن مفهومه الفقهي الأصولي، ولزيد من التوضيح والبيان تجدر الإشارة إلى الاختلاف بين مفهوم التعليل اللغوي والنحوي، فالعلة عند النحاة تمثل العلة التعليمية ككون (زيد) من (يقوم زيد) مرفوعاً، لأنه فاعل، والعلة التركيبية في بيان الفرق بين حركة الفاعل والمفعول، وأما العلة الجدلية فلم يكن لها نصيب عند النحاة المتقدمين، فقد ذكر أن (الخليل): سئل عن العلل التي يذكرها في النحو فأجاب: "إن العرب نطقت على سجيتها و طباعها و عرفت مواقع كلامها و قام في عقولها علله و إن لم ينقل

¹ أبحاث في اللغة، أحمد سليمان ياقوت، ص 53-54.

² علم الدلالة في التراث العربي والدرس اللساني الحديث، إدريس بن خويا، ص 105.

ذلك عنها"¹. وهو ما نبّه إليه سيبويه بقوله: "وليس شيء مما يضطرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهاً"². حري بنا أن نذكر العلة التي من أجلها تم إنشاء التركيب اللغوي، فهي تختلف من موقف إلى آخر حيث نجد أنها عند النحاة واللغويين تمثل العلة التعليمية كالرفع والنصب أو الجزم، أمّا العلة الدلالية فهي شبه ملغاة ذلك أنّها في موقف النحاة القدماء تمثل الطبيعة والسجّية التي نطق بها العرب فلم يكن هناك بُدّ من دراستها وتحليل معطياتها.

ولاشك في أن العلة الجامعة بين الأصل والوجه الذي يضطرون إليه هو السبب المجوز في الخروج عن الأصل، فالتعليل النحوي استقر في فكر النحاة الأوائل كما أن التعليل اللغوي كان مستقراً في فكر النحاة الأوائل، وقد ذكر ابن جيّ عنواناً وسمه بقوله: "باب في أن العرب قد أدارت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها"³ وهذا يشمل النحو واللغة جميعاً، فالتعليل مذهب فكري قامت عليه العرب في وضع لغتها، وقال ابن جيّ في بيان هذا العنوان: "واعلم أن هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة وللنفس بهم مسكة وعصمة، لأنّ فيه تصحيح ما ندعيه على العرب من أنّها أرادت كذا لكذا وفعلت كذا لكذا، وهو أحزم لها وأجمل بما وأدل على الحكمة المنسوب إليها"⁴. فالتعليل وبيان الغاية من الكلام دلالة تركيب دال على حكمة العرب فهم لم يتكلفوا الكلام تكلفاً إلاّ وكان لعله أو غرض مقصود، وهذا النهج قد سار عند أهل المعاجم مساراً يختلف عمّا هو عليه عند النحاة فقد أخذ هذا النهج عند النحاة مساراً جُنباً عن أصل ما كان عليه، فقامت العلة الجدلية وعلّة العلة كما هو واضح من الإيضاح في علل النحو للزجاجي أما التعليل عند واضعي المعاجم اللغوية

¹ الدرس الدلالي عند ابن فارس (395هـ) في كتابه (حلية الفقهاء)، ددار غفور حمد أمين، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات، العدد الثاني والأربعون، 2017م، ص116.

² المرجع نفسه، ص116.

³ الخصائص، ابن جيّ، 300/1.

⁴ المرجع نفسه، 300/1.

فقد اتخذ من تعليل التسمية مساراً له واتسم بسهولة المأخذ ووضوح منشأ التسمية غالباً من غير إفراط ولا تفريط¹.

قد يتضح للقارئ من خلال مراجعته لمعجم مقاييس اللغة بعض الصفات النفسية التي يمتاز بها ابن فارس من خلال أسلوب كتابته وتأليفه لمعجمه، تمثلت في قوة أسلوبه وجماله مع إلزامية الوضوح وسهولة المأخذ. إنّ إلزامية الإنشاء تبعث فينا رغبة في الإطلاع على الخصائص الأسلوبية التي امتاز بها هذا المعجم ولعل التمييز بين الأسلوب الذي تمثل لنا يضطرنا إلى التعرف على حقائق الأسلوب ذلك أنه "إذا كان الوضوح ألزم صفات الأسلوب وأولها بالرعاية -لأنه يحقق الغاية الأساسية وهي الإفهام- فإننا نلاحظ أن الفنون الأدبية التي يغلب فيها الوضوح هي النصوص القائمة على المعاني العقلية. ولكننا أحياناً نقتصر فيما نكتب على نشر الحقائق وإنما نعني كذلك أو أكثر من ذلك بإيقاظ العقول الخاملة وبعث الشعور والحماسة وإثارة العواطف في نفوس الناس وبذلك نهب للأفكار حياة أقوى من حياتها العقلية، لتكون ممتعة مؤثرة"². لقد امتاز المقاييس بجملة القوة في الأسلوب مع الوضوح والإيجاز في نفس الوقت، ولهذا نال هذا المعجم قسطاً كبيراً من الدراسة والتعليل من قبل من عاصروه وأيضاً من قبل علماء العربية في العصر الحديث فلا تجد شاردة ولا واردة إلا وقد تناولها الدارسون والنقاد بالتمحيص والتدقيق في ثنايا هذا الكتاب الجليل. ومنه "نلاحظ أن القوة صفة نفسية تنبع أول أمرها من نفس الأديب الذي يجب أن يكون نفسه متأثراً منفِعلاً إذا شاء من قرائه حماسة وانفعالاً وهي كذلك صفة العاطفة والإرادة والأخلاق قبل أن تكون صفة الأسلوب فالكاتب الذي يدرك الحقائق بوضوح، ويعتقدتها بصدق ويحرص على إذاعتها"³.

¹ الدرس الدلالي عند ابن فارس (395هـ) في كتابه (حلية الفقهاء)، دلدار غفور حمد أمين، ص 117-118.

² الأسلوب، أحمد الشايب، مكتبة النهضة المصرية، ط 12، 2003م، ص 194.

³ المرجع نفسه، ص 194.

ولا يظن ظان أن أئمة اللغة قد عمدوا إلى وعي اللغة المحكية وحفظها ساذجة وقمشها محطوبة¹؛ على حدّ تعبير ابن جيّ في الخصائص فهم قد تأتوا لهذه اللغة وتلطفوا في جمعها وضمها وملاءمة ذات بينه، كما هو خاص اللغة وسرها. وكان منهج ابن فارس في كتابه مقاييس اللغة وكان أسبق الأئمة إليه غير مدافع. وقد بدت اللغة بمنهجه هذا في أكمل صورة من التهذيب والتلاؤم والتصنيف، وقد ائتمّ بهديه الصاحب بن عباد في المحيط فكان تلميذ ابن فارس، وجرى في محاكاته الزمخشري في أساسه. وثمة منهج الجوهري في صحاحه وقد تجلّى فيه حذقه اللغوي وبراعته الصرفية وحذا حذوه الصاغاني في العباب وابن منظور في اللسان والفيروزآبادي في القاموس.. الخ².

"على أن ابن فارس في كتابه المقاييس قد بلغ الغاية في الحذق باللغة، وتكته أسرارها وفهم أصولها؛ إذ يردّ مفردات كل مادة من مواد اللغة إلى أصولها المعنوية المشتركة فلا يكاد يُخطئه التوفيق، وقد انفرد من بين اللغويين بهذا التأليف، لم يسبقه أحدٌ ولم يخلفه أحد"³. ويضيف عبد السلام هارون قائلاً: وأرى أن صاحب الفضل في الإيحاء إليه بهذه الفكرة العبقريّة هو الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد، إذ حاول في كتاب (الإشتقاق) أن يردّ أسماء قبائل العرب وعمائرها وأفخاذها وبطونها، وأسماء ساداتها وثنيانها وشعرائها وفرسانها وحكامها، إلى أصول لغوية اشتقت منها هذه الأسماء. ويقول ابن دريد في مقدمة الاشتقاق: "ولم نتعدّ ذلك إلى اشتقاق أسماء صنوف النامي من نبات الأرض نجمها وشجرها وأعشابها ولا إلى الجماد من صخرها ومدرها وحزنها وسهلها، لأننا إن رمنا ذلك احتجنا إلى اشتقاق الأصول التي تشتق منها، وهذا ما لا نهاية له"⁴.

ومما هو بالذكر الجدير، أن ابن فارس كان يتأسى بابن دريد في حياته العلمية والأدبية والتأليفية، وهو بلا ريب قد اطلع على هذه الإشارة من ابن دريد، فحاول أن يقوم بما عجز عنه ابن دريد أو

¹ الخصائص، ابن جيّ، 125/2.

² دراسات في النحو، صلاح الدين الزعبلوي، موقع إتحاد كتاب العرب، د.ط، د.ت، ص03.

³ مقاييس اللغة، أبي الحسين أحمد بن فارس اللغوي، تح: عبد السلام هارون، د.ط، 1389هـ، 23/1.

⁴ المرجع نفسه، 23/1.

نكص عنه، فألف كتابه المقاييس، يطرد فيه قاعدة الاشتقاق فيما صحّ لديه من كلام العرب¹. ويعتمد ابن فارس القياس منهجاً في تعليل بعض التعريفات وردها إلى أصولها من أجل إجلاء المعنى وتوضيحه للقارئ؛ "ولو صحّ أن يضع الواضع لكل معنى لفظاً يختص به، لكان الحرج الذي تقع فيه اللغة أن تضيق المجلدات الضخمة عن تدوينها، ويتعدّر على البشر حفظ ما يكفي للمحاورات على اختلاف فنونها، وتباين وجوهها. فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة، ووسيلة تمكّن الإنسان من النطق بالآلاف من الكلم والجمل دون أن تفرغ سمعه من قبل"².

إنّ ابن فارس لا يعتمد اطراد القياس في جميع مواد اللغة، بل هو ينبه على كثير من المواد التي لا يطرد فيها القياس، كما أنّه يذهب إلى أن الكلمات الدالة على الأصوات وكثيراً من أسماء البلدان ليس مما يجري عليه القياس ويفطن إلى الإبدال فطنة عجيبة، فلا يجعل للمواد ذات الإبدال معنىً قياساً جديداً، بل يردها إلى ما أبدلت منه³.

إنّ المعاني تبلغ في الكثرة أن تضيق عليها دائرة الحصر، وتنتهي دونها أرقام الحاسبين فلا يكن من حكمة الواضع سوى أن وضع لجانب كبير من المعاني ألفاظاً عيّنها كالسما والمطر والنبات والعلم والعقل، وتوسّل الدلالة على بقيتها بمقاييس قدرها. والكلم التي تصاغ على مثال هذه المقاييس معدودة في جملة ما هو وعربي فصيح⁴. ومن خلال معجم المقاييس نجد أن مؤلفه تكنى بهذه التسمية رفعاً للبس ومزيداً من التوضيح والإبانة على مراده من هذا المعجم، فجاءت أفكاره سديدة سهلة على حسب مقاييس اللغة الصحيحة، فلولا "هذه المقاييس لضاعت اللغة على الناطق بها، فيقع في نقيصة

¹ المرجع نفسه، 24/1.

² القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين، المطبعة السلفية ومكنتها، القاهرة- مصر، 1353هـ، ص24.

³ مقاييس اللغة، ابن فارس، 23/1.

⁴ القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين، ص23.

العبي والفهامة، ويكثر من الإشارات التي تخرج به عن حسن السمات والرزانة، ويرتكب التشابه محولاً بها إفادة أصل المعنى لا كما يستعملها اليوم حليّة للمنطق ومظهراً من مظاهر البلاغة¹.

ويقصد لبن فارس بالأصل: البناء الذي يدل على معنى عام، بحيث يجمع كلمات تشترك معه في الحروف الأصلية التي هي حروف المادة². لقد بدأ أن ابن فارس كل مادة منها بالأصل أو الأصول الدلالية التي ترد إليها الألفاظ المشتقة منها، والسبب في ذلك كما يقول: "وقد صدرنا كل فصل بأصله الذي يتفرع من مسائله، حتى تكون الجملة الموجزة شاملة للتفصيل، ويكون الجيب عما سأل عنه مجيباً عن الباب المبسوط بأوجز لفظ و أقربه"³، فكان يبدأ المادة بالأصل الذي ترد إليه الألفاظ المشتقة من حروف جذورها، ثم يبين معاني هذه الألفاظ في ضوء الأصل أو الأصول التي قررها⁴، ولتوضيح ذلك نمثل في المعجم على مادة (كتب): "الكاف والتاء والباء أصل صحيح واحده يدل على جمع شيء إلى شيء من ذلك؛ الكتاب والكتابة . يقال: كتبت الكتاب أكتبه كتباً ويقولون: كتبت البغلة إذا جمعت شفري رحمها بحلقة.. والكتابة: الخزرة وإنما سميت بذلك لجمعها المخروز والكتب: الخرز. ومن الباب: الكتاب وهو الفرض، قال الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: 183]. ويقال للحكم: الكتاب، قال رسول الله ﷺ: {أما لأفضين بينكما بكتاب الله} [رواه مسلم] أراد بحكمه، ويقال للقدر: الكتاب.. ومن الباب: كتائب الخيل، يقال: تكتبوا. قال: بألف تكتب أو بمقنب. قال ابن الأعرابي: الكاتب عند العرب: العالم. واحتج بقوله تعالى:

﴿أَمْ عِنْدَهُمُ الْغَيْبُ بِهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ ﴿٣٩﴾ [الطور: 41؛ القلم: 47]⁵.

¹ المرجع نفسه، ص 24.

² فقه اللغة - مفهومه، موضوعاته، فضاياه - حمد بن إبراهيم الحمد، دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط 1، 1426 هـ/ 2005 م، ص 383.

³ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص 03.

⁴ الشاذ الدلالي في معجم مقاييس اللغة - دراسة تأصيلية دلالية - رائد فريد نجيب طافش و محمد عبد الله صالح أبو الرب، مجلة الباحث، المجلد 10، العدد 04، ص 27.

⁵ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص 801.

إنّ فكرة المعنى المشترك كانت تشكل ملامح لنظرية تعوزها الصياغة وينقصها التطبيق، أمّا خصيصة الاشتقاق التي بنى عليها ابن فارس فكرة المقاييس، فمثلها في العربية مثل ظاهرة الإعراب، إذ إنّ العرب قبل استنباطهم قواعد الإعراب، والصرف وكانت تسير في كلامها على سنن صحيحة من الإعراب، فيخطّون من يلحن ويُعيّبونه و يعيرونه، والإحساس بظاهرة الإعراب شيء، واستنباط قواعدها شيء آخر، وأن العلاقة بين القياس والاشتقاق كالعلاقة بين القاعدة النحوية وظاهرة الإعراب، سوى أن الفرق من وجهة نظر الباحث تكمن في أن استنباط القواعد من نصوص اللغة، قام به جماعة من النحويين في حين قام ابن فارس بهذا الجهد لوحده، فكان صنيعة موازياً لصنيع الخليل حينما استنبط بحور الشعر العربي وأوزانه لوحده¹.

وقد ذكر عبد السلام هارون: أنّ ابن فارس قد أراد من هذا العمل هو ردّ جميع صيغ المواد اللغوية إلى معنىٍ أو معانٍ مشتركة وإفرادها في معجم خاص بالألفاظ وهذا العمل انفرد به ابن فارس عن غيره من العلماء وقد امتاز به عن الآخرين، فالمنظور الاشتقاقي لمعاني الألفاظ عند ابن فارس قائم على أساس أن معنى الجذر اللغوي هو "ذلك الجزء المشترك من المعنى، بين المشتقات المختلفة بسبب التطور"².

عمد ابن فارس إلى المادة اللغوية ذات الحروف المشتركة وسمّى كل طائفة أصلاً، وقد عدّ الأصل الواحد فصنفها أصلاً وفرعاً، جاعلاً الكلمة القديمة أصلاً، والصيغة المشتقة منها فرعاً، والكلمة في دلالتها الأولى أصلاً، وفي دلالتها التالية فرعاً، والكلمة في استعمالها الحقيقي أصلاً وفي استعمالها المجازي فرعاً وهكذا³. وقد يرتد الألفاظ عنده في المادة الواحدة إلى أصلين دلاليين أو ثلاثة أو أكثر

¹ التوزيع الخارجي والداخلي للمادة المعجمية في (مقاييس اللغة لأحمد بن فارس 395هـ) -دراسة تحليلية- بكر عبد الله خورشيد، مجلة سزمن رأى، المجلد 07، العدد25، 2011م، ص177.

² المرجع السابق، ص177.

³ المرجع نفسه، ص177.

أحياناً، فكان يبدأ بها، ثم يأتي بالألفاظ المشتقة من الأصل الأوّل، فإذا انتهى منها عرج على الألفاظ المشتقة من الأصل الثاني وهكذا حتى يختم المادة¹.

وقد سار ابن فارس على هذا المنهج في مواد معجمه الثلاثية كلها، فكان يتبصر بنظره الدقيق الأصول الدلالية التي تترد إليها الألفاظ العربية. وهو بهذا المنهج عتّى نفسه بفكرة رائدة في مجال البحث الدلالي، تحتاج إلى إمعان فكر وبسط كامل، ولا نحسب أن أحداً من اللغويين سبقه إلى هذا المنهج من التأليف، وأما ما جاء من بذور لهذه الفكرة من جهود من سبقه أو عاصره من اللغويين فلا يعدو أمثلة جزئية لم تكن موجهة لخدمة الفكرة بتمامها. وقد دفع هذا الأمر عدداً من العلماء قديماً وحديثاً إلى التنبيه على أهمية هذا المنهج وتفرد ابن فارس به. وقد بدأ بنفسه في وصف هذا المنهج الذي سار عليه فقال: "والذي أومأنا إليه باب من العلم جليل وله خطر عظيم"². وقال ياقوت الحموي فيه: "وهو كتاب جليل لم يصنف مثله"³. وقال عبد السلام هارون محقق معجم مقاييس اللغة: "فإنّ كتابنا هذا لا يختلف اثنان بعد النظر فيه أنه فدّ في بابه، وأنه مفخرة من مفاخر التأليف العربي، ولا إخال أن لغة من لغات العالم ظفرت بمثل هذا الضرب من التأليف"⁴.

لقد أطلق أحمد محمد قدور وسمّاح الشب على منهج ابن فارس في إرجاع الألفاظ إلى أصولها وفروعها التي تتفرع منها، اسم "التأصيل" وعُنيا به في: "استقصاء دوران كل فروع الجذر اللغوي حول دلالاته الأصلية (المحورية) أو ربط دلالات فروع الجذر اللغوي بالدلالات الأصلية المحورية لهذا الجذر وتفسيرها في ضوءها"⁵. فلقد كان هدف ابن فارس كشف الستار عن المعنى الأصلي المشترك في جميع صيغ المادة، وهذه المعاني هي الأصول أو ما يطلق عليه ابن فارس (المقاييس).

¹ الشاذ الدلالي في معجم مقاييس اللغة، رائد فريد نجيب طافش ومحمد عبد الله صالح أبو الرب، ص28.

² مقاييس اللغة، ابن فارس، ص03.

³ مقاييس اللغة، ابن فارس، 23/1.

⁴ مقاييس اللغة، ابن فارس، 23/1.

⁵ التوزيع الخارجي والداخلي للمادة المعجمية في (مقاييس اللغة لأحمد بن فارس 395هـ)، بكر عبد الله خورشيد، ص178.

وذهب عمران عبد الكريم حزام إلى أنّ (الأصل) مصطلح مشترك عند ابن فارس، يستعمله في الإشارة إلى ثلاثة معاني¹:

- أحدها يوازي المستعمل عند الخليل وهو الذي يسميه الباحثون المحدثون (الجذر).
- والثاني كون الكلمة أصلاً للفرع الذي هو إمّا مشتق منها، وإمّا استعمال مجازي لها، وإمّا موعنى مكتسب زيادة على معناها والأصلي هذين المدلولين لا يكون إلاّ كلمة واحدة.
- والمعنى الثالث في مفهوم ابن فارس هي طائفة من الكلمات لها معنى مشترك، ولذلك صنفها حسب كثرتها: أصيل، أصل، أصل كبير.. الخ. ومن هذا النوع من الأصول استنبط ابن فارس أكثر مقاييسه.

استخدم ابن فارس الأصول والمقاييس في أمور كثيرة منها على سبيل الإيجاز ذكرها الأستاذ محمد بن ابراهيم الحمد في (فقه اللغة) حيث²:

- (1) أنّه خطأً شرح بعض اللغويين للكلمة لأنه ليس موافقاً للقياس أو الأصل الذي بنى عليه المادة، وذلك كما في مادة (الضياء والياء والفاء)³.
- (2) خطأً شرح بعض الفقهاء لبعض الكلمات لأنّه لا يوافق الأصل، ويعدّ ذلك من طريقة الفتيا، وليس من القياس اللغوي لهذه المادة، وذلك كما في مادة (التاء والباء والعين)⁴.
- (3) خطأً تفسير بعض الكلمات المتصلة بالعقيدة، لما يرى فيها من جفاء يخالف في نظره ما أتى به الدين الإسلامي، وذلك كما في مادة (عروى) حيث يقول فيها: "عروى: أصلان صحيحان متباينان يدل أحدهما على ثبات وملازمة وغشيان والآخر يدل على خلوة ومفارقة. ويقال: إن عروة الإسلام بقية كقولهم: لأرض فلان عروة، أي: بقية من الكلاء. وهذا عندي كلام فيه جفاء

¹ المرجع نفسه، ص179.

² فقه اللغة، محمد بن ابراهيم الحمد، ص385.

³ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص133.

⁴ المرجع نفسه، ص133.

لأن الإسلام - والله الحمد - باقٍ أبداً، وإنما عرى الإسلام شرائعه التي يتمسك بها، كل شريعة عروة، قال الله تعالى عند ذكر الإيمان: ﴿فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْهِيصَامَ لَهَا﴾

[البقرة:256]¹.

(4) استخدام هذه المقاييس في ترجيح أقوال بعض العلماء حيث يرجح منها ما كان أكثر موافقة للأصل الذي أصّله للمادة كما في مادة (عل)²، وقد لا يرجح أحد الرأيين على الآخر إذا كان لكل منهما وجه من القياس. ويظهر ذلك حين يذكر الكلمة في مادتين لكل منهما أصل صحيح مخالف للآخر كما في كلمة (الشيطان) مثلاً فهو يذكر مادة (شطن)³ ويذكرها - أيضاً - في مادة (شيط)⁴ ويذكر لكل من الرأيين وجهاً من القياس.

(5) استخدم هذه المقاييس في إرجاع تفسيرات العلماء المختلفة لبعض الألفاظ من القرآن الكريم إلى أصول متعددة ذكرها للمادة الواحدة، كما في مادة (بس)⁵.

(6) ساعدته هذه المقاييس على توجيه بعض القراءات القرآنية كما في مادة (شعف)⁶.

(7) استعان بهذه الطريقة على إنكار التضاد في بعض الكلمات كما في مادة (قفا)⁷ كما استعان بها على إثبات التضاد في بعض الكلمات كما في مادة (نبه)⁸.

(8) يعلل التسمية ببعض الأسماء بواسطة هذه المقاييس، كما في مادة (كند) يقول: "وسميت كندة - فيما زعموا - لأنه كند أباه أي فارقه ولحق بأخواله ورأسهم، فقال له أبوه: كندت"⁹.

¹ المرجع نفسه، ص 664.

² المرجع نفسه، ص 560-561.

³ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص 447.

⁴ المرجع نفسه، ص 465.

⁵ المرجع نفسه، ص 69.

⁶ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص 449.

⁷ المرجع نفسه، ص 784.

⁸ المرجع نفسه، ص 882.

⁹ معجم مقاييس اللغة لابن فارس، ص 794.

(9) وقد يوضح السبب في تسمية بعض الأماكن بأسماء جامدة بما يوافق الأصل ويقاس عليه. يقول مثلاً في (مك): (الميم والكاف أصل صحيح يدل على انتفاء الظلم ثم يقاس على ذلك.. ويقال سميت مكة، لقلّة الماء بها، كان ماؤها قد امتكّ، وقيل سميت لأنها تمكّ من ظلم فيها، أي تهلكه، وتقضمه كما يُمكّ العظم)¹.

(10) حكم على بعض الكلمات بواسطة المقاييس بالتصحيح كما في مادة (سحب)².

(11) اهتدى بواسطة هذه المقاييس إلى معرفة أصل الكلمة كما في مادة (شفى)³.

لعل الخصيصة التي ينفرد بها معجم (مقاييس اللغة) وتميزه عن بقية المعاجم العربية الأخرى القديمة والحديثة، هي محاولته الجادة لإرجاع دلالات المشتقات المختلفة لكل جذر إلى أصل واحد أو أصول تنحدر منها فروع، فإذا استعرضنا مداخل هذا المعجم فسنجد دائماً يسعى إلى الكشف عما يسمى الأصل الحسي أو الدلالة الحسية لكل جذر أو مادة⁴. ففي مادة (ج ن) يقول: "الجيم والنون أصل واحد، وهو [السترو] التستر"⁵، فعنده هذا أصل واحد يدل على التستر وهو يشير إلى الدلالة الحسية التي لهذا الجذر وهو أصل واحد فقط وهو الستر أو التستر، فعنده لا بد "أن تعود المشتقات إلى أصل حسي أو دلالة مادية واحدة مهما كان عددها"⁶. ف (ج ن) "تدل أبداً على الستر والخفاء: فالجنة ما يصير إليه المسلمون في الآخرة، وهو ثواب مستور عنهم اليوم، والجنة: البستان، وهو ذاك لأنّ الشجر بورقه يستر"⁷ ومنه يمكننا إرجاع جميع المشتقات من الجذر (جن) إلى الأصل الحسي الأوّل دون غيره "فالجنين: الولد في بطن أمه. والجنين المقبور، والجنان: القلب، والمجنّ: الترس. وكل ما استتر به السلاح فهو جنّة. والجنّة: الجنون، وذلك أنّه يغطي العقل. وحنان الليل: سواده وستره

¹ المرجع نفسه، ص 843.

² مقاييس اللغة، ص 432.

³ المرجع نفسه، ص 453.

⁴ مقدمة لدراسة التراث المعجمي، حلمي خليل، ص 214.

⁵ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص 154.

⁶ ينظر: مقدمة لدراسة التراث المعجمي، حلمي خليل، ص 214.

⁷ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص 154.

"لقد درس ابن فارس النحو على طريقة الكوفة فتأثر بالكوفيين ولو قليلاً، فأهل الكوفة أهل ضبط وتشديد في الرواية وأهل قرآن وقراءات، ثم إنه درس الفقه الشافعي والمالكي مما جعله أكثر دقة في استنباط العلل والقياس ومعرفة طرائق الوصول إلى الحكم المعين أو القاعدة المطلوبة كل هذا أكسب ابن فارس تنظيمًا دقيقاً يلمسه المتصفح لمعجمه المقاييس"¹. إنَّ طريقة ابن فارس في شرح المواد اللغوية لا تختلف عما سار عليها العلماء ولا سيما ابن دريد في الجمهرة فهو سار على نهجه وأخذ عنه الكثير من الألفاظ ودلالاتها وكذا اللغات التي حشرها ابن دريد في الجمهرة. حيث نجد أن ابن فارس قد بدأ بذكر أصول المواد اللغوية والمتنوعة معززاً لذلك بالشواهد ثم يقوم بعرض آراء العلماء لبيان دلالات المواد اللغوية ثم يقوم بالترجيحات وأخذ ما يراه مناسباً من تلك الآراء ومن ثمَّ ينهي المادة اللغوية بذكر الدلالات المناسبة لها، وهكذا اللغة وظواهرها والأساليب والفنون البلاغية².

وفي خاتمة الكتاب جاء "قال الشيخ الإمام الأجل السعيد أبو الحسين أحمد بن فارس وأجزل له الثواب. قد ذكرنا ما شرطنا في صدر الكتاب أن نذكره وهو صدر من اللغة صالح فأما الإحاطة بجميع كلام العرب مما لا يقدر عليه إلاّ الله تعالى وعز إليه.. والحمد لله أولاً وآخراً وباطناً وظاهراً والصلاة على رسوله محمد وآله الطيبين الطاهرين أجمعين والحمد لله رب العالمين. تم على يد أفقر العباد وأحوجهم إلى رحمة ربه الغني خليفة بن يوسف النجفي في يوم الجمعة"³. تجدر الإشارة إلى أن ابن فارس في معجمه ركّز على صحيح العربية دون الشوارد منها، وجاء ذلك بقوله: "وقد ذكرنا ما شرطنا في صدر الكتاب أن نذكره وهو صدر من اللغة صالح" فهو يثبت موقفه من ألفاظ اللغة العربية من خلال معجم مقاييس اللغة وينتقي الأجود منها صوتاً للسان من الفساد.

¹ قضية الاشتقاق في معجم مقاييس اللغة - دراسة دلالية نقدية - عباس محمد أحمد عبد الباقي، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، العدد 55، 2019م، ص 87.

² التخطيط المنهجي عند ابن فارس في صناعة (مقاييس اللغة)، محمد صالح ياسين الجبوري، مجلة الآداب واللغات، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد 01، 2020، 7/20.

³ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص 973.

والطريقة التي يسلكها في شرح الألفاظ هي الطريقة القاموسية التي تعطي كل لفظ ما له من معنى مع شيء من الشواهد وتصنيف المعاني ما وجد إلى التصنيف سبيلاً. وبذلك فهو يجمع بين طريقة المعجم الخالصة وطريقة فقه اللغة¹. مثال على ذلك قوله في أول كتاب الباء: "الباء والتاء له وجهان وأصلان أحدهما القَطْع والآخر الضرب من اللباس. فأما الأوّل فقالوا البتّ القَطْع المستأصل، يقال بنتت الحبل وابتت. ويقال: أعطيته هذه القطعة بتاتاً والبتة اشتقاقه من القَطْع غير أنّه يستعمل في كل أمر بمعنى ولا يرجع فيه. يقال: انقطع فلان عن فلان فابتت وانقبض، قال شعر:

فَحَلَّ فِي جُشَمٍ وَابْتَتَ مُنْقَبِضاً ❀ بِحَبْلِهِ مِنْ ذُرَى الْعَرِّ الْعَطَارِيفِ

قال الخليل: أبت فلان طلاق فلانة أي طلقاً باتاً.. الخ².

وكذلك كلما جاء على أصل من الحروف تتبع له أصوله وإن لم يجد له أصلاً أو لم يره نبه على ذلك³. بمثل قوله: "بخ: الباء والخاء قد روي فيه كلام ليس أصلاً يقاس عليه وما أراه عربياً وهو قولهم عند مدح الشيء: بخ وبخبخ فلان إذا قال ذلك مكرراً له"⁴.

وإذا شدّ عن الأصل لفظ عرف بهذا الشذوذ بمثل قوله: "وقد شدّ عن هذا الأصل كلمتان: قولهم للرجل العظيم الخلق ابد. قال شعر: ألدّ يمشي مشية الأبد"⁵.

وفيما يلي مجموعة من الخصائص التي تميز بها معجم مقاييس اللغة عن غيره من المعاجم مستندين إلى ما ذكره عبد الكريم محمد حسن جبل:

- من المعايير المهمة للحكم على دلالة ما بالإحكام، صلاحها لتفسير كل استعمالات الجذر تفسيراً علمياً قائم على ملحظ أو ملاحظ متحققة فعلاً في كل من تلك الاستعمالات، وليس على

¹ كتاب مقاييس اللغة لابن فارس، حامد مصطفى، مجلة الرسالة، أحمد حسن الزيات، د.ط، د.ت، 33/254-34.

² مقاييس اللغة، ابن فارس، ص65.

³ كتاب مقاييس اللغة لابن فارس، حامد مصطفى، 34/254.

⁴ مقاييس اللغة، ابن فارس، ص67.

⁵ ينظر: كتاب مقاييس اللغة لابن فارس، حامد مصطفى، 34/254.

تكلف أو مهارات كلامية¹. فقد وفق ابن فارس إلى حدٍ كبير على الإتيان بدلالات الألفاظ وبث الصحيح منها بأسلوب محكم بعيداً عن التكلف أو الإطناب، فجاءت صياغتها محكمة، بحيث تنطبق على كل استعمالاتها وتمثلها تمثيلاً محكماً.

- ومن خصائص أسلوب التعليل عند ابن فارس في مقابل ما سبق، جعله لبعض الجذور دلالات شديدة العموم وقد أدى ذلك في أحيان كثيرة إلى اشتراك عدّة جذور في دلالة واحدة، بما يوهم بأنه لا فرق بين دلالات الجذور المفسرة بتلك الدلالة العامة في حين أن التدقيق يقود إلى التمييز والتفريق وقد جاء الجمهور الأعظم من الدلالات التي عينها ابن فارس للجذور المعالجة على هذا النحو من العموم. وتلك ثلثة خطيرة في جهده -عفا الله عنه- إذ أنّ في هذه الفضفضة مجافاة للمنهج العلمي الذي ينزع إلى التدقيق، ونبد الأقوال المرسلة².

- ومن خصائص هذا المعجم التي ذكرها عبد الكريم محمد حسن جبل - أيضاً - جنوحه إلى التجريد "وهو هنا استخلاص الدلالة المحورية لجذر ما من الخصائص والمكونات الدلالية الجزئية لكل استعمالات هذا الجذر ولعل هذا بعض ما يشير إليه أبي البقاء الكوفي (1094هـ): "ثم اعلم أنّ التجريد هو حذف بعض معاني اللفظ، وإرادة البعض، ويتعلق بمفهوم اللفظ"³. وقد نالت هذه الخصيصة الحظ الأوفر من معجم مقاييس اللغة، حيث قام ابن فارس بتجريد اللفظة من معانيها الجزئية مرسياً قاعد المعنى الواحد ومحافظاً على بناء المعجم في شيء من الشرح والتأكيد على المعنى الأصلي.

- أيضاً: المباشرة وهو إرجاع الدلالة المحورية للجذر إلى اسم عين واحد، أو أكثر مع أنّ المباشرة قد تؤدي إلى الجزئية ومن ثمّ إلى (التعدد) في الدلالة، حيث لا تتيح تقديم تفسير لكل استعمالات الجذر، فيحصل (التعدد) أو قد تتيح هذا التفسير ولكن مع قدر غير يسير من التكلف، إذ يكون

¹ الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة -دراسة تحليلية نقدية- عبد الكريم محمد حسن جبل، المطبعة العلمية، دمشق، سوريا، ط1، 2003م، ص35.

² ينظر: الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة، عبد الكريم محمد حسن جبل، ص40.

³ المرجع نفسه، ص40-41.

مطلوباً فيها بيان العلاقة بين اسم العين الذي جعل محوراً وكل استعمالات الجذر الأخرى، فإنّ أمثلة هذا النوع من الدلالات قليل محدود في جهد ابن فارس¹.

- "قد يعوز الناهض بعبء صياغة الدلالة للجذر أن يصوغه صياغةً تجمع بين التعدي واللزوم، فيضطر إلى ذكر لفظين في هذه الصياغة أحدهما متعدٍ والآخر لازم، حتى تتحقق للدلالة مزية الشمولية وهذا ما فعله ابن فارس كثيراً"². إنّ فارس بضبطه التعاريف التي قدّمها في معجمه وفق الطريقة التأصيلية المعتمدة منه في تحديد المعنى العام الذي يتعدى إلى غيره من الفروع وأيضاً ضبطه للمداخل اللازمة التي لا تتعدى إلى غيرها من فروع، قد حقق للدلالة ميزة الشمولية.

الخلاصة:

لقد استطاع ابن فارس أن يبني لنا معجماً تأصيلياً متكامل الجوانب يتناول مجموعة من القضايا الدلالية التي لم يسبق لأحد من العلماء العرب أن تطرق لها وإن لم تخلوا تلك المعاجم من بعض الإشارات ولكن بصورة متفرقة فردية، فاستطاع بعقله الجبار أن يقدم لنا معجماً يجمع شتات هذه الظواهر اللغوية ويبين طرق انتقال المعنى، فكان هذا المعجم عملاً دلاليّاً فريداً من نوعه استطاع أن يخترق به الأزمان و الأمكنة، مُشيداً بصياغة النظريات الحديثة صياغة قديمة المحتوى، فبسط فيها القول، وكان يجمع المدلولات المختلفة المتقاربة والمتباعدة ويبين طرق انتقال المعنى ومراحلها، فإن شدّ مدلول للجذر لا ينطبق على مقاييسه التي استنبطها بإمعان النظر أقرّ بشذوذه أو أقرّ بأنه لا يعرف أصله.

تعدّ الكلمة أهم الوحدات الدلالية، فهي تعتبر وحدة دلالية صغرى تختلف باعتبار السياق الذي ترد فيه، ومعناها ليس ثابت يمكن تحديده وفقاً للقرائن المقالية اللفظية والحالية التي تكمله وأيضاً فإن الكلمة هي النواة المؤسسة في تحديد المعنى، ويمكن تكييفها بالنص ضمن حدود معينة، وهذا لا

¹ المرجع نفسه، ص43.

² الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة، عبد الكريم محمد حسن جبل، ص44.

يعني أننا ألفينا المعنى الأساسي للكلمة المفردة، بل إنّ تأثير الكلمة الواحدة يتفاوت حسب الكلمات الأخرى التي ترد هذه الكلمة بينها.

ولعلّ السياق هو القادر على إظهار المعنى الذي تمتلكه اللفظة، ووفقاً لسياق الذي ترد فيه يمكن تحديد حدودها ودلالاتها المختلفة ووفقاً لذلك يمكن إثبات بعض الظواهر الدلالية الناتجة مثل: الترادف والمشارك اللفظي والتضاد.

بعدّ الترادف ميزة وخصيصة لغوية تمتاز بها اللغة العربية، حيث أغنت هذه الظاهرة اللغوية الجانب اللغوي لهذه اللغة، فهي وسيلة من وسائل المعجم حيث أمسى العربي يستطيع التعبير عن المعنى الواحد بأكثر من لفظ دون حدوث لبس في الفهم. فالترادف هو دلالة كلمتين أو أكثر على معنى واحد، وقد اهتم اللغويون القدامى بهذه الظاهرة وألفوا فيها رسائل بينوا من خلالها معنى الترادف وأسبابه وفوائده كما وجد منهم من أنكر الترادف وقال بطلانه واستحالة وجوده في اللغة العربية. وعلى رأس قائمة المنكرين للترادف نجد عالماً ابن فارس اللغوي الذي يقول: (ويُسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو: السيف والمهند والحسام..). إلى أن يقول: (ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى، وقد خالف في ذلك قوم فزعموا أنها وإن اختلفت ألفاظهم فإنها ترجع إلى معنى واحد، وذلك قولنا: سيف وعضب وحسام). وكثرت الأقوال حول ذلك بين مثبت للترادف ونافٍ له (لأن واضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد صواباً، فهذا يدل على أن كل اسمين يجريان على معنى من المعاني، فإنّ كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر). معلنين أن ما يظن به من المترادفات فهو من المتباينات التي تتباين بالصفات كما في الإنسان والبشر؛ فإنّ الأوّل موضوع له باعتبار النسيان أو باعتبار أنّه يُؤنس، والثاني يعني البشر باعتبار أنّه بادي البشر ذكر ذلك السيوطي. بينما قال جلة من العلماء بأن الترادف واقع، وله فوائد وهو قول كثير ممن ألف في هذا الباب.

والظاهرة الثانية هي ظاهرة المشارك اللفظي الذي أولاه علماء اللغة عناية بالغة منذ الرعيّل الأوّل من اللغويين فهو ما تحدت صورته واختلف معناه، ولولا تنوع الاستعمال لما تنوع معناه، لأنّ اتحاد

صورته مع اتحاد استعماله ما كان لينتج إلاّ إتحاد معناه. وممن أنكر المشترك اللفظي ابن درستويه في كتابه (شرح الفصيح). ويبدو أن أبا علي الفارسي كان ينظر إلى الموضوع نظرة معتدلة، لا يغالي فيها في إنكار الاشتراك مغالاة ابن درستويه، ولا يباليغ في جميع صورته فهو يقول: (اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي ألا يكون قصداً في الوضع ولا أصلاً ولكنه من لغات تداخلت، أو أن تكون لفظة تستعمل لمعنى ثم تستعار لشيء فتكثر وتصير بمنزلة الأصل) وهو بهذا يشير لأحد أهم أسباب وقوع المشترك اللفظي.

أمّا بالنسبة لابن فارس فقد أثبت المشترك اللفظي وعمل به؛ حتى أنه ألف رسالة في ذلك تضم مجموعة من الألغاز الفقهية التي تَرُدُّ معنى كل كلمة إلى عدة استعمالات أسمائه (فتيا فقيه العرب) وأيضاً في معجمه مقاييس اللغة لم ينكر وقوعه بل ردّ بعض الأصول إلى معنى تشترك فيه دلالة الألفاظ نحو كلمة: عين أو سماء التي تتعدد استعمالاتها.

وأما التضاد فهو أن يسمى الشيء بالاسم وضده وهو نوع من العلاقة بين المعاني، بل ربما كانت أقرب إلى الذهن من أي علاقة أخرى، فبمجرد ذكر معنى من المعاني يدعو ضد هذا المعنى إلى الذهن ولاسيما الألوان؛ ومن أمثلة التضاد: الجون للأسود والأبيض، والصريم لليل والصبح، والأزر للقوة والضعف.. وكما ذهب بعض اللغويين إلى إنكار الترادف والمشارك اللفظي، ذهبوا إلى إنكار التضاد، بل كان تشدهم بالقول في إنكاره أقوى وأعمق من موقفهم إزاء غيره من الظواهر التي حفلت بها لغتنا العربية، وكان ابن درستويه أشد الناس إنكاراً للتضاد حتى عمل كتاباً في (إبطال الأضداد).

وقد ذهب بعض العلماء إلى الإقرار بوجوده في العربية ومن هؤلاء الخليل وسيبويه وأبو عبيدة والسيوطي وغيرهم. أمّا ابن فارس فقد كان من المثبتين للأضداد مشيراً إلى أنّ اختلاف الدلالة متحدر من اختلاف اللهجات، فقد تضع قبيلة ما لفظة لمعنى وتضعه قبيلة أخرى لعكس هذا المعنى. ومن أسباب وقوع التضاد كذلك التطور الدلالي وأيضاً الصوتي نحو قولهم: أقوى الرجل فهو مُقَوٌّ، إذا كان

ذا قوة، وأقوى فهو مُقو إذا كان قوي الظهر، وأقوى فهو مقو إذا ذهب زاده ونفذ ما عنده. وأيضاً الانتقال من المعنى الأصلي إلى المعنى المجازي من باب: التفاؤل أو التهكم وغيرها من الأسباب.

إنّ علم الدلالة هو علم دراسة المعنى من حيث هو ظاهرة لغوية قابلة للتغيير والتجديد كما له صلة بالعلوم الأخرى، فموضوع علم الدلالة كل ما يدور حول المعنى العام للكلمة مع تداعيات السياق الذي تحصل فيه وما يدور حول العلوم الأخرى والغاية التي يُحصّلها المتلقي ألا وهي المعاني المقصودة وغير المقصودة؛ فهو يهتم بتجميع المعاني التي تتوارى خلف كل إشارة أو لفظة منطوقة أو مكتوبة تفيد المتلقي من حيث تحصيل عملية الفهم وبالتالي تطور الدلالات وانتقالها من مجال إلى مجال آخر. ومن المباحث اللغوية التي أثارها الدرس الدلالي، بناءً على العلاقات التي تجمع الدال بمدلوله، مبحث أقسام الدلالة وأنواع المعنى. ومن عناصر البحث الدلالي التغير الحاصل في دلالات الألفاظ ومنه حدوث: توسيع المعنى (ويقع عندما يحدث الانتقال من معنى خاص إلى معنى عام). وتضييق المعنى أو تخصيصه والمقصود به (تحويل الدلالة من المعنى الكلي إلى المعنى الجزئي أو تضييق مجالها). وأيضاً انتقال المعنى من مجال إلى مجال (ويكون الانتقال عندما يتعادل المعنيان أو إذا كانا لا يختلفان من جهة العموم والخصوص) أي أنّ الاستعمال الجديد لا يكون أخصّ من القديم ولا أعم منه، وإنما مساوٍ له.

ومن الواضح أنّ علماء اللغة القدماء تمكّنوا من الوصول إلى ما يُسمّى بعلم الدلالة ولكنهم لم يجعلوه علماً مستقلاً برأسه، وإنما جعلوه متناثراً في بطون الكتب في خضمّ تلك الأبحاث الصوتية والصرفية والنحوية، التي قاموا بها لخدمة اللغة العربية، ولكنهم كانوا على وعي تامّ أنّ الدلالة هي الهدف الأوّل والأهمّ الذي يجب الوصول إليه.

خاتمة

يُمكن حوصلة أهمّ النتائج المتوصّل إليها في النقاط الآتية:

- يمتاز معجم مقاييس اللغة بكونه معجماً شاملاً خطّ صاحبه في ثناياه من جميع جوانب علم العربية ابتداءً بعلم اللغة، ومن ذلك علم الصرف والدلالة ويتعلّق حدّ التصريف بحدّ الاشتقاق تعلقاً وثيقاً.
- أوماً ابن فارس في معجم مقاييس اللغة إلى ما يُعرف بالاشتقاق الكبير؛ ذلك أنّه حدّد أصول كلّ كلمة وأدار معنى الكلمة على أصل من تلك الأصول، فمثلاً تكون مادّة (ج ب ر) تدلّ أبداً على القوة والشدة أينما وقعت، وقد ركّز ابن فارس في معجمه على الصحيح من اللغة فقد نصّ على ألا يقيس إلاّ الكلام الصحيح.
- إضافة إلى الاشتقاق بنى ابن فارس معجمه على نظريّة النحت، فكان معجمه من أولى المعاجم بهذه الظاهرة اللغوية، مُبيناً في آخر كلّ فصل الحروف التي يُنحت منها كلمات قد تداخلت فيما بينها؛ فالنحت عنده ضرب من ضروب اللغة الغرض منه التوكيد؛ لإثرائها وتنمية ألفاظها، قد تدفع إليه الحاجة والتطور الحضاري المستمرّ. وهو يرى أنّ أكثر الكلمات الزائدة على ثلاثة أحرف منحوت.
- وقد استفاد ابن فارس من منهج الخليل بن أحمد الفراهيدي في إخراج معجمه الفدّ، متأسيّاً بمنهجه في الشرح واستنباط الأصول. فقد عدّه على رأس قائمة العلماء الذين أخذ عنهم اللغة، فجاءت آراؤه مثبتةً لمواقف الخليل وناقدةً له تارة أخرى في شيء من السهولة والوضوح ودون تجريح أو استنقاص لمكانة الخليل العلمية.
- أقرّ ابن فارس في معجمه مقاييس اللغة وجود التضاد والمشارك اللفظي، وفي مقابل ذلك نفى وجود الترادف في العربية، فهو يرى أنّه لا يوجد كلمتان مختلفتان في المبنى متساويتان في المعنى، وفي مقابل هذا فقد أثبت المشارك اللفظي وعمل به؛ حتى أنّه ألف رسالة في ذلك تضمّ مجموعة من الألغاز الفقهية التي تَرُدُّ معنى كل كلمة إلى عدّة إستعمالات أسماء: (فتيا فقيه العرب) وأيضاً في معجمه مقاييس اللغة لم ينكر وقوعه بل ردّ بعض الأصول إلى معنى تشترك فيه دلالة الألفاظ، نحو كلمة: عين أو سماء التي تتعدد إستعمالاتها.

- تُعدّ المعاجم اللغوية تراجم بينية لثقافة الأمة في عصر من العصور التي جاورتها، فهي تُترجم لنا طريقة تفكير المؤلّف، ومن خلالها يمكن تمييز الصفات الغالبة لفئة إجتماعية ما، ولا يمكننا الحكم على بعضها بالتخاذل أو التقصير ولكن يمكن ردّ ذلك إلى الأصول اللغوية التي تُعطينا الأساس الثابت الذي تتفرّع منه المعاني الثانوية والتي يركّز على جانب منها فتصير إصطلاحاً عاماً أو خاصاً.

- لقد كان ابن فارس ذا رأي سديد وموقف واضح في شتى علوم العربية، فأخذ اللغة العربية مأخذ الدراسة والبحث والتمحيص، وقد كان في ذلك كلّ مبدعاً أيّما إبداع، فشهد له علماء العربية ولغويوها بالتفرد والإتقان حتى قالوا فيه: "إنّه من أعيان العلم وأفراد الدهر، يجمع إتقان العلماء وظرف الكتاب والشعراء".

- صنّف ابن فارس "مقاييس اللغة" إذ جمع فيه معاني المواد اللغوية وصنّف المشترك منها، واعتنى عناية كبيرة بالاشتقاق، فأجهد نفسه فيه من أجل إستخراج أصول الكلمات والمقارنة بينها وتبويبها دونما تعصّب أو إنتحال أو تمحّل.

- تميّز منهج ابن فارس اللغويّ بالتزامه بإيراد الواضح الصحيح من كلام العرب وترك الحوشيّ المستغرب والدون المسترذل. وبأخذه بما قاله الكوفيون من كثرة الألفاظ المنحوتة في كلام العرب. فقد تميّز معجمه: "مقاييس اللغة" بفكرتي الأصول والنحت، وهما نظريّتان جديرتان بالتقدير، وربما صحّ القول أنّهما جديدتان في ميدان التّأليف المعجمي في زمنه. فمعجم مقاييس اللغة يُعدّ من أكثر المعاجم التي اهتمّت بالنحت؛ حيث جعل له صاحبه في كلّ كتاب باباً في آخر الفصل يذكر الكلمات المنحوتة منه، فهو يرى أنّ كلّاً من الرباعي والخماسي منحوت.

- اللغة العربية غنية جداً بالألفاظ الدالة على المعاني العامّة كما أنّها غنية بالألفاظ الخاصة الدقيقة، ونحن محتاجون إلى النوعين كليهما في حياتنا ونهضتنا ولكلّ منها موضع يليق به.

- حَقَّق ابن فارس للدلالة ميزة الشمولية، وذلك بضبطه التعاريف التي قدّمها في معجمه وفق الطريقة التأصيلية المعتمدة منه في تحديد المعنى العام الذي يتعدّى إلى غيره من الفروع وأيضاً بضبطه للمداخل اللازمة التي لا تتعدّى إلى غيرها من فروع.
- جمع ابن فارس في معجمه مقاييس اللغة بين طريقة المعجم الخالصة وطريقة فقه اللغة ؛ ذلك أنّ الطريقة التي يسلكها في شرح الألفاظ هي الطريقة القاموسية التي تعطي كل لفظ ما له من معنى مع شيء من الشواهد وتصنيف المعاني ما وجد إلى التصنيف سبيلاً. كما أنّه يعتمد أسلوباً بيّناً في استخراج المشتقات والقياس عليها، معللاً موقفه بالحجج والبراهين ومستعيناً بالقرآن والحديث وديوان العرب. ولعلّ الخصيصة التي ينفرد بها معجم (مقاييس اللغة) وتمييزه عن بقية المعاجم العربية الأخرى القديمة والحديثة، هي محاولته الجادة لإرجاع دلالات المشتقات المختلفة لكل جذر إلى أصل واحد أو أصول تنحدر منها فروع.
- تمكّن علماء اللغة القدماء من الوصول إلى ما يُسمّى بعلم الدلالة ولكنهم لم يجعلوه علماً مستقلاً برأسه، وإنما جعلوه متناثراً في بطون الكتب في خضمّ تلك الأبحاث الصوتية والصرفية والنحوية، التي قاموا بها لخدمة اللغة العربية، ولكنهم كانوا على وعي تامّ أنّ الدلالة هي الهدف الأوّل والأهمّ الذي يجب الوصول إليه.
- وختاماً نقول بأنّه ثمة جوانب كثيرة متعلّقة بهذا الموضوع تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة؛ ذلك أنّنا اليوم بحاجة للتحرّر من آفات الظواهر المختلقة الدخيلة على لغتنا، وحرّي بنا العودة إلى خصائص العربية في استعمال اللفظ الخاصّ والعامّ كلّ في موضعه المناسب له. فحياتنا العلمية والعملية تحتاج إلى دقّة التعبير وتحديد المعاني، كما أنّ حياتنا الفنية بحاجة إلى الدقة اللغوية لتصوير مشاعرنا وأحاسيسنا ومشاهد حياتنا. وهذا المعجم الذي بين أيدينا إلى الحُسن قد تجلّى، وهو فريد في مجاله محتجّ به.

الفهارس العامة

- فهرس الآيات
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
- قائمة المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
149-148	31	﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾	البقرة
220	197	﴿ وَاتَّقُوا يَوْمَ يَأْتِيهِ الْآلُتَابِ ﴿١٩٦﴾ ﴾	
221	238	﴿ حَاطُوا عَلَى الصَّلَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى ﴾	
235	255	﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾	
261-256	46-45	﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴿٤٤﴾ الَّذِينَ يَظُنُّونَ ﴾	
257	26	﴿ مَا بَعُوضَةٌ بَمَا بَوَّغْتَهَا ﴾	
285	253	﴿ فَفَدٍ بِسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انفِصَامَ لَهَا ﴾	
337	183	﴿ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامَ ﴾	
340	256	﴿ فَفَدٍ بِسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انفِصَامَ لَهَا ﴾	
266	21	﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢١﴾ ﴾	
296	44	﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْفُونَ أَفْئِدَتَهُمْ ﴾	
44	90	﴿ وَالْقَوْلُ الْيَكْمُ السَّلْمَ ﴾	النساء
65	78	﴿ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ ﴾	
66	6	﴿ فَإِنِ اتَّسَمْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا ﴾	
214	34	﴿ لِلرِّجَالِ قَوْمُونَ عَلَى النِّسَاءِ ﴾	
217	43	﴿ فَتَيَّمَنُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾	
269	138	﴿ بَشِّرِ الْمُتَلَفِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٣٧﴾ ﴾	
217	06	﴿ فَتَيَّمَنُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾	المائدة
282	48	﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جَا ﴾	
285	109	﴿ وَأَنسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾	الأنعام

243-65	27	﴿ إِنَّهُ يَبْرِكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾	الأعراف
242	71	﴿ ثُمَّ أَفْضُوا إِلَيَّ ﴾	يونس
257	54	﴿ وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ ﴾	
221	103	﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتِكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾	
263	67	﴿ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾	التوبة
269	03	﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابِ أَلِيمٍ ﴿٣﴾ ﴾	
285	74	﴿ يَخْلِبُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ ﴾	
232	36	﴿ إِنِّي أَرَبُّنِي أَعِصِرْ خَفْرًا ﴾	يوسف
285	91	﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ أَثَرَكِ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾	
286	86	﴿ إِنَّمَا أَشْكُوا بَثْنِي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ ﴾	
228	85	﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾	
242	23	﴿ * وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾	الإسراء
242	04	﴿ وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ ﴾	
243	78	﴿ آفِمْ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَىٰ غَسِي النَّيْلِ ﴾	
261	101	﴿ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَمُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴿١٠١﴾ ﴾	
278	110	﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾	
285	15	﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ تَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ ﴾	
32	07	﴿ وَتَحْمِلُ أُنْفَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بِلَاغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ ﴾	النحل
257	120	﴿ * لَئِنْ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً فَانتَأَىٰ لِلَّهِ حَنِيفًا ﴾	
160-59	83	﴿ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴿٨٣﴾ ﴾	مريم

256-253	82	﴿ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾ ﴿٨٢﴾	
240	39	﴿ بِأَفْذِيهِ فِي الْيَمِّ بَلِيغُهُ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ ﴾	طه
242	72	﴿ بِأَفْضِ مَا أَنْتَ فَاضٍ ﴾	
261	87	﴿ * وَذَا النُّورِ إِذْ ذَهَبَ مُغْضِبًا وَقَطَرًا أَنْ لَسَ نَقْدِرَ عَلَيْهِ ﴾	الأنبياء
285	107	﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ ﴿١٠٦﴾	
220	50	﴿ وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾	الأحزاب
142	14	﴿ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةٌ ﴾	سبأ
272	23	﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ ﴾	
220	45	﴿ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَّاءٍ ﴾	النور
221	56	﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾	
25	19	﴿ بَمَا يَسْتَطِيعُونَ صَوْبًا وَلَا نَصْرًا ﴾	الفرقان
175	63	﴿ فَإِنبَلَوْا بِكُلِّ وِزْوٍ ﴾	
227	194-193	﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴾ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ ﴾	الشعراء
281	63	﴿ فَإِنبَلَوْا بِكُلِّ وِزْوٍ ﴾	
259	76	﴿ مَا إِنَّ مَقَاتِحَهُ لَتَنُؤَىٰ بِالْعِصْبَةِ الْوَالِيَةِ الْفُؤَةِ ﴾	القصص
234	44	﴿ وَخَذَ بِيَدِكَ ضِغْتًا بَاضِرًا بِهِ، وَلَا تَحْنُثْ ﴾	ص
220	62	﴿ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾	الزمر
242	42	﴿ فَضَلَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتُ ﴾	
46	03	﴿ غَاوِرِ الذَّنْبِ وَقَائِلِ النَّوْبِ ﴾	غافر
266	30	﴿ وَأَنْبَشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ ﴿٣٠﴾	فصلت
46	25	﴿ وَهُوَ الَّذِي يُفَبِّلُ التَّوْبَةَ عَن عِبَادِهِ ﴾	الشورى

268	09	﴿ وَتَعَزَّوْهُ وَتُوقِّرُوهُ ﴾	الفتح
215	11	﴿ لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ ﴾ ﴿ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ ﴾	الحجرات
337	41	﴿ أَمْ عِنْدَهُمُ الْعَذَابُ الْغَيْبُ بِهِمْ يَكْتُمُونَ ﴾ ﴿ ٣٦ ﴾	الطور
172	66	﴿ وَيِهَيِّمَا عَيَّسٍ نِّصَاخَتِي ﴾ ﴿ ٦٥ ﴾	الرحمن
271	20	﴿ فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ ﴾ ﴿ ٢٠ ﴾	القلم
337	47	﴿ أَمْ عِنْدَهُمُ الْعَذَابُ الْغَيْبُ بِهِمْ يَكْتُمُونَ ﴾ ﴿ ٤٧ ﴾	
232	11	﴿ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴾ ﴿ ١١ ﴾	نوح
241	11	﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ ﴿ ١١ ﴾	المدثر
197	24	﴿ وَلَا تَطْعُ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَبُورًا ﴾ ﴿ ٢٤ ﴾	الإنسان
18	31	﴿ وَبِكِهَاتٍ وَأَبَا ﴾ ﴿ ٣١ ﴾	عبس
113	4	﴿ وَإِذَا الْفُجُورُ بُعْثِرَتْ ﴾ ﴿ ٤ ﴾	الانفطار
273	3-1	﴿ وَيَلِّ لِلْمُطَّهِمِينَ ﴾ ﴿ ١ ﴾ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴿ ٢ ﴾ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿ ٣ ﴾	المطففين
57	17	﴿ وَالْيَلِ وَمَا وَسَقَ ﴾ ﴿ ١٧ ﴾	الانشقاق
241	14-13	﴿ أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى ﴾ ﴿ ١٣ ﴾ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾ ﴿ ١٤ ﴾	العلق

الصفحة	الحديث الشريف
14	{ إنَّ لله ملائكة سياحين يُبَلِّغونني عن أمّتي السلام }
128-42	{ كل امرئ مرتحن بعقيقته }
128-42	{ أن رسول الله ﷺ عَقَّ عن الحسن والحسين بزنة شعرهما ورقاً }
220	{ إذا دُعِيَ أحدكم إلى طعام فليجب، فإن كان مفطراً فليأكل وإن كان صائماً فليصل }
220	{ اللهم صل على آل أبي أوفى }
226	{ فأكون أنا وأمّتي أوّل من يجيز عليه }
234	{ أينما أسرع لحاقاً بك يا رسول الله؟ }
234	{ أطولكنّ يداً }
272	{ إنكم لتكثرون عند الفزع، وتقلون عند الطمع }
278	{ نزل القرآن على سبع لغات كلّها شافٍ كافٍ }
294	{ إنني لأراني أدخل الجنة فأسمع الخشفة إلا رأيتك }
337	{ أما لأقضين بينكما بكتاب الله }

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

- الحديث النبوي الشريف.

I- قائمة الكتب:

أ- الكتب باللغة العربية:

1. ابن الأنباري، أبو البركات، الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، 1407هـ/1987م.

2. ابن الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودت مبارك محمد، مكتبة الخفاجي، القاهرة- مصر، ط1، 2002.

3. ابن الحاجب، جمال الدين، الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، ط1، 1421هـ.

4. ابن الحاجب، جمال الدين، شرح الشافية، تحقيق: إبراهيم رشدي، مطبعة العامرة لطبع والنشر، د.ط.

5. ابن السكيت، إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، د.ط، 1368هـ/1949م.

6. ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز، الأفعال، تحقيق: علي فوده، مكتبة الخناجي بالقاهرة- مصر.

7. ابن جني، أبو الفتح عثمان، التصريف الملوكي، تحقيق: محمد بن مصطفى النعسان الحموي، مطبعة شركة التمدن الصناعية بالقريبة، مصر، ط1، د.ت.

8. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة- مصر، 1428هـ/2007م.

9. ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف في التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1373هـ/1954م.

10. ابن جني، أبو الفتح عثمان، سرّ صناعة الإعراب، تح: حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق - سوريا، ط3، 1413هـ/1993م.
11. ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت - لبنان، د.ط، 1968م.
12. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسين الأزدي، الاشتقاق، تحقيق: عبد السلام هارون، منشورات مكتبة المثنى، بغداد - العراق، 1399هـ/1979م.
13. ابن سيده، أبي الحسين علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المخصّص، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت - لبنان.
14. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علّق عليه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1418هـ/1997م.
15. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، فُتياً فقيه العرب، تحقيق: حسين علي محفوظ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، سوريا، 1377هـ/1958م.
16. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، متخيار الألفاظ، تحقيق: هلال ناجي، مطبعة المعارف، بغداد - العراق، ط1، 1390هـ/1970م.
17. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، مجمل اللغة، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط2، 1406هـ/1986م.
18. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، مقاييس اللغة، تحقيق: أنس الشامي، دار الحديث، القاهرة - مصر، د.ط، 1429هـ/2008م.
19. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، د.ط، 1389هـ.

20. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، حلية الفقهاء، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت- لبنان، ط1، 1403هـ/1983م
21. ابن مالك، إيجاز التعريف في فنّ التصريف، تحقيق: حسن أحمد العثماني، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، ط1، 1425هـ/2004م.
22. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت- لبنان، 1414هـ/1994م.
23. ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1419هـ/1999م.
24. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب-دراسة لقضية التأثير والتأثر-، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط6، 1988م.
25. أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط6، 1427هـ/2006م.
26. الإدريسي، فائزة عباس حميدي، أساسيات علم الدلالة، د.ط، د.ت.
27. الأسمر، راجي، المعجم المفصل في علم الصرف، مراجعة: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د.ط، 1993م.
28. الإشيلي، ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، ط1، 1996م.
29. الأشموني، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط1، 1375هـ/1955م.
30. الأصمعي وأبو حاتم الساجستاني وابن السكيت، الأضداد، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت- لبنان، 1912،
31. الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، مطبعة الجامعة السورية، ط2، 1376هـ/1977م.

32. إمرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، ديوان امرؤ القيس، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط2، 1425هـ/2004م.
33. أنيس، إبراهيم، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلوالمصرية، مصر، ط3، 1976م.
34. أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة- مصر، 2003.
35. أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة- مصر، ط6، 1987م.
36. بنخويا إدريس، علم الدلالة في التراث العربي والدرس اللساني الحديث- دراسة في فكر ابن قيم الجوزية-، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2016.
37. بوجادي، خليفة، محاضرات في علم الدلالة (نصوص وتطبيقات)، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، سطيف، الجزائر، ط2، 2012.
38. بودوخة، مسعود، السياق والدلالة، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، العلمة-الجزائر، ط1، 2012.
39. تمام، حسّان، الأصول، عالم الكتب، القاهرة- مصر، د.ط، 1420هـ/2000م.
40. تمام، حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، 1994م.
41. تمام، حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط4، 2000،
42. التهانوي، محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: رفيق العجم وعلي دحروج، مكتبة لبنان، ط1، 1996م.
43. الثعالبي، أبو منصور عبد الملك النيسابوري، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1403هـ/1983م.
44. جبل، عبد الكريم محمد حسن، الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة -دراسة تحليلية نقدية- المطبعة العلمية، دمشق، سوريا، ط1، 2003م.
45. جبل، عبد الكريم محمد حسن، في علم الدلالة- دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات، دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ط، د.ت.

46. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، ومطبعة المدني، د.ط، 2008م.
47. الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف، التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة- مصر، د.ط.
48. الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف، التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة- مصر، د.ط، د.س.
49. الجوهري، أبو النصر إسماعيل بن حمّاد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط3، 1424هـ/2008م.
50. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد، الصحاح- تاج اللغة وصحاح العربية- تحقيق: محمد محمد تامر وأنس محمد الشامي، وزكريا د جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة- مصر، 1430هـ/2009م.
51. حجازي، محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، د.ط، د.ت.
52. الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد- العراق، ط1، 1985.
53. الحرّ، عبد المجيد، المعجمات والمجامع العربية (نشأتها، أنواعها، نهجها، تطورها)، دار الفكر العربي، بيروت- لبنان، ط1، 1994م.
54. حسن خان، محمد صديق، العلم الخفاق في علم الاشتقاق، تحقيق: أحمد عبد الفتاح تمام، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت- لبنان، 1433هـ/2012م.
55. حسين، محمد الخضر، القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية ومكبتها، القاهرة- مصر، 1353هـ.
56. الخطيئة، ديوان الخطيئة برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1413هـ/1993م.

57. الحلبي، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، الأضداد في كلام العرب، تحقيق: عزة حسن، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، سوريا، 1382هـ/1963م.
58. الحمد، محمد بن إبراهيم، فقه اللغة مفهومه موضوعاته وقضاياها، دار ابن خزيمة، د.ط، د.ت.
59. الحمد، محمد بن إبراهيم، فقه اللغة- مفهومه، موضوعاته، قضاياها-، دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط1، 1426هـ/2005م.
60. الخطيب، عبد اللطيف، المستقصى في علم التصريف، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 1424هـ/2002م.
61. خليل، حلمي، الكلمة-دراسة لغوية معجمية- دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية- مصر، 1992م.
62. خليل، حلمي، الكلمة- دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط2، 1998م.
63. خليل، حلمي، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط1، 1997م.
64. داود، محمد محمد، العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، د.ط، 2001م.
65. الداية، فايز، علم الدلالة العربي- النظرية والتطبيق-، دار الفكر، دمشق- سورية، ط2، 1417هـ/1985م.
66. درويش، عبد الله، دراسات في علم الصرف، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط3، 1408هـ/1987م.
67. ذو الرمة، ديوان ذو الرمة، شرحه: أحمد حسن بسح، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د.ط، د.ت.
68. الراجحي، عبده، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، د.ط، 1392هـ/1972م.

69. الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، مكتبة نزار مصطفى الباز، 2009.
70. الرماني، أبي الحسين علي بن عيسى، الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، تحقيق: فتح الله صالح علي المصري، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة- مصر، ط1، 1407هـ/1987م.
71. رمضان، عبد التواب، التطور اللغوي -مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، 1417هـ/1997م،
72. رمضان، عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي بالقاهرة- مصر، د.ط، د.ت.
73. رمضان، عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط06، 1420هـ/1999م.
74. رمضان، نادية، قضايا في الدرس اللغوي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية- مصر، د.ط، 1994م.
75. الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، التراث العربي، الكويت، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، 1385هـ/1965م.
76. الزجاج، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، اشتقاق أسماء الله الحسنى، تح: عبد المحسن المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط2، 1406هـ/1986م.
77. الزركلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط17، 2007م.
78. الزعبلوي، صلاح الدين، دراسات في النحو، موقع إتحاد كتاب العرب، د.ط، د.ت.
79. الزمخشري، فخر خوارزم محمود بن عمر، المفيد في التصريف، تحقيق: بيان محمد فتاح الجباري، د.ط، د.ت.
80. الساقى، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي -من حيث الشكل والوظيفة- مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، د.ط، 1397هـ/1977م.

81. السامرائي، إبراهيم، التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط1، 1401هـ/1981م.
82. السامرائي، إبراهيم، التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط2، 1401هـ/1985م.
83. السراج، أبو بكر محمد بن السري، رسالة الاشتقاق، تح: محمد علي الدرويش ومصطفى العذري، دمشق، 1972م.
84. السرقسطي، أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري، كتاب الأفعال، تحقيق: حسن محمد محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة- مصر، 1395هـ/1975م.
85. السعران، محمود، علم اللغة- مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، د.ط، د.ت.
86. سعودي أبو زيد، نواري، الدليل النظري في علم الدلالة، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، سطيف، الجزائر، ط1، 2014.
87. سلامي، عبد القادر، علم الدلالة في المعجم العربي، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007م.
88. سلامي، عبد القادر، من تراث العرب في المعجم والدلالة، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 1434هـ/2014م.
89. سيبويه، أبو البشر عمر بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط3، 1408هـ/1988م.
90. السيد يعقوب، بكر، نصوص في فقه اللغة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 1970م.
91. السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: الشرييني شريدة، دار الحديث، القاهرة- مصر، 1431هـ/2010م.

92. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط2، 1427هـ/2006م.
93. شاهين، توفيق محمد، أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، دار التضامن للطباعة، ط1، 1400هـ/1980م.
94. شاهين، توفيق، المشترك اللغوي نظريةً وتطبيقاً، مطبعة الدعوة الإسلامية، القاهرة- مصر، ط1، 1400هـ/1989م.
95. الشايب، أحمد، الأسلوب، مكتبة النهضة المصرية، ط12، 2003م.
96. الشجري، ابتسام عباس علاوي، الاشتقاق من اسم العين- دراسة في معجم لسان العرب- دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، د.ط، 1431هـ/2010.
97. شُرَّاب محمد بن محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط1، 1427هـ/2007م.
98. الشيخ، عبد الواحد حسن، العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ط1، 1419هـ/1999م.
99. الصاعدي، عبد الرزاق بن فرج، تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عمادة البحث العلمي، الجمعية الإسلامية بالمدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، ط1، 1422هـ/2002.
100. الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط3، 2009م.
101. الصقلي، ابن القطاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تح: أحمد محمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة- مصر، 1431هـ/2010.
102. الصوفي، عبد اللطيف، اللغة ومعاجمها في المكتبة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، 1997م.
103. طرزي، فؤاد، الاشتقاق، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، ط1، 2005م.

104. طرفة بن العبد، ديوان طرفة بن العبد، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط3، 1423هـ/ 2002.
105. عباس معن، مشتاق، المعجم المفصل في فقه اللغة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1322هـ/ 2001م.
106. عبد الجليل، محمد بدري، المجاز وأثره في الدرس اللغوي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 1406هـ/ 1986م.
107. عبد الغفار، السيد أحمد، التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996.
108. عبد الغني عبد الله، يسرى، معجم المعاجم العربية، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط1، 1411هـ/ 1991م.
109. عتيق، عبد العزيز، المدخل إلى علم النحو والصرف، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط2، 1974م.
110. عطية، جرجي شاهين، سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان، دار ريجاني للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط4، د.ت.
111. العلايلي، عبد الله، مقدمة لدرس لغة العرب، المطبعة العصرية، مصر، 2003م.
112. عياش، فرحات، الاشتقاق ودوره في نمو اللغة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
113. عيد، رجاء، البحث الأسلوبي معاصرة وتراث، منشأة المعارف، الإسكندرية- مصر، د.ط، 1993م.
114. غلفان، مصطفى، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت- لبنان، ط1، 2013.
115. الفاخري، صالح سليم، تعريف الأفعال والمصادر والمشتقات، عصى للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 1996م.

116. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، تحقيق: عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د.ط، د.ت.
117. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، العراق، 1984هـ/1984م.
118. الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تح: أنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة- مصر، 1429هـ/2008م.
119. الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، دمشق- سوريا، 1998م.
120. قدامة بن جعفر، أبو الفرج الكاتب البغدادي، جواهر الألفاظ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، د.ط، 1350هـ.
121. قلاله، عمار، التطور الدلالي مظاهره وقضاياها- دراسة في مقاييس اللغة لابن فارس، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2016.
122. كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين (تراجم مصنّفي الكتب العربية)، مؤسسة الرسالة، ط1، 1414هـ/1993م.
123. كرملي، الأب أنستانس ماري، نشوء اللغة العربية ونموها واكتهاها، المطبعة المصرية، الفجالة- مصر، 1938م.
124. الكوفي، نجاته عبد العظيم، أبنية الأفعال- دراسة لغوية قرآنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، د.ط، 1403هـ/1989م.
125. اللبيدي، محمد سمير نجيب، اللغة والدلالة آراء ونظريات، إتحاد الكُتّاب العرب، دمشق- سورية، 1981م.
126. اللبيدي، محمد سمير نجيب، المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط1، 1405هـ/1985م.

127. مبارك، محمد، فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 1383هـ/1964م.
128. مجاهد، عبد الكريم، الدلالة اللغوية عند العرب، دار الضياء، عمان، الأردن، د.ط، 1984م.
129. محسّب، محيي الدين، علم الدلالة عند العرب- فخر الدين الرازي أنموذجا-، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت- لبنان.
130. محي الدين عبد الحميد، محمد، دروس التصريف، المكتبة العصرية، صيدات، بيروت- لبنان، د.ط، 1416هـ/1995م.
131. مختار عمر، أحمد، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط6، 1427هـ/2006م.
132. المسدي، عبد السلام، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط2، 1986م.
133. المغربي، عبد القادر بن مصطفى، الاشتقاق والتعريب، مطبعة الهلال بالفجالة- مصر، د.ط، 1908.
134. المنجد، محمد نور الدين، الترادف في القرآن الكريم (بين النظرية والتطبيق)، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان ودار الفكر، دمشق- سوريا، ط1، 1417هـ/1997م.
135. منقور، عبد الجليل، علم الدلالة -أصوله ومباحثه في التراث اللغوي- منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق- سوريا، د.ط، 2001م.
136. المهيري، عبد القادر، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط1، 1993م.
137. الموسى، نهاد، النحت في اللغة العربية، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط1، 1405هـ/1984م.
138. مير علم، يحيى، العربية والتراث، الوعي الإسلامي، الكويت، ط1، 1434هـ/2013م.

139. النجار، لطيفة إبراهيم، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتلقيدها، دار البشير، عمان، الأردن، ط1، 1414هـ/1994م.
140. نصّار، حسين، المعجم العربي - نشأته وتطوره-، دار مصر للطباعة، ط4، 1408هـ/1988م.
141. نهر، هادي، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، عالم الكتب الحديث، بيروت - لبنان، ط1، 1429هـ/2008م.
142. نواري، سعودي أبو زيد، الدليل النظري في علم الدلالة، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، سطيف، الجزائر، ط1، 2014.
143. الهابط، فوزي يوسف، المعاجم العربية موضوعات وألفاظ، الولاء للطبع والتوزيع، القاهرة، ط1، 1413هـ/1992م.
144. الهنائي، أبي الحسن علي بن الحسن (كراع النمل)، المنجد في اللغة، تحقيق: أحمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط2، 1988م.
145. وافي، عبد الواحد، علم اللغة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط4، 2004.
146. وافي، عبد الواحد، فقه اللغة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، 2004م.
147. وليد محمد، مراد، المسار الجديد في علم اللغة المعاصر، مطبعة الكواكب، دمشق - سورية، ط1.
148. ياقوت، أحمد سليمان، أبحاث في اللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية- مصر، د.ط، 1994.
149. يعقوب، إميل بديع، فقه اللغة العربية وخصائصها، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط1، 1983م.
150. يعقوب، إميل، المعاجم اللغوية العربية - بدأتها وتطوّرها- دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، د.ط، 1981م.
151. يونس، محمد محمد علي، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت - لبنان، ط1، 2004م.

152. يونس، محمد محمد، المعنى وظلال المعنى (أنظمة الدلالة في العربية)، دار المدار الإسلامي، بيروت - لبنان، ط2، 2007.

ب- الكتب المترجمة:

1. أوغدن وريتشاردز، معنى المعنى - دراسة لأثر اللغة في الفكر ولعلم الرمزية - ترجمة: كيان أحمد حازم يحيى، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت - لبنان، ط1، 2015م.
 2. بيار جيرو، علم الدلالة، ترجمة: أنطوان أبو زيد، منشورات عويدات، بيروت - لبنان، ط1، 1986م.
 3. بالمر، علم الدلالة - إطار جديد -، ترجمة: صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1995م.
 4. جان بياجيه، البنيوية، ترجمة: عارف منيمنة وبشير أوبدي، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط4، 1958م.
 5. رولان بارث، مبادئ علم الدلالة، ترجمة: محمد البكري، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية - سورية، ط2، 1987م.
 6. ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، د.س، د.ط.
 7. كلود جرمان وريمون لوبلون، علم الدلالة، ترجمة: نور الهدى لوشن، منشورات قان يونس، بنغازي، ليبيا، د.ط، د.ت.
1. ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2005.

II- المذكرات والرسائل الجامعية:

1. أحمد حماد حمد الصانع، من وظائف البلاغة العربية في العصر الحديث، إشراف: محمد علي أبو حمدة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2008م.
2. افتخار محمد علي الروامنة، إبراهيم أنيس وأنظاره الدلالية والنحوية، إشراف: عبد الله عنبر، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2004م.

3. عبد الرسول أحمد عايد عليان دراسة خصائص البنيوية بين القدماء والمحدثين من علماء اللغة، إشراف: محمد أحمد علي الشامي، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 1427هـ/2006م.

4. عبد الفتاح جحيش، نظرية المعنى في الفكر النقدي عند العرب من الممارسة إلى التنظير-دراسة تحليلية نقدية-، مذكرة دكتوراه، إشراف: عمار ويس، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1438هـ/2017م.

5. كريب كوثر، الظواهر الصرفية والاشتقاقية في اللهجة العامية- لهجة منطقة تلمسان أنموذجاً-، إشراف: عبد الرحمن خربوش، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2003م

iii. الدوريات والمجلات:

2. حلام الجيلالي، من نظريات التحليل الدلالي في التراث العربي، مجلة المعجمية، تونس، العدد 16-17، 2001.

3. حيدر علي نعيمة، ظاهرة الاشتقاق وأثرها في إثراء الدلالة اللغوية والمعجمية للمفردة القرآنية، مجلة الأستاذ، العدد 20، 1423هـ/2013.

4. حامد مصطفى، كتاب مقاييس اللغة لابن فارس، مجلة الرسالة، أحمد حسن الزيات، د.ط، د.ت.

5. خورشيد بكر عبد الله، التوزيع الخارجي والداخلي للمادة المعجمية في (مقاييس اللغة لأحمد بن فارس 395هـ)- دراسة تحليلية-، مجلة سرّمن رأى، المجلد 07، العدد 25، 2011م.

6. دراسة الاشتقاق الأكبر في اللغة العربية، مجلة تهذيب الأفكار، العدد 1، 2016، المجلد 3.

7. دلداد غفور حمد أمين، الدرس الدلالي عند ابن فارس (395هـ) في كتابه (حلية الفقهاء)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثاني والأربعون، 2017م،

8. رائد فريد نجيب طافش ومحمد عبد الله صالح أبو الرب، الشاذ الدلالي في معجم مقاييس اللغة - دراسة تأصيلية دلالية، مجلة الباحث، المجلد 10، العدد 04.

9. سامر زهير بحره، منهج ابن فارس في تأصيل ما زاد على ثلاثة أحرف، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، فصيلة محكّمة، العدد14، 1342هـ/2013م.
10. صادق أبو سليمان، أنواع الاشتقاق في العربية بين القدماء والمحدثين -دراسة لغوية نقدية- مجلة جامعة بيت لحم، 1992-1993، المجلد 11.
11. عبد الله نايف عنبر، النظرية الدلالية -مقاربة بنائية لإنتاج الدلالة بين مرايا المبنى وتجليات المعنى، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 33، 2006.
12. عباس محمد أحمد عبد الباقي، قضية الاشتقاق في معجم مقاييس اللغة -دراسة دلالية نقدية- مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، العدد 55، 2019م.
13. غيثري سيدي محمد، التباين اللغوي بين الأصول والجذور، الأثر مجلة الآداب واللغات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005، العدد 4.
14. غازي مختار طليمات، نظرات في علم دلالة الألفاظ عند أحمد بن فارس اللغوي، مجلة حوليات كلية الآداب بجامعة الكويت، الكويت، 1410هـ/1990م.
15. قري عالية، المباحث الدلالية في الدرس البلاغي العربي، مجلة آفاق علمية، مجلد 2، العدد2، 2017.
16. كروش حيزية، علم الدلالة الماهية والموضوع، مجلة دراسات ومقالات، العدد الثالث، 2021.
17. محمد السيد علي بلاسي، النحت في اللغة العربية، مجلة الدرعية، العدد 18 و19، 1423هـ/2002م.
18. محمد بوادي، ألفاظ العقائد والعبارات والمعاملات في صحيح البخاري- دراسة دلالية- إشراف: فرحات عياش، مذكرة دكتوراه، جامعة عباس فرحات، سطيف- الجزائر.
19. محمد صالح ياسين الجبوري، التخطيط المنهجي عند ابن فارس في صناعة (مقاييس اللغة)، مجلة الآداب واللغات، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد 01، 2020.

20. مختار درقاوي، الدلالة الصرفية في (الكفاية في النحو لمحمد بن عبد الله بن محمود ت 719هـ) - دراسة لأبنية الماضي الثلاثي المزيد-، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابه، المجلد 10، العدد 3، 1435هـ/2014م.

21. نضال سليمان القطامن، الدرس الدلالي عند ابن جني، إشراف: عبد القادر مرعي خليل، مذكرة .IV مواقع الإلكترونية:

<http://www.almostafa.com>

- ابن دريد، جمهرة اللغة:

www.alukah.net

- السيد العربي يوسف، الدلالة وعلم الدلالة - المفهوم والمجال والأنواع:

- <http://ar.wikipedia.org>

- www.startim.com

- www.pdfactory.com

مقدمة أ-د

مدخل: التعريف بابن فارس اللغوي ومعجمه مقاييس اللغة

1. التعريف بابن فارس 6
 2. معجم مقاييس اللغة 18

الفصل الأول: الصرف في معجم مقاييس اللغة

تمهيد 24

- 1- تعريف علم الصرف وأهميته 24
 أ- التصريف لغة 24
 ب- التصريف اصطلاحاً 26
 2- أهمية علم التصريف 29

المبحث الأول: الاشتقاق في معجم مقاييس اللغة.

1. تعريف الإشتقاق 31
 أ- الإشتقاق لغةً 31
 ب- الإشتقاق اصطلاحاً 33
 2. أصل الإشتقاق 35
 3. جهود القدماء في دراسة الإشتقاق 41
 3-1. ابن دريد 43
 3-2. الزجاجي 45
 4. ما بين الإشتقاق والتصريف 47
 5. تأريخ الإشتقاق 50
 6. أنواع الإشتقاق 52
 6-1. الإشتقاق الصغير 52
 6-2. الإشتقاق الكبير 55

57 3-6. الاشتقاق الأكبر
60 7. الاشتقاق في معجم مقاييس اللغة
66 المبحث الثاني: الأصول في معجم مقاييس اللغة
67 1. تعريف الأصول
67 أ- لغة
68 ب- اصطلاحاً
70 2. الأصلي والزائد
73 3. الأصول في اللغة العربية
73 1-3. أعدل الأصول
76 2-3. الأبنية الأصول
76 1-2-3. الثنائي
82 2-2-3. الثلاثي
87 3-2-3. الرباعي
90 3-3. تداخل الأصول
93 4-3. أحوال الأبنية
95 4. الأصول في معجم مقاييس اللغة
102 المبحث الثالث: النحت في معجم مقاييس اللغة
102 1- تعريف النحت
102 أ- لغة
103 ب- النحت اصطلاحاً
105 2- صلة الاشتقاق بالنحت
108 3- صور النحت

108.....	1-3. نحت كلمة من كلمتين
109.....	2-3. المركب الإضافي
109.....	3-3. النحت من جملة أو تركيب مفيد
110.....	4- جهود القدماء في النحت
112.....	5- أنواع النحت
112.....	1-5. النحت الفعلي
113.....	2-5. النحت الاسمي
113.....	3-5. النحت الوصفي
113.....	4-5. النحت النسبي
113.....	6- النحت في معجم مقاييس اللغة
119.....	المبحث الرابع: منهج ابن فارس في استنباط مقاييس اللغة ومدى إفادته من منهج الخليل الفراهيدي ...
119.....	1. تعريف الخليل بن أحمد الفراهيدي
122.....	2. نسبة كتاب العين للخليل
124.....	3. مقدمة كتاب العين
126.....	4. نشأة كتاب العين
129.....	5. منهج ابن فارس في استنباط مقاييس اللغة ومدى إفادته من منهج الخليل
136.....	الخلاصة

الفصل الثاني: الدلالة في معجم مقاييس اللغة

140.....	تمهيد
141.....	المبحث الأول: الحدود المعجمية لعلم الدلالة
141.....	1. علم الدلالة، تعريفه وبحثه
142.....	أ- لغة

144.....	ب- اصطلاحاً
146.....	2. مباحث علم الدلالة
147.....	1-2. اللغة
152.....	2-2. الدال والمدلول
157.....	3. تاريخ علم الدلالة
163.....	4. علاقة علم الدلالة بعلوم أخرى
163.....	1-4. علم اللغة
165.....	2-4. علم الصرف
167.....	3-4. علم المعاجم
169.....	5. أنواع الدلالة ومستوياتها اللسانية
170.....	1-5. الدلالة الصوتية
174.....	2-5. الدلالة المعجمية
178.....	3-5. الدلالة الصرفية
182.....	4-5. الدلالة النحوية
186.....	5-5. الدلالة السياقية (الاجتماعية)
191.....	المبحث الثاني: الجوانب الدلالية في معجم مقاييس اللغة
191.....	1. التغيرات الدلالية
193.....	1-1. تعريف التغيرات الدلالية
197.....	2-1. أسباب التغير الدلالي
197.....	1-2-1. الأسباب اللغوية
203.....	2-2-1. الأسباب التاريخية
205.....	3-2-1. الأسباب الاجتماعية والثقافية

- 208.....4-2-1. الأسباب العاطفية والنفسية
- 209.....3-1. مظاهر التطور الدلالي
- 211.....1-3-1. تعميم الدلالة
- 218.....2-3-1. تخصيص الدلالة
- 222.....3-3-1. انتقال الدلالة
- 224.....(1) انتقال الدلالة من المحسوس إلى المجرد
- 228.....(2) انتقال الدلالة من المجرد إلى الحسي
- 231.....(3) انتقال الدلالة من الحسي إلى الحسي
- 234.....4-3-1. انحطاط الدلالة
- 235.....5-3-1. رقي الدلالة
- 236.....2- العلاقات الدلالية
- 237.....1-2. بنية الكلمة
- 240.....2-2. المشترك اللفظي
- 236.....1-2-2. مفهومه
- 242.....2-2-2. المشترك اللفظي بين إثباته وإنكاره
- 248.....3-2-2. أسباب وقوع المشترك اللفظي
- 251.....4-2-2. المشترك اللفظي في معجم مقاييس اللغة
- 253.....3-2. الأضداد
- 253.....1-3-2. مفهومه
- 253.....أ- لغة
- 254.....ب- اصطلاحا
- 258.....2-3-2. الأضداد بين إثباته وإنكاره

264.....	3-3-2. أسباب التضاد
269.....	4-3-2. أسباب نشوء الأضداد
267.....	- الأضداد عند ابن فارس
273.....	4-2. الترادف
274.....	1-4-2. مفهومه
274.....	أ- لغة
275.....	ب- اصطلاحا
277.....	2-4-2. الترادف بين إثباته وإنكاره
286.....	3-4-2. أسباب الترادف
291.....	4-4-2. أسباب نشوء الترادف
291.....	- الترادف عند ابن فارس
296.....	3-3. مناهج تحديد المعنى في الدرس الدلالي الحديث
297.....	1-3. نظرية دي سوسير
300.....	1-1-3. اللغة
301.....	2-1-3. اللسان
303.....	3-1-3. الكلام
306.....	2-3. نظرية الإشارة
312.....	3-3. النظرية السلوكية (المدرسة الأمريكية بلومفيلد)
317.....	4-3. نظرية السياق (المدرسة الاجتماعية الإنجليزية فيرث)
328.....	5-3. نظرية الحقول الدلالية
332.....	المبحث الثالث: الأسلوب التعليقي عند ابن فارس في معجم مقاييس اللغة
347.....	الخلاصة

352..... خاتمة

الفهارس العامة

356..... - فهرس الآيات

360..... - فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

361..... - قائمة المصادر والمراجع

378..... - فهرس الموضوعات

الملخص:

يتناول موضوع بحثنا "الصرف والدلالة في معجم مقاييس اللغة لابن فارس (ت395هـ)"; ذلك أنّ هذا المعجم يُعدّ من المعاجم اللغوية التي حازت قصب السبق في مجال المعجمية، فقد سعى ابن فارس فيه إلى كشف الستار عن المعنى الأصليّ المشترك في جميع صيغ المادة، وسمّى هذه المعاني الأصول والمقاييس، لأنه كان مُدرِك الأثر وأهمية السياق في توجيه المعنى وتحديدّه، فوضع بذلك تعريف المداخل اللغوية ضمن أصول تتفرّع منها فروع. فمعجم مقاييس اللغة يُعدّ أصلاً في مجال علم الدلالة والأصول اللغوية والدراسات المعجمية، إضافة إلى أهميته بالنسبة للبحوث الصرفية التي تُعنى بهيئة البنية اللغوية للكلمة بمختلف خصائصها ومستوياتها.

الكلمات المفتاحية: مقاييس اللغة، ابن فارس، الدلالة، الصرف، اللغة العربية.

Résumé :

Le sujet de notre recherche porte sur "la morphologie et la sémantique dans le dictionnaire des normes linguistiques d'Ibn Faris (m. 395 AH)"; en effet, ce lexique est l'un des dictionnaires linguistiques qui ont remporté la première place dans le domaine de la lexicographie. Ibn Faris y vise à dévoiler le sens originel commun à toutes les formes du matériau, et il nomme ces sens atouts et mesures, car il est conscient de l'impact et de l'importance du contexte dans l'orientation et la définition du sens. Ainsi, il place la définition des entrées linguistiques à l'origine desquelles se ramifient des ramifications.

Le dictionnaire des normes linguistiques est considéré comme un atout dans le domaine de la sémantique, des origines linguistiques et des études lexicales, en plus de son importance pour la recherche morphologique qui traite de la forme de la structure linguistique du mot avec ses différentes caractéristiques et niveaux.

Mots clés : Normes linguistiques, Ibn Faris, sémantique, morphologie, langue arabe.

Abstract:

The topic of our research deals with "morphology and semantics in the dictionary of language standards by Ibn Faris (d. 395 AH)"; this is because this lexicon is one of the linguistic dictionaries that have won the first place in the field of lexicography. Ibn Faris aimed in it to unveil the original meaning common to all the forms of the material, and he named these meanings assets and measures, because he was aware of the impact and importance of context in directing and defining the meaning. Thus, he placed the definition of linguistic entrances within the origins of which branches branch out.

The dictionary of language standards is considered an asset in the field of semantics, linguistic origins and lexical studies, in addition to its importance for morphological research that deals with the form of the linguistic structure of the word with its various characteristics and levels.

Keywords: Language standards, Ibn Faris, semantics, morphology, Arabic language.